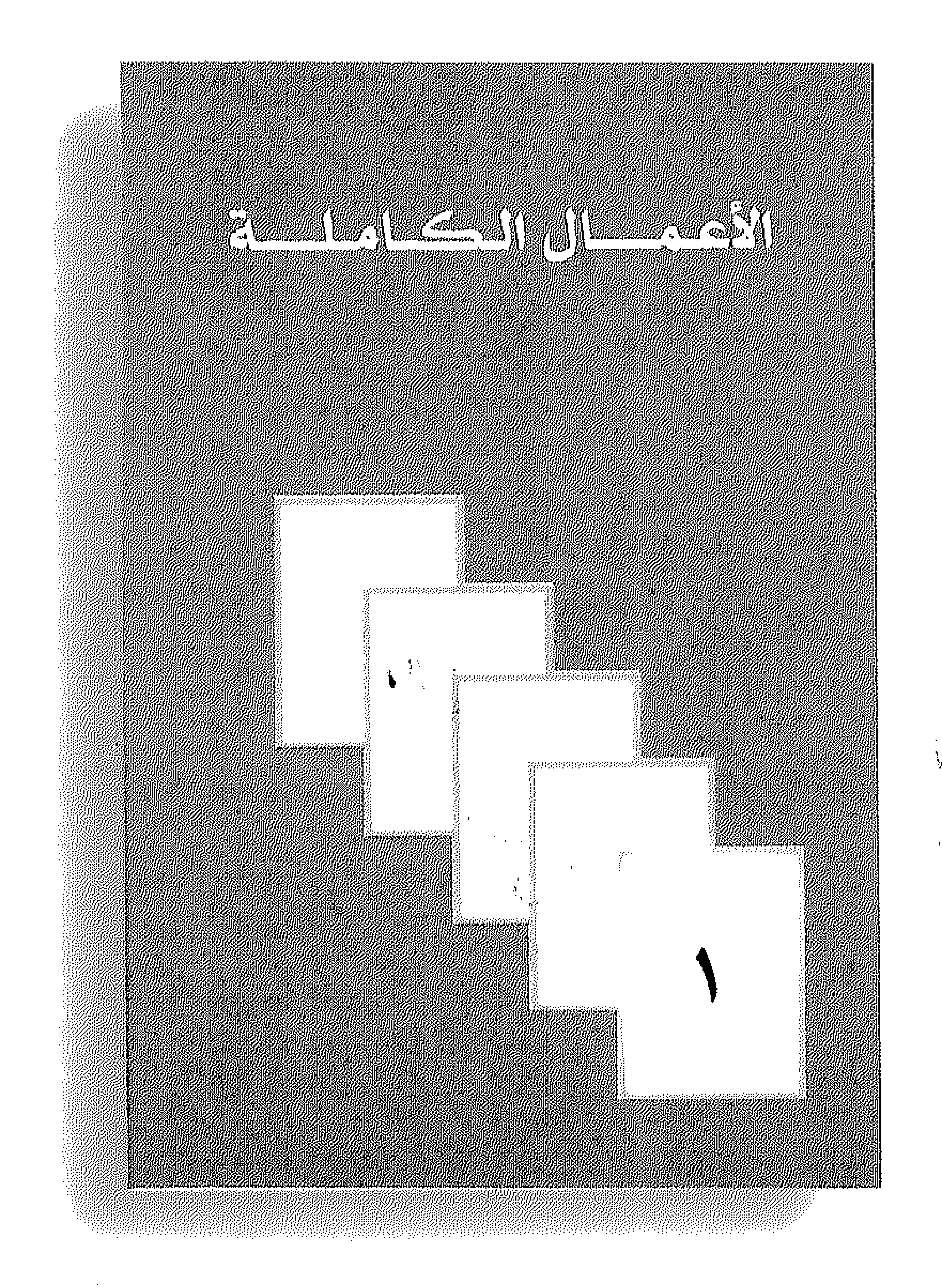
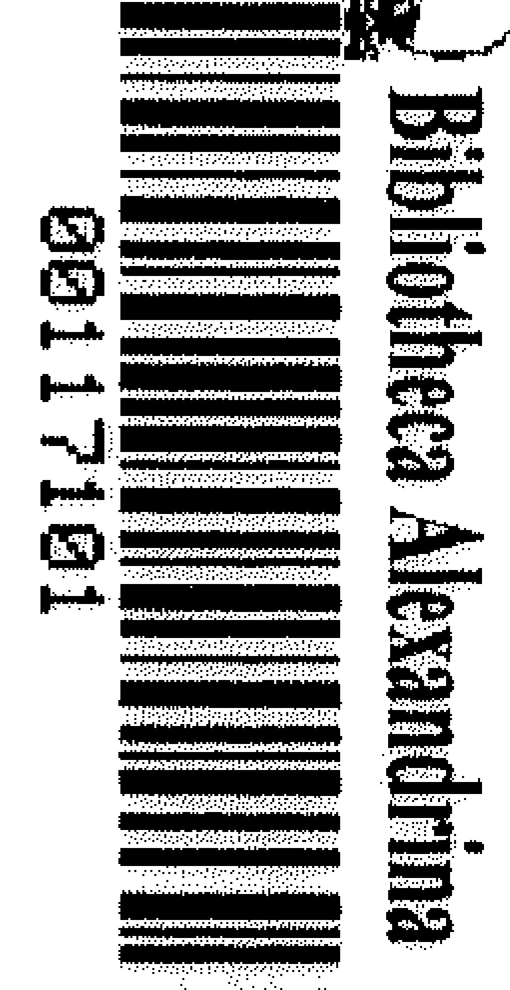
ياسين الحافظ

حول بعض قضايا الثورة العربية





دراسات في الفكر السياسي

حول بعض قضايا الثورة العربية

● ـ حول بعض قضايا الثورة العربية
● ـ دار الحصاد للنشر والتوزيع
سورية ـ دمشق ـ برامكة
هـ ـ فاكس : ٢١٢٦٣٢٦
ص. ب : ٤٤٩٠
● ـ الطبعة الثانية : ١٩٩٧

الأعمال الكاملة

ياسين الحافظ

حول بعض قضايا الثورة العربية

((١))

ينتمي هذا الكتاب إلى فترة من عمل ياسين الحافظ الفكري، مهدت لطوره الناضج، الذي بدأ مع نهاية الستينات وبداية السبعينات، وعبر عن نفسه في منظومة فكرية ونقدية متماسكة ومتبلورة، صاغها المفكر الراحل وطبقها في الكتب التي ألّفها منذ الثلث الأخير من الستينات، بدافع من تأمل نقدي للفكرين الماركسي والقومي السائدين، وتحت تأثير هزيمة حزيران. وإذا كنا نضم كتاب «حول بعض قضايا الثورة العربية » إلى غيره من كتب الحافظ، فإننا نفعل هذا من أجل تمكين القارئ والدارس من متابعة هذه المحطة في تطور فكر ياسين الحافظ، التي تتضمن لُبنات مهمة تفتحت ونضجت في مؤلفاته اللاحقة.

تقديم

١ ـ معظم المقالات والأبحاث، التي وردت في هذا الكتاب، كتبت في سياق التجربة التي عاشها الشعب العربي، في فترة ما بعد الانفصال. لذا فهي تتناول مشاكل مرحلة حرجة وخصبة من مراحل الثورة العربية، وتحاول الإجابة عن بعض الأسئلة التي يطرحها التطور، خلال هذه المرحلة.

عندما تَرِثّ وتتهرأ الأُطر السياسية التي تتصدى لقيادة الجماهير، يصبح رَصْد آفاق النضال الجماهيري، وتلمّس مشاكله ضرباً من الجهد الفردي القلق، ومهمة شائكة وصعبة، وخاصة في مرحلة مضطربة وصاخبة ومعقدة كهذه. إن وحشة الجهد الفردي وقلقه، لا يمكن أن يبددهما إلا الالتزام بخط الجماهير ومواكبة تحركها، كما يصبح استلهام جوهر الماركسية وروحها العامة وتراثها الثوري ـ دونما قبلية، ودونما سجود للصيغ الجاهزة ـ وسيلة لإقلال احتمالات الخطأ وتصحيحه، وتجنب السقوط في التجريبية أو الخضوع للعفوية.

هذا الصراط لم يكن ضيقاً فحسب، بل كان غائماً أيضاً. وهذا ما يدفع إلى خشية شديدة من الخطأ حيناً، وإلى خوف من الوحشة يتبعه تلفت إلى وراء.. إلى أطر اليسار التقليدي حيناً آخر. ومع ذلك، فإن احتمالات الخطأ وخوف الوحشة والتوجس من وعورة الطريق والتواءاته، لا يجوز أن يوقف النضال في سبيل بناء يسار عربي جديد، وتوضيح معالمه الإيديولوجية والسياسية، عبر استخلاص بعض دروس التجربة الثورية العربية وتعميمها.

لقد جف اليسار التقليدي ونضب، فهو يحتضر. لقد نخره التخلف

الفكري، وجوّفه الجمود النظري، استنفدت ثوريته الانتهازيةُ وضيق الأفق، تخنقه عزلة شديدة عن الجماهير العربية. لذا فإن حركة اليسار العربي الجديد، لن تأتي عبر تجميع الأطر، بَلْه الجثث القديمة، بل ستأتي عبر عملية خَلْق جديدة. إن ولادة جديدة لليسار العربي تحتاج إلى مخاض طويل وعسير. ولكن لا سبيل إلى التنكب عن هذه الطريق. وهذا الكتاب محاولة لوضع لبنة صغيرة في أساس اليسار الجديد.

٢ ـ فترة ما بعد الانفصال لم تكن شراً كلها. فالعقبات التي واجهت النضال العربي، والتجارب التي عانتها الجماهير العربية، علّمت دروساً ثمينة، لم يكن ممكناً اكتسابها ـ بنفس السرعة وبنفس العمق ـ لولا أحداث الانفصال وما تلاه.

لقد أومأ الانفصال وما تلاه من أحداث، إلى أن الثورة العربية، قد بلغت مرحلة يمكن تسميتها بـ «عنق الزجاجة». إن الخروج من عنق الزجاجة لم يعد ممكناً، إلا إذا امتلأ النضال الوحدوي بمضمون اشتراكي علمي من جهة، وصب النضال الاشتراكي في مجارٍ وحدوية من جهة أخرى.

هذه الموضوعة لم يتم الوصول إليها بالحدس أو بالمنطق الشكلي، بل تكشّفت ـ رويداً رويداً ـ خلال التجربة والمعاناة. لم يكن صحيحاً الركون إلى الاتجاهات الاشتراكية الكلاسيكية بلا أفق وحدوي، كما أنه لم يعد مجدياً قبول صيغ برجوازية قومية حول قضية الوحدة. وفي هذا التوتر والتناقض، لم يكن سهلاً تجنب الحيرة والتناقض، والخطأ أيضاً، خلال وعورة الطريق والتواءاته وفجواته. إن حل هذه المسألة لم يأتِ عبر تأمل مثالي نظري، بل جاءت به التجارب، جاءت به الطبقة العاملة في سورية عندما انخرطت حتى هامتها في النضال الوحدوي.

ولأن تطور الممارسة الثورية للجماهير العربية، هو الذي رسم آفاق الثورة العربية، وحدد مضمونها وطريقها، لذا فإن موضوعة: «الطريق الاشتراكي إلى الوحدة» لم تكن واضحة المعالم بينة الحدود في جميع أبحاث

الكتاب ومقالاته فإذا تواكب الخط النظري لهذا الكتاب مع تجربة الجماهير العربية، وإذا استطاع أن يتابع - فعلاً - تطور الممارسة الثورية للجماهير العربية وتلخيصها، ورصد الدروس التي تعلمها، يكون قد أوفى مراميه.

٣ - لقد علّمت التجربة النضالية العربية، أن النضال الوحدوي إمّا أن يأخذ اتجاهاً اشتراكياً ديمقراطياً، وإما أن يبقى يدور في طريق مسدود، تتعاوره الانتصارات المجوفة الملغومة المهزوزة، والتراجعات السريعة السهلة.

إن السهولة النسبية التي تمت بها وحدة عام ١٩٥٨ ، دفع الشعب العربي ثمنها في انفصال ١٩٦١ . والقوى الطبقية التي صنعت تلك الوحدة، هي نفسها التي اغتالتها، وحافظت على الانفصال. والوحدة التي كانت حصيلة حرب عظيمة مع الاستعمار، سقطت في فترة كفّ فيها إطلاق النار على الاستعمار.

إن ميثاق ١٧ نيسان ١٩٦٣ لم يكن ممكناً أن يجهض، لو أن سواعد الجماهير الشعبية حفرت الطريق إليه. كان ميثاق ١٧ نيسان، إلى حد كبير، تكراراً لوحدة عام ١٩٥٨ ، وتلك هي مأساته وأسباب فشله. لقد لعبت الجماهير - وخاصة في سورية - دوراً هاماً في فتح الطريق إلى ميثاق ١٧ نيسان، ولكنها لم تكن تملك الزمام. وهنا كان مقتل الميثاق.

ما تزال الوحدةُ الشعارَ المركزي في شعارات الثورة العربية، في المشرق العربي خاصة. ولكن الطريق إليها، في الظروف العربية والدولية الراهنة، لم يعد سَهْلاً قصيراً مفروشاً بالورود، كما جرت الأمور عام ١٩٥٨ . إن شراسة الاستعمار ومرونته، وتراجع قوى الثورة في العالم، قد أثّر تأثيراً سلبياً بالغاً على نضالنا الوحدوي، كما أن المعركة الطبقية الشاملة الكبيرة التي فتحت في تموز ١٩٦١ على مستوى الوطن العربي، سدت أمام النضال الوحدوي إمكانيات نصر حقيقي دائم وراسخ عبر الغارات الثورية بالوسائل الدبلوماسية والقوى البيروقراطية. إن هذه الوسائل لم تعد غير مجدية فحسب، بل زرعت الأوهام حول نجاحات سريعة، وهدرت سنين من النضال الوحدوي في

دوران عقيم، يحسب نفسه تقدماً إلى أمام. لقد انتقل النضال الوحدوي ـ ويجب أن ينتقل ـ من الكواليس الدبلوماسية والغارات الثورية البيروقراطية إلى الشوارع والمتاريس.

٤ ـ تعاني الثورة العربية جزراً ملحوظاً. هذا الجزر لا يحمل معنى التراجع والهزيمة، إلا لأننا عشنا حلاوة انتصارات ملغومة ومهزوزة. إن مدّ الثورة العربية في الاتجاه الوحدوي لم يكن سوى امتداد هيولي في رخاوته، ولهذا لم يمكث في الأرض. هذه الحقيقة مُرّة كالعلقم، ولكن ينبغي أن تقال.

إذن، أمام الانتصارات الوحدوية الجادة الراسخة طريق طويل، ونضال معقّد وشاق ومبدئي، على مختلف الجبهات، وبمختلف الأشكال والأساليب.

لم يعد ممكناً «تمرير» الوحدة من خلال المناورات مع الاستعمار وحلفائه، لأن الوحدة قبرهم. لذا ينبغي أن يكون النضال المبدئي الجذري ضد الاستعمار ملهماً ودليلاً للنضال الوحدوي.

لم يعد ممكناً «تمرير» الوحدة من بين أقدام البرجوازية، لأن الوحدة نهايتها. لذا ينبغي أن يكون النضال ضد البرجوازية ملهماً ودليلاً للنضال الوحدوي.

لم يعد كافياً وصحيحاً الركون إلى قيادة البرجوازية الصغيرة للنضال الوحدوي. لقد خانه قسم منها، والقسم الآخر يريد أن يجعله ترساً لمصالحه الطبقية. لذا أصبحت الطبقة العاملة مؤهلة، لا للمساهمة في النضال الوحدوي فحسب، بل لقيادته وتعبئة الجماهير العربية خلفها، بغية اقتحام حصون التجزئة.

إن الطريق الاشتراكي إلى الوحدة، لم يعد مجرد حرص على مضمونها الاشتراكي فحسب، بل أصبح ضماناً لجدية النضال الوحدوي وجدواه.

إن دفع النضال الوحدوي إلى يسار، يعني دفعه إلى أمام، إلى أمام بلا تراجعات، وبلا مساومات وبلا نكسات. هذا هو الدرس الثمين العظيم الذي تتعلمه الجماهير من خلال تجاربها الذاتية المباشرة. هذا هو الدرس الذي تعلمه تجارب الثورة العربية خلال هذا العقد. وهذا هو ما حاولنا التعبير عنه في هذا الكتاب.

٥ ـ خلف الركود الكئيب الذي يخيم على الجماهير العربية، نشهد إرهاصات النضج. إن عملية السحق التي واجهت حركة الجماهير لم تقتلها، لقد عرقلت امتدادها الأفقي، ولكن امتدادها في العمق واضح للعيان. لقد شُيِّست قطاعات واسعة وكثيفة من الجماهير العربية، وهي تعطي نضالها الوحدوي أبعاده الاشتراكية. والوعي الاشتراكي يكسّر الأُطر الجامدة المسبقة، ويتخطى الاشتراكية الديماغوجية للبرجوازية الصغيرة، إن نضال الجماهير العربية ووعيها يتجاوز مرحلة الطفولة.

المرحلة الجديدة، التي يدخلها النضال العربي، بدأت تجد تعبيراً لها على صعيد الفكر السياسي. وهذا الكتاب، محاولة للمساهمة في التعبير عن المرحلة الجديدة التي تلجها الثورة العربية، وإلقاء الضوء على بعض قضايا تطورها الاشتراكي والوحدوي.

وبصرف النظر عن تفاصيل ما ورد في الكتاب، فإن خطه العام العريض، هو التالي: دفع النضال الوحدوي إلى يسار، تنمية حركة الجماهير العربية، دمج الاشتراكية العلمية مع حركة الجماهير العربية.

دمشق ١٥ أيلول ١٩٦٥

ياسين الحافظ



حَولَ بَعض قضَايا الحَركة القَوميَّة العَرَبيَّة

القَوميَّـة العَربيَّـة لم
تولَد في الشّوق الرأسمالية

إن تحليل الحقائق الموضوعية الملموسة، هو وحده، الذي يقود إلى اتخاذ المواقف السياسية الصحيحة، وإلى اتباع الأسلوب الصحيح في العمل. وأريد هنا أن أوضح بعض قضايا الوحدة العربية، التي ينعكس الموقف النظري منها، بصورة مباشرة ومحسوسة، على نضالنا الوحدوي السياسي الراهن:

١ ـ ما المحرك الرئيسي للحركة القومية العربية؟:

إن نظرية ستالين عن الأمة والقومية، التي اتخذت التحليل الماركسي أساساً لها، تلخص ـ إلى حد كبير ـ تاريخ وسير تطور الأمم الأوروبية. فالأمم الأوروبية قد ولدت فعلاً في السوق الوطنية. الحياة الاقتصادية المشتركة بين مختلف أجزاء الأمة، التي نشأت بفضل تقسيم العمل، وتطور التبادل، وخلق سوق وطنية واحدة، كانت المحرك الرئيسي لخلق القوميات الأوروبية، وإنشاء الدول على أساس قومي.

والسؤال الآن هو التالي: هل يمكن تعميم نظرية ستالين على الأمة العربية، على نحو تجريدي وميكانيكي، وبصرف النظر عن تطورات الواقع العربي المباشرة والملموسة؟ إن تحليل الظروف الموضوعية، التي يعيشها الشعب العربي، يدل على أن الاقتصاد المشترك غير متوفر بين الأقطار العربية، وذلك نتيجة للعزلة الطويلة التي عاشها كل قطر. ومع ذلك فقد برزت الجمهورية العربية إلى حيز الوجود كنواة للوحدة الشاملة. **إن فقدان عامل الاقتصاد**

المشترك، الذي اعتبرته نظرية ستالين أحد العناصر الأساسية الأربعة لتكوين الأمة، يدلنا على أن المحرك الرئيسي للقومية العربية، **هو شيء آخر غير عامل التطور البورجوازي للاقتصاد العربي**.

إذن، فالقومية العربية لم تولد في السوق البورجوازية، كالقوميات الأوروبية، وبالتالي فإن القومية العربية لن تحمل الطابع البورجوازي. ذلك لأنها ولدت في غمار الكفاح العربي العام المشترك ضد الاستعمار. فالبورجوازية الوطنية العربية لم تحتضن وحدها دعوة الوحدة، بل احتضنتها جميع الطبقات والفئات الشعبية المعادية للاستعمار. وهذا هو سبب الطابع الجماهيري والشعبي، الذي يميز القومية العربية عن القوميات الأوروبية.

إن السوق البورجوازية الوطنية ليست ـ عند تحليلها ـ إلا العامل الذي أنضج الشعور الغامض الغض بالقومية في أوروبا، وهي المهماز الذي عجل تحقيق الوحدة القومية بهدم الحواجز الإقطاعية، إذ أن عاملي اللغة وا لأرض كانا متوفرين حتى في عصر الإقطاع. ولكن العزلة التي فرضتها القيود والحواجز الإقطاعية على أجزاء الوطن، جعلت الشعور بالقومية وضرورة الوحدة هزيلاً. وما أن هدم التطور الاقتصادي البورجوازي هذه الحواجز والقيود، حتى انصهرت الأمة، وتبلور التكوين النفسي لكل شعب.

وإذا كانت السوق البورجوازية الوطنية قد نهضت بهذا الدور في أوروبا، فإن منجزات النهضة الحديثة التي قربت المسافات بين الشعب العربي في مختلف أقاليمه، قد جعلت النضال المشترك ضد الاستعمار عاملاً أساسياً في تحقيق الوحدة العربية، بتقويته الشعور بالمصير المشترك، وتصفيته الشعور بالعزلة والانطواء والتجزئة.

إن مأساة هؤلاء الذين انفكوا عن النضال التاريخي الذي يخوضه الشعب العربي في سبيل وحدته القومية، لأن نظرية ستالين لم تستطع أن تحتوي الواقع العربي الحي المباشر، هي أنهم يحاولون إخراج التاريخ من رؤوسهم، بدلاً من أن يحاولوا إخراج رؤوسهم من التاريخ.

٢ ـ هل الوحدة العربية «واقع موضوعي» مستقل عن الرغبات والإرادات؟

أنْ يلف بعض الستالينيين العرب، مؤخراً، «كوعاً» حول نظرية ستالين في الأمة والقومية... فهذه خطوة إلى أمام، مهما كانت مبرراتها وظروفها. ولكن أنْ يعتبروا الوحدة العربية مجرد واقع موضوعي مستقل عن الرغبات والإرادات، فهذا ما يحتاج إلى وقفة قصيرة، لكشف نواحي الخطأ والنقص، بل الخطر أيضاً، في هذه النظرة، حيث تهمل دور العامل الذاتي في التطور القومي لكفاح الشعب العربي. إن إهمال دور العامل الذاتي في النضال القومي العربي، والانتظار السلبي لنضج عفوي في العوامل الموضوعية، يعني ـ عملياً ـ وضع قضية الوحدة على الرف.

إن الواقع الملموس للنضال القومي العربي، يكشف بوضوح تام الأهمية الأساسية الفائقة التي يرتديها العامل الذاتي في تطورنا القومي، مثلاً: إن «الأسس الموضوعية المستقلة عن الرغبات والإرادات» للوحدة متوفرة بين سورية ولبنان، في حين أن الوحدة قد تمت بين سورية ومصر، حيث «الأسس الموضوعية المستقلة عن الإرادات» أضعف، إن لم نقل مفقودة مؤقتاً على الأقل. من ذلك يتضح لنا أن توفر الأسس الواقعية الموضوعية، لن يحقق الوحدة بصورة تلقائية، بل لا بد من الإرادات... لا بدّ من الاعتراف بدور العامل الذاتي، دور الفكر الثوري والمبادهة الثورية لدى الفئات الطليعية، والإرادة الشعبية العامة والأفراد.

إن المتتبع للظروف والعوامل التي أدّت إلى تحقيق الوحدة بين إقليمي سورية ومصر... يدرك بصورة واضحة، الدور الرائع الحاسم الذي لعبه الفكر القومي الثوري والفئات الثورية... ويدرك أيضاً الأثر العميق للإرادة الشعبية الهامة في التمهيد لهذه الوحدة، وانعكاسها بين الجماهير. وإذا كانت الإرادة الشعبية العامة هي التي أعطت السياسة السورية ـ في مختلف العهود ـ نحو الوحدة العربية ذلك الحماس ونكران الذات، كذلك كان دور الفكر الثوري

والمبادهة الثورية لدى قادة الثورة في الإقليم المصري، هو الذي صفّى النزعات الإقليمية المعادية للقومية العربية، وأنهى العزلة الفكرية والحذر السياسي من القومية العربية، الذي كان واضحاً في مصر قبل ثورة تموز عام ١٩٥٢ .

إن وجه الخطر في النظرة، التي تنكر وتهمل دور العامل الذاتي، دور الإرادة الشعبية العامة والفكر الثوري، يتمثل في إهمال دعاة هذه النظرة العمل من أجل إنضاج وتعميق الإرادة الشعبية، وتهيئة وتنظيم الأدوات الموضوعية التي تناضل في سبيل الوحدة. إن الفكر الثوري والإرادة الشعبية العامة، وأدوات هذه الإرادة، ليست أموراً ثابتة متماثلة في نضجها وحدّتها وعمقها، بل يخلقها النضال والعمل الثوري والتعبئة الفكرية.

٣ ـ هل العرب شعب واحد، أم شعوب مترابطة:

لن أحاول أن أثبت أن العرب شعب واحد. ففي رأيي أن النضال المشترك الذي يخوضه الشعب العربي، والانتصارات التي يحرزها خلال نضاله في سبيل الوحدة، تحمل الإجابات العملية عن وحدة الشعب العربي الواحد.

إن بعض «ستالينيي» بلادنا، عندما ينطلقون من «النصوص المخزونة في المجلدات» إلى الواقع، ولا يجدونه مطابقاً للقياسات النظرية، يقعون في ارتباكات وأخطاء وتناقضات غريبة..

والبعض اليوم «يبشر» بفكرة «الشعوب العربية المترابطة» لا الشعب العربي الواحد. ودون الدخول في جدل نظري، نريد أن نسلّم لهؤلاء بحقهم في اعتناق الرأي الذي تمليه عليهم الإيديولوجية الستالينية. ولكن الذي نرفضه، هو تحويل هذه المفاهيم إلى سلاح فكري في يد أعداء الوحدة، لتبرير استمرار التجزئة، تحت ستار وجود شعب متميز، تحتويه النظريات العلمية وتعترف بكيانه الإقليمي. إن النضال القومي العربي يواجه إيديولوجية التجزئة تحت أشكال مختلفة، وإن فكرة الشعوب المترابطة، إنما تقوي إيديولوجية التجزئة.

أما ناحية الخطأ الأخرى في مفهوم «الشعوب المترابطة»، فهي أنها تضع النضال المشترك بين الشعب العربي في مختلف أقطاره، في مرتبة واحدة مع تضامن شعوب العالم كلها ضد الاستعمار. صحيح أن تضامن شعوب العالم ونضالها المشترك ضد الاستعمار أمر هام وأساسي في جدوى هذا النضال، ولكن كوننا شعباً واحداً، يضع تضامننا في مرتبة أولى، يأتي بعدها تضامننا مع سائر شعوب العالم.

٢٤ نيسان ١٩٥٨

مجلة «صباح الخير» القاهرية

خصائِص الحَرَكة القَوميَّة العَربيَّة

إن جوهر البحث العلمي هو «التحليل الملموس لوضع ملموس»، لذا كانت ملاحظة خصائص المكان والزمان من أولى بديهيات البحث في العلوم الاجتماعية.

ولكي نتجنب التجريد النظري والتعميم الاستنتاجي الميكانيكي، عند بحث قضايا القومية العربية، ينبغي أن نتتبع وندرس تطور شعبنا العربي كما جرى فعلاً، وكما يجري في الواقع المباشر الملموس.

إن الإنسانية تسير في خط تطوري صاعد ومتوازٍ. هذا أمر لا شك فيه. إلا أن مجاري تطور الأمم ليست متماثلة، ولا تمر ـ بالتالي ـ عبر مجرى واحد محدود.

ولإيضاح هذه الحقيقة، سنعرض ـ بسرعة وإيجاز ـ تطور بعض الأمم الأوروبية، ثم نعرض تطور الأمة العربية، لكي نستخلص بعض ملامح الحركة القومية العربية.

سير تطور بعض الأمم الأوروبية:

آ ـ في أوروبا، في عصر الإقطاع، كان كل بلد مقسماً إلى إقطاعات أو إمارات، تكاد تكون مغلقة، تكفي نفسها بنفسها في مختلف نواحي الحياة، وبصورة خاصة من الناحية الاقتصادية. كانت تلك الأمم تعيش مرحلتها الجنينية.

ب ـ جاء تطور الاقتصاد نحو الرأسمالية، ليحطم الحواجز الإقطاعية، بإنشائه سوقاً وطنية واحدة واقتصاداً قومياً مشتركاً، بدلاً من المراكز الاقتصادية المغلقة المبعثرة في النظام الإقطاعي. حقاً لقد كانت السوق هي المدرسة التي أتيح فيها للبورجوازية أن تتعلم القومية.

جـ ـ كان العامل الاقتصادي، وبتعبير أدق التطور الاقتصادي الرأسمالي، هو محرك القوميات الأوروبية، لأنه كان العامل الأساسي في ظهور الدولة القومية الموحدة. فهو ـ بالتالي ـ الذي أنضج الشعور الغامض الغض بالقومية، وهو الذي حوّلها من الإمكانية إلى الفعل، لأن عاملي اللغة والأرض كانا متوفرين في العهد الإقطاعي. إلا أن العزلة التي فرضتها الحواجز الإقطاعية على أجزاء الأمة، جعل الشعور بالقومية وضرورة الوحدة هزيلاً إن لم يكن مفقوداً. وما إن هدم التطور الاقتصادي الحواجز والقيود الإقطاعية، حتى انصهرت الكيانات المبعثرة، وتبلور التكوين النفسي لكل شعب، وأنشأت تلك الأمم ثقافتها الخاصة المشتركة.

د ـ إذن، كانت السوق الواحدة حاجة البورجوازيين المباشرة، لذا حملت الطبقة البورجوازية لواء الحركة القومية في أوروبا، فنشأت القومية بين أحضانها، وطبعت بطابعها.

هـ ـ كانت جماهير العمال والحرفيين والفلاحين، لا تعي بوضوح كافٍ مصالحها الطبقية المباشرة والخاصة. فاستطاعت البورجوازية ـ لأن نضالها كان ذا طابع تقدمي في تلك المرحلة التاريخية ـ أن تعبىء وراءها جماهير العمال والفلاحين والحرفيين. كان طابع تلك القوميات بورجوازياً محضاً، لأن التطور التاريخي كان يسير في اتجاه فوز الرأسمالية وتثبيت دعائمها، ويؤهل ـ بالتالي ـ الطبقة البورجوازية للزعامة.

و ـ استيقظ الشعور القومي في أوروبا، إذن، في معمعان نضال طبقي حاد. لقد نضج هذا الشعور في بعض البلدان، كفرنسا، في حرب طبقية فعلية بين الأمة (وهي البورجوازية ـ جماهير الشعب) وبين سادة الأرض من النبلاء. لقد ظهرت هذه الحقيقة بوضوح تام في الثورة البورجوازية الإنكليزية

في القرن السابع عشر، والثورة البورجوازية الفرنسية في القرن الثامن عشر، والثورة البورجوازية الألمانية في القرن التاسع عشر.

ز ـ كان هذا التطور الاقتصادي القائم على الملكية الخاصة والرأسمالية، والذي يحركه عامل الربح والاستثمار دافعاً للتوسع والعدوان على الأمم الأخرى. فطُبعت تلك القوميات بالطابع الشوفيني الاستعماري. وبدأت المرحلة الاستعمارية في التاريخ الحديث مع نشوء البورجوازيات الأوروبية، ثم اتخذت هذه الأمم طابعاً استعمارياً على النطاق العالمي، عندما دفع التطور بالرأسمالية إلى مرحلتها الاحتكارية.

سير تطور الأمة العربية:

تميّز سير التطور التاريخي الملموس للأمة العربية بالخصائص التالية:

آ ـ بالرغم من أن التاريخ العربي قد شهد ظهور الإقطاعية، ونظام العمل الإقطاعي في البلدان التي وصل إليها المد الإسلامي، إلا أن الشعب العربي لم يعرف الإقطاعية في شكلها الأوروبي الكلاسيكي. لقد مارس التبادل التجاري والحج، والإسلام بصورة عامة، دوراً حاسماً في تحطيم الشكل القبلي للجماعات العربية. ولا ينفي هذه الحقيقة كون الخلافة الأموية قد استخدمت بقايا الشعور القبلي لانتزاع السلطة.

ب ـ لقد أتم الإسلام عملية التفاعل والصهر في البلدان التي وصل إليها الفتح العربي آنذاك. وتوقفت عملية الصهر والتفاعل عند حدود موجات الهجرة السامية القديمة. لقد جاء الإسلام كعامل متمم ـ ولكنه حاسم ـ لإنجاز عملية الصهر والتعريب. لأن التشابه اللغوي والحضاري، في البلدان التي فُتحت وعُرّبت، كان البيئة القابلة، والمناخ الملائم لهذه العملية.

جـ ـ في ظل الإسلام تكوّنت ـ إذن ـ للشعب العربي ثقافة مشتركة، وتبلور تكوينه النفسي الحضاري. الإسلام، كتراث حضاري، كثقافة مشتركة، كتكوين نفسي مشترك، هو الرحم الذي احتوى أمتنا العربية، وحماها من التفتت النهائي، والتجزئة الراسخة الكاملة. وهو الذي حال دون

تحول الفوارق الكمية الدرجية، التي تكونت خلال الفجوات التاريخية، التي عاش فيها الشعب العربي مجزءاً، إلى فروق نوعية كيفية، تجعل التجزئة أمراً منطقياً ومنسجماً مع الواقع وطبيعة الأشياء. هذا هو الأثر الإيجابي للإسلام على شعبنا العربي. ولولا لغة القرآن لتشرذَمت الأمة العربية، كما تشرذمت من قبل الشعوب اللاتينية، عندما تحولت كل لهجة محلية لاتينية[1] إلى لغة جديدة مستقلة، وإلى شعب جديد متميز بالتالي.

د ـ على أثر التوسع الاستعماري في العالم، وعلى أثر الحرب العالمية الأولى خاصة، انتقلت المسألة القومية من أوروبا إلى الصعيد العالمي. وأصبح النضال القومي في أساسه نضالاً تحررياً للجماهير الشعبية، وجماهير الفلاحين في آسيا وأفريقيا خاصة، ضد الدول الاستعمارية الغربية.

هـ ـ إن الحركة القومية العربية قد استيقظت تحت تأثير الفكر الأوروبي والثقافة الأوروبية. ولعب مفكرو العرب وأدباؤهم الأوائل في أواخر القرن الماضي دوراً تاريخياً في حركة الإحياء العربي. ثم تحركت قوميتنا بزخم وقوة وعناد ضد محاولات الإفناء التركية أولاً، ثم ضد اضطهاد السيطرة الاستعمارية الأجنبية ثانياً. هذه حقيقة: إن الحركة القومية العربية لم تستيقظ ـ كما جرى في أوروبا ـ في غمار نضال طبقي داخلي.

و ـ لم تتطور الرأسمالية العربية حتى اليوم، ولن تتطور، ذلك التطور الواسع الذي يجعل مقتضيات السوق الواحدة تتحول إلى معول هدم بين الأقطار العربية. لم تولد القومية العربية في السوق. لقد سبق الوعي القومي العربي التطور الاقتصادي البورجوازي العربي بمراحل طويلة، بحيث لا نتبين أية صلة سببية، مباشرة أو غير مباشرة بينهما. بل على العكس، فقد تطورت كل رأسمالية قطرية (وهذا التطور ضعيف ومحدود وملجوم) بصورة مستقلة، ومعزولة عن الأخرى، وعلى عكس ما جرى في أوروبا، حيث قامت البورجوازية بدور تاريخي تقدمي، دور توحيد وصهر لأقاليم وطنها، **لعبت**

---

(١) اللغة اللاتينية هي اللغة الأم للفرنسية والإيطالية والإسبانية.

البورجوازيات الوطنية العربية، وتلعب دوراً تخريبياً على الصعيد القومي. فهي تخلق التناقض وتؤزمه بين قطر وآخر، دافعة بجماهير الشعب في كل قطر، إلى دوامة مصالحها المباشرة الخاصة، عندما تدافع كل بورجوازية قطرية عن مصالحها الطبقية تجاه بورجوازيات الأقطار الأخرى. هذه الموضوعة حقيقة عيانية وملموسة: ألم تلعب البورجوازية التجارية السورية واللبنانية دوراً إجرامياً، عندما تحولت إلى سكين قطع ما تبقّى من الأواصر والصلات، التي لم يتح للاستعمار الفرنسي قطعها بين سورية ولبنان[1].

ز ـ وهنا لا بُدّ أن نتساءل: إذا كان التطور الاقتصادي البورجوازي المتخلف يلعب دوراً تخريبياً على الصعيد القومي، دور إثارة التناقضات، والعمل على تكريس التجزئة، فما هي المحركات الثورية للنضال القومي العربي؟! ـ لا بد أن ننوّه أولاً أن الاقتصاد المشترك، لم يكن في أوروبا سوى عنصر دفع وتحريض للتطور القومي، كان مهماز هذا التطور، لأنه صفّى مبررات التجزئة ورواسبها، مما مهد لإنشاء الدولة القومية الموحدة. لذا فإن عنصر الاقتصاد المشترك ليس من أركان الأساس (كاللغة والأرض) في بنية الشعوب القومية. بل كان عنصر صهر وتوحيد.

إن العروبة حقيقة حية ملموسة، تعيش في أعماق ضمير الشعب العربي، يعيشها في لسانه، في حضارته، في تراثه، في آلامه، وفي آماله أخيراً. هذه الحقيقة هي التربة التي أنبتت النضال العربي المشترك ضد الاستعمار. إلا أن هذا النضال المشترك، يؤدي دوره من جديد، ليمنح الإيمان بوحدة المصير العربي قوة وعمقاً.. وهكذا وبقانون الفعل، ورد الفعل، يقوم النضال المشترك ضد الاستعمار بدوره، بتعميق الوعي العربي، ويعطيه أبعاداً جديدة، ويجذّره في وجدان الشعب العربي، مما يهيىء توحيد وصهر أجزاء وطننا، وتصفية بقايا الشعور بالعزلة وروح الانكفاء وعقلية التجزئة ومصالحها:

---

(١) كذلك لعبت البورجوازية السورية دوراً أساسياً في إسقاط وحدة عام ١٩٥٨ بين سورية ومصر.

ـ ألم تستيقظ عروبة الجزائر في غمرة الكفاح المشترك ضد الاستعمار؟.

ـ ألم يكن الشعور المشترك بوحدة المصير في بطاح فلسطين سبباً أساسياً في إزالة الركام الإقليمي الذي غطّى عروبة مصر؟.

ـ ألم تكن المعارك المشتركة التي خاضتها مصر وسورية ضد الاستعمار، الجسر الذي عبرنا منه إلى الوحدة؟.

ح ـ إن البورجوازيات الوطنية العربية، لم تدخل في صراع فعلي مع الإقطاع، ولم تنشأ على أنقاضه (كما جرى التطور في أوروبا الغربية)، بل ولدت في تربته ونمت في ظلاله. ولهذا كانت أواصرها مقطوعة مع جماهير الفلاحين خاصة من جهة، وكانت متخلفة سياسياً وحضارياً من جهة أخرى. لم تستطع البورجوازيات الوطنية العربية أن تتمثل روح العصر. كانت الإقطاعية والبورجوازية التجارية أقوى منها، وأعمق جذوراً، فاستطاعتا جرها إلى صفهما، نظراً لضعفها من جهة، ولتشابك مصالح جميع تلك الطبقات وعدم وجود حدود فيما بينها من جهة أخرى. وهكذا تجد الجماهير الشعبية نفسها وجهاً لوجه أمام سائر الطبقات المستغلة بعد انحسار الاحتلال الأجنبي المباشر.

ط ـ أما الجانب الآخر من الموضوع، فهو أن نهوض الحركة القومية العربية، يجري في مناخ إنساني تقدمي، في عصر نهوض الاشتراكية وانتصارها، وتفكك النظام الاستعماري وانهياره. لذا فإن الجماهير الشعبية العربية، من العمال والفلاحين والمثقفين المرتبطين بهم، قد نما وعيها الطبقي والقومي، ولم تعد كتلاً غامضة التفكير مبهمة الاتجاه والهدف، لتسير خلف البورجوازية الوطنية العربية. لم تعد البورجوازية الوطنية العربية قائدة للشعب العربي، بل ينهض بعبء النضال الجماهير الشعبية التي رأت في الوحدة وفي الاشتراكية هدفها وخلاصها النهائي والأكيد. لقد أكد التطور التاريخي للنضال العربي الطابع الشعبي لحركة الوحدة العربية.. وهذه هي المسارب الجديدة التي فتحتها الحركة القومية العربية في صفحات التاريخ.

* * *

تلك هي الظروف التي تعيشها الحركة القومية العربية، وتلك هي العقبات التي تناضل ضدها.. وتلك هي الفئات والطبقات التي تحتضنها والأهداف التي تنشدها.

هذا هو مجرى تطورها التاريخي، الذي طبعها بسمات معينة، وخلق لها خصائص مميزة. هذه الخصائص، إذن، ليست «مطلقة» أو «بيولوجية»، كما أنها ليست «سلبية»، وليست «قدراً» خطه الأزل، لأنها ليست هبة من الطبيعة الخيرة، ولا نعمة من التاريخ الغابر المجيد. وإنما هي ثمرة النضال التاريخي، الذي يخوضه شعبنا العربي. وإن اعتبار هذه الخصائص غير مطلقة وغير خالدة، لا ينفي أنها موجودة وأساسية وجوهرية.

وهذه الخصائص هي التالية:

١ ـ القومية العربية حركة ذات طابع أممي. إن طابعها القومي، وإن كان صلبها وهدفها المباشر الملح، إلا أنها من حيث معناها العميق، وانعكاسات نضالها على العالم ذات طابع أممي. لقد عانى الشعب العربي مظالم الاستعمار، وقاسى ويلاته، لذا فإن الحركة القومية العربية، لا بد أن تساند حركات التحرر في جميع أنحاء العالم وتدعمها، باعتبار أن نضال الشعب العربي التحرري هو جزء أساسي من نضال الشعوب ضد الاستعمار. تقف القومية العربية اليوم في الخط الأول من جبهة الشعوب، وتجابه الاستعمار العالمي بمجموعه، في كل لحظة وفي كل مكان. وهي تحمل أعظم المثل العليا الإنسانية: الحرية والتقدم والعدالة والسلام لكل الشعوب. ولم تعانِ القومية العربية التسلط الاستعماري بشكله العادي فحسب، بل هي تقاوم أيضاً زحف قوميات أخرى، اتخذ شكل إبادة وإفناء. ففي فلسطين والإسكندرون اقتلع شعبنا من أرضه (وفي الجزائر تكررت المحاولة وفشلت)، لذا فإن عنفوان الشعور القومي العربي وإرهافه وعمقه ـ الذي أخذ شكلاً يكاد يكون تعصبياً وعدائياً من حيث مظهره الخارجي ـ هو الجواب الصادق العفوي والأصيل على هذه المآسي، التي لم يشهد لها التاريخ مثيلاً. إن

الشعور القومي العربي، لا يحمل حقداً واستعلاءً، بقدر ما يحمل من تطلع نحو العدالة يؤرثه عدوان لئيم باغٍ ماحق. إن القومية العربية ليست حركة عدوان وتسلط، بل هي حركة رد العدوان وسحق التسلط. هذا الطابع الإيجابي والإنساني في القومية العربية، هو سر قوة الشعور القومي العربي وزخمه، وهوسر وحدة الشعور عند جماعات وفئات متباعدة من حيث نمطها المعيشي وطابعها الاجتماعي: العامل، الفلاح، المثقف التقدمي، وأحياناً أفراد من الطبقات المستثمرة.

٢ ـ القومية العربية حركة ديمقراطية معادية للإقطاع. فهي لم تجابه الاستعمار وحده، بل جابهت جميع القوى الضالعة معه، والتي ربطت مصيرها النهائي به بحكم طبيعتها الطبقية. لقد كان كبار الملاكين العقاريين الركيزة الأساسية والأولى للاستعمار في الوطن العربي، لذا أصبح الكفاح القومي ضد الاستعمار ـ في أساسه ـ نضالاً تحررياً للجماهير الشعبية، ولجماهير الفلاحين بصورة خاصة. إن جماهير الفلاحين في كفاحها ضد الاستعمار إنما تكافح الملاكين العقاريين في نفس الوقت، كما أنها في كفاحها المباشر ضد هؤلاء الملاكين، إنماتكافح الاستعمار باقتلاع قواعده الطبقية داخل الوطن. وهكذا امتلأت القومية العربية بمضمونها الشعبي والثوري في نفس الوقت. إن سحق الإقطاعية كعقلية وكأسلوب إنتاج، من أولى المهام الأساسية للحركة القومية العربية. حقاً إن كفاح الفلاحين ليس كفاحاً وحدوياً بصورة مباشرة ومن حيث مظهره الخارجي، إلا أنه كفاح وحدوي بالضبط من حيث النتيجة والواقع. إن اقتلاع ركائز الاستعمار ـ الذي جزأ وطننا في الماضي، والذي يحارب وحدته في الحاضر ـ يسبغ على هذا النضال طابعه الوحدوي من حيث الجوهر والنتيجة.

٣ ـ إن التطور الواقعي للنضال القومي العربي آخذ بالسير فعلاً في طريق التحول إلى نضال ذي أفق اشتراكي. إن لهذا التحول أسباباً موضوعية ثلاثة:

الأول ـ إن النضال القومي العربي سيجد نفسه ملزماً بتصفية البورجوازيات القطرية، باعتبارها عامل تناقض وتنافس بين شتى أقطار الوطن العربي. لقد نمت بورجوازية كل قطرٍ بشكل مستقل ومعزول عن بورجوازيات الأقطار الأخرى، لذا فالتناقض بينها أمر واقعي وحتمي بسبب الطابع المتشابه (بل المتماثل إلى أبعد حد) لقطاعات نشاطها. فالعراقيل الإقليمية هي، إلى حد كبير، عراقيل بورجوازية.

الثاني ـ هو تحرر جماهير الشعب العربي من قيادة البورجوازية الوطنية. لقد أمسكت الجماهير العربية بقضيتها الطبقية. ويتخطى النضال القومي البورجوازية نهائياً عندما تُنكّس بصورة مباشرة راية الوحدة، ويحصل طلاق نهائي بينها وبين الجماهير. لقد احتضنت الجماهير، من عمال وفلاحين ومثقفين ثوريين، وتلقفت بعزم راية الوحدة.وإن هذه الجماهير، ستحقق ـ عبر طريقها الطبقي الخاص ـ مطامحها القومية. وهكذا تتلاقى ـ خلال مرحلة استراتيجية من مراحل الثورة ـ المطامح القومية والأهداف الاشتراكية، كل منهما يمنح الآخر طاقاته وزخمه.

الثالث ـ التأثيرات المعنوية والمادية للتطور الدولي الراهن على مجمل سير تطور الحركة القومية العربية، حيث تنعكس روح هذا العصر (عصر نمو القوى الاشتراكية في العالم وانتصارها وتفكك النظام الاستعماري وانهياره) على الحركة القومية العربية، وتُعمّق اتجاهها الاشتراكي.

أيلول ١٩٥٨

مجلة «الثقافة» الدمشقية

البرجوازيَّة الصَّغيرة
بينَ النضَال القَومي وَالنضّال الاشْتراكي

القومية العربية هي حركة الشعب العربي الهادفة إلى التحرر من البنية الاقتصادية والاجتماعية التقليدية، ومن النفوذ الاستعماري، وبناء مجتمع عربي جديد ودولة عربية موحدة. فالوحدة العربية الديمقراطية الثورية، هي التجسيد الواقعي للحركة القومية العربية.

ووفقاً لهذا التحديد (وهو مجرد تلخيص لواقع الحركة العربية) فإن النضال القومي العربي، يحمل مضموناً ديمقراطياً ثورياً، ويطل على آفاق تقدمية. ولكن أن يكون النضال القومي للشعب العربي ذا طابع ديمقراطي ثوري بالأساس، لا يعني أن يكون هذا الطابع هو المضمون الوحيد لهذا النضال خلال جميع مراحل نضال الجماهير، ويفصله عن النضال الاشتراكي سور لا يمكن تجاوزه أو عبوره. فالمجرى العملي للنضال القومي العربي، قد سار فعلاً في طريق التحول إلى نضال اشتراكي، بسبب عوامل عديدة، سنتحدث عنها بعد قليل.

إلا أن التمييز النظري بين النضالين: القومي والاشتراكي، وتوضيح آفاق كل منهما، يبقى - مع ذلك - ضرورة لا بد منها، بُغية قطع الطريق على العناصر البورجوازية الصغيرة الموجودة في الحركة القومية العربية، لكي لا تطمس النضال الاشتراكي أو تشوهه أو تلقي به في الظلال، ولكي لا تجعل من الاشتراكية مجرد فرع من القضية القومية، فتسلبها مضمونها الجذري وأبعادها الثورية، عندما تدعو، إلى جعلها مجرد تنظيم اقتصادي للمجتمع، هو في الحقيقة ضرب من الإصلاح البورجوازي الكاذب.

وفي نفس الوقت يبقى هذا التمييز ضرورياً بالنسبة للعناصر الاشتراكية التي تقفز فوق المشكلة القومية للشعب العربي، أو تضعها على الرف، زاعمة أن النظام الاشتراكي سيفرز ـ تلقائياً ـ الحلول للقضية القومية للشعب العربي، مدعية أن الوحدة ستأتي بصورة طبيعية مع تطبيق النظام الاشتراكي في الوطن العربي. إن هذا التميز هو وحده الذي يكشف الانحرافات اليمينية واليسارية في حركة نضال الشعب العربي في سبيل الوحدة والاشتراكية.

لقد تبددت هباء أسطوانة: «العربي اشتراكي بالفطرة» وتخطّى وعي الجماهير ونضجها مثل هذه الأفكار البورجوازية الصغيرة، الغيبية والمسبقة، التي ينكرها التاريخ، وينكرها الواقع في نفس الوقت. فالتاريخ العربي لم يشهد نظاماً اشتراكياً، لأن الاشتراكية وليدة تطورات موضوعية نشأت في العصر الحديث، كما أن الواقع العربي أخذ يتكشف، مرحلة بعد أخرى، عن صراع طبقي ما برح في عمقٍ واتساع، بسبب تطور هذا الواقع نفسه من جهة، وبسبب التطورات العميقة التي أصابت العالم بعد الحرب العالمية الثانية من جهة أخرى.

عن أسطورة: «العربي اشتراكي بالفطرة» تولد ضرب في الربط الذاتي المثالي بين الوحدة والاشتراكية. هذا الربط قد أرضى فعلاً المطامح القومية العربية الساذجة فالبورجوزاي الصغير لا بد أن تفتنه هذه الموضوعة القبلية، وتدغدغ تعصبه القومي وضيق أفقه: أليس أمراً رائعاً أن تنفرد قوميته العربية دون سائر القوميات الأخرى ـ بالصفة الاشتراكية؟!. ولكن يجب أن نعترف ـ والحركة القومية العربية تتخطى على الصعيد الإيديولوجي أساطير كادت تندثر ـ بالدور الإيجابي الذي لعبه شعار ربط الوحدة بالاشتراكية في مراحل النضال القومي المتأخرة والطفولية. لأن هذا الشعار البورجوازي الصغير، كان ـ موضوعياً ـ يُعبر، خلال مراحل طويلة، عن معارضة البورجوازية الصغيرة والجماهير الشعبية إجمالاً للطبقات الرجعية التقليدية.

ولكن مجابهة الظروف الجديدة للنضال العربي، الذي بلغ مرحلة متقدمة نسبياً، وفي مواجهة المصاعب والعراقيل والتشويهات التي يواجهها

كل من النضال القومي والاشتراكي، أصبح الفكر السياسي العربي مدعواً لتصفية التشويه ومحاولات محو الحدود بين الطبقات الشعبية، ولكشف خواء كثير من الشعارات البراقة، وفضح مضمونها الطبقي الخفي.

في هذه العجالة، سنحاول الإجابة على السؤالين التاليين:

هل التلازم بين شعاري الوحدة والاشتراكية تلازم ذاتي أم موضوعي؟!.

ما هو دور البورجوازية الصغيرة في النضالين القومي والاشتراكي؟!.

لقد كانت القضية القومية للشعب العربي، منذ البداية، مرتبطة بقضية تحرر الجماهير، في مرحلة تاريخية من مراحل هذا التحرر. لذا فقد كانت القضية القومية جزءاً من حركة التاريخ نفسه، من حركة الشعب المتحررة من أُطُر الماضي ورواسبه الكابحة ومن الاستعمار، والمنطلقة إلى أشكال جديدة للحياة. فالقومية هي الأرض الصلبة التي يقف عليها الشعب العربي، يتطلع إلى المستقبل الاشتراكي، كما أنها منطلقه لمباشرة الثورة على التقاليد والعادات الموروثة والإقطاع والاستعمار. ولقد جاءت الأحداث لتبرهن على هذه الحقيقة. إن سير التطور قد برهن على أن آمال الشعب العربي بالوحدة قد «جاءت ضمن أفق تاريخي صحيح، وكتعبير عن حاجة الجماهير إلى التحرر، وتحطيم العراقيل التي تقف في وجهها».

إن اصطدام الحركة القومية العربية بالاستعمار وبالإقطاع باعتباره حليفاً له، قد أغنى الحركة القومية العربية بمضمون جماهيري ديمقراطي ثوري، وحولها إلى حركة شعبية، في الشرق العربي بخاصة، ونزع عنها الطابع البورجوازي التقليدي، الذي تميزت به الحركات القومية في أوروبا الغربية.

إلا أن هذا الاقتران التاريخي الواقعي بين القضية القومية وحركة تحرر الجماهير، في مرحلة استراتيجية كاملة هي المرحلة الديمقراطية، وإن كان قد فتح أمام الحركة القومية آفاق تطور واسعة، إلا أنه لا يعني - بالضرورة - تحول النضال القومي إلى نضال اشتراكي. ولكن مع تطور النضال القومي ونموه،

وبعد أن أصبحت الوحدة شعاراً قيد التحقيق، لا مجرد حلم يحرك عواطف الشعب العربي.. في هذه المرحلة العالية الجديدة، رأى الشعب العربي نفسه وجهاً لوجه أمام البورجوازية الوسطى «الوطنية». في هذه المرحلة فحسب أخذ التركيب الطبقي للحركة القومية العربية في التغير. وكما فقدت الحركة القومية العربية، في مرحلة سابقة، المثقفين من أبناء الطبقة الإقطاعية السائدة آنذاك، أخذت تفقد في المرحلة الراهنة البورجوازية الوسطى والعناصر المثقفة الملتزمة بها فكرياً وسياسياً. وفي نفس الوقت بدأت تضم، أكثر فأكثر، قطاعات واسعة من الجماهير الشعبية. من عمال وفلاحين.

إن وعي الجماهير الشعبية مصالحها الطبقية المباشرة، والقربى في النسب بين البورجوازية الوطنية والإقطاع، حرر هذه الجماهير - إلى حد كبير - من نفوذها المعنوي والسياسي. ولكن تحرر الشعب العربي من نفوذ البورجوازية لم يتحقق بمجرد نمو النضال الاشتراكي فحسب، بل بسبب اصطدام النضال القومي بمصالح البورجوازية أيضاً. ففي نضال الحركة العربية المباشر والعملي في سبيل الوحدة ترى نفسها ملزمة بتصفية البورجوازية باعتبار أن مصالح هذه البورجوازية قد أصبحت عقبة أمام الوحدة. وهكذا تفتح الجماهير العربية الطريق نحو الوحدة، ونحو الاشتراكية في نفس الوقت.

... إذن كما تطابقت - موضوعياً - حركة تحرر الجماهير من الاستعمار والإقطاع في مرحلة سابقة من مراحل النضال القومي، هي مرحلة التحرر الديمقراطي... كذلك تتطابق - موضوعياً - حركة تحرر الجماهير من البورجوازية الوسطى مع النضال القومي الوحدوي. وهذا التطابق الموضوعي، في مرحلة أولية - ولكن أساسية - من مراحل التحويل الاشتراكي، بين الأهداف القومية والأهداف الاجتماعية، سيكون جسراً لاندماج عضوي بين النضالين القومي والاشتراكي في المراحل اللاحقة المتقدمة العالية من التطور الاشتراكي في المجتمع العربي، إذ سيصبح النضال الاشتراكي تعبيراً عن مطامح الشعب بأسره، وتصبح الطبقة العاملة هي الأمة بذاتها.

وعندما نقول: إن تصفية البورجوازية ستكون جسراً للاندماج العضوي

بين النضالين، بعد أن كان في مرحلة تطابق فحسب، فذلك لأن الجماهير الشعبية ستصبح عندئذ صُلب الحركة العربية المناضلة في سبيل الوحدة العربية والاشتراكية، وتصبح الاشتراكية القاعدة الصلبة المتينة للوحدة العربية.

إن تصفية البورجوازية الوطنية، لا تعني تحقيق الاشتراكية ولا إلغاء استغلال الإنسان كلياً، فهي ـ كما قلنا قبل قليل ـ مرحلة أولية أساسية من مراحل التحويل الاشتراكي.. هي بالتحديد مرحلة انتقال، أي أنها ليست الاشتراكية الكاملة المطلقة في ظروفها وخصائصها، بل هي عتبتها فحسب.

إن الحركة القومية العربية الوحدوية الاشتراكية ستواجه، بعد تصفية البورجوازية، تناقضات جدّية بين الفئات والطبقات التي تتألف منها. وفي هذه المرحلة، سيكون التناقض أساسياً بين الجماهير الشعبية الكادحة (العمال والفلاحين الفقراء بالتحديد) وبين البورجوازية الصغيرة، هذه البورجوازية التي لعبت دوراً فعالاً في حركة نضال الشعب العربي القومية الاشتراكية.

وفي هذه المرحلة فحسب، ستواجه الجماهير الكادحة مشكلة البورجوازية الصغيرة مواجهة مباشرة وجدية. ويتحول التناقض بين الجماهير الكادحة وبين البورجوازية الصغيرة من تناقض ثانوي (كان يخففه أو يخفيه تناقض أساسي بين البورجوازية الصغيرة والجماهير الكادحة من جهة، والبورجوازية الوطنية والاستعمار وبقايا الإقطاع من جهة ثانية) إلى تناقض أساسي.

وها هنا... في هذه المرحلة أيضاً ينفك التلازم الموضوعي بين الوحدة والاشتراكية، إذ لم يعد من مستلزمات النضال القومي تعميق التحويل الاشتراكي للمجتمع والسير به إلى نهاياته. وها هنا، وفي هذه المرحلة فحسب، ستنبري العناصر البورجوازية الصغيرة لتقول، باسم القومية وتحت ستارها، للجماهير الكادحة: «كفى!!.. هنا ينتهي مطاف التطور!!». وهنا بالضبط ستستقتل البورجوازية الصغيرة (القسم المالك منها خاصة) لوقف نمو حركة الجماهير الكادحة، التي تناضل في سبيل التحرر الكامل المطلق. والعناصر البورجوازية الصغيرة، في موقفها هذا، تكون منسجمة مع مصالحها

ومع طبيعتها الطبقية ومع آفاقها الضيقة في التحرر، ومع طموحها الاجتماعي.

تكافح العناصر البورجوازية الصغيرة - غالباً - جنباً إلى جنب مع الجماهير الكادحة ضد الاستعمار والاقطاع. لا لأن هذا النضال من مقتضيات القضية القومية للشعب العربي فحسب، بل لأن هذا النضال ينسجم مع مصالحها الطبقية أيضاً. إن هذا النضال يحذف من فوق، من رأس هرم السُلّم الاجتماعي طبقة أعلى من البورجوازية الصغيرة. وهذه خطوة إلى أمام، بل إلى فوق، تخطوها البورجوازية الصغيرة.

والأمر كذلك في مرحلة لاحقة. إن وقوف قسم من العناصر القومية البورجوازية الصغيرة ضد البورجوازية الوسطى والكبيرة، لم يكن دافعه قومياً فحسب، بل طبقي أيضاً. في هذه المرحلة النضالية يقف قسم من البورجوازية الصغيرة مع الجماهير الكادحة، لأن هذا النضال يحذف من فوق... من أعلى السلم الاجتماعي طبقة أعلى من البورجوازية الصغيرة، تستغل قسماً منها. وهذه خطوة ثانية تخطوها البورجوازية الصغيرة لتقف على أعلى السلم الاجتماعي.

وفي المرحلة التي تقف فيها البورجوازية الصغيرة في أعلى السلم الاجتماعي، على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وحيث يكف النضال القومي عن أن يكون نضالاً طبقياً... في هذه المرحلة تبرز جميع الجوانب السلبية للبورجوازية الصغيرة من ضيق أفق وانتهازية وعداء صريح، لتعيق التحويل الاشتراكي للمجتمع. في هذه المرحلة بالذات، تبرز - أكثر فأكثر - خطورة الطابع الوسطي الانتهازي الفردي للبورجوازية الصغيرة. فهي وإن كانت - منذ المراحل الأولى للنضال - تختبىء تحت مفاهيم غير علمية وغير ديمقراطية للقومية، بغية طمس النضال الاشتراكي وتشويهه، واعتباره مجرد عدالة اقتصادية، وتضييق نطاق الاستثمار، ولكن مواقفها النظرية الخاطئة هذه، لا تبرز بكل سلبيتها وبكل طابعها الانتهازي المتذبذب في المراحل التي يحوي فيها النضال القومي مضموناً طبقياً. في هذه المراحل يكون التطابق

الموضوعي بين النضال القومي والنضال الاشتراكي سبباً في إبقاء التناقضات بين البورجوازية الصغيرة وبين الجماهير الكادحة ذات طابع جزئي وثانوي. ولهذا تبقى التناقضات خفية إلى حد ما، ومؤجلة الحل إلى مرحلة لاحقة. فالتناقض الرئيسي في المراحل الأولى من النضال القومي الاشتراكي هو التناقض بين الشعب وبين الاستعمار والإقطاع والبورجوازية الوسطى لذا يكون من الطبيعي عدم بروز تناقض جدي وأساسي بين البورجوازية الصغيرة وبين الجماهير الشعبية الكادحة والمستغلة في تلك المراحل. ولكن في مرحلة لاحقة، وفي المراحل العليا من النضال الاشتراكي، وبعد أن يجري حل ذلك التناقض الرئيسي، يبرز تناقض البورجوازية الصغيرة مع الجماهير الكادحة المستغلة، ويصبح - بدوره - التناقض الرئيسي في المرحلة الجديدة التي بلغها نضال الجماهير الكادحة الثوري الاشتراكي.

في هذه المرحلة فحسب، يصبح عزل البورجوازية الصغيرة عن قيادة الجماهير مسألة ملحة، تمليها سلامة تطورات النضال الاشتراكي والنضال القومي في آن واحد، بغية دفع التحويل الاشتراكي للمجتمع إلى نهاياته، وتصفية التأثيرات البورجوازية الصغيرة على سير القضية القومية.

إن الجماهير الكادحة إذا توافرت لها قيادة ثورية حقاً واشتراكية حقاً، لا تواجه - دوماً - الطبقة البورجوازية الصغيرة ككل متماسك، إذ ليس لفئاتها مصالح منسجمة تماماً، ومتلاحمة حتى النهاية. وإننا عندما نتحدث عن صراع سياسي، ينشب بين الكادحين والبورجوازية الصغيرة، لا نعني لوحة نهائية، ساكنة ثابتة، يصطف فيها الكادحون في خندق والبورجوازية الصغيرة في خندق آخر، ثم تنشب المعركة. إن الواقع المباشر الملموس لمجرى النضال أشد تعقيداً، وأكثر تنوعاً من الخطوط العامة العريضة للتطور التاريخي لحركة تحرر الجماهير.

إن السيماء الوسطية للبورجوازية الصغيرة، تدفعها للتأرجح بين الطبقات المستغلة والجماهير الكادحة. فهي - أي البورجوازية الصغيرة - تعارض الطبقات المستغلة من جهة، وتخاف الجماهير العمالية والكادحة من

جهة أخرى. وتبعاً لهذه الحقيقة (وفيما عدا الحالة التي تستطيع فيها البورجوازية الصغيرة السيطرة على السلطة لمصلحتها، فتقمع الرجعية والجماهير الكادحة في آن واحد)... وتبعاً للقوى الواقعية التي تملكها البورجوازية الصغيرة، أو الطبقة العاملة... وتبعاً للظروف الموضوعية لهذه المعركة أو تلك، ينْجر قسم من البورجوازية الصغيرة خلف البورجوازية الوسطى وحتى الكبيرة، ويذهب القسم الآخر ليلتزم بقضية الطبقة العاملة ويقبل قيادتها. أمّا الحدود الطبقية لتبعثر البورجوازية الصغيرة، عند مواجهتها الاختيار المصيري الحاسم، فهي - بصورة عامة - انضمام القسم الأعلى منها إلى صف البورجوازية الوسطى والكبيرة، في حين تستقطب الطبقة العاملة الفلاحين الفقراء والمتوسطين والفئات غير الكادحة - غير المالكة.

ولكن... في كل الحالات، تبقى البورجوازية الصغيرة - بمجملها - كطبقة (وحتى القسم الذي يمكن أن ينضم إلى الطبقة العاملة) متخلفة عن النضال الاشتراكي في صعوده إلى درجاته العليا. فالقسم الأعلى منها يعارضه، والقسم الآخر عاجز عن قيادته، وإن كان يؤيده. إذا كانت هذه هي الحقيقة العامة العريضة لدور البورجوازية الصغيرة، لذا ينبغي تحديد مواقف الطبقة العاملة وأشكال نضالها، خلال طوري الثورة العربية:

الأول - هو الطور الذي يكون النضال القومي فيه متطابقاً مع النضال الطبقي الذي تخوضه الطبقة العاملة والبورجوازية الصغيرة في آن واحد.

الثاني - هو الطور الذي يستنفد فيه النضال القومي كل مضمون طبقي، وتكتسي القضية القومية ملامح الطبقة القائدة للمجتمع، بعد تصفية البورجوازية الوسطى، والطبقات الرجعية التقليدية.

ففي الطور الأول حيث تشكل القوى الطبقية الأخرى عدواً مشتركاً للبورجوازية الصغيرة والطبقة العاملة، يرتدي التناقض بين البورجوازية الصغيرة والطبقة العاملة طابعاً إيديولوجياً بالأساس. خلال هذا الطور لا يجوز - بأي حال من الأحوال - أن يوقف التحالف السياسي بينهما النضال الإيديولوجي للطبقة العاملة.

إن السحنة الإيديولوجية للبورجوازية الصغيرة كريهة ومقبضة. فهي تشكل - بحكم فرديتها - بؤرة لجميع أشكال التفكير الذاتي: الحدس، الارتجال، النظرة التقريبية، الكسل العقلي، التفكير الوعظي وسائر النزعات المثالية في التفكير.

وهي تحمل التشويش والتناقض والغموض إلى مضمون النضال القومي، وتنزلق - في كثير من الأحيان - إلى مفاهيم فاشية وشوفينية في دعوتها القومية بسبب الطابع الهجين لاشتراكيتها (وفي أحيان قد تنزلق إلى مواقع فاشية ورجعية كلياً). وهي بغية طمس التفكير الاشتراكي العلمي تحول القومية إلى «تابو» منفصل عن التاريخ. ويضع القسم المتأخر منها النضال القومي في مواجهة النضال الاشتراكي كنقيض، محولاً الاشتراكية إلى شعارات ديماغوجية عن العدالة. والبورجوازية الصغيرة، في مواقفها الفكرية هذه، إنما تعمل على حجب الأفق الثوري الاشتراكي عن حركة الجماهير، وتشويش تطلعاتها الجذرية وتعطيلها. وهي تضعف العقل العلمي في الحركة القومية العربية، وتعمل لدفعها نحو مواقعها الطبقية، خالعة أوهامها الطبقية السياسية والإيديولوجية على القضية القومية للشعب العربي، مصوّرة المصالح القومية في مركز الحكم والوسيط بين الطبقات، بغية تجميد حركة الجماهير في مواقف وسطية، وشل اندفاعها الاشتراكي الجذري.

في هذا الطور يبقى النضال الإيديولوجي ضد البورجوازية الصغيرة، هو المهمة الأساسية المطروحة على الطبقة العاملة، في سبيل تصفية المفاهيم البورجوازية الصغيرة الغيبية اللا ديمقراطية والمعادية للعلم، حول القضايا القومية والاشتراكية. التحالف السياسي مع البورجوازية الصغيرة والنضال ضدها إيديولوجياً، تلك هي المهمة المطروحة على الطبقة العاملة خلال هذا الطور.

أمّا في الطور الثاني، فإن هذا النضال يكتسي طابعاً سياسياً بالدرجة الأولى، وطابعاً إيديولوجياً بالدرجة الثانية. وإذا كانت مسألة انتزاع القيادة السياسية للثورة العربية - في الطور الأول - هي رهن اقتدار الطبقة العاملة،

ولكن في الطور الثاني يصبح انتزاع هذه القيادة من يدي البورجوازية الصغيرة ضرورة ملحة، تفرضها مستلزمات استمرار الثورة الاشتراكية وتكاملها، وخلق مجتمع اشتراكي كامل في ظروفه وخصائصه.

إن القسم الأعلى المالك من البورجوازية الصغيرة سيرفض - بالتأكيد - الاندماج والذوبان في الهياكل الاشتراكية للمجتمع، وسيعارض استمرار التطوير الاشتراكي، بغية الحفاظ على امتيازاته الطبقية من جهة، وبسبب النزعات الفردية والفوضوية التي تسوده من جهة أخرى. وسيعارض إيديولوجيوه، على نحو شرس، إيديولوجيا الطبقة العاملة.ومن المرجح أن يعود هذاالقسم إلى الانضمام إلى المعسكر المعادي للثورة العربية الاشتراكية، حيث تقف الرجعية بجميع طبقاتها، ومن ورائهما الاستعمار.

عما قريب سيبلغ النضال العربي مشارف مرحلة، تصبح فيها قيادة البورجوازية الصغيرة عقبة أمام التطور الموضوعي للثورة العربية.

كتبت في نيسان ١٩٦٤ ونشرت في مجلة «دراسات عربية» في تموز ١٩٦٥

حولَ بَعض المَفاهيم البُرجُوازية الصّغيرَة للقضيَّة القوميَّة

ـ ١ ـ

في المشرق العربي، وخلال مراحل طويلة، ازورّت الحركات الشيوعية الستالينية العربية عن الحركة القومية للشعب العربي. وهي قد ناصبتها العداء حيناً، وأهملتها أحياناً أخرى، وتحدثت عنها كرفع عتب في مناسبات عديدة. ولهذا السبب لم تستطع وعي الظروف الملموسة للنضال العربي، فعجزت عن الاندماج التام في النضال التاريخي الذي انخرطت فيه الجماهير العربية.

أما الأحزاب القومية البورجوازية الصغيرة فقد شوهت ـ وما تزال ـ المضمون الحقيقي للحركة القومية العربية. إن هذا التشويه ليس مجرد خطأ فكري فحسب، بل جاء ليعبر عن موقف طبقي أيضاً. إن الفكر السياسي، صحيحاً كان أم خاطئاً، يعبر موضوعياً، وعلى مدى متفاوت من الخطأ والصواب، عن التزام طبقي، بصرف النظر عن الأوهام الذاتية لهذا الفرد أو ذاك. لهذا التيار السياسي أو ذاك.

ولكن، إذا كانت مواقف الأحزاب القومية البورجوازية الصغيرة معبرة موضوعياً عن التزام طبقي، إلا أن مواقف الحركات الشيوعية الستالينية العربية (التي لم تكن ذات صلة ديالكتيكية بالماركسية) قد تشكلت ـ إلى حد ما ـ تحت تأثيرات عقد البورجوازية الصغيرة من الأقليات تجاه الأكثرية العربية، واتجاهات الدبلوماسية السوفياتية، ولم تكن مواقفها لتعبر عن وجهة نظر الطبقة العاملة العربية أو مصالحها.

إن تفوق الحركات السياسية القومية البورجوازية الصغيرة على الحركات الستالينية العربية، يكمن في اندماجها - إلى هذا المدى أو ذاك، وخلال عدة مراحل - في خط ا لسير الأساسي للثورة العربية. هذا الخط الذي كان يتمثل وما يزال، في تيار القومية العربية.

لقد عميت الحركات الستالينية العربية عن رؤية الواقع العربي الملموس. أما الحركات البورجوازية الصغيرة فقد واجهته برؤية حؤلاء، بسبب واقعها الطبقي من جهة، وعدائها للاشتراكية العلمية من جهة أخرى.

حول القضية القومية للشعب العربي ثار نقاش وحوار بين الحركات القومية البورجوازية الصغيرة (بأفقها الضيق وأوهامها الذاتية) وبين الحركات الستالينية العربية (بجمودها المذهبي وعقد الأقليات وخضوعها للدبلوماسية السوفياتية). وكان حواراً بليداً يكاد يشبه حوار الصم، لأنه لم يمس أساس القضية وجذورها، ولم يضعها في أبعادها، ولم يتناولها في حقيقتها الواقعية وتطورها الملموس.

وإذا كانت وجهة النظر الستالينية العربية، قد كفت عن كونها خطراً على القضية القومية، بسبب حيوية الحركة القومية العربية، وتداعي الإيديولوجيا الستالينية، إلا أن الإيديولوجيا القومية البورجوازية حول القضية القومية ما تزال تلعب دوراً سلبياً، يتمثل في محاولة عرقلة الاندماج بين الإيديولوجيا الاشتراكية العلمية، وحركة الجماهير العربية المنخرطة في تيار الوحدة القومية.

الإيديولوجيا الستالينية حصرت تاريخ الأمة في مرحلة ضيقة إلى أبعد الحدود، هي مرحلة الرأسمالية الصاعدة. فقطعت بذلك جذور الأمة (وبالتالي جذور الحركة القومية) البعيدة المدى في التاريخ. وعبر تطبيق سطحي وميكانيكي لنظرية ستالين، انتهت الحركات الستالينية العربية إلى تذويب القضية القومية للشعب العربي واللا مبالاة بها، وغرقت في نزعة إقليمية ضيقة.

وجاءت المواجهة القومية البورجوازية الصغيرة للإيديولوجيا والممارسة الستالينية العربية سلبية وناقصة، لا بسبب الطابع الطبقي الضيق الأفق والمتخلف للبورجوازية الصغيرة فحسب، ولكن بسبب خضوعها لتأثيرات الإيديولوجيا القومية البورجوازية في أوروبا، هذه الإيديولوجيا البعيدة كلياً عن واقع الشعب العربي من جهة، وواقع العصر من جهة أخرى.

ولكن إذا كنا ندين ـ الآن ـ المواجهة السلبية الناقصة للبورجوازية الصغيرة من القضية القومية للشعب العربي، إلا أن احترام الحقيقة، يقتضينا الاعتراف بالجوانب الإيجابية لتلك المواجهة خلال مرحلة غير قصيرة من كفاحنا القومي. لقد لعبت البورجوازية الصغيرة دوراً هاماً وأساسياً في نضالنا القومي، وكانت مفاهيمها ـ رغم تخلفها ورغم مثاليتها ومجافاتها للعلم وتطور التاريخ ـ سبباً في تعميق جذور النضال القومي، عندما كان غضاً في مراحله الأولية الطفولية.

ـ ٢ ـ

إن تطور حركة الجماهير العربية أخذ يكشف، يوماً فآخر، الجوانب السلبية في النظرة البورجوازية الصغيرة إلى القضية القومية. هذه النظرة بدأت تعرقل نمو حركة الجماهير، وترصين عقلها العلمي، وتعميق وعيها الطبقي.

إن ما هو سلبي ومتخلف ومستورد ومعادٍ للعلم في تلك النظرة، يمكن تلخيصه بالنقاط التالية:

آ ـ رغم أن الظروف التاريخية التي تعيشها الحركة القومية العربية مغايرة كلياً للظروف التي عاشتها الحركات القومية في أوروبة الغربية، إلا أن البورجوازية الصغيرة قد وقعت ـ رغم إدعاءاتها عن الأصالة ـ تحت هيمنة المفاهيم القومية البورجوازية في القرن التاسع عشر في أوروبا، والألمانية منها خاصة، واستوردت جملة من المفاهيم البورجوازية الشوفينية، لم تكن بعيدة

عن المضمون الواقعي والتطور الملموس للحركة القومية العربية فحسب، بل كانت غريبة عن واقع العصر أيضاً.

وفي الوقت الذي كانت فيه الحركة القومية العربية تعبيراً عن حركة شعب مضطهد مستعمر مجزأ، أخذت البورجوازية الصغيرة القومية العربية تستعمل لغة ألمانية، وانتقلت المصطلحات الألمانية والإيطالية إلى القاموس السياسي للبورجوازية الصغيرة العربية.

لقد تحدث القوميون الألمان عن «شعب الشعوب»، وأكدوا أنّ «في البداية كان الشعب الألماني»، وميزوا بين «الشعوب العفوية والشعوب القائدة»، وصاغوا النظريات حول «الخصائص الأصيلة الفريدة المميزة للأمة الألمانية».. إلخ.

وكرر التيار البورجوازي الصغير القومي الأفكار نفسها والصيغ نفسها، بل الألفاظ نفسها في بعض الأحيان. وجعلوا الأفكار والأساطير القومية البورجوازية الأوروبية بوجه عام، والألمانية بوجه خاص، تتكلم العربية، وألبسوها رداءً عربياً.

لقد كان المفهوم القومي البورجوازي الألماني تعبيراً عن واقع موضوعي تعيشه البورجوازية الألمانية والشعب الألماني في آن معاً: فالبورجوازية الألمانية قد تزعمت نضالاً تقدمياً على الصعيد التاريخي. وهي فئة قوية تقود شعباً قوياً، رأى في نضال البورجوازية سبيلاً إلى تحقيق مطامحه القومية التي لم تتحقق ولم تكتمل. لقد كان للشوفينية الألمانية، وللاستعمار الألماني جذوراً في الواقع الموضوعي الألماني في تلك المرحلة.

أمّا فيما يتعلق بالواقع العربي، فقد كان الأمر يختلف كلياً: إن نضوب الحاضر وبؤسه الشامل العميق، قد انعكس في التيارات البورجوازية الصغيرة في ضرب من الهرب من الحاضر والانسحاب إلى الماضي، حيث أثبت العرب وجودهم وتفوقهم. ولأن البورجوازية العربية عاجزة وضعيفة، لذا فإن الشوفينية القومية العربية، التي لم تكن تعبيراً عن معطيات الواقع العربي، قد

تحولت إلى إدعاءات لفظية وصيحات تبدأ عالية ـ ثم تتراخى هابطة لتصبح همساً: «... نحن لا نريد سوى المساواة بالأمم الأخرى...» وتجلى هذا التهابط بشكل خاص بعد سقوط النازية.

إن تلقيح النزعة القومية الشوفينية باتجاهات إنسانية جاء ليؤكد أن الشوفينية ليس لها جذور في الواقع الموضوعي للشعب العربي. وأنها لذلك لم تجد منفذاً لها في الواقع (اللهم إلا تجاه الأقليات غير العربية) على صعيد العلاقات مع الشعوب الأخرى، بل وجدت منفذاً لها في ضرب من الحذر من التراث الإنساني التقدمي بمجمله. وخلف ستار «الخصائص الفريدة للشعب العربي ومميزاته الأصيلة» ضرب سور حول الاشتراكية العلمية، وشنت حملة صليبية ضدها، وجرى التشكيك بكل ما هو غير عربي وتحولت القومية إلى نرجسية قومية، والشعور القومي إلى تعصب قومي، وهكذا جرى تحويل الشعور القومي ـ خلال فترات ليست بالقصيرة ـ إلى شكليات عقيمة (كما يقول فانون)، وحجبت مضمونه الديمقراطي الشعبي.

أن ندير الأعناق نحو الماضي، لكي نرد بعض الاعتبار للحاضر، ولكي نبرهن أن ما تم في الماضي يمكن تحقيقه في المستقبل، أمر إيجابي في بعض جوانبه. وهو يحقق للشعب ـ كما يقول فانون ـ وثبة كبرى على صعيد التوازن النفسي العاطفي ولكن ذلك ليس إلا جزءاً يسيراً من هذه المشكلة، لأن التعلق بالماضي عندما يأخذ شكلاً نرجسياً وشوفينياً، لا بد أن يدفع بالحركة القومية إلى منزلقات فاشية ورجعية.

إن إدانة الواقع الراهن، عندما تتحول إلى انسحاب صوب الماضي، حيث تكونت «الحقيقة القومية»، تحجب الرؤية العلمية الكاملة للوا قع الراهن من جهة، وتثقل التحرك نحو المستقبل من جهة أخرى.

لقد وقف فانون عند هذه الظاهرة الموجودة في إفريقيا أيضاً، وحللها وبيّن ظروفها الواقعية ومحاذيرها، معتبراً أن الحقيقة القومية إنما هي الواقع القومي أولاً وقبل كل شيء وهي لا تتمثل في جثث محنطة تنتزعها من

الماضي، وإنما تتمثل في الجماهير الشعبية وقد شرعت في التحرك. فالحركة القومية ـ إذن ـ يجب أن تنتقل إلى ذلك الموضع الذي يقيم فيه الشعب.

إن التطور التاريخي للبلدان المتخلفة لم يؤهل البورجوازية للقيام بدور تاريخي، وتحقيق المطامح القومية للشعب، لذا أصبحت تأثيرات الإيديولوجيا القومية الغربية على الحركة القومية العربية ذات طابع سلبي بالأساس. ومن هنا ـ فحسب ـ يتضح أن المضمون الديمقراطي للحركة القومية يشكل النقطة المركزية فيها. فالحركة القومية إما أن تصبح حركة الجماهير، وإما أن تصبح مجرد نوح على الماضي المجيد، وتحرك دوراني عقيم.

يقول فانون: «إن الشعور القومي ما لم يكن تجسيداً منسجماً لأعمق مطامح الشعب بمجموعه، وما لم يكن ثمرة حية نابضة للتعبئة الشعبية، فلن يكون ـ في أحسن الأحوال ـ إلا شكلاً لا مضمون له، سريع الزوال قليل الدقة والوضوح...» «إن البورجوازية التي لا تقدم للجماهير غذاء غير الحماسة القديمة مخفقة في تحقيق مهمتها، متورطة في سلسلة من المزالق والمهالك..

لا شيء غير انخراط جماهير الرجال والنساء في القيام بأعمال نيرة خصبة يمكن أن يبث في هذا الشعور القومي مضموناً وأن يهب له كثافة».

تلك حقائق أكدتها التطورات التي أصابت الحركة القومية العربية، إن الآفاق التقدمية للحركة القومية لم تُطلّ ولم تبرز بكل وضوح وقوة إلا عندما انتقلت القضية القومية العربية من أيدي البورجوازية وأبناء العائلات والنخبة إلى الجماهير الشعبية، حيث أخذ النضال القومي يمتلىء بمضمون ديمقراطي استطاع أن يهب له الكثافة والعمق.

ب ـ إن تأكيد القضية القومية، على يدي البورجوازية الصغيرة، لم يأت عبر إسباغ طابع شوفيني على الحركة القومية العربية فحسب، بل جاء عبر الاحتماء خلف نظريات ومفاهيم عن الأمة، مثالية ومعادية للعلم ولمعطيات التطور التاريخي للمجتمعات البشرية.

لقد أعطوا الوجود التاريخي للأمة صفات فوق التاريخ. فهي من صنع

الطبيعة وليست من صنع التاريخ، ونفوا فكرة البداية والنهاية وفكرة النمو والتحول: فالأمة العربية أزلية، بدأت مع آدم ومع بداية التاريخ، أي مع الحضارة الحميرية في اليمن والحضارات السامية في منطقة الشرق الأدنى. والوجود الأزلي للأمة في الماضي لا بد أن ينسحب إلى المستقبل ثباتاً وخلوداً.

إن نفي النمو والتجاوز والتحول، يجعل التطور الذي يصيب الأمة مجرد تحولات كمية، وهكذا تصبح التحولات التاريخية مجرد تهويمات دائرية من صفحات الزمن، ويصبح سير التاريخ ضرباً من الانسياب الرشيق على سطح الخصائص الأصيلة الثابتة الخالدة للأمة: الأمة العربية اليوم تتماثل مع القبائل العربية في العصر الجاهلي، والحقيقة القومية واحدة من حيث الجوهر، ولكنها تتجلى في صور متعددة، قد تتباين من حيث الإطار والشكل. وتتجلى حقيقة الأمة في نهضات تاريخية متعاقبة: موت وبعث، ومرض وصحة، نهضة وجمود. والتاريخ حبل ممدود على نحو دائري، والتطور مجرد استطالات لذلك التاريخ، فإذا كنا في عصر نهضة كانت الاستطالة عضوية، وإذا كنا في عصر نكسة فالاستطالة طفيلية.

إذن، فالتاريخ تكرار وليس تجاوزاً. والعصر الذهبي للأمة العربية تجلى في الجاهلية كما تجلى في الإسلام: والرسالة واحدة وخالدة، وإنما تتجلى في صورة أو أخرى، في إطار أو آخر. فالتاريخ حركة هزازة إلى أمام ووراء، وليست سيراً صاعداً يتجاوز نفسه. والنهضة هي معاودة الاتصال بروح الأجداد، والجمود انقطاع عن هذا الاتصال.

تلك هي الخطوط العامة للنظرة البورجوازية الصغيرة العربية حول قضية الأمة والقومية. إن هذه النظرة مستوردة، جملة وكلياً، رغم إدعاءات الأصالة والابتكار وهي منتزعة من جراب الإيديولوجيا القومية البورجوازية الأوروبية بشكل عام، والألمانية بشكل خاص.

ـ ٣ ـ

ـ ما نصيب هذه النظرة من الصحة من زاوية العلوم الاجتماعية؟.

شهد التطور التاريخي للجماعات البشرية الظاهرات التالية: في البداية كانت القبيلة، ثم الشعب[1]، ثم الأمة.

إن تقوض الأساس الموضوعي للكيانات القبلية، أدى إلى اندماج مجموعات قبلية عديدة، مكوّنة ما يمكن تسميته بالشعب. إن علاقة القرابة والدم، التي كانت رباط الحياة القبلية، قد تحللت لتتسع وتنمو إلى علاقات أقل عصبية والتحاماً، ولكن أعلى وأشمل وأكمل وأعمق: لغة مشتركة، أرض مشتركة، ثقافة مشتركة.

وهكذا شهدت الجماعات البشرية تحولاً كيفياً، لا كمياً فحسب. فالشعب ليس تجمع مجموعة قبائل، بل هو إطار جديد وكيان جديد، جاء تجاوزاً جدلياً لكيان القبيلة وإطارها من أساسه. والرابطة الجديدة ليست امتداداً كمياً (أي اتساعاً فحسب) للروابط القبلية، بل جاءت امتداداً جدلياً (نمو وتحول)، انتهى إلى إطار نوعي جديد. فالتحول الكمي يتحول في نقطة معينة من سير التطور إلى تحول كيفي ونوعي.

وعندما تكونت الشروط الموضوعية لإزالة التبعثر الإقطاعي، عند نمو الرأسمالية، تحولت الجماعات البشرية من مرحلة الشعب إلى مرحلة الأمة. فالأمة هي الشعب، وقد تم صهره وتبلور تكوينه النفسي المشترك، وقامت وحدة متلاحمة وطيدة لأرضه، وتكاملت وحدته الاقتصادية، وبكلمة: الأمة هي الشعب وقد وجد هيكله العظمي.

تلك حقيقة تاريخية. ولكنها نسبية لأنها تلخص ـ إلى حد كبير ـ واقع

---

(١) كلمة «شعب» حسب المعنى الذي نقصد الآن هو كما يرى بعض المؤرخين السوفييت، الجماعة البشرية التي توفرت فيها وحدة اللغة والأرض والعلائم النفسية، ولم تتوفر فيها وحدة الاقتصاد.

وتاريخ الأمم الأوروبية. إن التطور التاريخي قد سار في الوطن العربي ـ مثلاً ـ في مسارب جديدة: النضال ضد علاقات الإنتاج الرأسمالية الإمبريالية الدولية هو الخط العريض لسير الوحدة القومية العربية، والنضال الجماهيري الداخلي ضد الإقطاعية والرأسمالية المحلية هو جزء أساسي من النضال الأول ومتمم له.

ولكن، قبل أن نتحدث عن المعطيات السياسية للنظرة البورجوازية إلى القضية القومية، ينبغي أن نكمل الإطار العام والأبعاد الكاملة للقضية القومية:

آ ـ إن اعتبار القومية ظاهرة حديثة، لا يعني أنها سحابة تاريخية[1] طارئة ومؤقتة. إن تاريخية الظاهرة القومية لا يعني أنها مجرد وقفة عابرة سريعة في حياة الشعوب. تتمتع الظاهرة القومية بثبات كبير، رغم نسبيته، لأنها حصيلة لتطور تاريخي طويل يمتد إلى أعماق التاريخ. إن ضغط التاريخ أو تجميده تزييف للحقيقة.

ب ـ إن اقتران ظهور القومية في أوروبا الغربية بالتطور الرأسمالي لا يعني أنها متعادلة معه أو حصيلة ميكانيكية له. إن الحركة القومية أوسع مدى وأشمل وأعمق. تلبي الوحدة القومية ـ على أحسن وجه ـ مقتضيات التطور الرأسمالي، إلا أن الظروف الواقعية التاريخية لكل قومية، هي التي تطبعها بميسم هذه الطبقة أو تلك، وتعطيها هذا المنحى أو ذاك. في ظروف تاريخية معينة رافقت الحركة القومية التطور الرأسمالي، وفي أخرى سبقته، وليس من شاهد ـ في التطور التاريخي الراهن ـ يدل على اختفاء آلي ومباشر وسريع لها في الأنظمة التي أعقبت الرأسمالية. لقد أشار لينين ـ مثلاً ـ إلى التحولات التي أصابت المضمون الطبقي للقومية البولونية: «... لقد وحّد النير الألماني بين البولونيين... فأيقظ قومية الأشراف، ثم قومية البورجوازية، ثم قومية جمهور الفلاحين...».

---

(١) الصراع الطبقي، أيضاً ظاهرة تاريخية. بدأ في مرحلة تاريخية معينة وسينتهي في مرحلة تاريخية معينة.

جـ ـ إن تاريخية الواقعة القومية ونسبيتها، لا تعني مطلقاً القفز من فوقها أو إهمالها، كما أنها لا تبرر هذا القفز أو الإهمال. كما أن تحويل الواقعة القومية إلى «قدر» أو «تابو» لن يؤدي إلى موت التاريخ، لكي لا تخيب التأملات الميتافيزية لإيديولوجيي البورجوازية. إن التطور الموضوعي سيحفر مجراه، بصرف النظر عن المواقف الذاتية للأشخاص والتيارات السياسية.

د ـ إن أولوية ما هو قومي، خلال مرحلة من مراحل التطور، ليس ضرباً من العصبية القومية. إن تأكيد الرباط القومي وتثبيته يشكل على الصعيد التاريخي خطوة إلى أمام، فهو نفي جذري مطلق لجميع أنواع الروابط التقليدية المنافية لما هو قومي أولاً، والتي تجعل حياة الشعب بئراً لا قرارة لها ثانياً. الرابطة القومية تنفي: العشائرية، الطائفية، الإقليمية، الإقطاعية. وبصورة عامة إن الرباط القومي يعني تصفية جميع أنواع الروابط العبودية القبلية في حياة الإنسان، وهو إلغاء لجميع الروابط التي نشأت في المراحل السابقة للقومية، أو النافية لها كالتسلط الأجنبي الاستعماري.

إن الدولة القومية ليست مجرد تجميع لأجزاء الوطن القومي، بل هي القاعدة المتينة الراسخة للأمة، ومنطلق تطورها وأساس تحررها. إن الأمة التي حققت وجودها القومي ليست مجرد أمة بنت كيانها السياسي، بل هي أمة جديدة تماماً من حيث تطورها التاريخي الحضاري، صفّت ما هو متأخر وقبلي في حياتها. وبهذا المعنى تتضح الأبعاد الثورية للقضية القومية: فهي حركة علمانية وديمقراطية بالأساس، وهي حركة معادية للتسلط الأجنبي والإقليمية والإقطاع أيضاً. وهي في تحولاتها الواقعية (كالقضية القومية العربية مثلاً) أخذت منحى معادياً للبورجوازية أخيراً.

بنفاذ وحرارة تحدث «فانون» عن هذا الموضوع، قائلاً: «... وهنا تحين لحظة فضح النفاق الذي نراه لدى بعضهم. يقول بعضهم هنا وهناك: إن القومية مرحلة تجاوزتها الإنسانية، وإن الزمان الحاضر هو زمان التجمعات الكبيرة، وإن على المتأخرين الذين ما يزالون يؤمنون بالقومية أن يصححوا

أخطاءهم. ونحن نرى، على خلاف ذلك أن الخطأ الفادح، الخطأ المثقل بالنتائج الخطيرة، هو أن نحاول القفز فوق المرحلة القومية...».

«ليس وعي الذات انغلاقاً دون التواصل. حتى لقد علمنا التفكير الفلسفي أن وعي الذات هو ضمانة التواصل. إن الوعي القومي، إن الشعور القومي، الذي ليس تعصباً قومياً، هو الأمر الوحيد الذي يهب لنا بعداً أممياً...».

«إذا كان الإنسان هو ما يفعله هذا الإنسان، فإننا نستطيع أن نقول أن الشيء الملح المستعجل اليوم، بالنسبة إلى المثقف الإفريقي، هو بناء أمته. فإذا جاء هذا البناء صادقاً، أي إذا عبر عن إرادة الشعب الواضحة، إذا كشف عن تحرر الشعوب الإفريقية، كان لا محالة مصحوباً باكتشاف قيم أممية شاملة، وكان يرتقي بهذه القيم الأممية الشاملة. إن التحرير القومي لا يبتعد بنا عن الأمم الأخرى، بل إنه هو الذي يجعل الأمة حاضرة علىمسرح التاريخ. ففي قلب الوعي القومي، إنما ينهض الوعي الأممي ويحيا. وليس هذا البزوغ المزدوج، في آخر الأمر، إلا بؤرة كل ثقافة».

إن كشف الغطاء عن مجافاة الأساطير البورجوازية الصغيرة ـ حول أزلية الأمة ـ للحقيقة التاريخية، يدفع إلى مواجهة مسألة جديدة:

أنْ تكون الأمة من صنع التاريخ لا من صنع الطبيعة، أن تكون القومية (والدولة القومية بالتالي) ظاهرة حديثة نسبياً، يطرح ـ بلا شك ـ مسألة التطورات الممكنة التي ستخضع لها هذه الظاهرة في المستقبل.

إن توضيح أبعاد هذه المسألة يقتضينا تجنب التشنجات البورجوازية الصغيرة وعصبيتها، كما يقتضي إسقاط الاستخفاف والتبسيط والتشويه الستاليني العربي:

إن المستقبل ليس تكراراً للماضي، مصبوباً في قوالب وأشكال جديدة، وإنما هو وليد حركة التطور التاريخي الدائمة الدائبة إلى أمام. إن التاريخ ليس تهويمات دورانية لأرواح الأجداد علىصفحات الزمن، بل هو حركة تخطٍ وتجاوز دائم إلى أمام.

ولكن، في نفس الوقت، يبدو لنا أنه ضرب من اللغو الميتافيزي التنبؤ الواسع عن الاحتمالات التي يزخر بها التطور التاريخي للمجموعات البشرية في المستقبل غير القريب، لكي نثبت خلود الأطر القومية أو ذوبانها النهائي.

ولكن ثمة ظواهر ينبغي تسجيلها. إن آفاقاً تكاد تكون مرئية للتطور العالمي الراهن، يستطيع المراقب الموضوعي رصدها بدقة ووضوح: إن عالمنا الراهن يحث الخطى نحو كتل كبرى من الشعوب. لقد تألفت دول عديدة على أساس قوميات متعددة، كما أخذت تتبلور تكتلات سياسية واقتصادية تمهد لارتباطات أعمق وأوثق. إن الثورة العلمية التكنيكية الحديثة، بدأت تطرح تقسيماً دولياً للإنتاج، وتجاوزاً لاقتصاد الاكتفاء الذاتي المبني على الأطر القومية. وهكذا يفرض التطور الموضوعي سير الإنسانية نحو تعاون ما يبرح في نمو ووثوق مطرد، بالغاً ـ يوماً ـ شكل التلاحم والتكامل بين الشعوب.

أما انصهار الشعوب في مجموعة إنسانية واحدة فمسألة سيجيب عليها التطور التاريخي. وليس من شأننا استباقه، رفضاً أو قبولاً.

ـ ٤ ـ

ـ ما المعطيات الإيديولوجية والسياسية للنظرة البورجوازية الصغيرة إلى القضية القومية؟.

آ ـ إن االبورجوازية الصغيرة إذْ نفت تاريخية الأمة حولت الواقعة القومية إلى ما يشبه الـ «تابو»، واعتبرت التطور التاريخي نوسة محورها هذا التابو. فالأمة ككل أصبحت بداية المطاف وخاتمته.

هذه المقولة المثالية المقطوعة عن الحقيقة التاريخية، دفعت بالبورجوازية الصغيرة إلى «مَذْهَبَة» الواقعة القومية، ورفعتها إلى إيديولوجيا كاملة.

حقاً إن واقعة موضوعية لا بد أن تجد تجسيدها على الصعيد الإيديولوجي، ولكن تحويل هذه الإيديولوجيا إلى مصاف الكلي المطلق، أو إلى مبعث النظريات، لا بد أن يحول القومية إلى نرجسية قومية من جهة، كما أنه يحجب الرؤية العلمية الشاملة للواقع الموضوعي من جهة أخرى.

ولهذا فإن التأكيد البورجوازي الصغير على الحقيقة القومية، لم يعد وسيلة لتلمس خصائص الحركة القومية العربية في سيرها الواقعي وتطورها الملموس، لم يعد ذلك التأكيد أداة لرؤية ما هو خاص ومباشر وعياني في الواقع القومي، بل أصبح إيديولوجيا بكل ما في المعنى الماركسي لهذه الكلمة من وعي زائف للواقع الموضوعي، ومن أفكار منعزلة، تتناسل بطريقة مجردة وذاتية لتقطع كل آصرة لها بالواقع الحي المباشر.

إن رفع الواقعة القومية إلى إيديولوجيا كاملة، يعني أن هناك إيديولوجيا عربية وثانية ألمانية وثالثة روسية... وهكذا. هذه أسطورة فجة.

من الممكن حقاً الحديث عن قيم حضارية لهذا الشعب أو ذاك، ولكن هذه القيم نفسها ليست حلقات نمطية، جاءت انثيالاً من روح خالدة ذات خصائص مطلقة وثابتة، بل هي تعبير عن معاناة تمت خلال فترة تاريخية معينة.

إن واقعاً اجتماعياً ما يولد في حركة جدلية من رحم الواقع الاجتماعي الذي سبقه . إن حركة التاريخ، في سيرها الجدلي، تنسِل باستمرار واقعات اجتماعية جديدة. واقع اجتماعي ما تنمو بذور تناقضاته، ليتفسخ وينبثق من جوفه واقع اجتماعي جديد. والواقع الجديد ليس تكراراً لسابقه، وإن كان يحمل رواسبه وبعض ملامحه وسماته.

فالأطر والصور التي تجلى فيها الفكر العربي ـ مثلاً ـ ليست واحدة: فهو فكر ديني غيبي سحري في فترة تاريخية.وهو فكر ديني دبّت فيه الروح العلمية في فترة ثانية. وهو فكر علمي ـ عملي تكوّمت في إحدى زواياه النزعة الغيبية السحرية في فترة ثالثة، وهكذا. والحقيقة العامة للفكر العربي وللذهن العربي لا تتمثل في قالب فكري معين منفرد ومعزول ومجرد، ومنتزع من سياق التطور التاريخي للمجتمع العربي، بل يتمثل في الحركة العامة لهذا الفكر في مختلف مراحل تطور المجتمع العربي... تتمثل في معاناته للواقع الاجتماعي، وهو يسير صاعداً يتجاوز نفسه خلال بحثه عن الحقيقة.

لذا فيما عدا النسب الحضاري واللغة، فليس من آصره صميمية تجمع ـ مثلاً ـ بين ابن رشد والغزالي، بين ابن خلدون وابن سينا وبين محي الدين بن عربي، بين أبي العلاء وشعراء المدح والهجاء أيضاً.

وإذا كانت هذه الحقيقة فيما يتعلق بالبناء الفكري، فإن هذه الحقيقة تحتوي أيضاً ما يمكن التعبير عنه بكلمة «الخصائص القومية» كطراز النفسية والأخلاق والعادات والتقاليد... إلخ.

وعلى هذا الأساس فإن الخصائص القومية ليست سجايا روح أزلية ثابتة خالدة تهبط على الواقع الاجتماعي في شتى مراحل تطوره، لتعطيه هذه الصفة او تلك، هذا الطابع أو ذاك. إن الخصائص القومية تولد وتتكون وتتبلور عبر التطور التاريخي، وهي ليست من قبيل البنى البيولوجية في ثباتها، كما أنها ليست نسيجاً هيولياً في استحالاتها، تتمتع الخصائص القومية بضرب من الثبات، ولكنه نسبي، بسبب خضوعها للتطور الذي تمليه تناقضات الواقع الاجتماعي وتحولاته.

إن البورجوازية الصغيرة لا تكتفي بإضفاء صفات بيولوجية على الخصائص القومية، بل تحاول أن تجعل منها تمجيداً للحقيقة القومية. وذلك أسطورة أيضاً.

الحقيقة القومية تستوعب الخصائص القومية، ولكن لا تتعادل معها. الخصائص القومية ليست تكثيفاً أو تلخيصاً للحقيقة القومية، وإنما هي جزء منها فحسب. الحقيقة القومية أوسع في شمولها وأعمق في أبعادها. وهي تتضمن ـ بالإضافة للخصائص القومية ـ : مستوى التطور الاقتصادي، البناء السياسي والثقافي، علاقات القوى الطبقية، الوعي الاجتماعي والطبقي، توزيع القوى السياسية... إلخ.

وما دامت الحقيقة القومية ـ في آخر تحليل ـ نتاجاً للتطور الاجتماعي، لذا فإن البورجوازية الصغيرة في نظرتها السكونية ـ التكرارية قد عجزت عن رؤية المحركات الأساسية للتطور. هذه المحركات تشكل مفتاح فهم الحقيقة

القومية نفسها، ومفتاح فهم الصراع القومي أيضاً. هذا المفتاح هو الصراع الطبقي.

التطور التاريخي عملية صراع جدلي بين ما يولد وما يموت. بين الجديد والقديم. هذا الخيط الذي ينظم مجرى التطور، يجعل كل إيديولوجيا مجرد تعبير، واع أو غير واعٍ، عن هذا الصراع. لهذا فليس من إيديولوجيا قومية (اي إيديولوجيا عربية، وأخرى صينية... إلخ). بل هناك إيديولوجيا تعبر عن الجديد الذي يولد وينمو وعن القديم الذي يتفسخ ويموت. وبتعبير آخر هناك إيديولوجيا محافظة وأخرى تقدمية. إيديولوجيا إصلاحية وأخرى ثورية. ومع نمو الصراع الطبقي، تأخذ المعالم الطبقية لكل إيديولوجيا مزيداً من الوضوح والتميز، يتدرج ليصبح تعبيراً مباشراً واعياً عن طبقة معينة.

حقاً إن إيديولوجيا طبقة تنتسب لشعب ما، لا بد أن تحمل رائحة التربة التي نبتت عليها، وتتشرب النسغ القومي الذي تغذت منه، إلا أن المضمون الطبقي لهذه الإيديولوجيا يبقى المركز فيها والجوهري.

وعلى هذا الأساس فإن الإيديولوجيا الكاملة هي الإيديولوجيا الطبقية. لذا لا يوجد ـ على صعيد الواقع الموضوعي ـ نظرة قومية حول القضية القومية، بل هناك وجهة نظر طبقية حولها فحسب.

إن تحويل الظاهرة القومية إلى إيديولوجيا كاملة، لم يكن وليد الرغبة في تأكيد أولوية النضال القومي فحسب، لأن هذا التأكيد كان مجرد نتيجة لنظرة ميتافيزية تلبست البورجوازية الصغيرة، ثم حاولت ـ بدورها ـ الباسها النضال القومي.

وفي محاولة لإعطاء جذور تكاد تكون دينية للقضية القومية، ألح قسم من البورجوازية الصغيرة على الإيمان، باعتباره جذراً للحياة وملخصاً لها، وغرق في أساطير قبلية غيبية تحتقر العلم والتجربة الإنسانية، أو تعتبرها مجرد امتداد للإيمان وتبرير له. ليس هاماً في هذا الصدد كشف المنابع الفلسفية الغربية البورجوازية لهذه النظرة الغيبية، ولكن حسبنا الآن كشف معطياتها على صعيد العمل السياسي.

لن نناقش ـ هنا ـ أهمية الإيمان (العقيدة) في العمل السياسي، فهو ـ فعلاً ـ محرك قوي يمنح المناضل الصبر والصلابة والتفاؤل، بل سنحاول توضيح العلاقة بين الإيمان والمعرفة... بين العقيدة والحقيقة.

لا بد أن تستند أصول العقيدة ـ أي عقيدة ـ إلى ضرب من المعرفة، مهما تكن بدائية أو أولية... ذاتية وتقريبية. فالعقيدة ـ إذن ـ ليست لاحقة للمعرفة في حال من الأحوال. فالإيمان الإنساني ليس ضرباً من التوتر أو التشنج النفسي. لذا فإن قلب المسألة ليس إلا محاولة لجعل المعرفة مجرد ملحق وتابع ومبرر للإيمان.

عندما يبنى الإيمان على مسلمات قبلية مطلقة.. عندما يفقد الإيمان تفاعله الدائم مع الحقيقة العيانية، لا بد أن يتحول إلى جثة محنطة.. لأنه يفقد دمه الحار ونسغه الحي. وعندئذ يتحول إلى هوس وتشنجات وحماسة صبيانية لفظية وتهويش، لا بد أن ينتهي إلى اليأس أو إلى الفاشية. عندما يفقد الإيمان (العقيدة) دعائمه في الواقع المحسوس ويتحول إلى مثالية مجردة، يصبح سداً أمام رؤية الواقع الملموس دوماً، وحائلاً دون التفاعل معه بالتالي.

إن المعرفة لا توجه الإيمان وتصححه وتراجعه فحسب، بل تعطيه حرارته وزخمه وجدواه أيضاً. إن الفكر السياسي ـ باعتباره فكراً عملياً من حيث الأساس ـ لا يمكن أن ينضج إلا بانفتاح حر على الواقع الملموس، وإلا عبر تحليل دائم له، وتفاعل إيجابي مثمر معه.

إن وضع العربة أمام الحصان (الإيمان قبل المعرفة) يجعل الفكر السياسي فكراً تبريرياً تأملياً ذاتياً، تدور به فكرات مسبقة وقبلية، يصبح التسليم بها ضرباً من التدين التقليدي. وهنا تتحول المعرفة إلى مجرد صيغ جامدة، وجمل إنشائية لا يربطها منطق شامل متماسك، وتصبح مجرد تسبيحات خاوية من أي مضمون محدد مباشر على الصعيد الطبقي والاجتماعي. وهكذا تمتنع عن الفكر السياسي الإيماني الرؤية العميقة الشاملة المتطورة للواقع العميق والشامل والمتطور.

خلافاً لكل ثرثرة فاشية، تتمتع الجماهير بنزاهة وحس سليم في تقييم

الأمور، مهما لابس هذا التقييم من شوائب هامشية، ومهما خضع لردود فعل آنية وقصيرة النفس. ألا يكون للجماهير أفق بعيد عريض، لا يعني أنها بلا أفق. إن الجماهير تخطىء وتصيب، إلا أنها تكتشف ـ رويداً رويداً ـ بتجاربها الذاتية الخطأ الذي تقع به. هذه الحقيقة هي التي تفسر شك الجماهير وحذرها ويأسها ومرارة مزاجها عندما تدرك أنها قد تورطت في موقف خاطىء. تتقرى الجماهير بإحساسها العفوي، وبمنطقها الذاتي سبل الحقيقة. وهذه الحقيقة رغم كونها تقريبية إلا أنها موضوعية بشكل عام وجوهري، وبخاصة عندما تتخذ شكل الرفض.

إن التجربة الذاتية التي تقود خطى الجماهير وتشكل رأيها، تجعل مواقف الجماهير في صيرورة دائمة. لذا فإن الشكل الإيماني والعاطفي الذي يطبع مواقف الجماهير كان ـ دوماً ـ أقل تعصباً وجموداً من موقف «النخبة» (شتان ـ مثلاً ـ بين تدين الجماهير وتدين رجل الدين، شتان بين إيمان المريدين والأتباع بالزعيم وإيمان الجماهير). إن الانفتاح النسبي والتواضع الذي يطبع مواقف الجماهير يجعلها أقرب إلى الحقيقة الموضوعية العيانية من المواقف السكونية، التكرارية، القبلية، التي يتميز بها الفكر السياسي الإيماني للعصبة أو للنخبة. هذه هي الحقيقة تفسر عجز الفكر السياسي الإيماني عن متابعة التطورات النفسية والفكرية التي تصيب مواقف الجماهير، وهي التي تفسر أيضاً محاولات النخبة ممارسة دور «المعلم» على الجماهير في أول بادرة خلاف في الرأي بين النخبة وبين الجماهير، حيث تنفصل النخبة عن الجماهير وتتعالى عليها متهمة إياها بالعاطفة والتقلب والجهل والتأخر.

تلك هي أولى المحاذير التي تنشأ عن تحويل القومية إلى إيديولوجيا كاملة أساسها فكر إيماني غيبي.

ب ـ إن تحويل الواقعة القومية إلى إيديولوجيا كاملة، يدفع بالضرورة إلى تبني مفاهيم إصلاحية وسطية فيما يتعلق بالمشكلة الاجتماعية. إن البورجوازية الصغيرة ترى المشكلة القومية القضية الحقيقية الوحيدة في التاريخ. ولهذا فإنها قد استطاعت ـ على الصعيد النظري ـ أن تتخذ موقفاً

ثورياً من القضية القومية، لأنها لا تتحمل حلاً وسطاً: فإما أن تفقد الأمة وجودها القومي، وإما أن تحققه. وعندما تحقق الأمة هذا الوجود، تصبح كل القضايا الأخرى محلولة أو في سبيل الحل. وهذا هو المفتاح الذي يفسر سبب انحدارها إلى مفاهيم إصلاحية وغير ثورية وغير جذرية في موقفها من المشكلة الاجتماعية.

وليس من تناقض بين كون البورجوازي الصغير يتخذ مواقف ثورية من القضية القومية، في حين أنه يتخذ مواقف وسطية وانتهازية في نظرته إلى القضية الاجتماعية. فهو في موقفه الأول لا يتناقض مع مصالحه الطبقية، وفي موقفه الثاني ينسجم معها ويدافع عنها.

في سبيل تحقيق الكيان القومي للأمة وحل مشكلتها القومية، يمكن أن يكون البورجوازي الصغير ثورياً. ولكن بعد حل هذه المشكلة، تصبح الثورة ـ في نظره ـ شذوذاً مستهجناً، ومخالفاً لطبيعة الأشياء، وتبذيراً للقوى من غير طائل، وانحرافاً عن الطريق السوي المنتج.

تلك هي الحقيقة التي تكشف جذور الطابع النسبي والمرحلي لتقدمية البورجوازية الصغيرة. يمكن أن تكون البورجوازية الصغيرة تقدمية وثورية في مرحلة ما، ولكن سير التطور الثوري لا بد أن يستنفد تقدميتها وثوريتها، ويجلعها تتحول إلى مواقف محافظة ورجعية. وتلك هي ـ أيضاً ـ اسباب تناقض البورجوازية الصغيرة وتذبذبها وانتهازيتها في جميع المراحل.

جـ ـ عندما تجسّد الواقعة القومية في إيديولوجيا كاملة، وعندما تعتبر الحقيقة الوحيدة في التاريخ، تصبح مجرد خلفية قومية. ولهذا فإن الكثيرين من ممثلي الفكر القومي البورجوازي الصغير، قد اعتبروا ديماغوجية هتلر «اشتراكية وطنية!!». وأكثر البورجوازيين الصغار تقدماً عجز عن إدانة «اشتراكية!!» هتلر، ولم يستطع أن يكتشف المحركات الاحتكارية التي كانت تقبع خلف «الاشتراكية الوطنية!!»، لأن هتلر قد استطاع أن يعطي تنهيجه الاقتصادي «الذي كان مجرد محاولة لإنقاذ الاحتكارات الألمانية، عبر توجيه الاقتصاد الألماني نحو الحرب» بعض ملامح الخلفية القومية.

ترفض البورجوازية الصغيرة الصيرورة التاريخية، وترى أن سير التاريخ مجرد مظاهر لتجليات الروح الثابتة المهوّمة في حالق، والروح العربية لا تتغير ولا تتحرك في عليائها، بل نرتفع إليها حيناً، وننحط عنها حيناً آخر. وما دامت الصيرورة التاريخية مجرد وهم أو أكذوبة، لذا فالاشتراكية العربية هي إحدى أشكال تجليات الروح العربية والقومية العربية. لذا ترفض البورجوازية الصغيرة وجود صيغة جديدة للقومية ناجمة عن اندماجها مع الاشتراكية، لأن القومية هي اشتراكية بمجرد وجودها. وعلى هذا الأساس فإن الاشتراكية ليست النظام الاجتماعي الذي يتحقق فيه إلغاء الطبقات، بل هي المجتمع الذي تتحقق فيه سلامة التركيب بين أفراد الأمة وطبقاتها.

عندما تصبح الاشتراكية مجرد خلفية قومية، يصبح منطقياً اعتبارها مجرد فرع، ومجرد تنظيم اقتصادي سليم للمجتمع. وعندما تنحط الاشتراكية إلى مثل هذا الدرك تصبح ضرباً من التسوية بين الطبقات، ونوعاً من أنصاف الحلول الإصلاحية البورجوازية الصغيرة.

الاشتراكية، كخلفية قومية، تتجه إلى جميع الطبقات تناشدها (وتجبرها عند اللزوم) باسم الأمة تسوية خلافاتها «العائلية»، التي تعكر صفو الأمة وصفاءها. فالخلل الذي يصيب تركيب الأمة ووجودها، ينسحب على جميع الطبقات بلا استثناء، لأنه خلل في الأفراد الذين انقطعوا عن روح الأجداد، وهبطوا عن علياء الروح، لا في النظام الاجتماعي الطبقي.

لذا فإن الاشتراكية، كخلفية قومية، عندما تأخذ من هذه الطبقة أو تلك، لا تفعل ذلك لمصلحة طبقة ما (لأن هذا مجرد نتيجة)، وإنما لمصلحة الأمة ككل وباسمها أيضاً، لأن البورجوازية الصغيرة ترى القومية غريبة تماماً عن كل مصلحة مادية لفئة من فئات الأمة.

إن تجسيد الواقعة القومية في إيديولوجيا كاملة، وتحول الاشتراكية إلى مجرد خلفية قومية، يدفع بالبورجوازية الصغيرة إلى الحنو على جميع طبقات الأمة، على نفس الدرجة من العطف والحنان والأبوة (والقسوة نفسها تنبع من الحب). وهكذا تتخذ البورجوازية الصغيرة مركز الحكم والوسيط بين

الطبقات. ولهذا السبب فهي تدين الصراع الطبقي، وتجعله مجرد هامشٍ مؤذٍ. ما دامت الأمة مجرد عائلة كبيرة، لذا يصبح منطقياً إدانة أي محاولة لحل الخلافات العائلية لحساب طرف دون الآخر، وطبقة دون الأخرى. هذه الحقيقة هي التي تفسر كون الاشتراكية كخلفية قومية غير ثورية وغير جذرية، بل إصلاحية وقشرية، لأنها تأتي عبر إصلاح ذات البين بين مختلف أطراف المجتمع، وتتم بتسوية حبية للحساب بين الطبقات، لكي تبقى الأمة، كل الأمة، بمنأى عن أي خلاف يهدد تلاحمها.

في مرحلة ما، قد يفرض التطور الثوري ضرباً من التحالف الستراتيجي أو التكتيكي بين عدد من الطبقات، في سبيل تحقيق أهداف معينة. ولكن التحالف شيء وإمحاء الحدود بين الطبقات شيء آخر. إن محو الحدود الطبقية مجرد وسيلة لتثبيت هيمنة الطبقات الأعلى والأقوى. محاولات المحو هذه دأب البورجوازية الصغيرة وديدنها.

ولهذا فإن البورجوازية الصغيرة تصر على أن الاشتراكية العربية لا تنبع من ثورة طبقية، ولا من صراع الطبقات، إلا بذالك القدر الذي تتعاون فيه بعض هذه الطبقات مع المستعمر. والتبرير البورجوازي الصغير لهذه الأسطورة يلخص بما يلي: الرابطة القومية لها قوة موحدة بين أبناء الأمة الواحدة على اختلاف طبقاتها، لأن الوحدة القومية تمتد ـ حسب الرأي البورجوازي الصغير ـ إلى الإيمان بأنها قوة تجعل مجمل الطبقات فوق الصراعات الصغيرة!! (والصراع الطبقي صراع صغير بالطبع)، وفوق الفروق «المحدودة!!» «المؤقتة!!». فالوحدة القومية ليست سياجاً ضد العدوان الخارجي فحسب، بل سياجاً ضد التفريق الداخلي. والوحدة العربية لا تعني ـ بنظر البورجوازي الصغير ـ توحيد الوطن الواحد فحسب، بل تعني توحيد الأمة الواحدة على اختلاف طبقاتها أيضاً.

إن المفاهيم البورجوازية الصغيرة عندما تضع جميع طبقات الأمة في جراب واحد، يمحو ملامحها وإيديولوجيتها ومصالحها وتلقي به في أحضان القدر، صاعداً نحو الروح العليا الأزلية وهابطاً عنها... هذه المفاهيم لا ترى

الصراع الطبقي مجرد هامشٍ مؤذٍ يعكر صفو الأمة فحسب، بل تراه عارضاً ومصطنعاً وتعبيراً عن خلل طارىء في تركيب الأمة، لا بد أن يسوّى. فالاشتراكية، كخلفية قومية، لا ترى في الصراع الذي يدور في المجتمع تعبيراً عن تناقضات موضوعية، بل مجرد خلافات تدور بين الخطأ والصواب، بين الخطيئة والتجرد، لأن بذور الخير الموجودة في جميع الأفراد والطبقات لا بد أن تتغلب على المصالح الآنية والمادية و«الأرضية»، عندما تنشد الأمة بجميع طبقاتها السماء والخلود، وعندما يتم لها الاتصال بروح الأجداد، والارتفاع إلى الروح التي تحلّق وتهوّم في سماء الأمة.

ولكن عندما تبرز التناقضات الطبقية، تقع البورجوازية الصغيرة في حرج لا تستطيع أن تهرب منه إلا بإسباغ طابع أخلاقي على التناقضات الطبقية. فالصراع ـ في رأيها يجري بين «معسكرين!»، أحدهما يمثل المثالية والتجرد والتضحية، والآخر يمثل الجمود والنفعية والمصالح الخاصة. وهكذا تغطي البورجوازية الصغيرة التناقضات الطبقية بقناع صوفي مثالي.

إن الصراع بين معسكري النفعية والتضحية ليس سوى مظهر للصراع الطبقي وواحدٍ من نتائجه. فالتضحية طريق الطبقات الثورية، والنفعية سبيل الطبقات المحافظة والرجعية. والبورجوازية الصغيرة عندما تموّه الصراع الطبقي تحت قناع أخلاقي، تبقى منسجمة مع مفاهيمها المثالية عن الأمة. لأن الانقسام في الأمة عندما يجري على أساس أخلاقي، يبقى ـ كما تعترف البورجوازية الصغيرة ـ انقساماً شكلياً ومؤقتاً. فالخلل الأخلاقي الذي يصاب به معسكر النفعية لا بد أن يزول، لأن الأصالة وبذور الخير موجودة فيه أيضاً. لذا فإن مهمة معسكر التضحية هي إيقاظ أصالة معسكر النفعية وتنمية بذور الخير فيه.

إن المفاهيم البورجوازية الصغيرة حول القضية القومية، ومحاولاتها وضع ما هو قومي في مواجهة ما هو طبقي كنقيض، لم يكن سببه الأساسي العميق رفض الممارسة الذرائعية الستالينية، وتحويلها مفهوم الصراع الطبقي على المستوى العالمي إلى قيد تبعي، لأن هذا الرفض كان مجرد تبرير، باعتبار

أن جذور المواقف والمفاهيم البورجوازية الصغيرة، تكمن في نظرتها المثالية إلى القضية القومية، وتنبع من اعتبار الاشتراكية مجرد خلفية قومية.

لقد نوهنا، منذ البداية، عن حقيقة، أن الفكر السياسي، صحيحاً كان أم خاطئاً، يُعبّر موضوعياً عن فكر طبقي، بصرف النظر عن الأوهام الذاتية والنوايا. والاشتراكية عندما تصبح مجرد خلفية قومية، تعبر موضوعاً عن إيديولوجيا البورجوازية الصغيرة ومطامحها. فهي عندما تقدس الملكية إنما تقدس ملكيتها هي، وعندما تطلب تقييد هذا الحق: إنما تطلب تقييد حق البورجوازية الكبيرة والوسطى والإقطاع لا حقها هي. والبورجوازية الصغيرة عندما تعارض الاشتراكية العلمية (باعتبارها إيديولوجيا الطبقة العاملة) إنما تعارض إيديولوجيا طبقة أخرى ستتجاوزها وتنتزع القيادة منها. وهي عندما أطلقت اسم «العربية» على اشتراكيتها لم تكن تهدف لغير تغطية الطابع الطبقي البورجوزاي الصغير لتلك الاشتراكية.

إن البورجوازية الصغيرة، عندما تعترف بالصراع الطبقي وتدينه في نفس الوقت، إنما تعبر عن موقف طبقي أيضاً. فهي تعترف به لكي تعارض طبقات أعلى منها في الهرم الاجتماعي. وهي تدينه وتطلب تسويته لكي تمنع هذا الصراع من أن يأخذ أبعاده الكاملة، إذ لا بد أن يؤدي إلى طردها من المواقع القيادية في حركة الجماهير. إن البورجوازية الصغيرة، عندما تحاول أن تلعب دور الحَكَم والوسيط بين الطبقات، إنما تعبر موضوعياً عن الموقف الطبقي للبورجوازية الصغيرة، لأن مثل هذا الدور يحفظ مصالحها الطبقية على أحسن وجه، ويثبت هيمنتها على المجتمع.

عندما تصبح الاشتراكية مجرد خلفية قومية، يصبح ربطها بالقومية مجرد موقف ذاتي. وهذه الذاتية هي التي تفسر كون المعسكر القومي يحوي خليطاً طبقياً متناقضاً. وهي التي تفسر لماذا كانت التيارات القومية البورجوازية الصغيرة واقعة تحت الهيمنة الفكرية للنازية عندما كانت قوية صاعدة. وهي التي تفسر ـ أيضاً ـ لماذا لم تطعم هذه التيارات بالاتجاه

الاشتراكي إلا بعد سقوط النازية، وتصاعد الموجة الاشتراكية في العالم بعد الحرب العالمية الثانية. وهي التي تفسر ـ أخيراً ـ لماذا بقيت اشتراكية البورجوازية الصغيرة مجرد قشرة لاصقة فوق الأساس الليبرالي للبورجوازية الصغيرة، فالاشتراكية الغربية ـ في نظر البورجوازية الصغيرة ـ تنظيم للمجتمع على شكل خلايا حيوانية!!.

د ـ إن رفض الواقع وإدانته عندما لا ينطلق من الاشتراكية، عندما لا ينطلق من حجر الزاوية العلمية (أي الصراع الطبقي)، غالباً ما ينتهي إلى مواقع غير ديمقراطية.

إن الصراع الطبقي (باعتباره المحرك الأساسي لتطور المجتمع)، إن نظرية هذا الصراع هي السبيل إلى كشف تناقضات المجتمع، وتوضيح الملامح السياسية لقواه الطبقية، وكشف مصالحها وتحديد اتجاهات تحركها. هذه النظرية هي «البوصلة» القادرة على تحديد أسباب «الفساد» في المجتمع، توضيح سبل تصفيته وإنهائه، سواء أكان قومياً أو طبقياً. هذه النظرية ـ أيضاً ـ التي يمكن أن تعطي الرّفضَ الرؤيةَ العلمية والموقف الثوري الجذري، وهي ـ أخيراً ـ التي تمكن من تجميع قوى التحويل الاجتماعي وتحريكها بصورة واعية وفعالة.

إن الإدانة البورجوازية الصغيرة للواقع العربي، إذ جاءت باسم «أرواح الأجداد»، وإذا جاءت باسم الأمة ككل، وإذ جاءت بعيدة عن أية نظرة طبقية، تلبسها روح تمردية، أكثر من أن تكون روحاً ثورية.

إن تحويل الواقعة القومية إلى إيديولوجيا كاملة، يدفع بالضرورة إلى رفض التحليل الطبقي لقضايا المجتمع. ولهذا السبب فإن البورجوازية الصغيرة، التي أدانت الواقع من وجهة نظر غير طبقية، عجزت عن تحليل المشاكل الاجتماعية، وكشف الغطاء عن جذورها، وتحديد سبل تجاوزها. وهكذا بقيت تحوّم حول القشرة الخارجية لهذه المشاكل، وتتحدث عنها بمنطق وصفي وبلغة أدبية.

ترى البورجوازية الصغيرة أن الأوضاع الطبقية ـ الاجتماعية ـ تتمثل في أشخاص، في عقلية هؤلاء الأشخاص ومصالحهم وعاداتهم. لذا فهي تدعو إلى محاربة هذه الأوضاع من خلال الأشخاص. هذه الرؤية الحولاء للواقع، لا تعبر عن جهل فحسب، بل تنبع من مفاهيمها المثالية عن الأمة والقومية، لأن إدانة طبقة ما أو عدة طبقات، وتحميلها وزر فساد الواقع وتخلفه، يتعارض مع المفهوم الكلي للواقعة القومية.

وما دام الواقع الفاسد المتخلف يتمثل في أشخاص، لذا فإن التمرد البورجوازي الصغير على هذا الواقع، لا بد أن يتم بواسطة أشخاص أيضاً. وميزة هؤلاء الأشخاص هي أنهم استعادوا أصالتهم قبل غيرهم، وتوصلوا بروح الأجداد قبل غيرهم. إنهم النخبة... نخبة «بورجوازية صغيرة» بالتحديد.

النخبة ـ حسب أساطير البورجوازية الصغيرة، ـ فوق جميع الطبقات، لأنها تستعيد أصالتها قبل المجموع، وتتصل بروح الأجداد قبل المجموع، وتتخلص من أوضار الواقع الفاسد قبل المجموع. ولهذا فهي متفوقة على هذا المجموع، على كتل الجماهير الغافية العمياء السابحة في بحر الفساد. فهي تلخص نزوع الأمة وتكثف كل إمكانياتها وقدراتها، وتختزن في ثناياها كل بذور الخير الكامنة في مجموع الأمة. وهذه النخبة ـ أيضاً ـ عصارة كل الأمة، لا طبقة بعينها، وقد انتشلتها إرادة القدر من الفساد الذي يغرق فيه المجموع، لكي تنقذ كل المجتمع وكل الطبقات من الفساد.

والتفسير البورجوازي الصغير لدور النخبة يلخص بما يلي: لقد أنكرت الأمة العربية ذاتها نتيجة للغفوة الطويلة وبسبب التشويه الذي أصابها، وهبطت إلى مستوى وضيع من سجن الأنانية والمصالح والجمود. هذه الحالة تجرف وتقنط العدد الأكبر، ولكنها تخلق ـ في نفس الوقت ـ أفراداً قلائل وحيدين يصمدون ويعاكسون تيارها، وعندما يتخلى العدد الأكبر عن مسؤوليته يظهر هنا وهناك الفرد الذي يتحمل كل المسؤولية، أي مسؤولية الكل.

إن الفكر البورجوازي الصغير، في هذه الانزلاقات النخبوية ـ الفاشية، يبقى أميناً لمفاهيمه المثالية عن الأمة والقومية: فالمفهوم المثالي عن الأمة يراها فكرة وليست مجموعاً عددياً. وهذه الفكرة تتجسد أولاً في نخبة. كذلك يحق لهذه النخبة أن تتكلم باسم المجموع، وترعى مصالحه، وتمارس وصايتها عليه.

ولأن المسألة هي مسألة تجسيد فكرة الأمة، وليست مسألة عددية، لذا يوجد بين المجموع وبين النخبة تجاوب حقيقي عميق. أما المعارضة التي يواجه المجموع بها النخبة، فسببها جهل المجموع لمصالحه وإنكاره نفسه، وليس سببها خطأ النخبة مثلاً. إن معارضة المجموع للنخبة ـ كما يراه بعض مفكري البورجوازية الصغيرة ـ تأييد في حالة الكمون، ولا بد أن ينتقل إلى حيز الواقع.

وما دامت النخبة ممثلة لروح الأمة وفكرتها، لذا فهي قد اجترحت الحقيقة النهائية المطلقة. فهي ـ إذن ـ ليست بحاجة إلى التفاعل مع «المجموع» أو «العامة» والتعلم منها، لأن العامة قاصرة أو غافية.

فالتاريخ تصنعه النخبة. وهو مجرد تعبير غن إرادتها، لذا فهي بديل للتاريخ، وبديل للتطور الموضوعي أيضاً، بصرف النظر عن حقائق الواقع الملموس ومعطياته، لأن هذه الحقائق مصطنعة وظاهرية وطارئة ومؤقتة. أما «العامة» فدورها الوحيد ـ في نظر بعض مفكري البورجوازية الصغيرة ـ هو أن تكون أداة، مجرد أداة، بين يدي النخبة. النخبة تعلم العامة وتثقفها، وترفع مستواها الأخلاقي، وتحررها من سجن الأنانية وسجن المصالح، لأنها تحملت مسؤوليتها... مسؤولية الكل، برغبة من رغبات القدر الحكيم، وبعناية من أرواح الأجداد.

ولم يقف بعض مفكري البورجوازية الصغيرة عند هذه الحدود في تأليه النخبة وتكريس معصوميتها، بل ذهبوا إلى مدى بعيد في إظهار احتقارهم الشامل العميق للجماهير، وهذا لا بد أن يدفع إلى انزلاقات دكتاتورية في

الموقف من الجماهير الشعبية. إن رفض الواقع عندما لا ينطلق من وجهة نظر اشتراكية طبقية، لا بد أن ينتهي إلى ضرب من الفاشية.

تنطلق الاشتراكية من ثقة عميقة ومطلقة بالجماهير الشعبية. إن نضال الجماهير نفسها، هو طريق خلاصها، ولن ينقذها لا البطل ولا النخبة.

لقد أصبحت الأساطير البورجوازية الصغيرة عقبة أمام إنضاج وعي الجماهير الاشتراكي. إن تصفية رواسب الإيديولوجيا القومية ـ الاشتراكية، أصبح شرطاً لا بد منه لدفع حركة الجماهير إلى أمام.

رَأي في إعادة كِتَابة التّاريخ العَرَبي[1]

١ ـ ما رايكم في المصادر المتوفرة حالياً عن التاريخ العربي؟:

إذا صدقنا الموضوعة التي تقول: «الإيديولوجيا السائدة هي إيديولوجيا الطبقات السائدة»، عندئذ لا بد أن نأخذ موقف التحفظ حيال المصادر الموجودة. ولكن هذا التحفظ لا يعني الرفض التام النهائي، بقدر ما يعني الغربلة والتمحيص والذهاب في محاولة صادقة وواعية لاستخلاص الحقيقة التاريخية، خلال مختلف مراحل ماضينا.

المراجع المتوفرة حالياً، تتحدث عن التاريخ العربي وكأنه كوم أحداث ومعلومات وأخبار، وتنظر إلى التطور التاريخي وكأنه مجرد قدر يحمل الحظوظ الحسنة والسيئة. وهكذا تفتقد طريقة البحث والعرض في هذه المراجع ما يمكن تسميته بقوة التجريد، التي تذهب إلى الأسباب المعقدة العميقة البعيدة الكامنة خلف ما هو مباشر وظاهري وناتج من الأحداث والظواهرِ التاريخية.

إن ضرباً من «المكّارثية» ما تزال تشل وتخنق أي محاولة علمية وموضوعية لدراسة التاريخ العربي. وهذه المكّارثية دينية إلى حد كبير، وقومية بورجوازية إلى حد ما. ودونما أي محاولة لتقييم محاولة طه حسين أو الدفاع عنها (ورغم أننا لا نرى في «الديكارتية» طريقة كافية وكاملة لتفسير التاريخ،

---

(١) نظمت مجلة «المعرفة» الصادرة بدمشق استفتاء حول هذا الموضوع. هذا المقال كان جوابي على الأسئلة التي طرحت.

ولكنها على كل حال خطوة إلى أمام إذا قيست بالطريقة الدينية)، فإن الإرهاب الذي تعرض له طه حسين قد خنق في المهد كل مبادرة جدية في هذا السبيل، حتى اضطر طه حسين نفسه للعودة إلى الحظيرة.

فإذا أضفنا إلى هذا السبب، تأخر انتقال الفكر الاجتماعي العلمي الحديث إلى بلادنا، وثقل تفاعلنا معه، تكشفت لنا الأسباب الأساسية لتخلف الدراسات الراهنة في التاريخ العربي.

إن كتب التاريخ الموجودة ليست متخلفة عن المنهج التقدمي في تحليل التاريخ فحسب، بل متخلفة حتى عن الموضوعية البورجوازية في الغرب. وفيما عدا بعض المحاولات الجديدة، وفيما عدا أبحاث عدد قليل جداً من المستشرقين، فإن كتب التاريخ المتداولة والرائجة، ما تزال مكتوبة بعقلية القرون الوسطى، مضافاً إليها بعض المحاولات القومية البورجوازية ضيقة الأفق والمتعسفة، تحاول «نفخ» التاريخ العربي لاستخراج القومية العربية من الصراع مع الشعوبية أو من موقعة ذي قار، أو من بعض أبيات للشعر نطق بها شاعر عربي في وحشة الغربة، أو استجرار الاشتراكية من ظاهرات معزولة واستثنائية وهامشية، ومن فورات إحساس فردي بالغ الإرهاف، تجاه بعض مظاهر البؤس الاجتماعي.

التشويه أو التبسيط، نفخ الحقائق أو إلقاؤها في الظلال، تحويل النتائج إلى أسباب والأسباب إلى نتائج، تحويل ما هو هامشي إلى أساسي وبالعكس: تلك هي الأساليب المهيمنة على معظم المصادر المتوفرة حالياً عن التاريخ العربي، وتتعاور التاريخ العربي من جميع جوانبه، والحضارية منه بخاصة.

إن كتابة علمية جديدة للتاريخ العربي يمكن أن تتوفر من خلال عودة جادة إلى المصادر العربية القديمة (شرط اعتبارها مجرد أخبار)، على أن يتوفر الباحثون على إخلاص عميق للحقيقة، وأن يكونوا ممتلكين ناصية الفكر الاجتماعي العلمي الحديث، مستلهمين آفاقاً تقدمية، مؤمنين بعمق بالجماهير الشعبية.

تلك مهمة صعبة وطويلة، جديرة بمساعدة ودعم جميع قوى التقدم في الوطن العربي.

٢ ـ ما الشوائب التي تحط من قيمة تاريخنا، والتي ينبغي التخلص منها:

ثمة حقيقة ثابتة في علم النفس: يعوض الشيوخ (والشيخوخة عجز أمام الحاضر) عن نضوب حاضرهم، وعجزهم إزاء المستقبل بالحديث الدائم الممل عن الماضي. تلك حقيقة تنطبق على الشعوب أيضاً. وخاصة المستعمرة منها والمتخلفة.

أمام النضوب الذي يعانيه واقعنا الراهن.. أمام هذا البؤس... أمام محاولات الاستعمار تجريد تاريخنا من كل قيمة، يصبح الارتداد نحو الماضي ـ كما يقول فانون ـ وسيلة لرد الاعتبار أمام أنفسنا وأمام الآخرين. هذا هو أحد معاني الأسئلة التي تطرح: كيف نتخلص من الشوائب التي تحط من قيمة تاريخنا؟!.

ولكن ثمة انزلاقات محافظة، ينبغي أن نحذر منها: ليس في التاريخ شوائب تخجلنا فنهرب منها أو مفاخر تبهرنا وتجرنا إلى وراء لنلتصق بها. فالتاريخ ليس مصيباً في جانب، ومخطئاً في جانب آخر. إن تاريخنا الحقيقي هو ماضينا بكل جوانبه وأحداثه. إن إلقاء جزء من التاريخ في الظلال، وتضخيم جزء آخر وزركشته، لس مجرد تزوير للحقيقة، وافتئات عليها فحسب، بل هو مساهمة في خلق ضرب من «المانوية القومية» ـ إذا صح التعبير ـ تجعل من الماضي لوحة وردية اللون، كي ندفع إلى عبادته والدوران حوله. إن عبادة الماضي سد أمام المستقبل.

إن الحرص على إزالة «شوائب» الماضي، يشير إلى نزعة محافظة في فهم التطور التاريخي، لا ترى حركة التاريخ سيراً منسجماً مع قوانين موضوعية للتطور (والتطور يعني: التقدم، النمو، التجاوز، التحول)، بل تراه حركة تقدم ثم تراجع، حركة نهضة ثم نكسة. إن سير التاريخ ليس حركة

هزازة إلى أمام ثم إلى وراء، كي نكون بحاجة للتخلص من شوائب الماضي. بل على العكس، إن دراسة جميع جوانب التاريخ، تعتبر وسيلة لرؤية أكثر عمقاً، وأكثر شمولاً للحقيقة التاريخية. حقاً إن التاريخ جزء من حقيقتنا القومية، ولكن الحقيقة القومية ـ رغم جذورها التاريخية ـ هي الواقع القومي الراهن أولاً وقبل كل شيء، كما يقول فانون.

٣ ـ ما قولكم في الرأي الذي يعتقد أن صيغة التاريخ المتوفرة حالياً تقتصر على تاريخ الملوك فحسب، دون الشعوب؟:

ـ حقاً إن التاريخ لم يصنعه الملوك وحدهم. ولكن ينبغي ألا نقع في نزعة تبسيطية تلغي دور الفرد في التاريخ. إن التاريخ هو تاريخ الشعوب والملوك معاً.

لقد أهملت كتب التاريخ المتوفرة لدينا الحديث عن دور الشعوب، وتجاهلت المكان الذي كانت تقف فيه حيال الأحداث التاريخية الكبرى. إن هذه الطريقة في البحث تمثل ـ على الصعيد الإيديولوجي ـ وجهة نظر الطبقات التي يمثلها ويقف على رأسها الملوك. هذه الطبقات ترى الشعوب مجرد «كم» أو أداة يسوقها الزعماء وفق رغباتهم. أليس في كلمة «سوقة» تعبيراً عن مفهوم طبقي معين، لدور الشعب وحقيقته.

والمسألة الآن ليست الشطب على دور الملوك. فقد كان لهم دورهم فعلاً. ولكن المسألة هي إلقاء الضوء على دور الجماهير الشعبية في التاريخ، لكي تقترب كتابة التاريخ ـ ما أمكن ـ من الحقيقة.

في المراحل التاريخية التي لم يطرح فيها التطور الموضوعي انتقالاً إلى مرحلة تاريخية جديدة، وفي المراحل السلمية، لا يبرز دور الجماهير الشعبية واضحاً وفعالاً على الصعيد السياسي. ولكن في منعطفات التاريخ... في سنيه الخصبة... في الأزمات الثورية... تلعب الجماهير الشعبية دوراً نشيطاً خلاقاً في صنع التطور، وفي صنع الأنظمة الجديدة، وفي هدم الأنظمة القديمة، مهما يكن الدور الذي يلعبه الفرد كبيراً وعظيماً.

إن المؤرخ العربي التقدمي مدعو إلى تسليط الضوء، خاصة على المنعطفات التاريخية التي ساهم بصنعها نشاط الجماهير الخلاق.

٤ ــ ما فوائد إعادة كتابة التاريخ.. وما هو منهجها؟:

إن إعادة كتابة التاريخ العربي، أصبحت ضرورة ملحة في مرحلة بدأت تطل بآفاقها على الشعب العربي، حيث أخذنا نشهد تساقطاً ملحوظاً للبنى التقليدية في المجتمع العربي. وعلى هذا الأساس فإن إعادة كتابة التاريخ، من وجهة نظر تقدمية، هي إحدى الجبهات التي ينبغي النضال فيها، بغية تهديم جميع البنى الفوقية للمجتمع القديم. إن كتب التاريخ التقليدية تعتبر جزءاً من البناء الإيديولوجي للمجتمع العربي القديم.

في دراسة تقدمية للتاريخ، يبقى الحاضر والمستقبل مركز اهتمام الباحث. وهذا يعني إلقاء الضوء على جوانب من التاريخ أهملها المؤرخون التقليديون، سواء أكانوا دينيين أم قوميين بورجوازيين. إن إلقاء الضوء على تلك الجوانب، لا يجوز أن يدفع إلى ما وقع به المؤرخون التقليديون من قبل.. من تحويل للظاهرة إلى قانون، ومحاولة «نفخ» الماضي لتبرير أهداف الحاضر والمستقبل. من غير الجائز تقييم الماضي انطلاقاً من الحاضر، لأن حركة التاريخ ليست تكراراً بل تجاوزاً.

إن المؤرخ التقدمي، ينبغي أن يركز اهتمامه على التناقض الجدلي القائم في حركة التاريخ. ينبغي أن يكشف الصراع بين القديم والجديد.. بين ما يولد وبين ما يموت في كل مرحلة تاريخية، كاشفاً من خلال هذا التناقض الجانب الذي كانت تقف فيه الجماهير، مبيناً الطابع النسبي لكل حدث تاريخي.

الباحث التقدمي لا بد أن ينبذ ظهرياً النزعة القدرية والنزعة الذاتية في دراسة التاريخ. إن الجدلية التاريخية هي الأداة الأكثر علمية في دراسة التاريخ. ولكن هذه الأداة ينبغي ألّا تتحول إلى ضرب من الذرائعية، التي تزور التاريخ في سبيل حرص عاطفي على فوائد معينة للاتجاه التقدمي. إن الحقيقة

تبقى ثورية دوماً، لذا فإن محاولة قسر الوقائع التاريخية بغية إدخالها في مخططات تقدمية مسبقة يشوّه الحقيقة التاريخية، ويحيلها إلى أكاذيب مضحكة فحسب، كما حدث في بعض فترات العهد الستاليني. إن المؤرخ التقدمي هو الذي «يخرج رأسه من التاريخ، لا الذي يخرج التاريخ من رأسه».

إن مؤرخينا التقدميين مدعوون لتقديم دراسات جادة حول «عقد» التاريخ العربي ومنعطفاته بوجه خاص. إن دراسات تقدمية كهذه ستكون انتصاراً هاماً لقوى التقدم العربي على الصعيد الإيديولوجي، وستساهم بخلق وعي سياسي وحضاري، لا للماضي فحسب، بل للحاضر والمستقبل أيضاً.

تموز ١٩٦٥

ملاحظات حول دور البرجوازية الوسطى في سورية

بعد[1] إلغاء التأميم في سورية، أخذ بعض «اشتراكيي المنبر» وبعض من ينسبون أنفسهم لـ «الاشتراكية العلمية» يفلسفون هذه الردة الرجعية، ويبررونها باسم العلم وباسم المرحلة التي تمر بها البلاد. ولو أن هؤلاء قد احتفظوا ببقية من الاحترام لجماهير الشعب والثقة بها، لاعترفوا علناً، بأن الرجعية قد كسبت معركة. ولو أن اعترافاً كهذا قد وقع، لكان أمراً لا غبار عليه، ولكان في نفس الوقت حافزاً جديداً للجماهير، كي تنظم صفوفها، وترصها لمعركة جدية جديدة. أما أن تمتص الحماسة الثورية لجماهير العمال باسم «المرحلة»، وتُبرر باسم «العلم»، فذلك هو التضليل الفاضح، والخداع المرذول.

إن مثل هذه المواقف «المبدئية!!» لهؤلاء، ليست بجديدة على الجماهير العربية في سورية. لقد وُضع النضال الاشتراكي على الرف، منذ فجر الاستقلال، باسم هذه السفسطات. إن استمرار هذا الهذر بعد مضي أربع سنوات من الثورة الديمقراطية، التي نجمت عن قانون الإصلاح الزراعي..

---

(١) يميز الأدب الدعائي الاشتراكي بين أنواع الطبقات المستثمرة في البلدان المتخلفة، فهو يدين طبقة الملاكين العقاريين الكبار والفئة العليا من البورجوازية (الكومبرادور) ويعتبرهما بحكم طبيعتهما الطبقية ومصالحهما المباشرة حليفين دائمين وثابتين للاستعمار. أما البورجوازية الوطنية فلم يتناولها حكم حاسم وقاطع. وإنما يتعين تحديد موقف الجماهير الشعبية منها تبعاً للظروف الملموسة والتطور الواقعي، أي تبعاً لمدى ارتباطها بالطبقات المستثمرة الأخرى من جهة وإمكانيات قيامها بدور إيجابي في حياة الشعب من جهة أخرى. وسنتناول في هذا البحث الظروف الواقعية لهذه الفئة من البورجوازية في سورية بوجه خاص، وفي الوطن العربي بوجه عام.

وبعد تلك التطورات العميقة الحادة التي حرّكت جماهير العمال، والتي سببتها قوانين التأميم المجيدة التي صدرت في تموز ٩٦١ (رغم أننا نراها جزئية وضيقة)... أقول أن استمرار هذا الهذر، يصبح أمراً مثيراً للشبهة الجديدة الحادة.. والتي تتحول عملياً إلى إدانة لجدية وصدق «اشتراكية!!»، فرسان الانفصال.

إن أخطر أنواع الانتهازية هو المقنع منها، هو المفلسف لانتهازيته. فلنختبر منطلق الانتهازية «الثوري» وصيغها «العلمية». يمكن تلخيص وجهة نظر هؤلاء بما يلي:

١ ـ نحن في مرحلة النضال لتوطيد الاستقلال، واستكمال التحرر الوطني، ما دام الاستعمار خطراً ماثلاً، لذا ينبغي حشد وتوحيد جميع القوى المعادية له، ومنها البورجوازية الوطنية.

٢ ـ لتحقيق الاشتراكية يجب أن تكون القوى المنتجة في البلاد على مستوى مُعيّن، أي أنه يجب أن يكون الإنتاج قد بلغ درجة معينة في تطوره، وأن العمل لتحقيق الاشتراكية لا يعني تأميم المعامل والمشروعات الرأسمالية الوطنية القائمة في البلاد في هذه المرحلة.

إن مناقشة هذه الموضوعات يستلزم إيضاح النقاط التالية:

ـ هل يمكن اعتبار توطيد الاستقلال الوطني مرحلة استراتيجية من مراحل التطور؟.

ـ ما الموقف العملي للبورجوازية الوطنية في التحالف الرجعي - الاستعماري؟.

ـ هل يعتبر تخلف تطور قوى الإنتاج عن مستوى «معيّن» سبباً لتأجيل النضال في سبيل التحويل الاشتراكي؟.

ـ هل تستطيع البورجوازية الوطنية العربية إنماء الاقتصاد الوطني وتصنيع الوطن العربي؟.

... ولكن، قبل الدخول في التفاصيل، لا بد من تثبيت الملاحظتين التاليتين: الملاحظة الأولى: أن التطبيق العملي لسياسة التحالف مع

البورجوازية، التي سار عليها اليسار التقليدي، قد اتخذ شكلاً مغايراً لأصوله النظرية، التي نوهنا عنها. فبدلاً من التحالف المقرون بالنضال لعزلها عن الجماهير، تحول اليسار التقليدي، عملياً، (بصورة خاصة من عام ١٩٥٤ - ١٩٥٧) إلى ذيل للبورجوازية، يبرر فسادها السياسي واستثمارها الاقتصادي. وبدلاً من سياسة النقد، اتخذت سياسة التستر، الذي بلغ في كثير من الأوقات حد النفاق. وقد اتسعت «بركة» هذه السياسة لتشمل سائر الطبقات المستثمرة، ومعظم ممثليها السياسيين. وكترجمة عملية لهذه السياسة الانتهازية اشترك شق من اليسار التقليدي بحكومات هي فعلاً حكومات «الملاكين الكبار والرأسماليين»، أما الشق الآخر فلم يُتح له سوى التأييد.

الملاحظة الثانية: إن دوافع الانزلاق إلى هذه السياسة مختلفة بالنسبة لطرفي اليسار التقليدي. ففي حين أن الشق الأول قد انزلق عفوياً، وتبنى سياسة إصلاحية أتاحت له فتح الإطار البورجوازي - الإقطاعي للسلطة والتمركز داخله والتأقلم معه. أما الشق الآخر فقد اتبع سياسة النفاق لستر مغامرة «بلانكية» بالاشتراك مع بعض العناصر القيادية في القطاع العسكري، من وراء ظهر الشعب وبمعزل عنه.

— ١ —

هل يمكن اعتبار توطيد الاستقلال الوطني مرحلة استراتيجية؟

يعاني الشعب العربي في الأقطار التي تحررت من الاستعمار المباشر التقليدي، مشكلة تهديد دائم وجدي من قبل الاستعمار العالمي، وعلى رأسه الاستعمار الأمريكي. إلا أن القضاء النهائي على هذا التهديد، مرتبط بالقضاء على أسس النظام الاحتكاري السياسية، أو على الأقل بانقلاب ميزان القوى لمصلحة الشعوب بحيث يصبح عاجزاً عن تهديد الشعوب، إذ تُجتث، حتى الجذور، روحه العدوانية. إن سير نضال الشعوب، يبين أن مثل هذا الأمر، لا

يمكن أن يتم بمعركة منفردة، تقع في جبهة واحدة، بل خلال معارك كثيرة.. خلال غارات طويلة تنشب حول مختلف القضايا السياسية والاقتصادية فهل يعني هذا أن نضع النضال الديمقراطي والاشتراكي جانباً، إلى أن تشل قوى الاستعمار، ويصبح عاجزاً عن التهديد والعدوان؟.

إنه لأمر ساذج وسطحي حقاً اعتبار «توطيد» الاستقلال مرحلة استراتيجية مستقلة من مراحل التطور. إن توطيد الاستقلال جزء عضوي من سير عملية التطور المستمر لحركة تحرير الشعب تحريراً كاملاً، وهو درجة من درجات النضال في سبيل الاشتراكية، وجانب من جوانبه. إنها لخطيئة كبرى الاعتقاد بأن النضال ضد الاستعمار يمكن أو يجب أن يصرف الجماهير الشعبية عن الثورة الديمقراطية والاشتراكية، أو يلقي عليها الظلال. إن زوال الشكل التقليدي للاستعمار المباشر، هذا الشكل الذي يخلق استفزازاً حاداً ودائماً لعواطف الجماهير الوطنية، وتحوّله إلى أشكال جديدة للاستعمار والنفوذ غير المباشر (كالأحلاف والجيوب العميلة والنهب الاقتصادي) جعله أقل استفزازاً لمشاعر الجماهير الوطنية، مما يؤدي - بالتالي - إلى استمرار خطره ومدّ أجله. ولكن بدلاً من أن تربط حركات اليسار التقليدي مشكلة الجماهير الملحة بذلك الخطر ربطاً عملياً وملموساً ويومياً، بطرح شعارات ذات مضمون ديمقراطي واشتراكي تبنّت سياسة التفاهم مع البورجوازية والطبقات المستثمرة الأخرى، أملاً في «حفظ وحدة الصف الوطني».

وبالرغم من أن تصفية الإقطاع تعتبر مطلباً ديمقراطياً برجوازياً (نفذته البورجوازية في كثير من بلدان العالم) فإن مسلك اليسار التقليدي تجاه مشكلة الأرض، بقي مجرد رفع عتب وحفظ ماء الوجه أمام جماهير الفلاحين.

إن سلوك اليسار التقليدي لم يؤدِ إلى توطيد الاستقلال، بل على العكس:

١ ـ لقد بقي الاستقلال الوطني مهزوزاً مضعضعاً، نظراً لأن أكثرية الجماهير الساحقة قد بقيت. بسبب ذلك المسلك، بعيدة عن حلبة النضال ضد الاستعمار. لقد بقي النضال ضد الاستعمار وقفاً على البورجوازية

الصغيرة، وعلى رأسها المثقفون القوميون، والطلاب وشراذم من العمال والفلاحين.

٢ ـ إن تأجيل النضال الاشتراكي عملياً ونظرياً، وتحويل النضال الديمقراطي (أي تصفية الإقطاع) إلى شعار نظري، ومجرد رفع عتب، يكذبه السلوك السياسي لليسار التقليدي كل يوم، لم يمكّن من تعبئة الجماهير العمالية والفلاحية. فالأكثرية الساحقة منها بقيت خارج نفوذ اليسار التقليدي. وقد بقيت هذه الثغرة سبباً في استمرار التهديد الاستعماري، التآمري والجبهي، كما كان دافعاً لاستمرار سياسة «الانسجام» مع البورجوازية وتبريرها. وهكذا حملت هذه السياسة أسباب استمرار الواقع البورجوازي ـ الإقطاعي، والتهديد الاستعماري الدائم معاً.

كان واجباً على قوى اليسار التقليدي، لو كان يساراً حقاً وفعلاً، أن يعتبر تصفية الاستعمار المباشر «الجسر الذهبي» الذي ينقل الجماهير إلى مرحلة استراتيجية جديدة في النضال، وأن تطرح بشكل عملي المطالب الديمقراطية والاشتراكية معاً، بعد جلاء الاستعمار الفرنسي مباشرة عن سورية. إلا أن سلوك اليسار التقليدي قد تكشف عن انتهازية وجبن، فهو يخشى الابتعاد عن البورجوازية (بل وسائر الطبقات المستثمرة الأخرى) وبالأحرى الانقطاع عنها، وفي الوقت نفسه يتستر وراء الكلام الطنان عن المراحل والنظريات.

ـ ٢ ـ

ما الموقف العملي للبورجوازية الوطنية من التحالف الرجعي الاستعماري؟

لكي يكون الجواب واضحاً وكاملاً حول مشكلة جدوى التحالف مع البورجوازية، وإمكانية هذا التحالف والطابع الذي يرتديه، ينبغي أن تلمس خصائص هذه البورجوازية وقواها وموقفها العملي من النضال ضد الاستعمار:

١ ـ نظراً لأن هذه البورجوازية حديثة وضعيفة، لذا فإن حدودها

الطبقية ليست واضحة وحاسمة، بحيث تصبح مصالحها الطبقية متميزة ومختلفة، بصورة أساسية، عن الطبقات المستثمرة الأخرى. وبما أن الطبقات المستثمرة الأخرى (كالبورجوازية الكبيرة والملاكين العقاريين الكبار) أقوى وأعمق جذوراً من البورجوازية الوطنية، فإنها استطاعت ـ عملياً ـ جرها إلى خنادقها. إنهم يعيشون في تفاهم، يتحول ـ يوماً فآخر ـ إلى «زواج كاثوليكي» كلما ازداد النضال الطبقي حدة وتفاقماً.

إن البورجوازية الوطنية طبقة حديثة. وقد نشأ قسم منها من استثمار ريع الأرض الإقطاعي، كما أن القسم الأكبر مها قد تولّد من الرأسمال التجاري الاحتكاري (إن ظاهرة البورجوازي «التجاري ـ الصناعي» تكاد تغطي مجمل القطاع الصناعي في سورية)، لذا فالبورجوازية الوطنية حليفة الطبقات المستثمرة الأخرى. فالقربى في النسب خلقت بينها وشائج وثيقة.

إن بورجوازيتنا الوطنية هي الابن غير الشرعي للإقطاع. فهي لم تهدم الإقطاع لتقوم على أنقاضه (كما جرى في أوروبا الغربية، وفي فرنسا بشكل خاص)، بل نمت حول الإقطاع وفي تربته. أمها الإقطاعية وآباؤها المرابي والتاجر المحتكر والمهرب. ولهذا فقد امتصت كل ما هو رجعي وبدائي متخلف في تلك الأصناف والطبقات. هذا المناخ العام للطبقات المستغلة أعطى ملامح عامة مشتركة لسائر الطبقات المستثمرة. هذه الملامح قد تختلف في الدرجة، ولكنها ـ قطعاً ـ متماثلة في النوع. ولهذا السبب لا يمكن التمييز بوضوح بين ممثليها السياسيين. ولهذا السبب أيضاً فإن التكتلات السياسية التقليدية الرجعية ـ حزبية كانت أو برلمانية ـ تحوي خليطاً وأصنافاً من المصالح والأشخاص، بحيث لا يمكن إسباغ طابع محدود على تكتل ما. وهذا ما يفسر أيضاً تموّج هذه التكتلات، سواء في انفراط عقدها أو نظمه، أو في انتظام فرد ما في تكتل ثم خروجه عليه... فالجميع في دهليز واحد، عنابره كثيرة وممراته مفتوحة.

٢ ـ بما أن البورجوازية ضعيفة وغامضة الأطراف، فإنها لم تستطع أن

تتخذ موقفاً حاسماً جذرياً ضد الاستعمار. لقدكانت ذات وجهين دائماً، تبدي للجماهير وجهاً، وللاستعمار وجهاً آخر.. حاملة روح المساومة وأنصاف الحلول، فعاشت متذبذبة دوماً، انتهازية أبداً، حتى في أقصى حالات النهوض الثوري لجماهير الشعب. ذلك هو شأنها قبل تصفية الاستعمار المباشر التقليدي. أما بعد الاستقلال، فقد تحولت إلى تفاهم مع الاستعمار. ففي سورية، بعد الجلاء، عادت، وسائر الفئات الرجعية الاستثمارية الأخرى، تناور لإيجاد شكل للتعاون مع الاستعمار، وا لاشتراك في مشاريعه العدوانية وأحلافه العسكرية، بشكل يتيح لها هذا التعاون فيه أوضاعاً ملائمة لمصالحها. وهذا ما يفسر أسباب استقتال البورجوازية (والقسم الأكبر منها على وجه التحديد) وسائر الطبقات المستثمرة الأخرى، لجرّ سورية تحت خيمة الاستعمار باسم الاتحاد مع العراق، لأنها وجدت في هذا الاتحاد منفذاً واسعاً لتأمين مصالحها الاقتصادية في العراق.

لم تُحز البورجوازية يوماً ثقة الجماهير، ولم تستطع فرض قيادتها وهيبتها على البلاد. ومن هنا دخل القطاع العسكري إلى الميدان السياسي، كانعكاس عفوي ومبهم لإحساس الجماهير بفشل هذه الطبقة وانتهاء دورها. تذهب الجماهير إلى صناديق الاقتراع لتضع أسماء ممثلي تلك الطبقات، وهي تلعنهم في نفس الوقت، لأن اليسار التقليدي لم يكن قادراً على تعبئة الجماهير. إن الطبقات الرجعية، ومنها البورجوازية، لم تكسب المعارك، بل أن اليسار التقليدي هو الذي خسرها ـ إذا صح التعبير ـ لذا كانت البرلمانات العربية هزيلة وعاجزة باعتبارها نسخة مزيفة عن النظم البرلمانية الغربية.

٣ ـ إذا كان هذا شأن البورجوازية في الميدان السياسي فإن طابعها الرجعي يظهر على أجلى صورة في الميدان الثقافي.

لقد منحت البورجوازية الأوروبية، في صبوتها، الإنسانية أعمق وأروع ما في التراث الحضاري من فلسفة وأدب وفن وعلم وتكنيك، وهدمت صرح اللاهوت، وصفّت الغيبيات، وكنست كل عفن الإقطاع الفكري، وقدست العقل والعلم.

أما البورجوازية العربية، التي نمت على تربة الإقطاع، وقام صرحها على تكنيك مقطوع عن جذوره الحضارية، فقد بقيت لاصقة بأوهام وثقافة القرون الوسطى. وهي إذ جابهت ثقافة علمانية وثورية تخدم أهداف الجماهير، ازدادت التصاقاً بثقافة القرون الوسطى، واتخذت منها درعاً ضد كل ما هو تقدمي وعلمي وثوري في التراث الإنساني، وشوهت ـ ولا تزال ـ أجيالاً متعاقبة على الصعيد الفكري.

إن أبرز ممثلي هذه الطبقة من المثقفين يحملون لواء ثقافة بورجوازية من حيث الشكل فحسب، أما من حيث الجوهر، فلا تزال هذه الثقافة تحوّم حول ثقافة القرون الوسطى وثقافة الإقطاع. هذه الحقيقة تجعل مجرد المقارنة بين هذه البورجوازية والبورجوازيات في البلدان المتقدمة ضرباً من الهذيان.

ـ ٣ ـ

هل يعتبر تخلف قوى الإنتاج سبباً لتأجيل النضال الاشتراكي؟

١ ـ يستند التبرير الثاني، الذي يتستر به اليسار التقليدي لطمس النضال الاشتراكي، إلى موضوعة ماركس حول عدم إمكانية قيام علاقات إنتاج جديدة أرقى من القديمة قبل نمو أسبابها الموضوعية في قلب المجتمع القديم. حقاً لقد انتهى ماركس إلى هذه الموضوعة، ولكن إذا كان ماركس قد قام بتحليل ظاهرة معينة في إطارها الواقعي وتطورها الملموس، واستنتج مثل هذه الموضوعة، يصبح ضرباً من السفسطائية التشبث بها إذا كان سير التحولات الثورية في العالم قد اتخذ ـ في تفاصيله ـ مجرى آخر.

لقد حلل ماركس ظروف الرأسمالية المزدهرة الظافرة، واستنتج بمنطق علمي تلك الحقيقة. ولكن إذا وجدت ظروف جديدة، وتحولت الرأسمالية الحرة إلى رأسمالية احتكارية استعمارية... واختار مليون إنسان النظام

الاشتراكي... واستيقظت الأمم المستعمَرة، وسارت في زحف ظافر هزّ أسس الاحتكار واللصوصية الاستعمارية. وكسر ستماية مليون إنسان طوق العبودية، بحيث أصبح مجمل نظام الاستغلال في العالم ناضجاً للتحول الكبير.. في مثل هذه الظروف الموضوعية الجديدة، يصبح الإصرار على صحة موضوعة ماركس ضرباً من «الخربشة» السطحية والمذهبية الفارغة.

٢ ـ إن انطلاق التحول الاشتراكي في العالم من بلدان متخلفة... هذا التحول الذي بدأ في روسيا وسار عبر الصين.. هذا الطريق، الذي كان يبدو ـ في أول الأمر ـ كظاهرة فريدة واستثنائية، قد أصبح ظاهرة عامة وشاملة لسير التحول الاشتراكي في العالم، بحيث تكاد ترقى هذه الظاهرة إلى مرتبة القانون.

لقد تحقق التحول فعلاً، حيث توفرت ظروف سمحت بتحقيق الجمع بين الحرب الفلاحية والحركة العمالية. فالاشتراكية لم تتحقق ـ حتى الآن ـ في البلدان المتقدمة (حيث حلت إلى حد ما مشكلة الفلاح ونمت قوى الإنتاج) بل تحققت بالضبط في البلدان المتخلفة.

إن شعوب البلدان المتخلفة تعاني مشكلة عسيرة، فإما أن تتصنع وتنمي اقتصادها، وإما أن تكف عن المساهمة في مسرح التاريخ لتبقى ألعوبة في يد الدول الاستعمارية، وتؤول بالتالي إلى الانحلال. وقد استطاعت الجماهير الشعبية (عندما توفرت لها قيادات ثورية) أن تقوم بمهمة مزدوجة: محو الاستعمار، وبناء اقتصاد جماعي متطور.

تلك هي التجارب التي يعيشها عصرنا، ومع ذلك يتحدث «النظريون» عن عدم جدوى النضال الاشتراكي، إلا عندما تكون قوى الإنتاج قد بلغت درجة «معينة!» في تطورها. لماذا لا يحدد هؤلاء «النظريون» هذه «الدرجة المعينة»؟ ما هي الدرجة التي بلغها تطور قوى الإنتاج في روسيا والصين ويوغوسلافيا، عندما جرى فيها التحول الاشتراكي؟ الذي نعلمه عن الصين ـ مثلاً ـ إن البروليتاريا الصينية لم تكن تمثل سوى ٠,٥٪ من مجموع السكان، عندما شق نضال الجماهير الثوري الطريق لتحولات اشتراكية جذرية.

إن شنشنة «تطور القوى المنتجة إلى درجة معينة» و«المقدمات الموضوعية للتحول الاشتراكي» قد ارتفعت، من قبل، في وجه ثورة أوكتوبر. لقد اتهم الاشتراكيون اليمينيون قادة ثورة أوكتوبر بالمغامرة، ويتخطي تسلسل التطور التاريخي. ولكن لنصغ إلى الثوري الحقيقي، إلى لينين، ماذا يقول:

«... إنهم يلجؤون إلى حجة مبتذلة للغاية حفظوها على ظهر قلبهم خلال تطور الاشتراكية الديمقراطية الغربية، ومفادها أننا لم ننضج للنظام الاشتراكي، وإننا على حد تعبير بعض شخصياتهم «العليمة» لا نملك المقدمات الاقتصادية الموضوعية للنظام الاشتراكي... وإن روسيا لم تبلغ في تطوير قواها الإنتاجية المستوى اللازم الذي يجعل الاشتراكية ممكنة...».

«... إذا كان ضرورياً في سبيل خلق الاشتراكية أن تبلغ مستوى معيناً من الثقافة و«الاقتصاد»، فلمَ لا نبدأ بتحقيق الشروط الأولية لهذا المستوى بطريقة ثورية، ثم بالاستناد على حكم العمال والفلاحين، نشرع في التحرك ونلحق بالشعوب الأخرى...».

«... تقولون لأجل خلق الاشتراكية، يجب أن نكون متمدنين. هذا صحيح. ولكن لماذا لا يمكن عندنا البدء بخلق هذه الشروط الأولى للحضارة عن طريق طرد كبار الملاكين العقاريين وطرد الرأسماليين من روسيا، للشروع بعد ذلك بالسير نحو الاشتراكية؟! في أي كتاب قرأتم أن مثل هذه التبدلات في النظام التاريخي غير مقبولة أو مستحيلة؟».

٣ ـ إن السمة المميزة للعصر، هي تداعي النظام الاستعماري، وتصاعد القوى الاشتراكية. هذا المناخ الدولي التقدمي، يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار عند تقييم إمكانيات نضال الجماهير الشعبية العربية. منذ عام ١٩٢٠ ، وقبل أن يتوفر للشعوب مثل هذه الظروف، طرحت في الأوساط الاشتراكية المسألة التالية: هل المرحلة الرأسمالية من التطور الاقتصادي حتمية لتلك الأمم التي تحقق الآن تحررها، والتي تلاحظ فيها اتجاهات تقدمية منذ الحرب؟ ـ لقد أجاب «لينين» بالسلب وبما مضمونه:

«... من الخطأ أن نؤكد أن المرحلة الرأسمالية من التطور لا بد منها بالنسبة للقوميات المتخلفة. ففي جميع المستعمرات والبلدان المتخلفة يجب على القوى الاشتراكية الثورية، أن تطرح وتبرر نظرياً الموضوعة القائلة بأن هذه البلدان المتخلفة، بإمكانها ـ مع مساعدة بروليتاريا البلدان المتقدمة ـ أن تنتقل إلى الاشتراكية، دون أن تمر حتماً بالمرحلة الرأسمالية...».

فإذا كانت هذه الموضوعة صحيحة ومقبولة، منذ أكثر من ثلاثين سنة، وفي وقت كان فيه الاستعمار أقوى كثيراً مما هو عليه اليوم، وكانت القوى الاشتراكية معزولة وضعيفة، وإذا كانت تجارب الشعوب قد أكدتها، فكيف يمكن أن نفسر هذا اللغو، الذي يروج الآن في سورية، والذي يتحدث عن تطور قوى الإنتاج إلى «درجة معينة» في مثل هذه الظروف الداخلية والعربية والدولية؟! إنه التهريج والانتهازية والانفصالية.

ــ ٤ ــ

هل تستطيع البورجوازية الوطنية العربية إنماء الاقتصاد القومي وتصنيع الوطن العربي؟

بعد الانفصال، اشتد الصخب البورجوازي ـ ولا يزال ـ حول دور رأس المال الخاص في تنمية وتطوير الاقتصاد القومي، وألصقت بقرارات التأميم. بقرارات تموز المجيدة شتى التهم، ورشقت بأقذع الشتائم، التي بدأت بالقرصنة وقطع الطرق... ثم بإشاعة القلق والذعر الذي خرب الاقتصاد الوطني، وانتهت أخيراً بالتباكي على مبادهة المستثمر السوري «الدؤوبة» «النشيطة» «المبدعة» التي قبرها التأميم.

أما «الاشتراكيون بلا اشتراكية» و«الثوريون بلا ثورة» فلم يجرأوا على مهاجمة التأميم مهاجمة مبدئية جبهية صريحة، بل راوغوا وطعنوه في ظهره، عندما وصفوه بالارتجال والتسرع، وأنه قد أقر لأسباب سياسية دون دراسة

وتبصر بآثاره على تطور الاقتصاد القومي. إن ارتفاع ضجيج هذا الصخب واستمراره يكاد يوحي للمواطن السوري أن «معجزة إيرهارد» ستتكرر في سورية والوطن العربي، وأن باستطاعة «عبود باشا» و«أبي رجيلة» و«عزة الطرابلسي» أن يلعبوا دور «إيرهارد».

ولكي نوضح تهافت هذا الضجيج، لا بد أن نضع المسألة في إطارها الواقعي، وذلك بأن نتلمس الخصائص الاقتصادية للبورجوازية العربية وإمكانياتها وقواها، وأن نقارن الظروف المختلفة لكل من البورجوازيتين العربية والغربية.

١ ـ استطاعت البورجوازيات الغربية، أن تبني نهضة صناعية متطورة، بسبب ظروف تاريخية خاصة، تخطاها التطور الإنساني. وهذه الشروط هي:

آ ـ فضل القيمة الفاحش الذي كان يقتطع من أجور الطبقة العاملة.

ب ـ النهب الاستعماري للبلدان المتخلفة (مواد خام رخيصة، وأسواق استهلاك واسعة) الذي ساهم في تمويل تلك البورجوازيات. ومعلوم أن مثل هذه الشروط، لم يعد ممكناً توفرها في أنحاء الوطن العربي، بل وفي معظم الدول المتخلفة أيضاً.

٢ ـ إن طاقات البورجوازية العربية ضعيفة (مثلاً في سورية لا تتجاوز الصناعات كلها (٤٠٠) مليون ليرة سورية، ونصيب القطاع الصناعي الخاص يتراوح بين ٧ بالمئة ـ ٨ بالمئة من الدخل القومي)، فالبورجوازية واقعة بين ضغط قوتين: وعي العمال (النسبي طبعاً) من جهة، وقوة رأس المال الاحتكاري الأجنبي من جهة ثانية. إن يقظة الطبقة العاملة العربية، قد منعت الرأسماليين من اقتطاع النسب القصوى من قيمة عمل العمال، لتحول بدورها إلى استثمارات جديدة. كما أن منافسة الرأسمال الاحتكاري، سواء من حيث المنافسة التجارية البحتة، أو عن طريق نهب ثروات الوطن العربي، قد عرقلت نموها، فبقيت محصورة في نطاق ضيق من الصناعات التحويلية والاستهلاكية.

إن المعلومات الإحصائية المتوفرة لدينا، تعطينا الفكرة التالية عن سير تطور الصناعة في سورية:

كان الاندفاع في التوظيف قوياً، في البداية. وسبب هذا الاندفاع هو استثنائي ومؤقت، بالأساس، باعتبار أن الحرب قد خلفت وفراً في المدخرات وانقطاعاً عن السوق الأجنبية[1] إلا أن هذا الاندفاع أخذ في التباطؤ بنسبة تقلص ميدان قطاع الإنتاج الخفيف المربح. وإن التوظيفات الرأسمالية الخاصة قد أصيبت بتقلص تدريجي سيستمر حتى الركود، عندما تتم تغطية تلك القطاعات. هذا هو السبب الرئيسي لتوقف التثمير الصناعي في سورية عن النمو منذ أكثر من خمس سنوات. وإذا أضفنا لهذا السبب الرئيسي سبباً جزئياً آخر، وهو القحط وسوء المواسم الزراعية، اكتمل لدينا التفسير العلمي لظاهرة الركود في التثمير الصناعي، باعتبارها ظاهرة حتمية ومتوقعة. أما محاولة تمويه هذه الحقيقة، وإلقائها كلياً على «ظهر» عدم الاستقرار والتأميم، فهو أمر مخالف للمنطق والعلم والواقع.

٣ ـ في هذه الظروف التاريخية الجديدة، تغيرت طبيعة رأس المال، حتى في معظم البلدان المتطورة فأصبح قصير النفس، يتجنب المغامرة، ويهرب من التوظيفات الكثيفة في ميادين عديدة، وبصورة خاصة في القطاعات الإنتاجية التي لا تؤمن معدلات «معقولة!» للربح. وإذا كانت هذه السمة الجديدة تبدو كظاهرة واسعة (إلا أنها غير شاملة) في البلدان المتطورة، فإنها الطابع الأساسي لرأس المال في البلدان المتخلفة. فالرأسمال المحلي العربي، بسبب ضعفه، يتجه نحو التوظيفات في القطاعات الإنتاجية الفوقية

---

(١) يفسر الاقتصادي البورجوازي السوري الدكتور عزة طرابلسي (حاكم مصرف سوية المركزي السابق. ومدير بنك أنترا في بيروت حالياً والدماغ الاقتصادي لعهد الانفصال) هذه الظاهرة تفسيراً مثالياً محضاً. ففي محاضرته التي ألقاها على مدرج جامعة دمشق في ١٩٦٢/٦/٣ ، نسب الاندفاع في النمو الاقتصادي في سورية لأسباب ذاتية، كـ «عبقرية» المستثمر السوري، «الخلاقة» و«شلاله الدافق».

المربحة فحسب، ولكن بما أن هذا النوع من التوظيفات لا يغطي مجمل قطاعات الإنتاج التحتية والأساسية، لذا تجد الدولة نفسها مجبرة (إذا استطاعت) على تمويل هذا القطاعات التحتية غير المربحة وغير السريعة المردود، والتي تحتاج إلى تمويل كثيف. فعلى الجماهير الشعبية (باعتبارها الممولة الأساسية لخزانة الدولة) أن تتحمل إذن تكاليف هذا الوضع الشاذ. عليها عبء التمويل ولقبضة من البورجوازيين الأرباح.

إن الواقع الاقتصادي في سورية، يقدم كل يوم أدلة لا تقبل الجدل على تلك الحقيقة. لقد تحملت الدولة في سورية عبء جميع المشروعات الأساسية التحتية وغير المربحة. وعندما فتحت الدولة الباب للبورجوازية لتتحمل قسطاً من المسؤولية (في مشروع مرفأ اللاذقية مثلاً) أحجم رأس المال الفردي. مع أن الدولة قد ضمنت للمساهمين ربحاً حده الأدنى ٥ بالمائة. وهذا الإحجام ليس سببه النفور من الدولة، بل سببه الهروب من توظيف غير مربح بالقدر «اللازم!». إن مشاريع الدولة ليست «فزاعة» بحد ذاتها، بل هي كذلك لأنها ليست بقرة حلوباً.

إن خالد العظم، السياسي البورجوازي الإقطاعي البارز، حليف الاشتراكيين اليمينيين، ومرشحهم الدائم لرئاسة الجمهورية، قد قام بمحاولة «ذكية» في بيانه الانتخابي الأخير[١] للتمييز بين القطاعات الاقتصادية. فقسم هذه القطاعات إلى عامة وخاصة. ثم «تنازل!!» للدولة عن قطاعات واسعة فعلاً، وتحتاج إلى تمويل كثيف وغير مربح وبطيء المردود.وترك السيد العظم الغنيمة لـ «طبقته»، فأعطاها التوظيفات المربحة. تلك هي الضوابط العملية التي يضعها «أصحاب الفعاليات الاقتصادية».

وجاء السيد عزة طرابلسي ليتلقف فكرة خالد العظم، فيزيدها وضوحاً، ويضع لها التفاصيل، ويعدد مجالات القطاع العام، وأنواع المشاريع

---

(١) الإشارة هنا إلى بيان خالد العظم في الانتخابات التي أجراها في عهد الانفصال

الاقتصادية التي يمكن أن تتولى الدولة تنفيذها، بما لا يخرج ـ من حيث الجوهر والهدف ـ عن المحاولة التي سبقه إليها خالد العظم. إلا أن «زلقة قلم» ـ إذا صح التعبير ـ كشفت لنا اعترافاً صريحاً بعجز البورجوازية عن تمويل القطاعات التي أفردها للدولة. لقد اقترح السيد الطرابلسي أن تتولى الدولة المشاريع الصناعية والتجارية التي تحتاج إلى رأسمال كبير. مع أن السيد الطرابلسي، في محاضرته من ألفها إلى يائها، يكرر نغمة عجز الدولة عن الاضطلاع بأعمال التجارة والصناعة. قد يبدو للوهلة الأولى أن هناك تناقضاً بين الموضوعتين اللتين يدعو لهما السيد الطرابلسي، ولكن التحليل البسيط الذي أشرنا إليه، يوضح أن المسألة لا تحوي أي تناقض، بل هي تعبير عن حقيقة إمكانيات البورجوازية.. تعبير عن عجز البورجوازية عن تمويل تلك القطاعات من جهة، وعدم رغبتها أيضاً في توظيفات لا تدر أرباحاً عالية سريعة من جهة أخرى.

الذي نعرفه، أن الدرهم «الممسوح» يثير شهية الرأسمالي. فلم هذا التنازل؟ في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث البورجوازية عملاقة، تملك الاحتكارات حتى الطرق.. ولكن هل هي «الطبيعة العربية الكريمة الخيرة التي حدَت بورجوازيتنا إلى قبول هذه الحلول.. بل إلى الدعوة لها أم هي مواجهة تضليلية للنضال الاشتراكي؟! ـ إنه العجز، والعجز وحده. فما دامت التنمية هدفاً ملحاً أمام شعبنا، وما دامت البورجوازية قاصرة وعاجزة، فلم لا ترضى... ولم لا ترتع بالتوظيفات في القطاعات المربحة، وتفرض على الجماهير ـ في نفس الوقت ـ أن تقتطع من لقمتها ومن دمها ما يكفي لتمويل القطاعات الأخرى. وهكذا تُطحن الجماهير مرتين، على الطالع والنازل: استثمار البورجوازية أولاً، وتمويل مشاريع التصنيع والإنماء ثانياً.

ليس لنا أن نعجب لدفاع مدير بنك إنترا عن عملاء مصرفه. فذلك من حقه. ولكن لا بد أن تعقد ألسنتنا الدهشة، عندما يعلن في محاضرته نفسها: «إن القوميين في بلدنا العربي حتى أشد المتطرفين منهم للمذهب الاشتراكي الكامل، يسلمون بأننا لا نستطيع، إما لأسباب نظرية عقائدية أو لأسباب

تطبيقية أو لأسباب تكتيكية، أن نطبق نظاماً اشتراكياً كاملاً، مع كل ما يحتوي هذا النظام من مبادىء سياسية واقتصادية واجتماعية».

من هم هؤلاء المتطرفون؟ ـ إن تركيب جبهة الانفصال، هو وحده الذي يوضح ذلك. إنها الطبعة العربية لـ «غي موليه» التي كانت تصرخ من على منبر برلمان الانفصال، «عاش التأميم»، وتهمس في الكواليس: «فليسقط التأميم».

٤ ـ إذا كانت البورجوازية عاجزة اقتصادياً عن تنمية الاقتصاد الوطني، فإنها بحكم الدور الذي تلعبه في الميدان السياسي ستكون العقبة الكؤود:

آ ـ إن قسماً هاماً من ثروات الشعب العربي ما يزال تحت قبضة الاستعمار. ومعلوم أن مثل هذا الثروات ـ عند استعادتها ـ ستوجه كلياً نحو التنمية والتصنيع. وإن كوْن البورجوازية عنصراً مساوماً، بل ومتحالفاً ـ في أغلب الأحيان ـ مع الاستعمار، سيجعل أمر استعادة هذه الثروات أمراً مستحيلاً، إذا بقيت في مراكز التوجيه والحكم.

ب ـ إن الإطار البورجوازي للسلطة، هذا الإطار الرث والبيروقراطي، البطيء والمسرف، سيحول دون تعبئة كاملة وجدية لجماهير الشعب، بُغية قلب المجتمع العربي من مجتمع متخلف زراعي جامد، إلى مجتمع متقدم صناعي متطور.

لقد استنفدت البورجوازية الوطنية قواها الاقتصادية، وتعفنت سياسياً: لقد «زبّبت قبل أن تحصرم».

لقد كان إلغاء التأميم خطوة إلى وراء... فليكن هذا الإلغاء حافزاً لخطوات تقلع الاستثمار والتخلف من جذوره وإلى الأبد.

ملاحظة إضافية (كتبت بعد نشر المقال):

هذه الحقائق التي سجلناها حول دور «البورجوازية الوطنية» في سورية خاصة، وفي الوطن العربي عامة، لا تعني طبعاً أن على القوى الثورية أن تفتح نيرانها على كل الجبهات دفعة واحدة.. على الإقطاع والبورجوازية الكبيرة

الاحتكارية والبورجوازية الوطنية في آن واحد، إذا لم تكن قادرة على ذلك. والذي نعنيه ـ بالدرجة الأولى ـ هو فضح الموضوعات الديماغوجية اليمينية، التي تروج لها بعض الحركات اليسارية الانتهازية حول تبرير المرحلة البورجوازية. وفي رأينا أن مسألة «حرق المراحل»، أو بمعنى أكثر دقة اتصالها وتداخلها ليست مسألة نظرية، إلا لأن اليسار البوجوازي الصغير الانتهازي يريدها كذلك. إن حركة الجماهير ستحل هذه المسألة حسب القوى والإمكانيات التي تملكها على صعيد النضال العملي. ليس من «سور صيني» يفصل بين المرحلة البورجوازية، وبين بدء مرحلة التحويل الاشتراكي... فإذا استطاعت القوى الثورية اقتحام الأسوار الرجعية بصورة متتابعة وموصولة معاً، يكون من الانتهازية، بل الخيانة، العمل على وقف حركة الجماهير.

(كتبت في أعقاب إلغاء التأميم في سورية بعد الانفصال ونشرت في الأعداد (١ ، ٢ ، ٣) من جريدة «البعث» الأسبوعية، اعتباراً من ١٩٦٢/٧/٢١).

دِرَاسَة سِيَاسِيَّة نقديّة

للتَّجْربة الجَديدَة في القطر المصري

في مشرقنا العربي، ما تزال التجربة الجديدة في القطر المصري تحتل الاهتمامات الأساسية في أذهان الجماهير الشعبية بشكل خاص، ومجمل المواطنين بشكل عام.

إذن أثر هذه التجربة على الوطن العربي، واهتمامات الجماهير بها واقع حي ملموس. لذا لن يستطيع أي اشتراكي تجاهلها أو القفز من فوقها.

إن سياسية ثورية اشتراكية لا بد أن تكون وليدة «التحليل الملموس للوضع الملموس». وهذه الدراسة محاولة لتقييم أول تجربة عربية، شقت الطريق للتحويل الاشتراكي في المجتمع العربي، ودفعت بالنضال الوحدوي إلى عصر جديد، يمكن تسميته ـ بحق ـ عصر الوحدة.

إن أسباب اهتمام الجماهير العربية بالتجربة الجديدة في مصر تلخص بما يلي:

١ ـ يحتل القطر المصري مركزاً جغرافياً حيوياً في الوطن العربي. فهو يشكل حلقة الاتصال المادية والسياسية والثقافية بين مشرق الوطن العربي ومغربه.

٢ ـ يحتل القطر المصري مركز الثقل في وطننا العربي. وهذا الثقل نوعي وكمي في نفس الوقت. وهو يشمل الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية.

٣ ـ تلعب مصر ـ عبد الناصر بالذات دوراً أساسياً وحاسماً في تطور المشرق العربي بشكل خاص، وفي تطور الشرق الأوسط وأفريقيا بشكل عام.

إن التاريخ العربي المعاصر شهد مرحلتين أساسيتين: مرحلة ما قبل عام ١٩٥٢، ومرحلة ما بعد عام ١٩٥٢ .

هذه الحقائق يدركها الشعب العربي بإحساساته المباشرة، بحسه العفوي السليم، بتجاربه التي عاشها منذ نكبة عام ١٩٤٨ وحتى اليوم. إن كل المحاولات التي هدفت إلى إخفاء هذه الحقيقة، بغية عزل مصر عن المشرق العربي، قوبلت بالإعراض والاحتقار من قبل الجماهير الشعبية العربية.

في التجربة المصرية تختلط الجوانب الإيجابية والسلبية، وتتشابك الملامح الثورية والتقدمية للتجربة مع الظواهر المختلفة والبيروقراطية. وأمام ظاهرة هامة ومعقدة كهذه، لا بد أن تختلف المواقف وتتناقض. وكادت الحقيقة أن تضيع بين موقف الأتباع من جهة، وموقف الحاقدين والانتهازيين اليساريين من جهة أخرى.

إن الأشياع والأتباع لا همّ لهم سوى التمجيد والتعظيم: تضخيم الانتصارات وإخفاء النكسات، تركيز الأنظار على المكاسب وحجب الخسائر عن الأنظار، حرق البخور والابتعاد عن النقد المبدئي لا اتخاذ المواقف التي يمليها احترام الحقيقة والإيمان بالشعب. وحتى بعض المفكرين والمثقفين الذين ينسبون أنفسهم لليسار في مصر، قد أصبح همهم تبرير تصرفات الحكم، وإعطاء اتجاهات السلطة رداءها النظري والعمل على فلسفتها.

أما المرتدون الذين حرقوا البخور للتجربة المصرية، ورأوا في عبد الناصر «القائد الفذ الملهم الذي انتظره العرب منذ قرون» إن هؤلاء، بعد أن أصيبوا بعاهة فكرية، ولوثة ذهنية، سببتها «عقدة» عبد الناصر، لم يعودوا يرون في التجربة المصرية إلا جانبها السلبي (وكانوا في السابق لا يرون إلا جانبها الإيجابي). فالتأميم في نظرهم - «وَهْم في وَهْم وتخريب في تخريب»، والتقدم الاقتصادي أكذوبة، وحرب السويس مسرحية أمريكية.

أمّا هؤلاء الذين ابتذلوا الماركسية - اللينينية، وحولوها إلى سفسطة رخيصة لستر سياستهم الانتهازية اليمينية تجاه البورجوازية، ولإخفاء عدائهم للحركة القومية العربية، فمصدر حقدهم يكمن في غيبتهم عن النضال

التاريخي الذي يخوضه الشعب العربي، مصدر حماقتهم هو التصاقهم بمصلحة تنظيمهم المباشرة القريبة وتبعيتهم. هذه الحماقات كانت سبب عزلتهم عن الجماهير الشعبية، ومعارضتهم لنضالها ومطامحها أيضاً.

وعلى العكس من هؤلاء، ففي الوطن العربي جماهير شعبية واسعة مؤمنة بعبد الناصر وبالتجربة التي يقودها، فهي مندفعة خلفه بصورة عاطفية، ترى في شَخصه رمزاً لها، وتجد في النضال الذي يقوده خلاصها.

هذه حقيقة لا ينكرها إلا مكابر أو حاقد أو أعمى. حقاً إن المواقف النضالية التي تنطلق من نظرة اشتراكية علمية، لا تسلِم نفسها للاندفاع العفوي للجماهير، ولكن - بالمقابل - لا يجوز تخطي واقعة ملموسة، أو نبذ اتجاه قائم موضوعياً. إن الموقف الاشتراكي الثوري يقتضي تفسير هذه الظاهرة، وتعليل موقف الجماهير. وعلى ضوء هذا التحليل والتفسير، ينبغي اتخاذ المواقف التي تكفل الدخول في عملية تفاعل وتصحيح متبادلة مع الجماهير.

وهذه الدراسة محاولة في هذا السبيل، إنها محاولة لاتخاذ موقف اشتراكي علمي من التجربة الجديدة في مصر.

القطر المصري قبل الثورة

لكي نتمكن من إعطاء حكم موضوعي على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، لا بد من وقفة قصيرة حول الظروف السياسية والاقتصادية، التي كانت قائمة في مصر قبل هذه الثورة.

كان المجتمع المصري قبل الثورة شبه مستعمر وشبه إقطاعي. كان يعاني احتلالاً عسكرياً مباشراً، وسيطرة اقتصادية أجنبية مع واجهة حكم محلي عميل، ولهذا فهو شبه مستعمر. وهو مجتمع إقطاعي، بدأ فيه عصر الرأسمالية، ولهذا فهو شبه إقطاعي.

لقد نفذت السيطرة الاستعمارية إلى جميع نواحي الحياة المصرية وتحوّل الإنتاج الزراعي المصري إلى طور الاقتصاد التجاري، وجرى الاعتماد الكلي على الزراعة، وأصبح القطن المحصول الرئيسي والأساسي. وهكذا أصبحت تجارة مصر الخارجية وسياستها النقدية تحت رحمة النفوذ الاستعماري، والإنكليزي منه خاصة. وبما أن بريطانيا ومستعمراتها كانت العميل الأول للصادرات المصرية (وهي القطن بصورة رئيسية) لذا جرى الاعتماد بصورة كلية أو شبه كلية على بريطانيا فيما يتعلق بالواردات. وهكذا جرى استثمار مصر كمستوردة وكمصدّرة. فبقي الميزان التجاري مختلاً، إذ امتص الاستعمار ـ بهذه الطريقة ـ معظم الإنتاج المصري، ولم يبق فائض كافٍ لتمويل المشروعات الصناعية المحلية. وبالإضافة إلى كل هذا، فإن الاستعمار الإنكليزي، لكي يمنع تصنيع مصر، كان يتحكم في نوع السلع التي تستوردها مصر، وكان يحول دون استيراد مصر ما يلزمها من الآلات

والمعدات اللازمة لتشجيع بعض الصناعات الناشئة، وخاصة صناعة الغزل والنسيج في فترة ما بين الحربين.

أمّا سياسة مصر النقدية (التي كانت موكولة للبنك الأهلي المصري باعتباره مصرف إصدار ومصرف حكومة) فقد رسمت وفقاً لمصالح وإرشادات لندن. وكان المصرف المذكور يعتمد في غطائه النقدي على سندات الحكومة البريطانية بنسبة كبيرة، إن لم تكن قد بلغت حد الخطورة، فإنها على الأقل قد فرضت على النقد المصري الأسر في حلقة الإسترليني. وبالإضافة إلى ذلك فإن سياسة المساهمين في ذلك البنك، لم تتجه إلى العناية بالنشاط الصناعي والتجاري في مصر، ولم تكن لديهم الرغبة في استخدام رأسمال البنك وودائعه في المعاملات التجارية، بل كانوا يفضلون استخدامها في اقتناء الأوراق المالية وخاصة سندات الحكومة الإنكليزية[1].

وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن ما ينوف على ثلث رؤوس الأموال المستثمرة بالتجارة والصناعة هي رؤوس أموال أجنبية.

هذه هي الصورة العامة للسيطرة الاستعمارية الاقتصادية على مصر قبل الثورة.

لقد تجلى التوزيع السيء للملكية في مصر على أجلى صورة وأكثرها ظلماً وقسوة وإذلالاً. فقد كان ٦٪ من الملاك (مجموع عدد الملاكين ٢,٧٦٠,٧٧١) يحتكرون ٦٥ بالمئة من الأراضي الزراعية. وكانت النتيجة العملية لتركيز الملكية الزراعية المطّرد حرمان ملايين الفلاحين وإفقارهم إلى مستوى بالغ الانخفاض لا يؤمن حتى أبسط ضروريات الحياة. وازداد عدد البروليتاريا الريفية يوماً بعد الآخر، إذ كانوا ـ بالدرجة الأولى ـ ضحايا هذا التوزيع السيء. وقاسوا عذابات استغلال الأرض الزراعية، بدخل بلغ متوسطه أربعة جنيهات في السنة[2]. وبنتيجة ذلك كله نقص متوسط القيمة الغذائية

---

(١) سلسلة اخترنا لك، العدد ٢٦ ، كفاح الشعب والجلاء ـ ص: ١٧٢ .

(٢) ثورة مصر القومية ـ إبراهيم عامر ـ إصدار دار النديم بالقاهرة ١٩٥٧ .

إلى ما دون الحد الأدنى الضروري للإنسان، أي إلى ٢٣٣٧ حريرة[١].

وبالإضافة إلى اتساع الملكيات الزراعية، فإن هناك عاملاً آخر يتساوى في الأهمية مع العامل الأول، هذا العامل هو شكل استغلال الملاكين لأراضيهم. فالملاكون يعيشون في المدن الكبرى، ولا يباشرون استثمار الأرض بأنفسهم، وإنما يقومون بتأجيرها إلى مستأجرين صغار، ويقومون كذلك بالمتاجرة ببيع وشراء الأراضي. ويستثمرون المستأجرين الصغار والمزارعين الصغار عن طريق إغراقهم بالديون والسلف والإيجارات المتأخرة، فارضين عليهم تبعية اقتصادية قوية، لا يستطيعون معها فكاكاً من الأرض، بينما لا تقوم أية علاقة بين الملاكين وبين العمال الزراعيين، الذين يعملون أساساً لحساب المستأجرين أو لحساب المزارعين المتوسطين.

وقام تحالف عضوي بين الاستعمار وملاك الأراضي، لأن نوعية الإنتاج الزراعي فرضت الاعتماد على السوق الاستعمارية لتصريف المحصول الرئيسي لأراضيهم. (فالقطن لا يمكن أن يصبح محصولاً للاستهلاك في السوق المحلية إلا إذا استوعبت صناعة الغزل والنسيج الكميات المنتجة من القطن). ومن ناحية أخرى اعتمد الملاكون الكبار على الأموال المصرفية الأجنبية للحصول على السلف وقروض المساعدة لتسويق القطن. كما أن قسماً من كبار الملاك، كانوا يقومون بإيداع فائض أموالهم في المصارف مقابل فوائد محدودة، فيؤدون بذلك دوراً رأسمالياً مالياً وثيق الصلة بالرأسمالية الاستعمارية. وعلى أساس هذه المصالح المتبادلة دعّم الاستعمار نفوذ كبار الملاك، الذين قاموا - بالمقابل - بحماية مواقع الاستعمار.

وإلى جانب كبار الملاكين العقاريين، تقوم الرأسمالية المصرية المرتبطة مباشرة بالاستعمار. أمّا الرأسمالية المصرية غير الاحتكارية، فهي في أغلبها

---

(١) قدر خبراء التغذية الحد الأدنى للراتب الحراري الضروري للانسان بـ ٢٥٠٠ حريرة ويجدر أن نشير إلى أن متوسط القيمة الغذائية مجرد رقم نظري، وبخاصة في مصر، نظراً للتفاوت الواسع بين الطبقات. ويمكننا الجزم بأن جماهير الفلاحين كانت تعاني مجاعة خفية دائمة.

تجارية، والقسم المرتبط بالصناعة كان ضعيفاً، وغير مستقل، نظراً لعدم وجود حدود واضحة بينه وبين البورجوازية التجارية من جهة، ولاعتماده على المصارف الأجنبية وعلى الأسواق الخارجية لاستيراد الأدوات والآلات والوقود.

إن مراجعة تاريخ مصر الاقتصادي قبل ثورة ٢٣ يوليو، تدل دلالة قاطعة على أن مستوى المعيشة كان يسير في هبوط تدريجي مستمر منذ مطلع القرن العشرين. إن الزيادة الطفيفة التي كانت تصيب الدخل القومي، لم تكن تكفي ولا توازي الزيادة في عدد السكان، لأن هذه الزيادة كانت تلاحق النمو في الإنتاج القومي وتمتصه وتتجاوزه مؤدية إلى هبوط دائم ومطرد في مستوى المعيشة.

ولكي نعطي صورة ملموسة للوضع الاجتماعي في مصر قبل الثورة، يمكننا أن ننوه ـ مثلاً ـ بنشوء فئات اجتماعية يمكن تسميتها بـ «البروليتاريا الرثة» من أصحاب الحرف المفلسين، والعاطلين عن العمل لمدة طويلة، وماسحي الأحذية وجامعي أعقاب السجاير والمتسولين والنشالين وخدم البيوت. يكفي لتصوير مدى اتساع هذه الطبقة، أن نذكر أن عدد خدم البيوت وحدهم قد بلغ في عام ١٩٤٧ نحو (٢,٧١٦,٩١٧) خادماً[١]، أي ما يوازي ضعف الطبقة العاملة في المدن.

ولكي تكتمل هذه الصورة، سنلخص الخطوط العامة للوضع السياسي قبل الثورة: بانتهاء الحرب العالمية الثانية، استؤنف النضال السياسي ضد الاستعمار. وتحت ضغط الجماهير بدأت الأجهزة السياسية التقليدية، تطالب بالمفاوضة مع «الحليفة» بريطانيا «لتحقيق الجلاء، والعمل على زيادة ما بين مصر وبريطانيا من علاقات الصداقة والتحالف».

كان في القطر المصري رأي عام جماهيري معادٍ للاستعمار والرجعية، إلّا أنه لم يكن منظماً. كان الوضع القومي والطبقي متفجراً. ولكن الرجعية،

---

(١) الإحصاء السنوي للجيب ١٩٥٠ القاهرة.

بسبب إدراكها لهذا الوضع، ونظراً لطابعها المتخلف البالغ التعفن، وبسبب عمق النفوذ الاستعماري، قد سحقت بلا رحمة وبلا كلل وفي مختلف العهود الحركات الشعبية، سواء على الصعيد العمالي، أو على صعيد التنظيم السياسي.

لقد افتقدت مصر الحركات العمالية المنظمة، والحركات السياسية الشعبية الثورية القوية. وهكذا وجدت الجماهير نفسها في وضع ثوري بلا تنظيم ثوري، بل مجرد رأي عام متحمس ومتحفز.

ومن بين الأجهزة السياسية التقليدية كان «الوفد» هو التكتل السياسي الوحيد الذي احتفظ بجذوره الشعبية، وبعناصر نشيطة من البورجوازية الصغيرة ولكن انتقال قيادة الوفد إلى أيدي كبار الملاكين العقاريين، ألقى به في وضع متردد ومتناقض. كانت القيادة الوفدية ـ عندما حكمت ١٩٥٠ ـ «تفاوض الإنكليز وتخاف تحرّك الجماهير، وتفاوض أمريكا وهي تعتذر لإنكلترا، وترفض الدفاع المشترك مع الاستعمار، وهي تلعن الاتحاد السوفياتي»، وهكذا عجز «الوفد» عن قيادة النضال الجماهيري ضد الاستعمار قيادة فعلية وثورية.

وبحريق القاهرة، وبإقالة حكومة «الوفد» في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢ م بلغ الوضع الثوري مداه، ونضج للانفجار في كل لحظة. وبلغت الأجهزة السياسية التقليدية أقصى درجات الخيانة، وأقصى درجات الشراسة معاً. واضطرت الرجعية أن تحكم بصورة مباشرة، فأطاحت بلعبتها التضليلية (لعبة الديمقراطية البرلمانية) قبل الثورة بستة أشهر، وأعلنت الأحكام العرفية، وملأت السجون بالمناضلين، وأوقفت حركة الكفاح المسلح ضد الاستعمار الإنكليزي في القنال.

وفي الأشهر الستة التي سبقت الثورة (من ٢٦ كانون الثاني إلى ٢٢ تموز) بلغ الارتباك أشده وأقصاه في صفوف الرجعية، وتهيأ الملك للفرار، وتولت الحكم خمس وزارات بأمر من السراي والاستعماريين الإنكليزي والأمريكي، وعبثاً حاولت الرجعية مواجهة الأزمة الوطنية العميقة والواسعة

معاً. لقد غرقت الرجعية حتى هامتها في الصعوبات، وبلغت الأزمة ذروتها. لقد تفسخت الرجعية، وتداعت وتلطخت بالخزي والعار. وفي هذه الفترة المناسبة، وفي اللحظة المناسبة أيضاً انفجرت أحداث ٢٣ يوليو.

وكان وراء هذه الأحداث تشكيل من الضباط الصغار، خاضوا معركة فلسطين، وساهموا بصورة جدية بمعارك الكفاح المسلح في القنال. هذا التشكيل من الضباط الصغار، أمسك بمخازي الرجعية مجسّدة. لقد عاشوا المأساة، وعانوا التجربة المرّة، واكتشفوا ـ بصورة ملموسة ومباشرة ـ الزيف والتخلف والخيانة، لذا كانت الضربة الحاسمة ضربتهم.

انقلاب أم ثورة؟!

ينشأ الموقف الثوري بتوفر شرطين: الأول أن يكون الشعب ناقماً على الحكم، والثاني أن يكون الحكم عاجزاً عن الاستمرار. وقد توفرت مثل هذه الحالة في القطر المصري عام ١٩٥٢ .

... ولكن هل كانت أحداث تموز ١٩٥٢ مجرد تفجير كاذب للنقمة الشعبية؟ هل كان ذلك الحدث مجرد انقلاب عسكري على غرار انقلابات أمريكا اللاتينية أو انقلابات القطر السوري؟.

الانقلاب العسكري هو التحرك الخادع على سطح المجتمع... هو النبش الخفيف على قشرة الحياة الاقتصادية والسياسية، مع بقاء أسس المجتمع القديم. أما الثورة فهي التحرّك الجذري في جوف المجتمع... هي الحرث العميق في أسس الحياة الاقتصادية والاجتماعية.. هي نقل المجتمع من مرحلة إلى مرحلة... هي دفن طبقة من المجتمع تجاوزها التطور وتخطاها التاريخ.

من جديد، لنتساءل: هل كانت أحداث ٢٣ يوليو مجرد انقلاب أم ثورة؟! ـ ولكي تكون الإجابة محددة ودقيقة، لا بد من استعادة الأحداث الهامة والكبرى التي صنعتها حركة ٢٣ يوليو في القطر المصري:

عام ١٩٥٢

ـ ليل ٢٢ ـ ٢٣ تموز تحرك الجيش بقيادة تشكيل الضباط الأحرار، وحاصر القصر الملكي وتمت إقالة الحكومة.

ـ خلع الملك فاروق، باعتباره الركيزة الأولى للاستعمار والرجعية.

ـ صدور قانون الإصلاح الزراعي (الحد الأعلى للملكية مئتا فدان).

ـ مصر تطلب أسلحة من أمريكا. أمريكا تشترط على مصر توقيع اتفاقية للأمن المتبادل. مصر ترفض الاتفاقية، وتمتنع أمريكا عن تسليح الجيش المصري.

ـ إنشاء المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومي.

ـ إصدار قانون يسهل دخول رؤوس الأموال الأجنبية بغرض التنمية. مصر ترفض الشروط الأمريكية لاستثمار رؤوس الأموال الأمريكية فيها.

ـ إقرار مشروع السنوات الخمس الأولى.

عام ١٩٥٣

ـ وضع حجر الأساس لبناء مصنعين للذخيرة.

ـ إلغاء النظام الملكي.

ـ مصادرة أموال وممتلكات العائلة المالكة.

ـ اشتداد الكفاح ضد الاستعمار الإنكليزي، وإصدار الأوامر بحظر التعامل وتداول المواد الغذائية مع قوات الاحتلال.

عام ١٩٥٤

ـ عبد الناصر يعلن: الاستعمار لن يخرج بالكلام بل بالقوة.

ـ المفاوضات تنتهي إلى إبرام اتفاقية جلاء قوى الاحتلال الإنكليزي عن مصر.

عام ١٩٥٥

ـ عبد الناصر يرفض سياسية ربط مصر والدول العربية الأخرى بدول أجنبية، ويهاجم أحلاف الدفاع عن الشرق الأوسط الأمريكية.

ـ عبد الناصر يهاجم حلف بغداد، ويقود معركة حصره وتصفيته.

ـ انعقاد مؤتمر باندونغ. تلعب مصر دوراً نشيطاً فيه. عبد الناصر يعلن في باندونغ تصميم مصر على اتباع سياسة الحياد وعدم الانحياز.

ـ صدور قانون بإلغاء القضاء الشرعي والملل.

ـ إعلان صفقة الأسلحة مع تشيكوسلوفاكيا. مصر تمارس عملياً سياسة الحياد والكفاح ضد الاستعمار.

ـ عقد ميثاق عسكري بين سورية ومصر.

عام ١٩٥٦

ـ أول دستور للثورة يكرّس عروبة مصر.

ـ اعتراف مصر بالصين الشعبية.

ـ جلاء آخر جندي بريطاني عن مصر.

ـ دالس يعلن سحب عروض الغرب بتمويل السد العالي، بسبب موقف مصر في مؤتمر باندونغ، وبسبب اعترافها بالصين الشعبية.

ـ تأميم قناة السويس. الذعر يجتاح الأوساط الاستعمارية.

ـ العدوان الثلاثي ضد مصر. إنذار بولغانين. وقف العدوان. انسحاب قوى الاحتلال والعدوان.

عام ١٩٥٧

ـ عبد الناصر يعلن إلغاء اتفاقية الجلاء مع بريطانيا.

ـ عبد الناصر يعلن مصادرة رؤوس الأموال الإنكليزية والفرنسية في مصر.

ـ إيزنهاور يعلن مبدأه... «الفراغ» في الشرق الأوسط، بُغية احتلال المواقع التي كان يحتلها الاستعمار الإنكليزي والفرنسي.

ـ عبد الناصر يهاجم مبدأ إيزنهاور، ويعلن أن الشعوب العربية هي التي

تملأ الفراغ.

- الولايات المتحدة تجمد الأموال المصرية تضامناً مع بريطانيا وفرنسا.

- الولايات المتحدة تمتنع عن تموين مصر بالقمح، في حين أن احتياطي القمح في مصر لا يكفي لمدة أسبوعين. الاتحاد السوفياتي ينقذ مصر من مجاعة محتملة.

- فشل المحاولة الأمريكية لإسقاط عبد الناصر عن طريق أزمة القمح.

- إنشاء المؤسسة الاقتصادية بغرض التنمية، وإنشاء مجلس أعلى للتخطيط.

- نزول قوات عسكرية مصرية في سورية للدفاع عنها ضد العدوان الاستعماري الذي كان يعده حلف بغداد.

عام ١٩٥٨

- إعلان الجمهورية العربية المتحدة.

- دستور الجمهورية يكرّس الخطوة الأولى نحو علمانية الدولة.

- إحباط مؤامرة الملك سعود (ومن ورائه الاستعمار الأمريكي) لمنع الوحدة بين مصر وسورية.

- اندلاع الثورة في لبنان. أمريكا تهدد. عبد الناصر يعلن: لن نسكت على التهديد الأمريكي.

- انفجار ثورة ١٤ تموز في العراق، وإعلان الجمهورية، ووضوح الاتجاه الوحدوي في الثورة. نزول القوات الأمريكية في لبنان، ونزول القوات الإنكليزية في الأردن. الهدف من نزول هذه القوات العسكرية منع وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة. عبد الناصر يعلن: الاعتداء على الجمهورية العراقية هو اعتداء على الجمهورية العربية الممتحدة، ويسافر إلى موسكو.

- تطبيق الإصلاح الزراعي في القطر السوري.

- البدء بوضع مشروع للسنوات الخمس في سورية.

- إنشاء وزارتين للصناعة والتخطيط في سورية.

عام ١٩٥٩

- تعريب المصارف الأجنبية في سورية.
- وضع حجر الأساس لمشروع السد العالي في مصر.

عام ١٩٦١

- تأميم جميع وسائل التمويل في سورية ومصر والقسم الأعظم من وسائل الإنتاج.
- إنشاء المؤسسة الاقتصادية في سورية.
- إصلاح زراعي أكثر تقدمية في مصر (الحد الأعلى للملكية مئة فدان).

* * *

هذا سجل موجز للأحداث التي صنعتها حركة ٢٣ يوليو، وللتطورات التي ولدتها. هذا السجل يقطع بأنها ثورة، بكل ما في كلمة ثورة من أبعاد ومعانٍ.

لقد ولدت بعد مخاضٍ ثوري، وكانت انفجاراً حتمياً لوضع متفجر. لذا لم تكن تحركاً خادعاً علي قشرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في مصر، بل كانت تحركاً عميقاً واسعاً زعزع أسس الحياة المصرية القديمة، وهدم قسماً هاماً من بنيانها النخر المتداعي. لقد أبادت الثورة طبقة برمتها.. طبقة الإقطاع، وحطمت سلطتها السياسية، وبهذا انتزعت من الاستعمار دعامته الرئيسية. وصفّت البورجوازية الكبيرة والوسطى، حين نقلت ملكية حوالي ثمانين بالمئة من وسائل الإنتاج، وجميع وسائل التمويل إلى الملكية العامة.

ولا ينقص من قيمة هذه الثورة، ولا يضعها موضع شُبْهة أو تساؤل كونها جاءت من فوق، دون أن تكون متطابقة مع النمط الكلاسيكي للثورات التاريخية. ليس للثورات قياسات محددة ونماذج معينة ـ كما يزعم المذهبيون الجامدون ـ الثورة «ظاهرة حية»، وإن هؤلاء الذين لا يتصورون

الثورة إلّا إذا اصطف - كما يقول لينين - جيش من العمال والفلاحين وقال نحن مع التقدم والديمقراطية والاشتراكية... بينما في مكان آخر يصطف جيش ثانٍ يقول نحن مع الاستعمار والإقطاع والرأسمال... إن من لا يتصورون الثورة إلا وفق هذا المخطط، هم أصحاب خربشات بدائية يسمونها «نظريات علمية».

الثورة انفجار في إطار طبقي معين في المجتمع. وهي انفجار شتى العناصر المظلومة والساخطة، الذي يؤدي - موضوعياً - إلى زلزلة ما هو قديم ومتخلف في الحياة، ونمو ما هو جديد فيها.

حقاً لم يكن لثورة ٢٣ يوليو خطة واضحة شاملة. حقاً إنها لم تتقيد بقواعد محددة... حقاً إن كلاً من فئاتها قد ساهم في صنع الثورة، وفق أوهامه وتخيلاته ومصالحه. حقاً لقد كان طابع النضال الذي مارسته غير متجانس ومتنوعاً وغير متلاحم الأجزاء، ومتنافراً ظاهراً... إلّا أن حصيلة النضال - موضوعياً - كانت إيجابية وجوهرها كان ثورياً.

لقد كانت ثورة ٢٣ يوليو حاجة مباشرة ملحة، ولم تكن تجريداً نظرياً موصولاً بتلك الحاجة. هذه حقيقة عيانية. ومن هنا ينبع الجانب السلبي في الثورة، وهنا موطن ضعفها. ولكنها تبقى ثورة على كل حال.

إن أحداث ٢٣ يوليو، قد فتحت الطريق، على مصراعيه إلى الثورة. وقد استطاع الجناح الثوري الاشتراكي (الذي اصبح قيادة الثورة) أن يحول ذلك الحدث من مجرد انقلاب إلى ثورة، وانتصر دعاة الثورة الشاملة على دعاة الإصلاح، لأن «احتياجات الوطن لم تكن تقضي بترميم البناء القديم المتداعي، وإنما كانت احتياجات الوطن تتطلب بناء جديداً ثابت الأساس صلباً شامخاً».

السمات الإيجابية للثورة

● السمة الأولى للثورة هي أنها ثورة وطنية:

لقد كان طابعها المعادي للاستعمار واضحاً وبارزاً منذ يومها الأول. إن شعار القضاء على الاستعمار وأعوانه من الخونة كان أول المبادىء الستة التي التزمتها الثورة.

لقد أنزلت ثورة ٢٣ يوليو ضربات ساحقة بالقوى العميلة للاستعمار في مصر، عندما قضت على الملكية والإقطاع باعتبارهما الركيزة الأساسية للاستعمار في الداخل.

وخاضت ثورة ٢٣ يوليو معارك يومية دائمة ضد الاستعمار، واقتلعت مواقعه واحداً إثر الآخر، ولاحقت النفوذ الاستعماري، وحاربته في الوطن العربي كله وفي أفريقيا، وسددت له ضربات عنيفة زعزعت أركانه وهزّت أسسه.

لقد كان الاستعمار التقليدي هو العدو المباشر للشعب بسبب تمركزه في الخنادق الأمامية من الجبهة الاستعمارية. ولقد دخلت معه الثورة حرب إبادة واقتلاع. وهي - في نفس الوقت أيضاً - قد سددت للاستعمار الأمريكي. الذي حاول أن يرث الاستعمار القديم، ضربات دفاعية سدّت الطريق في وجهه، لقد حاربت ثورة ٢٣ يوليو مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط، ومواثيق الأمن المتبادل، وحلف بغداد، ومبدأ إيزنهاور. وعلى أشلاء مبدأ إيزنهاور، قامت الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ .

لقد اقتلعت ثورة ٢٣ يوليو، من الجذور، السيطرة الاقتصادية الاستعمارية على مصر. وحررت التجارة الخارجية من النفوذ الاستعماري، ومارست ما يمكن تسميته بـ «الحياد الاقتصادي»، لكي تحقق الاستقلال الاقتصادي بصورة فعلية، فوزعت صادراتها ووارداتها بصورة متقاربة ومتوازنة (تبعاً لإمكانيات السوق في كل معسكر) بين المعسكر الرأسمالي والاشتراكي ودول العالم الثالث.

وفي الوقت الذي كانت فيه دول الشرق الأوسط خاضعة ـ بدرجات متفاوتة ـ لنفوذ استعماري غير مباشر، للاستعمار الجديد، في مثل هذه الظروف انتقلت مصر بسياستها الخارجية تجاه الاستعمار من مجرد رفض التبعية والأحلاف، إلى ممارسة سياسة خارجية جريئة ومستقلة في الميدان الدولي. ودافعت بحزم عن سياسة الحياد الإيجابي، ونفذت هذه السياسة بحزم في إيجابية كاملة.

لقد كان إصرار ثورة ٢٣ يوليو ودأبها على ممارسة هذه السياسة الحازمة، هو الذي فتح الباب للدول الأخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا لممارسة سياسة مماثلة لسياسة مصر. لقد كانت مصر ـ في هذا الخصوص ـ نموذجاً وحافزاً وقوة دعم للشعوب الأخرى في أفريقيا وفي الشرق الأوسط[١].

---

(١) في الصفحة ٢٨٢ من مذكرات إيدن (الجزء الثاني) جاء ما يلي: «إن مسيو سباك الذي كان يقوم بزيارة الكونغو في آب ١٩٥٦ ، قد عاد إلى أوروبا وهو مدرك تمام الإدراك للخطر الذي أثاره عمل (أي تأميم قناة السويس) عبد الناصر. وأكد أن هذه الحركة سيكون لها أثرها في أفريقيا كلها، لا في شمالي القارة فحسب، بل في أعماقها الاستوائية أيضاً. وأعلن سباك أيضاً أن الدول الغربية إذا تخاذلت ستواجه سلسلة من الهزائم في أفريقيا والشرق الأوسط».
وفي الصفحة ٢٥٧ من المذكرات. ينقل إيدن مقالاً لجريدة التايمس اللندنية نشرته في آب ١٩٥٦ : «جوهر المسألة.. إذا سمحنا لعبد الناصر أن يمضي في ضربته وينجو بها. فإن جميع المصالح البريطانية وكذلك مصالح الغرب الأخرى في الشرق الأوسط ستنهار حتماً.. وإن كل من يعتقد أن انتصار عبد الناصر لن يشجع المتطرفين ←

وإذا كان هذا شأن ثورة ٢٣ يوليو مع الاستعمار التقليدي، فإنها كانت اكثر وعياً وأشد حزماً تجاه سائر أشكال النفوذ الاستعماري الجديد. إن المعركة المجيدة الكبرى... معركة السويس كانت ـ إلى حد ما ـ وليدة مقاومة الثورة لهذا النوع الجديد من الاستعمار. كانت معركة السويس وليدة «معارك باردة» ضد محاولات الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي لجر مصر إلى مناطق النفوذ عبر المحالفات والقروض الملغومة. كانت وليدة معارك جانبية أخذت برقاب بعضها إلى أن وصلت المعركة إلى ذروتها الساخنة الحاسمة في معركة قناة السويس.

لقد رفضت الثورة الأحلاف، ثم حطمت الطوق الاستعماري حول مصر، ومارست بصورة علمية وجريئة سياسة استقلالية محايدة، واشترت السلاح من الدول الاشتراكية. إن الاستعمار الأمريكي، الذي فشل في محاولاته السابقة مع الثورة، حاول أن يستغل إصرار مصر على بناء السد العالي، ليجعل من عملية تمويل السد فخاً جديداً للسيطرة على مصر[1] وعندما يئس الاستعمار الأمريكي أعلن «دالس» سحب عروض التمويل بصورة مهينة، غرضها إسقاط عبد الناصر بالذات. وكجواب على هذه المحاولات، وتداركاً للموارد اللازمة لتمويل السد العالي أممت القناة.

لقد انعكست تجارب الثورة مع الاستعمار الجديد في الميثاق الوطني للثورة الذي أعلنه الرئيس عبد الناصر في ١٩٦٢/٥/٢١ . لقد حلل الميثاق الظروف الدولية الجديدة التي طرأت على العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وانتهى إلى أن الاستعمار نظراً لانطلاق الحركة التحررية في العالم، وتزايد

← الآخرين على المطالبة بحقول البترول أو بالقواعد الستراتيجية ليس إلا كمن يقضي أوقاته في ألعاب سخيفة تافهة أو يتعامى عن رؤية الحقيقة...».

(١) خلال المفاوضات لتمويل السد، يقول عبد الناصر للسفير الأمريكي: «إن عندنا عقدة من ناحية القروض والفوائد، ولا يمكن فصلها عن السياسة. لأننا رحنا ضحية الاحتلال بسبب القروض. فلن نقبل أي مال يمس سيادتنا...». ويصف عبد الناصر مقابلته لـ «يوجين بلاك»: «ابتدأت أنظر إلى مستر بلاك وهو جالس على الكرسي، وكنت أتخيل أنني جالس أمام فرديناند دوليسبس...».

قوى المعسكر الاشتراكي، وتزايد تأثير القوى المعنوية في العالم (كالأمم المتحدة والدول غير المنحازة والرأي العام الدولي)... إن الاستعمار في هذه الظروف ـ كما ورد في الميثاق ـ:

«اضطر إلى الاتجاه نحو وسائل العمل غير المباشر، عن طريق غزو الشعوب والسيطرة عليها من الداخل، وعن طريق التكتلات الاقتصادية الاحتكارية وعن طريق الحرب الباردة...».

● والسمة الثانية للثورة هي أنها ثورة معادية للإقطاع:

وهي لهذا ثورة حققت مضمون المرحلة الديمقراطية البورجوازية. ولا نعني بهذا المضمون شكلاً سياسياً معيناً لتنظيم السلطة (ولا نعني خاصة الشكل البورجوازي الديمقراطي لتنظيم السلطة)، وإنما نعني بهذا المضمون مرحلة من مراحل تطور الإنسانية تجابه خلالها قوى التقدم الإقطاعي كنظام سياسي واقتصادي واجتماعي.

لقد أنجزت ثورة ٢٣ يوليو، بنجاح، المهتمين الرئيسيتين لكل ثورة ديمقراطية بورجوازية: إقامة النظام الجمهوري وتحقيق الإصلاح الزراعي.

ونحن إذ نصف الإصلاح الزراعي بأنه تدبير ديمقراطي (وليس اشتراكياً) نكون قد فضحنا التضليل البورجوازي الصغير من جهة، وراعينا التاريخ والأمانة العلمية ـ كما يقول لينين ـ من جهة أخرى. يقول التاريخ: إن البورجوازية في كثير من البلدان هي التي قضت على الإقطاع. إن توزيع الأرض وتفتيتها ليس تحويلاً اشتراكياً للمجتمع، بل هو بالضبط تحويل ديمقراطي بورجوازي. إن توزيع الأرض ليس من شأنه إلغاء الاقتصاد البضاعي، وبتعبير أوضح لا يؤدي إلى القضاء على الاقتصاد الرأسمالي: إن الإصلاح الزراعي تدبير ديمقراطي بورجوازي، لأن القضاء على الملاكين العقاريين الكبار، يفتح الطريق لبناء نظام ديمقراطي بورجوازي للمجتمع بعد تحرير الفلاحين من نير هؤلاء: إلا أن المجتمع الجديد، عندما يجمد عند هذه المرحلة، يبقى ـ من حيث أساسه وإطاره العام ـ مجتمعاً بورجوازياً.

إن قوانين الإصلاح الزراعي التي صدرت في عام ٩٥٢ و٩٦١ قد أتاحت الفرصة لإلغاء النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية لعهد الإقطاع (إن البقايا المعنوية والفكرية للإقطاع لا تزال موجودة) وهي بالتالي قد نقلت المجتمع المصري من مرحلة الإقطاع ـ كمرحلة من مراحل التطور الإنساني قد فات أوانها ـ ووضعت أسس مجتمع جديد.

وإذا كانت ثورة ٢٣ يوليو، قد عجزت عن خلق الإطار السياسي البورجوازي، فإن ذلك يعود إلى أسباب جمّة، ولكن الأساس من هذه الأسباب هو انفجار الثورة على شكل انقلاب عسكري، ثم استمرارية الثورة ونموها، حيث وَلَجت بعد قرارات التأميم في تموز ١٩٦١ المرحلة الأولى من الاشتراكية. ومهما يكن فإن فقدان البنيات الفوقية للمرحلة البورجوازية، لا يمكن أن ينفي المضمون الموضوعي لتطورات ثورية ذات طابع بورجوازي.

وإذا كنا قد أفردنا لهذه السمة فقرة خاصة، وتحدثنا عن مرحلة ثورية قطعتها الثورة، وأنجزت معظم مفاتيحها، فلم يكن هدفنا سوى التوضيح، لا الترتيب الزمني ولا التفريق المرحلي للأهداف الثورية. فالثورة العربية المعاصرة ثورة دائمة (شأن جميع الثورات في البلدان المتخلفة) تتواكب فيها جميع المطامح الثورية (التحررية + القومية + الاشتراكية)، والامتزاج بين هذه الأهداف أصبح عضوياً، سواء لأسباب تتعلق بطبيعة النضال العربي وقواه الطبقية، أو لأسباب تتعلق بالمناخ الدولي التقدمي... حيث تعيش الإنسانية عصر صعود القوى الاشتراكية وانتصارها.

إن دخول الثورة في مرحلة البناء الاشتراكي، قد قضى نهائياً على كل إمكانية لإقامة بنيات فوقية ذات طابع بورجوازي، وخاصة بناء إطار بورجوازي لتنظيم السلطة (كالديمقراطية البرلمانية). إن التعارض بين البنى التحتية الجديدة (التي أخذت تتحول إلى بُنى اشتراكية) وبين البُنى الفوقية البورجوازية، سيفرض تخطي هذه البنى نحو تركيز إطارات سياسية جديدة ذات طابع اشتراكي.

● **والسمة الثالثة للثورة هي أنها ثورة ذات أفق اشتراكي:**

لقد تجاوزت ثورة ٢٣ يوليو مرحلة الثورة الديمقراطية البورجوازية، إلى مرحلة التحويل الاشتراكي للمجتمع. إن البذور الاشتراكية للثورة كانت واضحة للعيان بعد مرور سنتين من قيامها، حيث بدأت سياسة تصنيع واسعة[1] (التصنيع باعتباره قاعدة الاشتراكية، سواء من حيث إنماؤه الطبقة العاملة عددياً، أو باعتباره بناء للقاعدة المادية الاشتراكية)، وأحكمت الإشراف على مجمل قطاعات الاقتصاد القومي في سبيل التضييق على الاحتكار من جهة، وفي سبيل إنماء مبرمج للاقتصاد من جهة أخرى. لقد وضعت مجمل هذه التدابير القطر المصري على عتبة المرحلة الاشتراكية، ثم جاءت قوانين تموز ١٩٦١ لتدفع القطر المصري إلى المرحلة الأولى من الاشتراكية، أي إلى مرحلة رأسمالية الدولة.

حقاً لم يكن لدى الثورة وضوح نظري حول التطور الاشتراكي، إلا أن الثورة إذْ جابهت بروح جدية مسألة التمنية الاقتصادية للقضاء على التخلف، ولأنها طرحت شعار القضاء على الاحتكار وسيطرة رأس المال، ونادت بالعدالة الاجتماعية منذ يومها الأول، رأت نفسها مدفوعة إلى السير في الطريق الاشتراكي.

لقد أدركت الثورة بتجربتها المباشرة اليومية، أن الطريق الرأسمالية للقضاء على التخلف طريق مسدودة، وأن التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الحر الكلاسيكي مستحيلة أيضاً. وقد عبر «الميثاق» عن هذه الحقيقة:

«إن الحل الاشتراكي لمشكلة التخلف الاقتصادي والاجتماعي في مصر، وصولاً ثورياً إلى التقدم، لم يكن افتراضاً قائماً على الانتقاء الاختياري، وإنما كان الحل الاشتراكي حتمية تاريخية، فرضها الواقع، وفرضتها الآمال العريضة للجماهير، كما فرضتها الطبيعة المتغيرة للعالم في النصف الثاني من القرن العشرين»..

---

(١) زاد الإنتاج الصناعي خلال فترة ١٩٥٢ - ١٩٦١ من ٣١٤ مليون جنيه إلى ٧١٧ مليون جنيه.

حقاً إن القضاء على التخلف ليس ـ وحده ـ المنطلق السليم للاشتراكية (لأن القضاء على الاستغلال هو المنطلق الأساسي والحقيقي للاشتراكية)، إلا أنه ـ من الناحية الموضوعية ـ قد دفع بالتطور إلى المرحلة الأولى للاشتراكية.

ولأن القضاء على التخلف كان المنطلق، لذا كانت وتيرة التحويل الاشتراكي بطيئة، ولذا فإن النضال ضد البنيات الفوقية للأنظمة السابقة ضعيف وغير جدي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الثورة كانت ـ عند حديثها عن الاشتراكية ـ تلوي لسانها، مما يجعل اشتراكيتها مشوشة وغامضة وديماغوجية أحياناً... كانت «عدالة اجتماعية!!»... كانت «تقريباً» للفوارق بين الطبقات!.

لكن الثورة، بالتجربة والممارسة، تلمست المنطلق الاشتراكي الصحيح، وأصبحت تتحدث عن «تذويب» الفوارق بين الطبقات.. وما برح أفقها النظري في اتساع ووضوح... إلى أن أعلن «الميثاق»:

«إن الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم وإن أي منهاج آخر لا يستطيع، بالقطع، أن يحقق التقدم المنشود...».

إن بعضاً من الذين ينسبون أنفسهم للاشتراكية، ينكرون على الثورة طابعها الاشتراكي، لأن «الاشتراكية لا تمنح»، لأن النفحة الشعبية في الإطارات التي تنفذ التحويل الاشتراكي مفقودة، لأن الجانب الإنساني في اشتراكية الثورة شاحب وهزيل، لأن مخاطر البيروقراطية في استفحال... كل هذا قد يكون صحيحاً، ولكن هؤلاء لا يميزون ـ في مرحلة ما من مراحل التطور ـ بين التناقضات الأساسية والتناقضات الثانوية. لقد حلّت الثورة التناقض الأساسي في المجتمع، في المرحلة البورجوازية (تناقض رأس المال مع العمل). أما التناقضات الثانوية (وأهمها التناقض بين العمال والجماهير الكادحة عموماً، وبين بقايا البورجوازية والبورجوازية الصغيرة وعلى رأسها البيروقراطية) فإن أسباب حلها ستبرز وتنمو خلال التطور الاشتراكي للمجتمع، وستصبح ـ بدورها ـ في مرحلة لاحقة التناقض الأساسي في المجتمع.

حقاً إن استبدال الرأسمالي بالبيروقراطي، لا يلغي الظروف التي تعيشها الطبقة العاملة إلغاءاً تاماً. إلا أن ظاهرة البيروقراطية، قد اتخذت كستار لمهاجمة الاتجاه الاشتراكي نفسه.

إن القطر المصري الآن في المرحلة الأولى من الطريق إلى الاشتراكية... في مرحلة رأسمالية الدولة. وفي هذه المرحلة ـ التي تكاد تكون حتمية كما توحي التجارب الاشتراكية ـ تلعب الدولة (رغم الجوانب السلبية في دورها) دوراً إيجابياً في التطور. فهي أداة لتشييد العلاقات الإنتاجية القائمة على أساس الملكية العامة.

● والسمة الرابعة للثورة هي أنها ثورة عربية:

إن اشتراك فاروق المسرحي بتمثيلية الرجعية العربية في حرب فلسطين عام ١٩٤٨ ، قد ساهم في إزالة الركام الذي غطى عروبة مصر. وفي خنادق الحرب في بطاح فلسطين بدأ التخطيط لثورة ٢٣ يوليو. لقد كانت كارثة فلسطين البؤرة التي تكاثفت فيها جميع أمراض المجتمع العربي المفكك المتخلف. وأدرك مخططو ثورة ٢٣ يوليو أن معركة الشعب العربي ضد الصهيونية معركة واحدة. يقول عبدالناصر في «فلسفة الثورة»:

«لقد مضى عهد العزلة...».

«وذهبت الأيام التي كانت فيها خطوط الأسلاك الشائكة، التي تخطط حدود الدول، تفصل وتعزل. ولم يعد مفر أمام كل بلد من أن يدير بصره حوله خارج حدود بلاده، ليعلم من أين تجيئه التيارات التي تؤثر فيه، وكيف يمكن أن يعيش مع غيره...».

«أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحنا بمصالحها حقيقة وفعلاً وليس مجرد كلام...».

ثم يتحدث عبد الناصر عن الدوائر الثلاث (أي العالم الإفريقي ـ العالم الإسلامي ـ العالم العربي) التي تحيط بمصر، ويقول:

«وما من شك في أن الدائرة العربية هي أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطاً بنا.. فلقد امتزجت معنا بالتاريخ، وعانينا معاً نفس المحن، وعشنا نفس الأزمات، وحين وقعنا تحت سنابك الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنابك...».

«وامتزجت هذه الدائرة معنا أيضاً بالدين، فنقّلت مركز الإشعاع الديني في حدود عواصمها من مكة إلى الكوفة... ثم إلى القاهرة... ثم جمعها الجوار في إطار ربطته كل هذه العوامل التاريخية والمادية والروحية. ولما بدأت أزمة فلسطين كنت مقتنعاً في أعماقي بأن القتال في فلسطين ليس قتالاً في أرضٍ غريبة، وهو ليس انسياقاً وراء عاطفة، وإنما هو واجب يحتمه الدفاع عن النفس».

صحيح أن عبد الناصر قد تحدث أيضاً - في «فلسفة الثورة» - عن: ميدان نشاط مصر ومجالها الحيوي ودورها الإيجابي. ولكن من التعسف انتزاع هذا الحديث من زمانه ومن الوسط الذي انطلق منه. لقد قيل هذا حوالي عام ١٩٥٣ ، في وقت لم تتبلور فيه الفكرة العربية، ولم يتوضح مضمونها. وبالإضافة إلى ذلك فإن هذا الحديث، وقد أطلق من مصر، لا بد أن يحمل أصداء الواقع المصري. كما ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أيضاً أن هذا الحديث قد وجّه إلى وسط ما يزال يتحدث عن «القومية المصرية». وكان بالتالي تحدياً صريحاً ومباشراً للشعور بالعزلة والتفرد اللذين كانت تعانيهما مصر.

حقاً إن في كلمات «مجال حيوي» و«دور إيجابي» و«ميدان نشاط» نوعاً من التعصب المصري - إذا صح التعبير - ولكن إعادة هذه التعابير إلى سياقها في الحديث تجعلها ضرباً من الاعتزاز والحماس ومحاولة الإقناع التي أعوزتها الدقة في التعبير والوضوح. ولهذا فإن عبد الناصر عندما يشرح فكرته تلك، يقول:

«... وأبادر هنا فأقول إن هذا الدور ليس دور زعامة.. إنما هو دور تفاعل وتجاوب مع كل هذه العوامل، يكون من شأنه تفجير الطاقة الهائلة الكامنة في كل اتجاه من الاتجاهات المحيطة بها، ويكون من شأنه تجربة لخلق

قوى كبيرة في هذه المنطقة، ترفع من شأن نفسها وتقوم بدور إيجابي في بناء مستقبل البشر...».

إن العروبة ليست سياسة فقط، وإنما هي - أيضاً - تراث حضاري وفكري. وكانت مصر على الدوام حاملة عبء هذا التراث. وإذا كانت العروبة في نظر الشعب العربي في مصر تختلط بالإسلام (وهذا هو شأن الجناح الإفريقي من الوطن العربي) فذلك بسبب الظروف التاريخية التي عاشها الشعب العربي منذ فجر التاريخ الإسلامي، وبسبب العزلة والتجزئة التي فرضت على الشعب العربي. وما أن التحم نضال الشعب العربي في أفريقيا وآسيا ضد الاستعمار، حتى وجد الشعب العربي نفسه - من جديد - في وحدة مصيرية فعلية، وأخذ يدرك أن معركته واحدة، وأن مستقبله واحد.

حقاً إن الوعي العربي لدى الشعب العربي في مصر، ما يزال غضاً غامضاً (ومشوشاً مع بعض التعصب المصري عند البورجوازية الصغيرة في المدن)، ولكن لهذا الواقع ظروفه الموضوعية، وجذوره التاريخية. لقد استيقظ شعبنا العربي في الجناح الآسيوي في معمعان النضال ضد محاولات التتريك، فكان رد الفعل المباشر والغريزي هو أن يلوذ الشعب بعروبته أمام مسلمين من جنس آخر هددوا هذه العروبة. أما في مصر فقد كان الشعب في حالة نضال مع استعمار أجنبي، استغله ولكنه لم يهدد سيماءه القومية. لذا احتمى الشعب في مصر بالإسلام.. بالباب العالي كملاذ له. هجومان مختلفان لقيا - تبعاً لذلك - جوابين مختلفين. وإذا أضفنا إلى هذه الحقيقة التاريخية عاملاً موضوعياً آخر هو شعب مصر الكبير، الذي يملك - إلى حد كبير - بيئة مادية موحدة، وكياناً اقتصادياً وجغرافياً وتاريخياً متماسكاً يوحي بالاكتفاء والانكفاء.. اكتمل لدينا التفسير العلمي لأسباب تلك الظاهرة.

لقد تبلور في القطر المصري جميع ما في الواقع العربي من تناقضات ومآس وتخلف. لقد كان الواقع المصري بؤرة مآسي الوطن العربي، ففيه كل ما في الواقع العربي من سخط وتمزق وضياع، فكان الاختمار هناك، وكان الانفجار هناك أيضاً. لذا كانت ثورة ٢٣ يوليو ثورة الشعب العربي التي

انفجرت في وادي النيل. لقد استمدت تلك الثورة جذورها من تاريخ الشعب العربي، ومن واقع نضاله وآفاقه أيضاً.

إن مصر بملايينها الثمانية والعشرين هي قلب العروبة فعلاً. وقد لعبت على الدوام دوراً أساسياً في تأكيد ملامح القومية العربية، وتثبيت كيان العرب القومي... لعبت هذا الدور بنضالها السياسي الوطني، وبحملها عبء صيانة الحضارة العربية المشتركة. لقد كانت مصر، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، منبراً للفكر العربي كله، ومسرحاً لفنونه، وحضناً لنهضته.

إن ثورة ٢٣ يوليو بتصفيتها النزعات الإقليمية المعادية للقومية العربية في مصر، وبإدراكها الواضح للصلة العضوية بين مصر والأجزاء الأخرى من الوطن العربي، ومن اعتبارها هذه الحقيقة منطلقها في النضال، كانت سبباً في خلق انعطاف أساسي في تاريخ العرب الحديث، إذ قلبت ميزان القوى في الوطن العربي كله لمصلحة التقدم والتحرر والوحدة ضد الرجعية والاستعمار والتجزئة.

كانت العروبة تدور في آسيا العربية. وجاءت ثورة ٢٣ يوليو لتفتح الباب للتيار العربي، ليندفع من المشرق إلى المغرب.. ومن الخليج إلى المحيط. أكثر من ثلث الأمة العربية كان متفرداً في عزلته بوادي النيل، وجاءت ثورة ٢٣ يوليو لتنتزعه من عزلته، وتضعه ـ بكل ثقله ـ في قلب المعركة العربية، وفي طليعة النضال... ثم لتدفع بالثلث الآخر من الوطن العربي (المغرب العربي) إلى أن يتجه إلى مشرق الوطن العربي.

لقد حرّكت ثورة ٢٣ يوليو «احتمالات الثورة في الأرض العربية كلها». لقد أدرك الاستعمار والرجعية العربية هذه الحقيقة، وعلى أساسها يخططان ويحاربان.

السمات السلبية للثورة

● السمة السلبية الأولى للثورة هي أنها ثورة من فوق.. ثورة غير شعبية من حيث أداتها

لقد كافح الشعب العربي في مصر طويلاً، ونشأت أحزاب لعبت دورها في النضال، ثم أفلست وتحولت إلى عقبة في وجه التطور. ولم يكن - أيضاً - في مصر تنظيم يساري جماهيري، يستطيع أن يلعب دور القائد للشعب. وفي جو اختمار ثوري افتقد التنظيم الشعبي الثوري انفجرت ثورة ٢٣ يوليو.

لم تكن هذه الثورة «شعبية» بالمعنى الكلاسيكي. فلم يقدها حزب من الأحزاب أو جبهة وطنية شعبية، بل نهض بها ضباط صغار، ينتمون في أكثريتهم إلى البورجوازية الصغيرة. هؤلاء الضباط استطاعوا أن يعكسوا التطور التاريخي ويقيلوا سير التقدم من عثاره، ويدفعوا به إلى الأمام.

إلّا أن قولنا بأنها ثورة من فوق، لا يعني أنها من قبيل «البوتش»، أي أنها ليست محاولة حلقة من المتآمرين أو المهووسين، قاموا بها نتيجة تجريد ذهني أو مغامرة حمقاء، بعيدة عن المطامح الشعبية، وعن الظروف الموضوعية في مصر.

إن ثورة ٢٣ يوليو وليدة نضج ثوري، افتقد التنظيم الشعبي الثوري. لقد كانت انفجاراً حتمياً اقتضاه سير التطور.

وإلى هذه السمة - أي لأنها «ثورة من فوق» - يمكن أن ننسب جميع

المزالق والأخطاء التي وقعت بها، وبهذه السمة يمكن أن نفسر جميع الترددات والمساومات والمناورات والمهادنات التي اتبعتها. إن الجماهير الشعبية، هي التي تمنح التحرك التقدمي حزمه ومضاءه وزخمه، هي التي تمنحه ضمانة تطوره الكامل وانتصاره الأكيد.

عندما بدأ التحرك ليلة ٢٣ ، كانت القضية الوطنية هي الحقيقة الوحيدة الماثلة أمام قادته. وحول قضية واضحة ومباشرة كهذه، يمكن أن تلتف جبهة عريضة تشمل جميع فئات الشعب (عدا الطبقات المرتبطة بالاستعمار)... ابتداء من العناصر القومية على الطراز الفاشي.. مارّة عبر العناصر الدينية إلى أن تصل إلى الشيوعيين. وتلك هي فعلاً طبيعة التركيب الاجتماعي والفكري لجماعة «الضباط الأحرار»، وعلى هذا فقد كانوا أشبه بجبهة معادية للاستعمار، ولم يكونوا قط ما يشبه العصبة أو الحزب الذي تنظمه إيديولوجية محددة. كان يجمعهم الرفض الحاسم لمصر شبه المستعمرة، وإلى حد ما شبه الإقطاعية، ولكن تشكيلهم كان يحوي ميولاً واتجاهات مختلفة، يمينيين ووسطيين ويساريين... إصلاحيين وثوريين. هذا التباين في تكوين العناصر القيادية للثورة ترك آثاره على خطوات الثورة وسير تطورها وأساليب نضالها وعملها. لذا فإن الملامح السلبية في نضال الثورة، جاءت وليدة تسوية التناقض الموجود داخل القيادة نفسها. صحيح أن الاتجاه الثوري الاشتراكي والعربي هو الذي يمسك بالزمام، إلا أن هذا الاتجاه نفسه، لا ينجو من تأثيرات الضغط الدائم الذي تمارسه العناصر اليمينية والوسطية. إن هذه العناصر ما تزال تلعب دوراً ملحوظاً في كبح الاندفاع الثوري، وخلق التناقضات، وإبعاد الثورة عن الاتجاه الشعبي.

ما هي النتائج العملية لكون الثورة «جاءت من فوق»؟

١ ـ لقد فشلت الثورة حتى الآن في بناء ديمقراطية شعبية ثورية. لم تثق الثورة ممثلة بقياداتها، بقدرة الجماهير على حمل عبء الثورة، وتطويرها وحمايتها، لذا عجزت عن تلمس كلمة السر في بناء الديمقراطية الشعبية. إن افتقاد الثورة هذا الإيمان هو الذي منع وسيمنع خلق أي شكل جدي

للديمقراطية. إن الإيمان بالجماهير روح الديمقراطية، وبدونه ستبقى الأطر السياسية أو الدستورية مجرد كيانات شكلية خادعة كاذبة.

لقد نجحت ثورة ٢٣ يوليو بفضح زيف الديمقراطية الرأسمالية المهزوزة والمبتورة والكاذبة، التي كانت مجرد ستار لإخفاء الاستغلال والامتيازات البورجوازية من جهة، وأداةً لتنفيس السخط الشعبي من جهة أخرى.

إن التطور الذي حققته الثورة منذ عام ١٩٥٢ قد سار أشواطاً تخطت الشكل البورجوازي للديمقراطية، لذا لم تكن المسألة المطروحة على الثورة هي العودة إلى ذلك الشكل من الديمقراطية، بل كانت إيجاد شكل جديد من التنظيم الديمقراطي لسلطة الجماهير الشعبية. كان مطلب الجماهير ديمقراطية أسلم وأمتن وأكثر جدية.. ديمقراطية تلجم الرجعية، وتكون إطاراً لممارسة المسؤولية الشعبية في نفس الوقت. إن مطامح الجماهير كانت تتجه إلى شكل جديد للديمقراطية أوسع وأعمق، ولكن الثورة اكتفت بمجرد الرفض للشكل القديم، وأخذت تدور حول نفسها في حلقة مفرغة، وهي تمضغ فكرات نقدية للديمقراطية البرلمانية.. هذه الفكرات صحيحة من حيث المبدأ إلّا أنها تحولت مع الزمن إلى دعاوة ديماغوجية لستر فشل الثورة في بناء ديمقراطية شعبية جديدة.

وقد كان لفشل الثورة في إقامة ديمقراطية شعبية نتيجة هامة، ألا وهي بروز الطابع الفردي للحكم. وإذا كانت الصفات الاستثنائية للرئيس عبد الناصر، وما يتميز به من ثورية وإيمان عميق بالعروبة، وحب عميق للشعب، وإمكان للتطور، وانفتاح على التيارات الإنسانية، وفهم للواقع واستيعاب لروح العصر إذا كانت هذه الصفات قد أهلته للقيام بدور تاريخي في تطور مصر خاصة والوطن العربي عامة.. ولكن مقتضيات النضال الثوري الاشتراكي والعربي الوحدوي (الذي ما برح في اتساع وعمق) أصبح أعمق وأشمل من إمكانيات الفرد، مهما امتلك من صفات إيجابية خارقة.

إن بناء الديمقراطية الشعبية، لكي يكون سليماً ومنسجماً، لا بد أن يبدأ من القاعدة الجماهيرية المنظمة.. ليتواصل وهو صاعد إلى أعلى.. إلى شكل

ثوري في القيادة الجماعية، يأتي تعبيراً عن انسجام عميق مع الجماهير الشعبية، واحترام راسخ لإرادتها.

٢ ـ ما تزال الثورة في منطقة الخطر. هذه حقيقة ماثلة وأكيدة رغم الشوط العميق الطويل الذي قطعه التطور في القطر المصري. ما يزال الخطر يترصد جميع مكاسب الجماهير وانتصاراتها، لأنها انتزعت بأسلوب في النضال، يمكن تسميته بـ «الغارة الثورية» لا الزحف الشعبي المنظم المرصوص، الذي يغطي ميدان القتال من نقطة الانطلاق إلى أرض المعركة. لذا فإن الغارة الثورية المجيدة، التي أصابت الرجعية، على مستوى محلي في مصر وعلى مستوى عربي، بطعنات قاتلة، مهددة دوماً بالخطر والإبادة. إن ظهر الثورة ما يزال مكشوفاً.. ما تزال الفجوات الواسعة تتخلل الامتداد الثوري.. ما تزال جيوب رجعية وانتهازية وبورجوازية تحتل مراكز هامة وحساسة. وسيبقى هذا الخطر ماثلاً، ما دامت الثورة غير مؤمنة بالجماهير المنظمة الفعالة الإيجابية. حقاً لقد استطاعت الثورة أن تخلق رأياً عاماً شعبياً يدعمها، إلا أنه رأي عام سديمي، لم يتحول بعد إلى قوة مادية ومنظمة، تحمي الثورة وتطورها وتقلل احتمالات الخطأ في أعمالها.

٣ ـ لقد اعتمدت الثورة القمع كوسيلة للنضال ضد الرجعية، وضد خصوم الثورة الآخرين. ولعلّ من الطريف أن نذكر في هذه المناسبة، أن الثورة قد ألغت البوليس السياسي بعد قيامها بسبعة أيام. ويبدو أن مثل هذا التدبير قد اتخذ بدافع من الحماس الرومانتيكي الثوري وفي فترة ظن ـ خلالها ـ قادة الثورة أن مهمتهم قد انتهت بإسقاط الملك.

إن الثورة إذ دخلت في صراع محموم مع الاستعمار والإقطاع دون أن تكون مستندة على تنظيم شعبي جماهيري، رأت نفسها منساقة ـ راغبة أم كارهة ـ إلى إعادة تنظيم أجهزة جديدة للقمع، لتكون أداة نضال ضد أعداء الثورة.

وفي سني الثورة الأولى.. وفي وحشة الانعزال عن الجماهير.. وفي وطيس المعارك ضد الرجعية والاستعمار، استشْرت أجهزة القمع وتوسعت.

وبفعل قا نون يكاد يشبه قانون التسارع في الميكانيك، ازدادت هذه الأجهزة تضخماً واتساعاً. وهي إذا كانت في البداية قد نظمت لتكون أداة بيد الثورة وخدمتها، إلا أنها في غيبة الجماهير، وبسبب الفقر الإيديولوجي، انفصلت عن الثورة ـ رويداً رويداً ـ لتشكل قوة ذاتية خاصة، تكاد تكون فوق قيادة الثورة، وتحاول شد الاتجاه الثوري عن منحاه الشعبي. إن هذه الأجهزة، بسبب طابعها اللا إنساني، تعمل دوماً على عزل قيادة الثورة عن الجماهير، لذا أصبحت عملياً في موقف مناقضٍ ومعارضٍ للثورة ذاتها، وهكذا تحوّلت إلى أداة لكبح تعميق التطوير الثوري. إن هذه الأجهزة ـ بفعل سير تطورها الذاتي ـ تعمل لوضع جدار بين الثورة وبين الجماهير الشعبية. إن هذه الأجهزة، التي تعي جيداً مصالحها الخاصة، ترى في وجود جدار بين الثورة وبين الجماهير سبيلاً لحفظ كيانها، ووسيلة لاستمرار نفوذها وامتيازاتها. إن الطابع المحافظ المحترف لهذه الأجهزة، يجعلها معادية لما هو شعبي وثوري.. ويشدها خيط خفي بالرجعية.

٤ ـ لم تتخذ الثورة من الرجعية ـ دوماً ـ الموقف الحاسم المنسجم مع متطلبات المنطق الثوري والروح الشعبية. ولا يعني هذا أن الثورة قد سايرت الرجعية. إن في كلمة «مسايرة» لوصف موقف الثورة من الرجعية بعض الظلم. فالثورة التي أصدرت قوانين التأميم والإصلاح الزراعي وعشرات القوانين الهامة التقدمية، لا يمكن أن تلصق بها هذه التهمة.

حقاً إن الإصلاح الزراعي والتأميم، يفقدان الرجعية قاعدتها المادية وسلاحها الأساسي، إلا أن هذه التدابير لا تنزع جميع أسلحة الرجعية وتأثيراتها الفكرية والمعنوية. لدى الرجعية نقود عينية وثروات عقارية. لها قراباتها وأبناؤها في أجهزة السلطة.. لها نفوذها المعنوي والفكري... وهناك أخطاء السلطة ونواقص عملها، وهناك الدعم الذي تلقاه من الرجعية العربية في الأقطار الأخرى، ومن الاستعمار العالمي. هذه الأسلحة تمنح الرجعية المحلية نفساً طويلاً في المقاومة، وتمنحها إمكانيات أكيدة لاستجماع قواها، وخوض معارك جديدة، أو حبك مؤامرات قاصمة وسريعة.

إن المعارك الثورية ضد الرجعية تتميز باستمرارها وتنوع أساليبها وأشكالها وتعدد ميادينها. إنها معارك على مختلف المستويات، تتناول جميع جوانب الحياة ومختلف قطاعات المجتمع، ولا تحتاج هذه المعارك إلى شجاعة اقتحامية بقدر احتياجها إلى شجاعة واعية ودؤوبة ويقظة.

إن ثورة ٢٣ يوليو لم تفهم بوضوح طبيعة النضال الثوري الاشتراكي ضد الرجعية. لم ترَ شامل الرؤية أبعاد هذه المعركة ومستوياتها، لذا اكتفت بعملية الردع والقمع، وفي أحيان عديدة حوّلت بعض العناصر البورجوازية والرجعية إلى أدوات بيدها.

المعركة مع الرجعية تقتضي الإبادة الكاملة.. الإبادة السياسية والثقافية والاقتصادية.. والإبادة المادية إذا اقتضى الأمر ذلك. لقد اكتفت ثورة ٢٣ يوليو بقطع أغصان الرجعية وفروعها، ولكن جذورها بقيت ضاربة في باطن الأرض، في حين أن مقتضيات المعركة تقتضي استئصال شأفتها من الجذور. لو أن العمال والفلاحين هم الذين قادوا المعركة ضد الرجعية، لما اكتفوا بحصر الرجعية وردعها، بل لباشروا عملية استئصال جذرية بلا تردد وبلا رحمة، لأن الرجعية لم ترحمهم طوال آلاف السنين.. في المعارك الطبقية الحاسمة تضع الجماهير الكادحة المسألة بشكل بسيط وحاسم: «إما أن نعيش نحن... وإما أن تعيش الرجعية.. وكل تسوية وكل حل وسط أكذوبة وخدعة هدفها إنقاذ الرجعية».

إلا أن كون الثورة غير شعبية من حيث أداتها، ليس السبب الوحيد للموقف الذي اتخذته الثورة من الرجعية. إن السبب الثاني هو الخرافة التي كانت ثورة ٢٣ يوليو تؤمن بها. هذه الخرافة هي موضوعة السلم الطبقي. كانت قيادة الثورة تعيش وهم وجود إمكانية لحل التناقض الطبقي بالتفاهم لا بالنضال، وكان عبد الناصر يشبّه طبقات المجتمع بالدول في هيئة الأمم. وكما أن على دول هذه الهيئة أن تتفاهم وتتعايش، كذلك على الطبقات أن تتعايش وتتفاهم. وأن تصنع «التقدم» والرخاء عبر التعايش الطبقي. هذه الخرافة الفجة ولدت طرحاً سياسياً اسمه «الاتحاد القومي».

حقاً لقد تبددت خرافة السلم الطبقي في أحداث الانفصال عام ١٩٦١ ، إلا أن هذه الخرافة ستلقي بظلالها ـ رغم انفضاحها ـ على المستقبل إذا لم تجرِ ممارسة النضال السياسي عملياً على أساس الصراع الطبقي، وإذا لم تطبق هذه السياسة بحزم ودأب أيضاً.

٥ ـ لقد نمت قوى البيروقراطية (بشقيها المدني والعسكري) واتسع نفوذها، وزادت امتيازاتها، بحيث تكاد تصبح وريثة الطبقة المستغلة.

طرح صحفي سوفياتي على الرئيسي عبد الناصر السؤال التالي: «لقد دخلت الثورة مرحلتها الثانية.. مرحلة الاشتراكية في التطبيق.. فإلى مَن تستند الحكومة في بناء هذه الاشتراكية؟ إلى البورجوازية.. أم إلى الشغيلة؟!». فأجاب الرئيس عبد الناصر: «ينبغي أن نأخذ بعين الاعتبار أن حركة العمال في بلادنا لم تكن قوية في وقت من الأوقات. أما الفلاحون فكانوا في وضع صعب وأكثرهم أميون، أما المثقفون فمرتبطون ـ إلى حد كبير ـ بالطبقة التي يخدمونها...».

في هذا الجواب اعتراف واضح بأن البناء الاشتراكي في مصر يجري في غيبة أصحاب القضية الأساسيين. وفيما يتعلق بضعف حركة العمال وصعوبة وضع الفلاحين.. ألا يحق لنا أن نتساءل: ألم يكن ممكناً ـ خلال عشر سنوات مضت على قيام الثورة ـ بناء حركة عمالية وفلاحية تتولى عملية البناء الاشتراكي؟! ـ هل أتيحت لهاتين الطبقتين الديمقراطية التي تكفل تنظيم صفوفهما، سواء على الصعيد السياسي أو النقابي؟! تلك هي ـ في رأينا ـ المشكلة التي لم يتناولها جواب الرئيس عبد الناصر. وفي الجواب على سؤال الصحفي السوفياتي، نقول: «لا الشغيلة هم دعامة الحكم وبناة الاشتراكية... ولا البورجوازية أيضاً... إنها البيروقراطية خاصة والبورجوازية الصغيرة عامة. إن البيروقراطية هي العمود الفقري للسلطة في مصر، فهي التي تبني، وهي التي تحمي، وهي التي تتمتع».

في غيبة الكادحين عن نضال يرتدي ـ من حيث الجوهر ـ الطابع

التقدمي (رغم كل المظاهر السلبية التي تلازمه) لا بد أن تلعب البيروقراطية دوراً أساسياً في هذا النضال. وتلك هي حقيقة المسألة في مصر.

إن جذور البيروقراطية في مصر ضاربة في أعماق الأرض، وبطون التاريخ. لقد بدأت مع مشاكل الري والصرف في الزراعة المصرية، وتلقفها الحكم الإقطاعي والاستعمار فاحتضناها، وزادا من امتيازاتها، وتوسعت قاعدتها واستفحل خطرها بسبب التفسخ السياسي الذي كان سائداً قبل ٢٣ يوليو من جهة، وبسبب سياسة التعليم المرتجلة التي كدست المثقفين النظريين من جهة أخرى. لقد تضخم الجهاز لكي يمتص هذا العدد الوفير من المثقفين. وعندما أخذت الدولة على عاتقها عبء تطوير الاقتصاد ازداد من جديد تضخم الجهاز وتعقد، وما برح. وهذه الوضعية انعكست من جديد على البيروقراطية نفسها: إن التضخم المرضي للجهاز، يخلق الفراغ عند الموظف. والفراغ الدائم يخلق الكسل واللا مبالاة. وبما أن هذه الأجهزة هي ـ بالأصل ـ أجهزة حكم إقطاعي، لذا فقد ورثت عقلية متعالية على الشعب، وبقيت خالية من الشعور الجاد بالمسؤولية، بالإضافة إلى كونها غير مؤمنة بالاشتراكية. ولهذا السبب فإن الاندفاع التقدمي الذي يأتي من فوق، يتباطأ ويتشرذم عندما تتولاه أجهزة كهذه.

في البلدان الاشتراكية تم تحطيم وتصفية الأجهزة البيروقراطية المرتبطة بالأنظمة القديمة. وفي معمعان النضال الثوري بنيت أجهزة جديدة. ولكن هذه الأجهزة التي انطلقت من بدايات ثورية تحولت ـ شيئاً فشيئاً ـ إلى أجهزة بيروقراطية ثقيلة، عرقلت تطور النظام الاشتراكي، وأضعفت دور الجماهير الكادحة، وحوّلت الديمقراطية الاشتراكية إلى مومياء تخفي تحكّم البيروقراطية ونفوذها وامتيازاتها.

أما في القطر المصري فإن البيروقراطية الحالية هي ـ إلى حد كبير ـ امتداد للبيروقراطية القديمة، من حيث العقلية، ومن حيث النفسية معاً. وزاد الطين بلّة إفلاتها من كل نقد جاد، أو رقابة شعبية، فتوطد مركزها، واتسع نفوذها، فأصبحت ـ بالتالي ـ في موقف التناقض مع الجماهير الكادحة.

للبيروقراطية في البلدان الاشتراكية مزايا إيجابية إلى جانب الظواهر السلبية في دورها. فهي متخصصة وجادة ودؤوبة ومؤمنة بالاشتراكية. إلا أن السبب الأساسي الذي يدفع إلى مواجهتها، هو أنها أصبحت عقبة أمام تطوير الديمقراطية الاشتراكية.. هو أنها تشوه التطور الطبيعي للعلاقات الاشتراكية في المجتمع.. هو أنها أصبحت تشكل قوة خاصة أخذت مكانها فوق المنتجين المباشرين بشكل خاص، وفوق جماهير الشعب بشكل عام.

أما البيروقراطية المصرية (فيما عدا قلة متخصصة) فتكاد تفتقد أية سمة إيجابية: الكسل، اللا مبالاة، ضيق الأفق، الامتيازات المادية المسرفة، معارضة الاشتراكية، الإسراف والتبذير. وأخيراً جاءت اللا مبالاة بالسياسة (التي شجعتها الدولة) لتؤكد هذه الجوانب السلبية وتعمّق جذورها.

... ولكن هل يعني الاعتراف بهذه الحقيقة تبرير استخدام هذه الظاهرة لمهاجمة الاتجاه الاشتراكي نفسه؟! هل يعني هذا الموافقة على اصطناع الضجيج حول هذه الظاهرة، وإطلاق العنان لممارسة انتقاد ديماغوجي لدور الدولة في مصر؟.

إن تحديد موقف اشتراكي من هذه الظاهرة يقتضي التمييز بين ما هو ثانوي وهامشي، وبين ما هو أساسي وجوهري في سير التطور، خلال مرحلة من مراحله.

إن مثل هذا التمييز هو الذي يجنب الاشتراكي الغرق في اللحظة الراهنة، والضياع في التفاصيل: إن التناقض بين رأس المال والعمل، هو التناقض الأساسي خلال هذه المرحلة، أما التناقض بين الجماهير الكادحة، وبين البورجوازية الصغيرة (وعلى رأسها البيروقراطية) فهو تناقض ثانوي. وما دامت الأمور قد سارت في اتجاه حل التناقض الأساسي، لذا من الديماغوجية رفع التناقض بين البيروقراطية والطبقة العاملة إلى مرتبة تناقض أساسي في محاولة لإسدال الستار على الانتصار الكبير وتشويهه، هذا الانتصار الذي يتمثل في حل التناقض الأساسي بين رأس المال والعمل. هذا جانب من الموضوع. أما الجانب الآخر منه فيتمثل في الظروف الموضوعية التي تهيء

لوجود البيروقراطية ودورها ونفوذها. تبين التجارب الاشتراكية أنه كلما كانت الظروف الاقتصادية للمجتمع متأخرة، وكلما كان الدور الاجتماعي والتأثير الفعال للطبعة العاملة أقل قوة.. كلما ازدادت أهمية الدور الذي تلعبه البيروقراطية، وخاصة في مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية. «وخلال مرحلة الانتقال هذه، حيث لم يشيد المجتمع بعد أساسه الجديد، وحيث لم يترسخ بعد، وحيث لم تكن الطبقة العاملة قد امتلكت بعد ناصية الإدارة الاقتصادية والاجتماعية، في هذه المرحلة تلعب الدولة دوراً تقدمياً، وخاصة في الإدارة الاقتصادية والاجتماعية».

وإذا كانت البيروقراطية قد لعبت دوراً أساسياً وقيادياً في بلدان قد عاشت تجارب ثورية مكتملة وناضجة، وحيث الظروف الاجتماعية والاقتصادية أكثر تقدماً من مصر، وحيث كانت الطبقة العاملة فيها أقوى وأوسع وأنضج ومنظمة في تشكيل سياسي.. إذا كان هذا شأن البيروقراطية في مثل تلك البلدان.. فكيف يمكن أن تجري الأمور في القطر المصري، حيث لا وجود للحزب الثوري، ولا للنظرية الثورية؟!.

.. نحن لا نبغي من وراء حديثنا هذا تبرير هذه الظاهرة السلبية، بل تفسيرها فحسب، لأن مسألة البيروقراطية قد بلغت حداً من الخطورة بحيث توحي للمراقب بأنها ليست ظاهرة مرضية عابرة، بل عاهة دائمة في التجربة المصرية الجديدة.

ولكننا في نفس الوقت لن نطالب أحداً باجتراح المعجزات. إن استئصال البيروقراطية لا يمكن أن يتم بين يوم وليلة، وبقرارات بيروقراطية مضادة، بل بإيجاد تنظيم اشتراكي ثوري من جهة، وبخلق ديمقراطية اشتراكية من جهة أخرى. وبواسطة هذا التنظيم وفي مناخ ديمقراطي اشتراكي، يمكن للجماهير الكادحة بقيادة التنظيم الثوري وعبر صراع طبقي مرير طويل، برء الجسم الاشتراكي من بقايا المجتمع القديم، ومن البيروقراطية.

بقي أن نقول كلمة أخيرة حول هذا الموضوع: إن عبد الناصر لم يحول ثورة شعبية إلى الطريق البيروقراطي، ولكنه لم يحول ثورة بدأت بأداة

غير شعبية (عسكرية) إلى ثورة شعبية.. تلك هي حدود المسؤولية التي يتحملها عبد الناصر.

٦ ـ لقد حققت ثورة ٢٣ يوليو تقدماً ملحوظاً في التطوير الاقتصادي والسياسي، ولكن وتيرة هذا التقدم كانت بطيئة. ولكن لكي نلتزم الدقة، لا بد أن نثبت عوامل أخرى سببت بطء هذه الوتيرة، منها «تجريبية» الثورة التي لم تتح لها الإمساك بالمنطلق الصحيح للتقدم السريع (ونعني بهذا المنطلق تجنب الطريق الرأسمالي للتطور).

إن ثورة ٢٣ يوليو إذ افتقدت جهازاً أساسياً للطليعة، استبدلت الإنسان الثوري بالإنسان ـ الأداة. وتتدرج أدوات أجهزة الثورة للتخطيط والتنفيذ من أصحاب النوايا الطيبة، إلى الإنسان العادي النظيف إلى إنسان ـ الراتب إلى المباحثي. إن النموذج الأرفع في أدوات الثورة هم «أصحاب النوايا الطيبة»، هم البورجوازيون الصغار الذين يعيشون في «فرجة» مصحوبة بتعاطف «رسمي» مع نضال الجماهير في سبيل تحررها. إن هؤلاء (بالإضافة إلى أساسهم الطبقي) إذ يعوزهم الالتزام السياسي، يبقون مجرد أدوات مجرورة في غمار التيار، كما أنهم يتميزون بالانتهازية المبطنة أو الظاهرة. هؤلاء هم الكادر القيادي لثورة ٢٣ يوليو. إن هذه النماذج إذْ افتقدت الالتزام بقضية الجماهير افتقدت بالتالي الانفعال الصادق بقضية الجماهير، والشعور الجاد بالمسؤولية الثورية، والإيمان بضرورة التغيير الثوري.

إن مثل هذه النماذج قد يصلحون كخبراء.. كأدوات تنفيذ في التفاصيل.. في ميادين كهذه قد ينهضون بدور إيجابي.. إلا أنهم بالذات يتحولون إلى أدوات تعرقل وتبطّيء التقدم.

لكي يتحقق التطوير الثوري للمجتمع على نحو سريع وجدّي وعميق، لا بد من توفر شرطين: الأول تحرّك جماهيري واسع، والثاني طليعة ثورية اشتراكية لقيادة هذا التحرك. وقد افتقد القطر المصري هذين الشرطين، لذا كانت خطى التقدم ثقيلة ومتعرجة.

إن العمل الثوري ليس قانوناً يصدر لينفذ بضربة واحدة ثم ينتهي الأمر، ليس حركة تبدأ من الأعلى فتنعكس الحركات في الأسفل متتابعة آخذة كل واحدة برقاب الأخرى. إن عملاً ثورياً من فوق، هو فتح الباب للعمل الثوري والتمهيد له، لأن العمل الثوري الإيجابي هو عمل يومي بسيط دؤوب.. فيه صبر وفيه نكران الذات أيضاً، هو عمل بعيد عن الصخب السياسي و«الثرثرة الثورية».. وهنا تكمن صعوبته، وهنا أهميته وجديته أيضاً.

إن ثورية العمل الإيجابي تستلزم تحريك أوسع للجماهير، وإثارة مبادرتها الجادة الدؤوبة، التي تستلهم مثلاً أعلى يجدد حماسها واندفاعها وتفانيها في العمل. إلا أن كل ما يجري في القطر المصري، يوحي بأن الأمور لا تجري على هذا النحو. فالجماهير الشعبية الكادحة ما تزال تعيش في ركود سياسي حقيقي، والفئات الأكثر وعياً، والأكثر تقدماً من هذه الجماهير، أدركت تبعيتها للدولة، ولا يحركها سوى حماس سطحي مؤقت. ويخيّل إليّ وكأن كل منجزات الثورة الاقتصادية، كانت وليدة ضرب من العلاقات التجارية الصرفة الباردة بين قيادة الثورة والبيروقراطية من جهة، وجماهير الشغيلة من جهة أخرى.

لقد حيل بين الجماهير وبين تحمل تبعية عملية البناء الثوري للمجتمع، وسلمت المهام الثورية لإطارات غير ملتزمة وغير ثورية وطلب إليها ـ كما يقول عبد الناصر ـ: «تنفيذ أهداف ثورة لم تنفعل بها».. في حين أن بناء دولة عصرية، وتنظيم مجتمع ثوري ـ بصورة سر يعة واقتصادية وجدية ـ يقضي فتح الطريق لمبادرة الجماهير نفسها، وخضوع عملية البناء نفسها لرقابتها.

٧ ـ ما يزال تكتيك ثورة ٢٣ يوليو ضد فرقاء الجبهة الاستعمارية مختلفاً إلى حد ما. ففي حين أن تكتيك الثورة ضد الاستعمارين الإنكليزي والفرنسي يتميز بشدته واستمراره وهجوميته، فإن تكتيكها ضد الاستعمار الأمريكي يتميز بالمناورة وبالمنطق الدفاعي.

قبل أن نتحدث عن أسباب هذا التكتيك وجذوره، لا بد أن نتساءل.

هل التكتيك الثوري مجرد هجوم اقتحامي دائم كاندفاعات ثيران المصارعة؟
ـ وفي الجواب على هذا السؤال نقول: من حيث المبدأ ـ بالنسبة للثوري ـ ليس هناك أسلوب مسبق محدد، ووحيد للنضال. فالثوري، تبعاً لنسب القوى في المعركة، قد يتخذ موقف الاقتحام أو التراجع.. الدفاع أو المناورة أو المهادنة.. وحتى التنازل أحياناً، إلا أن الثوري (خلافاً للانتهازي) لا ينسى لحظة هدفه النهائي الكبير. هذه حقيقة أثبتتها تجارب النضال الثوري في العالم، كما يمليها الفهم الموضوعي الواعي لمشاكل النضال وأساليبه وظروفه.

ولكن... قد يتساءل القارىء: ما دامت المناورة جزءاً من التكتيك الثوري.. لماذا ـ إذن ـ اعتبرت مناورة ثورة ٢٣ يوليو مع الاستعمار الأمريكي مظهراً سلبياً في أسلوب نضالها ضده؟ قبل أن نجيب على هذا التساؤل لا بد أن نوضح أننا لا نعني بالمناورة المهادنة أو المسايرة (أو الالتقاء كما يزعم بعض المفترين الحاقدين)، بل هي شكل دفاعي من أشكال النضال، تستخدمه الثورة وهي ثابتة في مواقعها الوطنية. إن هذا الشكل من النضال يحوي توجساً خفياً من قوة الاستعمار الأمريكي. ولو كان إيمان الثورة بقوة الشعب كاملاً ومتيناً لاتخذ موقفها من الاستعمار الأمريكي الموقف المناضل (الهجومي) بالدرجة الأولى، ثم الموقف المناور (الدفاعي) في الدرجة الثانية. إن ثورة ٢٣ يوليو تناور مع هذا الاستعمار أولاً، ثم تناضل ضده حيث لا تجدي المناورة فتيلاً، وحيث تصبح المعركة معه ضرورة لا بد منها، وتبقى ـ غالباً ـ في موقف الدفاع.

إلا أن ثقة قيادة الثورة الضعيفة بقوة الشعب وإمكانياته، لا تفسر ـ بمفردها ـ هذه الظاهرة. ولا بد ـ لكي يكون تفسيرنا شاملاً ـ أن نضيف عوامل أخرى ساهمت في صنع وتحديد هذا التكتيك. ولكن هذه العوامل تفسر هذا التكتيك، ولكن لا تبرره، في رأينا.

تلخص هذه الأسباب بما يلي:

السبب الأول لهذا الاختلاف في التكتيك ضد الاستعمارين هو ما مكان كل منهما في أرض المعركة المصرية خاصة، والمعركة العربية عامة.

الاستعمار الإنكليزي هو الاستعمار الذي يحتل عملياً وفعلياً المخافر الأمامية في الجبهة المعادية لشعبنا. وبما أن طبيعة النضال ضد النفوذ الأجنبي والسيطرة الاستعمارية، حتمت أن تكون المعارك الأولى الفعلية والمادية مع الاستعمار الإنكليزي والفرنسي.

يراقب الاستعمار الأمريكي ـ دوماً ـ نتائج المعركة بين الشعوب وبين الاستعمار التقليدي القديم، فإذا وجد في جبهة الشعوب قوى مساومة اقتسم الغنيمة مع الاستعمار التقليدي، وإذا تم سحق الاستعمار التقليدي حاول أن يتسلل إلى مواقعه ليرثها، وإذا رأى في انطلاقة الشعب خطراً شاملاً تحالف مع الاستعمار التقليدي ليقف في وجهها، وقد ينسحب إذا رأى إمكانية الخسارة أكثر من إمكانية الربح... وهكذا فهو ـ بالنسبة للشعب العربي ـ يتحول من خطر بالقوة إلى خطر بالفعل، كلما تمت تصفية موقع من مواقع الاستعمار التقليدي.

تتميز المعركة مع الاستعمار الإنكليزي بكونها معركة اقتلاع بالدرجة الأولى، أما المعركة مع الاستعمار الأمريكي فهي ـ بشكل أساسي ـ معركة قطع الطريق أمام تسلله.. معركة صد هجومه، ودرء خطره الدائم.

أمّا السبب الثاني لهذا التكتيك المناور، فهو أن الثورة ـ وقد أدركت الطبيعة المختلفة لكل من المعركتين ـ أرادت أن تستخدم التناقض الجزئي وغير الأساسي والمؤقت بين أهداف كل من الاستعماريين لمصلحة الشعب. فالاستعمار الإنكليزي ـ بالنسبة لمصر ـ هو الخطر الواقع والفعلي، في حين أن الاستعمار الأمريكي خطر ماثل. وكان الهدف المباشر للمعركة هو اقتلاع الخطر الفعلي. ومن الممكن (بل من الواجب) الاستفادة من التناقضات مهما كانت جزئية. ولهذا يشير أنور السادات إلى «أن تصرف الثورة حيال أمريكا، من أول يوم للثورة، كان مناقضاً لتصرفها حيال إنكلترا» (كتاب الهلال ـ العدد ٨٨ ـ ص: ٧٦)، ولم يكن هذا التصرف وليد جهل بطبيعة الاستعمار الأمريكي، لأن قادة الثورة ـ عندما قاموا بتقدير احتمالات تطور الموقف عشية

إعداد الثورة ـ أخذوا في الحسبان تدخل أمريكا ضد الثورة، باعتبار أن «مركز الثقل في توجيه الحكم قبيل الثورة ـ بدأ يتزحزح رويداً رويداً من السفارة البريطانية إلى السفارة الأمريكية».، (نفس الكتاب ـ ص: ١٠٦ ـ ١٠٧). وتبادلت الثورة الابتسامات مع أمريكا، التي رأت في هذا الموقف مجالاً لإكمال تسللها، الذي بدأ قبيل الثورة، ولكي ترث النفوذ الإنكليزي في مصر. إن ثورة ٢٣ يوليو التي لا ترى في موقفها سوى مجرد تكتيك، سدّت الطريق بحزم أمام المحاولات الأمريكية الواحدة تلو الأخرى.

والسبب الثالث لاختلاف تكتيك الثورة حيال الاستعمارين هو حدود وشروط الدعم السوفياتي. فالدعم السوفياتي ليس أكيداً ومطلقاً في كل الحالات، وضمن كل الشروط والظروف (وخاصة عندما تصبح الحرب الشكل العملي الوحيد للنضال السياسي ضد الاستعمار). ففي العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وجّه بولغانين إنذاره إلى فرنسا وإنكلترا، ولم تكن أمريكا إلى جانبهما. وفي ثورة ١٤ تموز في العراق، وعندما نزلت الجيوش الأمريكية في لبنان، وقف الاتحاد السوفياتي في منتصف الطريق، وأعلن أن حدود دعمه لثورة العراق هو التخلص من الملكية والخروج من حلف بغداد.. وجاءت أحداث كوبا في تشرين ١٩٦٢ (حيث تراجع الاتحاد السوفياتي أمام التهديد الأمريكي) لتؤكد أن سيا سة الاتحاد السوفياتي الخارجية هدفها الأساسي التعايش السلمي، وفي حدود هذه السياسة ستدعم نضال الشعوب. هذا فيما يتعلق بالدعم السوفياتي السياسي والعسكري. أما فيما يتعلق بالدعم الاقتصادي والمالي، فإن احتياجات خطة التنمية والتطوير، تجعل القطر المصري يتطلع دوماً إلى معونات وقروض من الغرب.

تلك هي الأسباب الرئيسية الثلاثة التي ساهمت بتحديد تكتيك الثورة المناور والدفاعي مع الاستعمار الأمريكي. فإذا أضفنا إليها العامل الأساسي والأكثر أهمية.. وهو افتقاد الثورة الثقة الكاملة المطلقة بقوى الشعب، اكتمل لدينا التفسير الموضوعي لحقيقة هذا التكتيك.

يتجلى تكتيك الثورة المناور مع الاستعمار الأمريكي في مظهرين أساسيين:

ـ المظهر الأول هو ذلك الشكل الصاخب المنفعل والمصطنع لموقف الثورة من الحركات الشيوعية المحلية. لقد عرفت الثورة بأي ظفر تحك الجلد الأمريكي، لأن السياسة الاستعمارية الأمريكية التي يؤرّقها هذا الشبح: الشيوعية رأت في هذا الجانب من سياسة الثورة العامل «المعدّل» و«الملطّف» لسياسة التعامل مع الدول الاشتراكية، ولسياسة الحياد الإيجابي... رأت السياسة الأمريكية في سياسة الثورة «الشر الأدنى» الذي لا بد لها من «ازدراده».

ـ أما المظهر الثاني فهو ذلك التطبيق «القضائي» و«الأرثوذوكسي» لمبدأ الحياد الإيجابي. إن سياسة الثورة تضع كلا المعسكرين في كفة واحدة، مع أن الأفق النضالي للبلدان المتخلفة التي تعيش نضالاً فعلياً ضد الاستعمار، يجعل المنطلقات الأساسية للسياسة التي يمارسها المعسكر الاشتراكي، أكثر انسجاماً مع مصالح هذه البلدان، وأكثر تعاطفاً وتفهماً لقضايا شعوبها. ولا نعني بهذا أننا نريد فرض قضايا المعسكرين الخاصة، ومعاركهما المباشرة على السياسة العربية بشكل عام، وعلى السياسة المصرية بشكل خاص، ولا نطلب من أحد خوض معارك مراهقة حمقاء مع الاستعمار الأمريكي. كما أننا لا نطالب بالتخلي عن المناورة. إلا أن استخدام المناورة على نحو ثوري، لا يمكن أن يتوفر إلا من منطلقات هجومية (لا دفاعية). إن استخدام المناورة من هذه المواقع، يقتضي ثقة كاملة ومطلقة بالجماهير الشعبية، وتعبئة شاملة وتنظيماً جدياً لهذه الجماهير.. هذه الثقة وهذا التنظيم هما وحدهما اللذان يمليان سياسة مبدئية وثورية تجاه مختلف المشاكل السياسية العربية والدولية، دون انتظار لالتقاط متوجس لصدى هذه السياسة في المعسكرات الأخرى.

إن سياسة «عدم الالتزام» بالمعسكرات الدولية، مقترنة بنضال هجومي حازم ضد الاستعمار، قد تكون التعبير الأكثر دقة وملاءمة من كلمة «حياد» في وصف الموقف السياسي الثوري الواجب اتخاذه على صعيد السياسة

الخارجية. إن مثل هذه السياسة الطلقة المرنة المؤمنة بالشعب، هي التي تتيح انتهاج سياسة مناوِرَة ومبدئية وثورية في آن واحد.

● والسمة السلبية الثانية للثورة هي أنها ثورة تجريبية:

حقاً إن العمل الثوري بحاجة إلى نظرية ثورية. حقاً إن نظرية مجبولة من الواقع القومي الملموس متفاعلة مع الجماهير الشعبية، مستعينة بالتجارب الاشتراكية الأخرى في العالم، هي وحدها التي تستشرف آفاق المستقبل، وتقلل احتمالات الخطأ، وتمنح العمل الثوري الثقة والصلابة والإدراك العلمي للواقع. إلا أن فقدان النظرية لا يسلب العمل الثوري حقيقته وأهميته. فالثورة تبقى ثورة سواء كانت عفوية تجريبية، أو منبثقة من نظرية. ثورة بلا نظرية قد تهادن وتساير.. قد تتردد وتساوم.. وقد تتخبط في أخطاء خطيرة تسلمها للانحراف أو الجمود أو الموت.. إلا أنها تبقى ـ في إطار ما صنعته ـ ثورة على كل حال. إن ثورة ٢٣ يوليو نموذج للثورة التجريبية. وقد اعترف عبد الناصر بهذه الحقيقة بقوله:

«... كنا نشعر بالحاجة إلى ثورة... إلى تغيير جذري، وإنما كنا لا ندرك الطريق إلى هذا التغيير ولا الوسائل لتحقيقه...».

ولكن الثورة التي افتقدت النظرية، لم تفتقد أي دليل للعمل. لقد طرحت الثورة المبادىء الستة المشهورة: ـ القضاء على الاستعمار ـ القضاء على الإقطاع. ـ القضاء على الاحتكار ورأس المال على الحكم. إقامة عدالة اجتماعية. ـ إقامة جيش وطني. ـ إقامة ديمقراطية سليمة.

في هذه الشعارات العامة العريضة، تتجاور الأهداف الوطنية مع المطامح الديمقراطية البورجوازية مع الأحلام البورجوازية الصغيرة بالعدالة الاجتماعية. وفي هذه الشعارات إيمان غامض بقضية الجماهير، وعطف غير محدد على مصالحها، وفيها معارضة لاستثمار الجماهير واضطهادها، ولكن على نحو ذاتي وشبه اشتراكي.

بمثل هذه العقلية خاضت الثورة المعارك. وفي غمار النضال، وبتجارب الخطأ والصواب، تعمّق محتوى تلك الشعارات، وتوسع مفهومها، وجنحت أكثر فأكثر... ويوماًفآخر نحو اليسار... وانتقلت الثورة - أخيراً - إلى مواقع جديدة كلياً، تجاوزت فيها تلك الشعارات، إلا أن مطامح الثورة بقيت - حتى الآن - في أفق بورجوازي صغير.

يروي لينين عن نابوليون قوله: «نبدأ المعركة... ثم نرى...». وهكذا سارت خطى التطور في مصر. بدأت المعركة ليلة ٢٣ يوليو. وتوالت المعارك.. وكانت كل معركة تقود إلى أخرى.. فالنبض الثوري انتقل بالثورة من معركة إلى أخرى، ومن مرحلة إلى مرحلة: إسقاط الملكية - ضرب الإقطاع - طرد الاحتلال الأجنبي - إنهاء السيطرة الاقتصادية الاستعمارية - تنمية قوى الإنتاج وفق برامج خمسية - نقل الملكية الخاصة لمعظم وسائل الإنتاج إلى الملكية العامة. افتقاد النظرية - إذن - لم يوقف سير الثورة، وإن كان قد جعله بطيئاً ومتعرجاً.. فيه التواءات وفيه وقفات، وفيه مفاجآت أيضاً.

كيف انعكس الطابع التجريبي للثورة على خطواتها وأعمالها؟.

يجدر أن ننوه - منذ البدء - أن جوانب الضعف في الثورة (التي نجمت عن افتقاد الثورة أداتها الشعبية) هي - إلى حد كبير - وليدة طابعها التجريبي أيضاً. ولو أن الثورة قد انطلقت من المعطيات النظرية المستخلصة من تعميم التجارب الاشتراكية في العالم، لما وقعت في دوامة من التخبط سبق أن عانتها تجارب ثورية أخرى في العالم. ولكن الملامح النوعية لثورة ٢٣ يوليو، لم تتح لها ذلك.

ولسنا ندعو - هنا - إلى أولوية النظرية العامة للتجارب الثورية في العالم، فالممارسة تملك «فضيلة الحقيقة الواقعة المباشرة»؛ ولكن، في نفس الوقت، «يجب تحاشي التصميمات النظرية المخططة جزافاً بدون أن تستمد من الواقع الملموس، كذلك يجب تجنب الخطأ الذي يريد منه البعض

الاستغناء عن خبرة غيرهم، وعن الأخذ بالمكاسب الثورية المختلفة في عصرنا هذا...» (ميثاق طرابلس لجبهة التحرير الجزائرية). وعلى عكس هذه الموضوعة، فقد كانت ثورة ٢٣ يوليو تتقرى طريقها بوسائلها العفوية الذاتية يوماً فيوماً، ومعركة فأخرى. لقد كانت تملك تكتيكاً للعمل واعياً وناجحاً، ولكن دون أن يكون منبثقاً من نظرية ثورية اشتراكية.

إن الطابع التجريبي للثورة، وغياب الطبقة العاملة الإيديولوجي والسياسي، جعل مفاهيم ثورة ٢٣ يوليو عن الاشتراكية مفاهيم بورجوازية صغيرة.

إن ثورة ٢٣ يوليو، في مجابهتها المخلصة لمشكلة التخلف والفقر، رأت نفسها مدعوة لقيادة الاقتصاد القومي ومضطرة - بالتالي - إلى تجنيد رأس المال الخاص، وتعبئته لتنفيذ برامج الإنماء و«توجيهه للخدمة العامة». ولكن رأس المال الخاص الوطني (الذي لا يمكن أن يجند نفسه إلا لربح أكثر، والذي يرى وطنه الحقيقي في مكان الربح الحقيقي) أصيب بنفرة من هذه المحاولة. وهذه النفرة كشفت للثورة، بالتجربة العيانية - طبيعة رأس المال وحقيقته. وهذا هو السبب الأساسي للضربة المجيدة في تموز ١٩٦١ . أما السبب الثاني فهو إدراك الثورة (الذي تأخر بعد تخبط تجريبي دام تسع سنوات) عجز رأس المال الخاص في البلدان المتخلفة عن تنمية وتطوير الاقتصاد القومي. والسبب الثالث هو استغلال رأس المال الخاص احتياجات التنمية، ليجني منها أكبر الأرباح.

تلك هي الأسباب الثلاثة للتحول الكبير في تموز ١٩٦١ ، فإذا أضفنا إليها وجهة نظر الثورة التي تعارض الاستغلال على نحو ذاتي، وبورجوازي صغير.. اكتملت لدينا الصورة العامة لاشتراكية ثورة ٢٣ يوليو.

... إذن فالتطور الذي سار في اتجاه اشتراكي في مصر، جاء حلاً لمشكلة التخلف بالدرجة الأولى، في حين أن المنطلق الثوري للاشتراكية، يأتي عبر طموح الجماهير الكادحة ونضالها في سبيل إلغاء الاستثمار. التطور

الاشتراكي في بلد متخلف، يحمل في ثناياه مشكلة القضاء على التخلف، أمّا أن تعتبر الاشتراكية مجرد وسيلة لإلغاء التخلف، فإنها نظرة «حِرفية» أو «تكنيكية» للاشتراكية، حيث تبقى خطا التطور متناقضة، لا تتناول سائر جوانب حياة المجتمع، وحيث تبقى ـ أيضاً ـ غائمة آفاق تطور المجتمع إلى مجتمع اشتراكي كامل في ظروفه وخصائصه.

إن نظام رأسمالية الدولة، يمكن أن يلبي ـ في بلد متخلف ـ متطلبات حل مشكلة التخلف، وإن نظاماً كهذا، يمكن أن تبنيه البيروقراطية والفئات البورجوازية الصغيرة الأخرى، بمعزل عن الجماهير الكادحة. أما تفجير الأطر البورجوازية الصغيرة للمجتمع، والانتقال من رأسمالية الدولة إلى الاشتراكية فمسألة تتعلق ـ أولاً وآخراً ـ بالدور السياسي القيادي الذي تنهض به الطبقة العاملة انطلاقاً من النظرية الثورية.. نظرية الاشتراكية العلمية.

إن تجريبية الثورة هي التي جعلت خطواتها مفاجئة وغير متجانسة: فهي ما تزال تنظر إلى مشكلة الأرض من زاوية بورجوازية صغيرة، وتعارض الاشتراكية في القطاع الزراعي، كما أنها ما تزال تتحدث عن رأسمال مستغل، وتزعم أن «سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج، لا تستلتزم تأميم كل وسائل الإنتاج، ولا تلغي الملكية الخاصة...» دون أي محاولة لتحديد الطابع المرحلي لهذه الموضوعة وإذا كان «الميثاق» الذي أعلنه الرئيس عبد الناصر في ١٩٦٢/٥/٢١ قد اعتبر «الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم»، ولكن موضوعات الميثاق، في تفاصيلها، تنطلق من نظرة «اقتصادية» و «حِرَفية» للاشتراكية، وتحمل فهماً مشوهاً، وجانبياً لها.

وإذا كانت هذه هي نتائج المنطق التجريبي، فيما يتعلق بالبنيات التحتية للمجتمع، فإن آثار هذا المنطق قد انعكست بشكل خطير، ومفجع على الجوانب والجبهات الأخرى للنضال الاشتراكي.. جبهة النضال ضد البنيات الفوقية للمجتمع القديم. فلكي يكون النضال الاشتراكي متكاملاً ومتجانساً، لا بد أن يتناول مختلف مستويات البناء الاجتماعي، ومختلف قطاعات

الحياة. فالاشتراكية ليست مجرد إلغاء للاستغلال، بل هي ـ بالأساس محاولة لإنقاذ إنسانية الكائن البشري التي سحقها الاستغلال، وتحريره من كل ظروف الضياع التي أفقدته جوهره الإنساني. إن الاشتراكية حل كلي وجذري لمشكلة الإنسان، ولكن اشتراكية ثورة ٢٣ يوليو التجريبية، لم تستطع أن تدمر سوى البنيان التحتي للمجتمع القديم، في حين أن البُنى الفوقية بقيت بعيدة عن الريح الثورية، وما تزال مقطوعة عن التطور الذي أصاب البُنى التحتية. فالانقطاع الثقافي ما يزال في قبضة الرجعية والبورجوازية، والتعليم ـ وإن كان قد أخذ منحى عملياً تطبيقياً ـ إلا أنه بعيد عن خلق أجيال جديدة تؤمن بالعلم، باعتباره الحقيقة الوحيدة في الحياة كما أن الأطر الاجتماعية التقليدية (الإقطاعية والبورجوازية) ما تزال تهيض انطلاقاً كاملاً حقيقياً للتطور الاجتماعي. إن إيديولوجيا المجتمع القديم، ما تزال قوية وعميقة الجذور، وهي ما تزال سائدة ومهيمنة حتى في الأجهزة القيادية. إن هذه الإيديولوجيا الرجعية ما تزال تمارس عملية خنق ووصاية على الإيديولوجيا الاشتراكية، لكي تمنع نموها وتوسعها وسيادتها في المجتمع الجديد.

حقاً إن النضال لتصفية البُنى الفوقية المتخلفة والرجعية لا يمكن أن يأتي ثماره بسرعة (كما هو الأمر فيما يتعلق بالبنى التحتية)، إلا أن الثورة لم تلتفت حتى الآن إلى هذه المشكلة. وهذا ـ في رأينا ـ من أ كثر الجوانب السلبية خطورة في تجربة ثورة ٢٣ يوليو... وهو أدعاها إلى القلق حول مستقبل هذه التجربة.

إيديولوجيا الثورة

قلنا ـ قبل قليل ـ إن ثورة ٢٣ يوليو ثورة تجريبية، أي ثورة بلا نظرية. إلا أن هذه الثورة كانت تملك ـ منذ البدء ـ قناعات فكرية وسياسية.. هذه القناعات يمكن أن نطلق عليها كلمة: إيديولوجية.

لكل من طبقات المجتمع (ولبعض فئاته الهامة أحياناً) إيديولوجيتها: فلليمين إيديولوجيته، ولليسار إيديولوجيته وهكذا. كما يمكننا القول أن هناك إيديولوجية محافظة، و إيديولوجية ثورية، إيديولوجية تقدمية وأخرى رجعية.

تصوغ الطبقات الثورية في المجتمع (وطليعة هذه الطبقات بالتحديد) نظريتها الثورية خلال ممارستها النضالية، انطلاقاً من إيديولوجيتها الطبقية. وإذا كانت ثورة ٢٣ يوليو قد افتقدت النظرية، إلا أن أسلوبها التجريبي كان انبثاقاً عن إيديولوجية تعبر ـ موضوعياً ـ عن مطامح طبقية معينة.

وعلى هذا الأساس يحق لنا أن نتساءل: ما هي إيديولوجية ثورة ٢٣ يوليو؟ ـ ما هو طابعها الطبقي؟! ـ كيف بدأت وكيف تطورت؟!.

لقد خضعت إيديولوجية ثورة ٢٣ يوليو إلى تطورات عميقة خلال الشوط الطويل الذي قطعته. وكانت أحداث أيلول ١٩٦١ في دمشق نقطة تحول هامة في تطور هذه الإيديولوجية، بحيث تبدو قيادة الثورة وكأنها تنساب بسهولة وروية من أفق إيديولوجي إلى آخر في اتجاه اليسار.

رغم الشكل العسكري الذي طبعت به أحداث ٢٣ يوليو، إلا أن إيديولوجية الثورة قد عكست ـ إلى حد كبير ـ عقلية الجماهير ونفسيتها ومطامحها (وجماهير الفلاحين خاصة). في هذه الإيديولوجية الجوانب القوية

في الجماهير الفلاحية، وفيها جوانب ضعفها أيضاً. فيها أوهامها وفيها زخمها. فيها عفوية الجماهير الفلاحية وفيها إصرارها أيضاً. فيها رغبة حارة للإفلات من أسر الواقع، وفيها إدراك غامض لجوانب هذا الواقع أيضاً. يختلط الجموح الثوري فيها مع طيبة الفلاح المصري وطبيعته المسالمة. تلعن التقاليد والعادات والأطر الاجتماعية والاقتصادية الموروثة، ويشدها حنين خفي نحوها في نفس الوقت. تؤمن بالعلم، إلا أن صدى السحر والخرافة ما يزال غلاف منطقها. وبكلمة: يتردد في هذه الإيديولوجية الرَجْع الأخير لعقلية الفلاح المصري.

هذا هو الإطار العام والمناخ العام لإيديولوجية ثورة ٢٣ يوليو، رغم التطور الذي خضعت له، ورغم حديث «الميثاق» عن الاشتراكية العلمية.

رغم أن ضرب قوى الإقطاع كان أولى خطوات ثورة ٢٣ يوليو، ولكن إيديولوجيتها كانت تنطلق من موضوعة، تعتبر التغيير الاجتماعي ممكناً عبر «التعاون الطبقي»، و«التعايش السلمي بين سائر الطبقات داخل الوطن الواحد». هذه الإيديولوجية «التعاونية» التي كانت مصحوبة دوماً برغبة جادة في التغيير الاجتماعي، جاءت تعبر - موضوعياً - عن موقف الحكم والوسيط عل الصعيد الطبقي، مفترضة قيادة الثورة كنخبة عائمة فوق جميع الطبقات، ممثلة مصالح كل المجتمع. هذه الموضوعة الوسيطية، هي التي جعلت السلطة - الثورة عاجزة عن إيجاد مناخ ملائم لخلق تشكيل سياسي، يمثل مطامح الجماهير الشعبية، كما أنها كانت الأب الروحي الذي أنجب الطرح السياسي المسمى بـ «الاتحاد القومي».

يُفلسف الرئيس عبد الناصر الاتحاد القومي بقوله:

«... إن الاتحاد القومي ليس حزباً، وإنما هو وطن بأكمله داخل إطار واحد، يتساوى الجميع على صعيده، وذلك لكي يصنع سلمياً تطوره الكبير، ويحقق أهداف ثورته التي لا بد من تحقيقها. الاتحاد القومي وسيلة لكي تتفاهم الطبقات وتتراضى بدل أن تتصارع..».

إن وضع العواطف فوق الحقيقة والواقع ومحاولة «صنع التطور الكبير»

عن طريق النوايا الطيبة والنصح، لم يجد فتيلاً مع الرجعية، لأن الصراع الطبقي أمر واقعي راسخ يفرض نفسه على الحياة، إنه محرك تطور المجتمع، فالتطور الكبير لا يمكن أن يصنع إلا بدون الرجعية، وضد مصالحها أيضاً. وكانت النتيجة المباشرة لهذه «العواطف» السلمية الوسيطية تباطؤ التطور، وتأخر التغير الاجتماعي، وإبقاء الثورة في خطر ماثل يترصدها. إن الدعوة للتعايش الطبقي تعني - عملياً - وقف حركة الجماهير، وشل نضالها ضد الرجعية. ولقد جرت هذه الموضوعة فعلاً إلى تجميد النهوض الشعبي، وتكلس المبادرة الجماهيرية.

إن وَهْم التعايش الطبقي والتفاهم الطبقي دفع إلى اعتبار الدولة كقوة فوق الطبقات.. كحكم بينها. يقول الرئيس عبد الناصر:

«... تحمي الدولة كل طبقة من الأخرى، وكل صاحب مصلحة من صاحب المصلحة الأخرى.. وهي التي تجعل التوافق كاملاً بين جميع المصالح وبين جميع الطبقات في نفس الوقت...».

حقاً إن اعتبار الدولة قوة وسيطة بين الطبقات، بعد أن كانت أداة بيد الإقطاع والرأسمال الاحتكاري قبل ٢٣يوليو، يعتبر خطوة إلى أمام. إلا أن هذا التطور، الذي وصل إلى مرحلة توازن بين القوى الطبقية المتناقضة، لكي يأخذ أبعاده الاشتراكية، لا بد أن يحطم هذا التوازن لمصلحة الجماهير الكادحة. إن ثورة ٢٣ يوليو في معاناتها الحقيقية للواقع، وفي تصميمها الحازم على متابعة النضال لإحداث التغيير الاجتماعي وجدت نفسها مجبرة على تحدي مصالح الطبقات المستثمِرة، ومدعوة بالنتيجة إلى ضرب هذه المصالح. وبما أن معارك التغيير قد جرت في مناخ سياسي جَمّدت فيه الثورة النهوض الشعبي، وشلّت المبادرة الجماهيرية، فقد استطاعت الرجعية أن تضرب الثورة في نقطة ضعفها... في دمشق في أيلول ١٩٦١ . هذا الارتطام العنيف بالواقع، حطّم أسطورة التعاون الطبقي، وفضح خَرَق وتهافت إيديولوجيا «الاشتراكية التعاونية» (أي الاشتراكية القائمة على تعاون الطبقات).

إن ما هو خطير وأساسي في أخطاء ثورة ٢٣ يوليو، قد نبع عن الوهم

التالي: إمكانية السير في الطريق الاشتراكي مع تجنب الصراع الطبقي. لقد تعلمت الثورة با لتجربة المرّة القاسية أن مثل هذه الموضوعة مناقضة للواقع الاجتماعي الملموس، ومغايرة لحقيقة التطور التاريخي. وإذا جعلت الثورة درس الانفصال منطلقاً لنضالها العملي، فإنها ستتغلب حتماً على مظاهر الخطأ والتردد التي نجمت عن تطبيق الإيديولوجيا التعاونية.

أمّا الجانب الآخر من الموضوع، فهو أن التطور، وقد سار في اتجاه البناء الاشتراكي، أخذ يطرح ضرورة تعبئة شعبية شاملة، تستطيع تلبية مقتضيات البناء الاشتراكي على نحو جدي وسريع، هذه التعبئة الشعبية تقتضي انتهاج سياسة طبقية حازمة وواضحة، وهذا يعني إطلاق مبادرة الجماهير السياسية، لكي تتولى مهمة الحماية والرقابة والتطوير من جهة، ويعني أيضاً متابعة تدمير الأسس الموضوعية للقوى المعادية للاشتراكية في سائر قطاعات الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية. إن القلة البيروقراطية ستشوه التطور الاشتراكي،وتسلبه مضمونه الإنساني، وتعرقل تعميقه. إن الاشتراكية لا يمكن أن تتحقق وتتطور إلا مع الجماهير الشعبية، وبالاعتماد على مبادهتها والثقة بإمكانياتها.

في قرارات تموز ١٩٦١ بلغت الثورة مفترق الطرق. وكانت أحداث دمشق في أيلول ١٩٦١ إيذاناً بذلك. ولولا موقف الرجولة الذي اتخذه عبد الناصر لامتد الوباء الرجعي إلى القاهرة. لقد أصبحت ثورة ٢٣ يوليو بعد الانفصال أمام ثلاثة احتمالات:

١ ـ إما أن تعاجلها الرجعية ـ وهي في عزلة عن الجماهير الكادحة ـ بضربة مميتة قاضية.

٢ ـ وإما أن تطوقها البيروقراطية نهائياً بسور منغلق يجمدها في منتصف الطريق (في رأسمالية الدولة)، وتمنع انطلاقها وتطورها، فتبني مجتمعاً هجيناً مشوهاً متناقضاً راكداً خالياً من القيم الاشتراكية الحقيقية.

٣ ـ وإما أن تتحول كلياً، وبلا تردد، إلى الالتزام الإيجابي الديمقراطي بالجماهير الكادحة.

ولقد كان في إعلان «الميثاق» مساء ١٩٦٢/٥/٢١ ما يشير - من حيث المبدأ - إلى أن قيادة الثورة (وعبد الناصر بالتحديد) قد اختارت طريق الجماهير. لقد جددت كارثة الانفصال النبض الشعبي للثورة. ولقد انعكس هذا النبض بصورة واضحة (وإن كانت غير كاملة وغير حاسمة) في ذلك الميثاق.

لسنا - الآن - بصددتقديم دراسة حول الميثاق، وسنكتفي بإلقاء نظرة عامة، ثم نورد بعض الملاحظات حول الاتجاهات الجديدة والهامة فيه:

١ - بالرغم من أن الميثاق موجه - بشكل عام - لرسم الخط العام لسير التطور في القطر المصري في المستقبل القريب (وخلال السنوات الثماني القادمة على وجه التحديد)، ولكنه قد توجه أيضاً إلى تجربة السنوات العشر الماضية بالنقد والتحليل. فالميثاق - إلى حد كبير - نقد مباشر، وغير مباشر لتلك الفترة. وكانت منطلقات هذا النقد يسارية، تناول جوانب الضعف في الواقع الراهن للتجربة، كما تناول جوانب الخطأ في التجربة الماضية. إلا أن هذا النقد جاء وفق أسلوب إيجابي وعام وعريض، لذا كانت تنقصه الجرأة والحسم الذي يعري الخطأ من جذوره، ويحلل - بتفصيل - الظروف التي ولدته. وإن أسلوباً كهذا في النقد، هو الذي يمكن أن يهيء - على نحو أكمل - وسائل تصحيح وتطوير التجربة في حالتها الراهنة. لقد لخص الميثاق التطور السابق للثورة واستخلص معطياته، وعلى ضوء ذلك رسم آفاق التطور في القطر المصري. ويمكن القول - بشكل تقريبي - إن الميثاق يشكل نقطة انطلاق صحيحة من حيث اتجاهها العام.

٢ - يشير الميثاق إلى أن «الاشتراكية العلمية هي الصيغة الملائمة لإيجاد المنهج الصحيح للتقدم». ولكن الميثاق في تحليله للأمور، لم يلتزم الاشتراكية العلمية على نحو كامل ودقيق، فلم يضع الميثاق حدوداً واضحة بين الأهداف البعيدة للثورة، وبين أهدافها المرحلية. هذا الخلط بين التطلعات البعيدة، وبين الأهداف المرحلية هو ضرب من الخوف البورجوازي الصغير، لا بد أن تستخدمه العناصر المحافظة لكي تمنع التطور، وتدافع عن مواقعها المنهارة. إن

الميثاق بحاجة إلى تحديد ووضوح إيديولوجي، لكي يقطع الطريق على التيارات البورجوازية الصغيرة في محاولتها اعتبار الأهداف المرحلية للتطور الثوري، وكأنها خاتمة المطاف.

٣ ـ بالرغم من أن كامل وسائل التمويل، وثمانين بالمئة من وسائل الإنتاج قد أصبحت ضمن نطاق الملكية العامة للشعب، إلا أن البرنامج الذي حدده الميثاق لمتابعة التحويل الاشتراكي في مجمل القطاعات غير شامل وبطيء معاً. ففي السنوات الثماني القادمة ـ في رأينا ـ يجب أن ننجز ثورة زراعية (لا إصلاح زراعي فحسب)، وفق شعار «الأرض لمن يزرعها»، كما ينبغي أن تنفذ هذه الثورة بواسطة الفلاحين ـ لا البيروقراطية ـ. كما يجب إتمام تحويل جميع وسائل الإنتاج إلى ملكية الشعب، وتأميم التجارتين الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تأميم وسائل الخدمات الهامة والثروات العقارية الكبيرة والوسطى في المدن.

ضرب من «التهريب» الإيديولوجي البورجوازي الصغير أن يصطنع الميثاق تقسيم رأس المال إلى رأسمال مستغل وآخر غير مستغل، وملكية مستغلة وأخرى تؤدي دورها في بناء الاقتصاد، لكي تُبرر خطة السلطة في سيرها البطيء نحو إتمام التحويل في القطاع الاقتصادي. فالملكية إذا تعدت حدود الاستعمال المباشر والشخصي، لا بد أن تكون مستغِلة. ومهما كانت الرقعة التي يمارس فيها رأس المال نشاطه ضيقة، أو نسبة المردود الذي يعطيه منخفضة، فإن هذا لا يمحو عنه صفة الاستغلال، إذا كنا نعتبر العمل الإنساني المصدر الوحيد للقيمة. فالليل قد يكون أسحم وقد يكون أغبش أيضاً، ولكننا لا يمكن إلا أن نسميه ليلاً في كلا الحالين. لقد كان ممكناً أن تبرر السلطة خطتها وفق أسلوب آخر، كأن يقال مثلاً إن السير المرحلي للثورة يقتضي التعاون مع البورجوازية الصغيرة وبقايا البورجوازية، أما أن يُسدي الميثاق النصح للقطاع الخاص (دونما تحديد لمضمونه الطبقي) وأن يطالبه بأن «بجدد نفسه، وبأن يشق بعمله طريقاً من الجهد الخلاق لا يعتمد كما كان في الماضي على الاستغلال الطفيلي»... فإننا نرى في ذلك قفزاً فوق

الخصائص الثابتة والمطلقة لرأس المال بصورة عامة، ولرأس المال في البلدان المتخلفة بصورة خاصة، كما نرى فيه ـ تبعاً لذلك ـ حواراً رومانتيكياً مع أصم لا يمكن أن يستمع إلا لنداء مصالحه المباشرة الأكيدة.. إن في هذا «النصح» لمنطقاً بورجوازياً صغيراً.

٤ ـ على الصعيد النظري، رسم الميثاق أفقاً صحيحاً لإقامة ديمقراطية شعبية، تستطيع خلالها الجماهير العاملة أن تمارس دورها في تطوير الثورة:

آ ـ لقد فضح الميثاق الديمقراطية البورجوازية ـ الإقطاعية. ولقد أمسك بحقيقة علمية راسخة، وهي: «أن النظام السياسي في بلد من البلدان، ليس إلا انعكاساً مباشراً للأوضاع الاقتصادية». إن هذه الحقيقة يمكن أن تشكل منطلقاً اشتراكياً لموقف مبدئي من أنظمة الحكم التقليدية، كما يمكن أن تتيح «فضح التزييف المروع في ديمقراطية الرجعية التي حكمت باسم التحالف بين الإقطاع ورأس المال المستغل»، وهي التي ستمكن الثورة من أن «ترسم من الواقع وبالتجربة وتطلعاً إلى الأمل معالم ديمقراطية الشعب كله».

ب ـ نوهنا ـ قبلاً ـ بخرافة التعايش الطبقي التي حطمتها أحداث أيلول ١٩٦١ في دمشق. لقد كانت هذه الخرافة عائقاً جدياً أمام بناء ديمقراطية شعبية، إلا أن ثورة ٢٣ يوليو قد تعلمت بالتجربة المباشرة خَرَق هذه الموضوعة، وجاء الميثاق ليعلن أن الصراع الطبقي حقيقة ملموسة، تعيش في الواقع، وتعانيها الجماهير. إن التطبيق العملي الجدي للصراع الطبقي، يقضي فتح الطريق لممارسة ديمقراطية، تتيح تأطير الجماهير الكادحة، وإنضاج وعيها الطبقي. إن الممارسة السياسية للصراع الطبقي، هي التي تملأ الصراع ضد الرجعية بمضمون ثوري واشتراكي.

جـ ـ إن ثورة ٢٣ يوليو في كفاحها ضد الاستعمار، عمدت إلى إلغاء حرية الطبقات والفئات الضالعة مع الاستعمار، ولكن الثورة لم تكتف بإلغاء حرية الطبقات الرجعية فحسب، بل ألغت حرية الجماهير الشعبية أيضاً. لقد حللنا في مكان آخر من هذا البحث أسباب هذه الظاهرة، وكشفنا عن جذورها، إلا أننا نريد أن نضيف إلى ذلك السبب التالي: إن التناقضات

الجزئية وغير المتنافية التي وجدت بين قيادة الثورة وبين الجماهير العاملة، قد استغلتها العناصر الوسطية وغير الاشتراكية في قيادات الثورة، لتحرم الجماهير الشعبية حريتها أيضاً. لم تستطع قيادات الثورة أن تميز بوضوح بين نمطين من التناقضات: تناقضات الثورة مع الرجعية، وهي تناقضات أساسية متنافية (حسب تعبير ماوتسي تونغ) وتناقضات الثورة مع الجماهير الشعبية، وهي تناقضات جزئية وودية. إن الخلط بين هذين النوعين من التناقضات، بالإضافة إلى توجس الثورة المسبق من الجماهير، هو الذي يفسر موقف الثورة من حرية الجماهير الشعبية.

إن الشعار الذي طرحته الثورة: «إن الخبز للجميع مقدمة لا بد منها حتى تكون هناك الحرية للجميع...»، إن هذا الشعار، وإن كان يعبر عن فهم جزئي ومشوه لطبيعة النضال التقدمي، إلا أنه يعبر في نفس الوقت عن التزام بمصلحة الجماهير أيضاً. ولكن هذا الالتزام جاء على شكل أبوي، فكانت علاقات الثورة مع الجماهير علاقات وصاية. إن التزام مصلحة الجماهير والوصاية عليها في نفس الوقت، لم يتح خلق الجماهير المنظمة الواعية لمصالحها الطبقية، بل خلق الجماهير المتحمسة السديمية.. وجماهير في حالة كهذه لا يمكن أن تكون قاعدة متينة وفعالة للديمقراطية الشعبية، لأن جوهر هذه الديمقراطية مستمد من الإسهام الإيجابي لا الموافقة السلبية فحسب،. إن الإيمان بالديمقراطية الشعبية هو الشكل العملي للإيمان بالجماهير الشعبية المنظمة القائدة.

الحقيقة ثورية وأخلاقية دوماً. والديمقراطية هي التي تتيح للحقيقة التفتح، وإن غَرْس فكرات الديمقراطية الشعبية، لا يتأتى وفق أسلوب مفاجىء، يسقط من علٍ كمنحة من الحاكم عندما يقتنع أن الجماهير قد شبّت عن الطوق، فالديمقراطية لا يمكن أن تؤجل أو تقنن، ولا توضع على الرف اليوم زعم ممارستها غداً عند النضج، فالنضج السياسي وليد الممارسة الديمقراطية بالدرجة الأولى . فالديمقراطية اليوم هي أمر لا بد منه للديمقراطية غداً، لأن ممارسة الديمقراطية على نحو ناضج ومسؤول ومنضبط، لا يمكن أن

يتهيأ إلا بالممارسة الدائمة والمعاناة. فلكي نتعلم السباحة غداً، يجب أن نمارسها منذ اليوم.

لقد رسم الميثاق أفقاً نظرياً سليماً لممارسة الديمقراطية:

«.. إن ممارسة الحرية بعد العملية الثورية الهائلة بإعادة توزيع الثروة الوطنية في يوليو ١٩٦١ ، لا تشكل خطراً على أمن النضال الوطني، بل إنها صمام الأمان له، فإنها تخلق القوة الشعبية القادرة على الانقضاض على كل محاولة للتآمر والقيام بانتكاس يسلب الشعب ثمار نضاله، كذلك فإن ممارسة الحرية يخلق القيادات المتجددة للعمل الثوري، ويوسع هذه القيادات، ويدفعها دائماً إلى الأمام، ويخلق قيادة من التفكير الجماعي القادر على صد نزعات التحكم الفردي، ومن ثم فهو يوفر للعمل الوطني ضمانات بعيدة المدى..».

د ـ قلنا ـ قبل قليل ـ إن التزام الثورة بالجماهير جاء على شكل أبوي، لذا فإن الثورة، وإن استطاعت أن تنفذ إلى الجماهير وتحرك أكثرها جهلاً وتأخراً وسلبية، ولكنها لم تتقدم بالجماهير إلى الخطوة الثورية الثانية إلى تنظيمهم، فبقيت ـ رغم تحركها ـ في حالتها الخام، وفي وضع سديمي مبعثر. إن الاستيعاب الحقيقي للتحرك الثوري، لا بد أن ينتهي إلى صب قوى الجماهير العفوية في تنظيم يمنحها القوة والنضج معاً، ويفتح أمامها ـ بالتالي ـ فرصة ممارسة قيادة فعلية في التطوير الثوري الاشتراكي للمجتمع المصري.

إن الثورة التي اجتازت تجربة المراهقة الفكرية (كما يقول الميثاق) بعد معاناة حقيقية للواقع الملموس، وبعد أن باشرت مهمة التطوير والبناء الاشتراكي، وبعد تجارب عشر سنين من الخطأ والصواب، أمسكت ـ نظرياً على الأقل ـ بجوهر العمل الثوري، وبكلمة السر فيه، عندما أعلن الميثاق هذه الحقيقة: «الشعب قائد الثورة». ولكن لكي يكون لهذه الموضوعة مضمون عملي يجب ألّا تكون تبريراً لعدم وجود الشعب المنظم. فلن يستطيع الشعب ممارسة دور قيادي فعلياً، وهو في وضع سديمي. الشعب القائد هو ـ من الناحية العملية ـ طليعته المنظمة في تشكيل سياسي ثوري.

٥ ـ لقدتناول الميثاق مشكلة البيروقراطية في معرض بحث مشاكل التطبيق الاشتراكي. وإذا أخذنا بعين الاعتبار عمق النفوذ البيروقراطي في السلطة، فإننا لا بد أن ندرك الأهمية التي يرتديها طرح هذه المشكلة.

جاء في الميثاق:

«... والقيادات الجديدة لا بد لها أن تعي دورها الاجتماعي. وإن أخطر ما يمكن أن تتعرض له في هذه المرحلة، هو أن تنحرف متصورة أنها تمثل طبقة جديدة حلّت محل الطبقة القديمة، وانتقلت إليها امتيازاتها...».

ورغم أننا نعتقد أن مجرد طرح المشكلة خطوة إلى أمام، إلا أن الميثاق لم يضع المسألة في إطارها الواقعي والطبقي، ومرّ عليها بسرعة، وتحدث عنها باقتضاب، في حين أن المشكلة البيروقراطية في القطر المصري هي من أكثر المشاكل تعقيداً، ومن أكثرها إلحاحاً أيضاً. ولهذا يمكننا القول إن المشكلة لم تطرح في الميثاق على نحو موازٍ لأهميتها وخطورتها وإلحاحها.

إن الواقع الموضوعي للبيروقراطية، يجعل منها طبقة جديدة فعلاً، وهي لا «تنحرف» عندما تصبح طبقة جديدة، لأن تلك حقيقتها الموضوعية. إن الطرح المثالي لقضية البيروقراطية، والنصح الوعظي لها لن يغير الواقع الاجتماعي. إن الأدوات الموضوعية في النضال ضد البيروقراطية هي الديمقراطية الاشتراكية والجماهير الكادحة المنظمة. وعندما تتوفر مثل هذه الأدوات، يصبح ممكناً النضال المجدي ضد البيروقراطية.

بقيت كلمة أخيرة حول الميثاق: إنه خطوة هامة في الطريق نحو تلمس الحقيقة الثورية، ولكنه بحاجة لوضوح وتحديد وحزم.

إن ما هو أكثر أهمية من الميثاق الأدوات الموضوعية التي تنفذه. فهل تستطيع الثورة كسر الحصار البيروقراطي لتصل إلى أمها.. إلى الجماهير الشعبية؟!.

النتيجة

نعيد الآن السؤالين التاليين:

١ ـ ما حقيقة الدور الذي يلعبه نظام عبد الناصر، ونتائجه الفعلية في الميزان العام للنضال ضد الاستعمار والرجعية العربية؟!.

٢ ـ ما الموقف السياسي الذي يجب أن تتخذه القوى الثورية العربية من نظام عبد الناصر؟!.

ثمة حقائق ونتائج عديدة يمكن استجرارها مما تقدم، ومن المناخ العام للنضال العربي:

أولاً ـ إن نظام عبد الناصر يلعب دوراً أساسياً في الكفاح العربي العام ضد الاستعمار والرجعية العربية، إن هذا الدور ـ موضوعياً ـ دور تقدمي. فهو قد فتح أمام التطور العربي آفاقاً واسعة جديدة، وحوّل الحركة القومية العربية إلى قوة تاريخية، وفتح إمكانية عملية لتحقيق الوحدة العربية، وحل التناقض الأساسي في المجتمع المصري (تناقض رأس المال والعمل) مما فتح الطريق لتحويل الحركة القومية العربية إلى حركة اشتراكية جماهيرية. إن الحركة القومية العربية بدون مصر عبد الناصر، ستتقهقر بالشعب العربي (في المشرق خاصة) إلى ما كانت عليه الحال قبل تموز ١٩٥٢ ، حيث الظلام الاستعماري الرجعي يلف المشرق العربي بأكمله. إن اي حديث عن التحرر من الاستعمار (بشكليه القديم والجديد) وتصفية إسرائيل (لا درء خطرها فحسب) بدون مصر عبد الناصر أكذوبة وخدعة يروجها عملاء الاستعمار والملتفون معهم. لقد كانت مصر عبد الناصر، ولا تزال، القاعدة الصلبة لدعم

حركة النضال العربي. لقد فتحت صفحة جديدة ناصعة في التاريخ العربي المعاصر.

ثانياً ـ إن التجربة الثورية المصرية ليست تجربة رائدة. إن نظام عبد الناصر ليس النظام الثوري النموذجي، بسبب فقره الإيديولوجي، وافتقاد أهدافه الاشتراكية الدقة والوضوح والتحديد، وبسبب إغراقه في البيروقراطية، وانعدام النفحة الشعبية في أساليب نضاله وأدواتها. كل هذا يجعل وضع نظام كهذا في سدة القيادة للحركات الثورية العربية أمراً غير سليم، وغير مضمون النتيجة، لأن نظام عبد الناصر ليس في مستوى قيادي من وجهة إيديولوجية، لذا فإن إمساكه الزمام سيكلّس انطلاق الحركات الثورية، ويجعلها ذيلاً للنظام، ويفقدها مبادرتها وحيويتها وطلاقتها ومرونتها. وهو إن لم يرجع بها خطوة إلى الوراء، فسيجعلها «طبعات» جديدة مشوهة لما يجري في القطر المصري. أمّا الجانب الآخر من الموضوع، فهو أن تسليم زمام عمل ثوري لنظام لم يصبح في منطقة الأمان (بسبب افتقاده الركائز الشعبية المنظمة) سيجعل مجمل النضال الثوري ضرباً من المغامرة. إن الأهمية التاريخية للدور الذي لعبه ـ ويلعبه ـ نظام عبد الناصر لا تبرر أبداً تسليمه الزمام، ولا تبرر ـ بالتالي ـ تحويل النضال العربي إلى «قفزة نحو المجهول». لقد أكدت تجربة الانفصال هذه الموضوعة.

ثالثاً ـ إن وجود تناقضات بين الحركات التقدمية العربية أمر واقعي وحتمي أيضاً. إن هذه التناقضات ناجمة عن السيماء الاجتماعية لكل حركة، ومدى نضجها واختلاف مستوياتها الإيديولوجية، كما أنها نابعة عن مدى تغلغل الروح الثورية الشعبية فيها. وهي ـ من حيث الأساس ـ إحدى نتاجات التجزئة.

إلا أننا يجب أن نفهم بدقة نوعية هذا التناقض، لكي نستطيع تحديد الموقف الذي يمليه، لأن الانتهازية التي تنسب نفسها لليسار في القطر السوري قد حاولت تشويهه، وتحويله إلى عداء بين هذه الحركات، فانتهت إلى خنادق الرجعية.

إن التناقض الرئيسي - والعدائي بصورة واقعية - في عملية تطور الشعب العربي في مسيرته نحو الوحدة والاشتراكية (وهو التناقض الذي يقرر وجوده وتطوره وجود التناقضات الأخرى ويؤثر فيها) هو التناقض بين الشعب العربي من جهة، وجميع القوى المعادية لوحدته واشتراكيته من جهة أخرى.

أما التناقض بين مختلف الطبقات والفئات السياسية التي تكوّن مضمون الثورة العربية في هذه المرحلة، فهي تناقضات جزئية وثانوية. وحسب تعبير ماوتسي تونغ، إنها تناقضات ودية وغير متعارضة. وهذه التناقضات ممكنة الوجود مع كون المصالح الأساسية والعامة والبعيدة، لتلك الطبقات والفئات السياسية، واحدة. هذا هو الطابع الجوهري للتناقضات الموجودة بين الحركات التقدمية العربية.لذا فإن مسألة العلاقات بين هذه الحركات هي «تعيين الحدود - بالضبط - بين الصواب والخطأ». وهذا يعني وجوب حل التناقضات غير المتنافية من وجهة نظر التناقضات المتنافية والرئيسية وبوحيها وعلى أساسها.

رابعاً - إن انتصار ثورة الجزائر قد دفع بالنضال العربي إلى مرحلة جديدة، وأصبح المناخ السياسي العربي التقدمي مهيأ لالتقاء جميع قوى الثورة العربية.

إن جبهة كهذه أصبحت من مقتضيات وضرورات النضال العربي الراهن. إن الاتحاد الاشتراكي العربي في القطر المصري لا بد أن يكون أحد أطرافها الأساسيين.

يمكن أن تحقق هذه الجبهة ما يلي:

أ - تجسد وحدة النضال العربي تجسيداً عملياً، وتقود نضال الجماهير على مستوى الوطن العربي في هذه المرحلة، وتخلق - بالنتيجة - الأدوات الموضوعية لتحقيق الوحدة العربية.

ب - تزيل التناقضات الجزئية، وغير المتنافية بين أطراف الجبهة، وتمهد لصهر جميع الحركات التقدمية العربية في بوتقة إيديولوجية ثورية اشتراكية

واحدة، عبر تفاعل ديمقراطي، وعن طريق النقد والنقد الذاتي والرقابة المتبادلة والخبرة والتجربة.

جـ ـ إن مثل هذه الجبهة ستكون ـ من حيث المبدأ ـ الوسيلة الصحيحة لممارسة نقد إيجابي ثوري اشتراكي لجميع الظاهرات السلبية في التجربة المصرية، كما ستكون عوناً للعناصر الثورية الاشتراكية المصرية في نضالها، ضد جميع العناصر المعادية للثورة الاشتراكية، والوحدة العربية في القطر المصري.

ملاحظات إضافية

كتب هذا البحث في النصف الثاني من عام ١٩٦٢ ، كجزء من المعركة ضد عهد الانفصال، الذي يشن حرباً صليبية (يمينية مغرقة ويسارية كاذبة وذرائعية) على التجربة الجديدة في القطر المصري، محاولاً تلطيخها وإدانتها، بغية تكريس الانفصال. ولم يتح لهذا البحث النشر إلا في أوائل آذار ١٩٦٣ في الكتاب الثاني من المؤلف الجماعي: «في الفكر السياسي».

وعندما عدت إلى «دفاتري القديمة»، لكي أهيّىء بعض موضوعات هذا الكتاب، رأيت إعادةنشر هذا البحث من جديد، لأن المشاكل التي عالجها ما تزال مطروحة.

لقد قمت بإجراء تعديلات طفيفة جداً على بعض الصيغ.ولكن هذه التعديلات لم تمس ـ من قريب أو بعيد ـ الآراء والأفكار الواردة فيه. إن إعادة نشر هذه الدراسة، كما هي تقريباً، ليس مجرد أمانة فحسب، بل وسيلة لكي يرى الإنسان نفسه: أين كان يقف. وكيف كان يفكر... وإلى أين يتطور؟!. ما هو الصحيح السليم في أفكاره... وما هو التقريبي منها.. وما هو المخطىء؟!.

في الملاحظات التالية، سأحاول تسجيل ما هو جديد في رأيي حول التجربة الجديدة في القطر المصري، وموقفي منها. وسأحاول ـ أيضاً ـ الحديث عن التطورات الجديدة التي أصابت هذه التجربة وظروفها الجديدة، خلال السنوات الثلاث التي مضت على إعداد هذه الدراسة.

وفيما عدا الملاحظات، التي أدرجها الآن، فإنني ما زلت قانعاً بصواب مجمل الآراء الواردة في الدراسة.

١ ـ لقد رأيت تعديل تسمية هذه الدراسة. العنوان السابق كان «دراسة تحليلية لنظام عبد الناصر». هذا العنوان لم يكن دقيقاً، رغم الدور الاستثنائي الذي قام به عبد الناصر. وفي القطر المصري تجربة ثورية جديدة حقاً. وهذه التجربة أصبحت ملكاً للجماهير العربية، لا في القطر المصري فحسب، بل في الوطن العربي أيضاً.

لقد وصفنا التحول الذي يجري في مصر بأنه تجربة جديدة، إلا أننا أحجمنا عن وصفها بالاشتراكية. إن إحجامنا ليس سببه كون القطر المصري ما يزال في مرحلة انتقال نحو الاشتراكية فحسب (كما قال الرئيس عبد الناصر في خطابه الذي ألقاه بتاريخ ١٢ تشرين ثاني ١٩٦٤)، بل لأن آفاق تطور التجربة، نحو تجربة اشتراكية كاملة ومطلقة في ظروفها وخصائصها، لم يزل غائماً حتى الآن.

٢ ـ ورد في بحثنا ما يلي: «... إن التجربة الثورية المصرية ليست تجربة رائدة.. إن نظام عبد الناصر ليس النظام الثوري النموذجي...»[1]. هذه الصيغة تفتقد الدقة.

لقد وقع التباس لفظي حول كلمة «رائدة»، نبهني إليه بعض الأصدقاء. لقد كان ذهني منصرفاً عن أحد معاني هذه الكلمة، وهو كون التجربة المصرية هي أول تجربة شقت الطريق للتحويل الاشتراكي في الوطن العربي وهيأت له، وتلعب دوراً حاسماً في تطور الوطن العربي. وعندما يقصد بالريادة هذا المعنى، ينبغي أن أسجل أن هناك التباساً، لأن التجربة المصرية تجربة رائدة فعلاً.

ولكن عندما يقصد بالريادة أن تكون التجربة الجديدة في مصر نموذجاً ينبغي أن ينسخ ويقلد، عندئذ يختلف الموضوع كلياً، وينبغي إيضاح جوانبه وموقفنا منه.

---

(١) ص: ١٤٦

آ ـ إن محاولة النسخ والتقليد لا تغمض عن الظروف الموضوعية لكل قطر فحسب، بل هي محاولة غير ديمقراطية، لأنها تلغي دور الشعب في كل قطر. إن الثورة العربية ثورة واحدة، ولكن وحدة هذه الثورة لا يجوز أن تلغي ـ في حال من الأحوال ـ دور الجماهير في كل قطر، مهما كان صغيراً.

ب ـ إن رفض محاولات النسخ والتقليد (عندما لا تكون منطلقة من اعتبارات إقليمية، وعندما تبتعد عن أي موقف سلبي تجاه التجربة المصرية) ينطلق من موقف اشتراكي وديمقراطي: ليس من تجربة في العالم تستحق أن تنسخ وتقلد، وإن كان من الممكن أن تستلهم.

جـ ـ إن رفض نسخ التجربة المصرية ليس سببه جوانبها السلبية، لأن ليس من تجربة في العالم إلا ولها جوانبها السلبية. الموقف الاشتراكي الذي ينطلق من الواقع الملموس، لا يرى أن هناك تجربة نموذجية وأخرى غير نموذجية، وإنما هناك تجارب بلغت هذا المدى أو ذاك من التطور.. هذه المسافة أو تلك من النمو والنضج.. بقيت في هذا الإطار الطبقي أو تخطته.

د ـ التجربة الاشتراكية الحقة هي التي تأتي انبثاقاً من الواقع المباشر الملموس، وتتحدد ملامحها وفقاً لعلاقات القوى الطبقية، ومستوى التطور الاقتصادي، وحسب البناء السياسي والتقاليد، وتبعاً للوعي الاجتماعي والطبقي للشعب، وتوزيع القوى السياسية. وبكلمة: تتحدد ملامح كل تجربة بعدد من العوامل الموضوعية والذاتية التي تحيط بها، إن النسخ والتقليد محاولة لإلغاء هذه العوامل بصورة إدارية وبيروقراطية ومتعسفة.

٣ ـ ورد في البحث: «إن الأهمية التاريخية للدور الذي لعبه ـ ويلعبه نظام عبد الناصر، لا تبرر أبداً تسليمه الزمام، ولا تبرر ـ بالتالي ـ تحويل النضال العربي إلى قفزة نحو المجهول. لقد أكدت تجربة الانفصال هذه الموضوعة...».

إن مرارة الانفصال هي التي أملت عليّ مثل هذا التبسيط في الموقف الاشتراكي من دور عبد الناصر. وقد كان خطأ محاولة إعطاء حكم نظري

مسبق وقاطع، وبشكل مقطوع عن تطور الظروف الموضوعية للنضال العربي.

إن تجاوز التبسيط في النظر إلى مشاكل النضال العربي وجوانبه يقتضينا تثبيت الفكرات التالية:

آ ـ إن دور هذا القائد أو ذاك، هذا الحزب أو ذاك، إنما يقرره الواقع الفعلي لحركة الجماهير. ليس صحيحاً اتخاذ قرار نظري مسبق برفض هذه القيادة أو تكريسها. إن خط سير الجماهير ومواقفها هو الحكم في هذا الموضوع.

ب ـ إن الحكم بأن قيادة عبد الناصر تحول النضال العربي إلى قفزة نحو مجهول حكم مبني على تجربة محدودة، هي تجربة وحدة عام ١٩٥٨ ، وتجربة الانفصال، إن تجنب تحول النضال العربي إلى قفزة نحو مجهول، لا يتحقق بالابتعاد عن خط الجماهير ومحاربة الدور القيادي الذي ينهض به عبد الناصر، وإنما يتحقق عبر التصرف إيجابياً لتنمية حركة الجماهير وتنظيمها، ورفع وعيها السياسي والإيديولوجي.

جـ ـ لقد بلغ النضال العربي مرحلة حرجة لم يعد ممكناً تجاوزها إلا بالاعتماد على حركة الجماهير الشعبية. إن الظروف الموضوعية لعام ١٩٥٨ هي غيرها عام ١٩٦٥ . لقد أصبح طريق النضال العربي أكثر صعوبة وأشد تعقيداً. ولا بد أن الرئيس عبد الناصر نفسه (بعد النكبات والنكسات المتتالية) قد أدرك بالتجربة أن تنمية حركة الجماهير هي ـ وحدها ـ مفتاح النصر ضد الاستعمار والتجزئة وفي سبيل بناء الاشتراكية.

د ـ إن ما يميز الاشتراكي هو حرصه البالغ المطلق على المستقبل، على المراحل اللاحقة لتطور حركة الجماهير. لذا فإن الطبقة العاملة والتنظيمات السياسية الملتزمة بها، مدعوة ـ دوماً ـ لتمييز نفسها على الصعيدين الإيديولوجي والسياسي. إن هذا التمييز هو ضمانة المستقبل. إن طموح الطبقة العاملة إلى قيادة الثورة الاشتراكية طموح مشروع، ويلبي مقتضيات التطور التاريخي. إن إضعاف هذا الطموح أوتشويهه أو تأجيله ليس إلا محاولة

البورجوازية الصغيرة لتثبيت هيمنتها على حركة الجماهير العربية.

هـ ـ ولكن ينبغي الحذر من تحول شعار قيادة الطبقة العاملة إلى مجرد شعار ثوري عصبي، يغطي العجز عن مواجهة الواقع، وإلى وسيلة لتخريب تحالف قوى الثورة العربية في نضالها لتحقيق المهام الراهنة للثورة العربية. إن شعار قيادة الطبقة العاملة ليس قراراً مسبقاً، بل واقع يحققه نضال الطبقة العاملة المباشر واليومي..

* * *

إلى أين تسير التجربة الجديدة في القطر المصري؟

الرئيس عبد الناصر، في خطابه الذي ألقاه بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٢ ، عالج جانباً هاماً من القضايا التي تواجه التطور في القطر المصري.

إن الأهمية الكبرى، التي يرتديها هذا الخطاب، لم يكن سببها الصراحة والوضوح اللذين واجه بهما مشاكل التطور.. ولا في التقدم الإيديولوجي الذي تجاوز به ميثاق مايس ١٩٦٢ فحسب، بل تكمن بالضبط ـ في كون هذا الخطاب قد أشار إلى أن القطر المصري يواجه انعطافاً جديداً نحو مرحلة جديدة، يمكن تسميتها بالمرحلة الثالثة.. تأتي بعد مرحلتي حرب السويس عام ١٩٥٦ ، والتأميم عام ١٩٦١ .

ما الجوانب الهامة في خطاب الرئيس عبد الناصر في ١٩٦٤/١١/١٢ ؟. ما آفاق المرحلة الجديدة؟. ما قوى التقدم والمحافظة (على الصعيد الطبقي) في هذه المرحلة؟. ما الشروط الذاتية والموضوعية لبلوغ هذه المرحلة؟. ما المهام التي تطرحها المرحلة الجديدة؟.

في هذه العجالة، سنحاول إجابة سريعة على هذه الأسئلة.

١ ـ إن التطور الإيديولوجي، الذي انعكس ـ واضحاً ـ في خطاب الرئيس عبد الناصر بتاريخ ١٩٦٤/١١/١٢ ، جاء تعبيراً عن مقتضيات

التطور الموضوعي الذي يواجه القطر المصري. لقد أصبحت الظروف الموضوعية ناضجة لولوج المرحلة الثالثة في تطور التجربة. إن خطاب الرئيس عبد الناصر تعبير مباشر عن بعض القضايا التي تطرحها المرحلة:

آ ـ في السابق، كان يجري الحديث وكأن الثورة الاشتراكية في مصر قد اكتملت. لذا كان خطاب عبد الناصر مفجأة لجميع هؤلاء الذين كانوا يعتقدون أن الاشتراكية هي التأميم. بجرأة بدد عبد الناصر جميع هذه الأوهام دون ـ الاشتراكية، عندما أعلن أن مصر ما تزال في مرحلة انتقال نحو الاشتراكية. قال عبد الناصر ـ بالضبط ـ ما معناه:

«.. نحن لم نصبح دولة اشتراكية، ولا يمكن أن نقول أننا دولة اشتراكية. نحن في مرحلة انتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية، لأن ليس معنى الاشتراكية تأميم بعض المصانع... فالقيم القديمة ما تزال موجودة، والقيم الجديدة لم تستقر بعد. العلاقات القديمة موجودة، ما زالت رواسب العلاقات القديمة الإقطاعية والرأسمالية موجودة. ورغم التحول نحو الاشتراكية، ورغم العمل الاشتراكي، ما زالت صورة الرأسمالي القديم موجودة، وصاحب العمل القديم موجود. العلاقات الاجتماعية لم تتغير... إذن نحن نمر اليوم بمرحلة انتقالية من الرأسمالية المستغلة إلى الاشتراكية، ولم يستطع نضالنا الاشتراكي أن يصفي في هذه المرحلة سائر بقايا الرأسمالية والإقطاع.. حتى الآن لم نستطع أن نخلق نموذج العلاقات الجديدة».

ب ـ في السابق، كان الرئيس عبد الناصر يعتبر الاشتراكية طريقاً إلى الديمقراطية. كان يقول: «... إن الخبز للجميع مقدمة لا بد منها حتى تكون هناك الحرية للجميع...». لكن خطابه في ١٩٦٤/١١/١٢ أخذ منحى جديداً، حيث أكد ـ لأول مرة ـ أولوية الديمقراطية، باعتبارها مفتاحاً لحل جميع المشاكل التي تواجه القطر المصري. قال الرئيس عبد الناصر ـ بالضبط ـ ما معناه:

«... يجب أن نبحث كيف نمارس الديمقراطية السليمة. إنني أعتبر أن

حل هذه المشكلة، قبل أي شيء، أهم عمل لنا في السنوات القادمة. إن واجبنا أن ندرس كفالة ممارسة الديمقراطية على أوسع الحدود وأكثرها تأثيراً. تواجهنا مشاكل كثيرة، ولكن صمام الأمان لكل هذه المشاكل هي تحقيق الديمقراطية الاشتراكية. ليست الديمقراطية السياسية أن نجعل الناس ينفسون عن شكاواهم، ولكن هي التي تجعل الناس يغيرون بإرادتهم ما يريدون تغييره. إن أساس الديمقراطية السليمة أن تتأكد سلطة الشعب السياسية بالتنظيم السياسي، فوق الحكومة وفوق أي فرد، لأن هذا ضمان استمرار النظام الاشتراكي...».

«ينبغي تدعيم السلاح الرئيسي في نضال الشعب العامل، وهو تطوير الديمقراطية الاشتراكية تطويراً متصلاً، لأنه أساس البناء الاشتراكي. الديمقراطية الاشتراكية، يجب أن تكون الإطار السياسي للعلاقات الاجتماعية. ومعناها مشاركة الجماهير في القضايا السياسية. الديمقراطية الاشتراكية تعتمد أساساً على اللا مركزية والإدارة الذاتية للإنتاج.. إن نجاح الاشتراكية مرهون بتطوير وتدعيم الديمقراطية..».

جـ ـ ميثاق مايس ١٩٦١ طرح على استحياء، وعلى نحو مثالي ووعظي، مشكلة البيروقراطية. كان النقد الذي يوجه إلى البيروقراطية نقداً بيروقراطياً، ينصب على أخطائها وجهلها وتخلفها، في حين أن مسألة البيروقراطية ليست مسألة أخطائها، بل هي مسألة وجودها بالذات، كفئة من طبقة اجتماعية ذات نفوذ وامتيازات.

الرئيس عبد الناصر، في خطابه مساء ١٩٦٤/١١/١٢ ، طرح مشكلة البيروقراطية طرحاً جديداً في خطه العام، وقال ـ بالضبط ـ ما معناه:

«... البيروقراطية، في مرحلة الانتقال من الإقطاع والرأسمالية إلى الاشتراكية، تمثل قوة اجتماعية كبيرة. هذه البيروقراطية موجودة، وتحاول بكل الوسائل أن يكون لها امتيازات، وتعمل بكل الوسائل لكي تقوم بدور حاسم في الإنتاج، وتحتكر هذا الدور. وبفضل هذا الاحتكار، تستطيع

البيروقراطية أن تأخذ مكان الرأسماليين... يجب أن تعمل الثورة لانتزاع جذور الرواسب البيروقراطية. والسلاح الرئيسي الذي تستطيع بواسطته القضاء على البيروقراطية هو الديمقراطية الاشتراكية...».

أجهزة الدولة كانت قبل عام ١٩٥٢ عبارة عن مجموعة من «الباشكتبة». إن هذا الجهاز ـ في معظم الأحيان ـ بقي كما كان في السابق، ولم يحصل إلا تغيير قليل، وفي نفس الوقت توجد أخطاء...

د ـ وفي مواجهة معضلات كهذه، أكد الرئيس عبد الناصر أن الاتحاد الاشتراكي العربي:

«لم يستطع القيام بدوره ليكون تعبيراً أصيلاً وكاملاً عن الديمقراطية الاشتراكية. ينقصنا الحوار العميق داخل الاتحاد الاشتراكي... علينا أن نضع أساساً للديمقراطية، وتقاليد جديدة لها.. في المؤتمر القادم للاتحاد الاشتراكي ينبغي أن ندرس كفالة ممارسة الديمقراطية على أوسع الحدود، وأكثرها تأثيراً.».

وفي نفس الخطاب، تساءل الرئيس عبد الناصر عن الحلول، وأجاب:

«... إن كل القوى الاشتراكية ينبغي أن تتجمع وتعارض وتنظم، لتتصدى بكل قوة لمحاولات القوى الرجعية التي تنتهز كل فرصة، وأي خطأ لمهاجمة الاشتراكية... إن مهمة القوى الاشتراكية الواعية هي النضال لتخليص المجتمع بصورة تدريجية من المخلفات الموروثة من المجتمع الطبقي الذي ساد فيه الإقطاع والرأسمالية، ومن سائر العناصر البيروقراطية.. على القوى الاشتراكية أن تفتح أوسع الآفاق للفكر الاشتراكي، ويجب أن تساهم في تحطيم بقايا الأفكار الرجعية القديمة.. يجب ألا تخفي المشاكل والأخطاء، وفي نفس الوقت ينبغي تطوير وتدعيم الديمقراطية الاشتراكية، لأن نجاح البناء الاشتراكي مرهون بذلك..».

هـ ـ ولأول مرة، يفرد الرئيس عبد الناصر حديثاً خاصاً عن الطبقة العاملة:

«... لقد دفع التصنيع إلى توسيع قطاع العمال. هناك طبقات معينة يهمها عدم اتساع قطاع العمال، يهمها أن يبقى العمال طبقة ضعيفة. لقد تطورت مصر تطوراً عظيماً، وليس هذا بالقضاء على الطبقات المستغلة، ولكن بالتبديل في وضع الطبقة العاملة... الطبقة العاملة كانت مستغلة، وكانت قليلة العدد قبل الثورة، ولكنها نمت بصورة متزايدة نتيجة للتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في البلاد. وهذه الطبقة العاملة تمثل في النظام الاشتراكي المركز القيادي».

٢ ـ إن إشارة الرئيس عبد الناصر إلى وجود القديم والعلاقات القديمة، وإلى ضرورة بناء وتطوير الديمقراطية الاشتراكية... هذه الإشارة تكاد تلخص المشكلة المركزية في قضايا الثورة المطروحة ـ بإلحاح ـ في هذه المرحلة. هذه المشكلة هي التناقض بين البناء التحتي للمجتمع وبنائه الفوقي. لقد أصاب البناء التحتي للمجتمع (أي البناء الاقتصادي) تغيير كبير، ولكن لم يصحب هذا التغيير تغيير مواز ومماثل في البناء الفوقي، والسياسة بخاصة. ولهذا فإن البناء التحتي سيبقى معرضاً للانتكاس، ما لم يعززه تحول مماثل في البناء الفوقي، وبالدرجة الأولى السياسي ثم الثقافي.

إن تخلف البناء الفوقي أصبح عائقاً جدياً أمام نمو علاقات الإنتاج الجديدة ووسائل الإنتاج. إن ازدياد معدلات التنمية أصبح رهناً بتحويل البناء الفوقي، وإتمام تحويل الأساس الاقتصادي.

حقاً إن الأساس الاقتصادي الجديد يدفع بالتطور في طريق تكون بناء قومي جديد... حقاً إن التناقض الجذري ـ الموجود حالياً ـ لا يمكن أن يدوم إلى ما لا نهاية، في ظل الصراع القائم على الصعيدين القطري والعربي، ولكن الركون إلى العوامل الموضوعية وحدها يعني ـ عملياً وإلى مدى بعيد ـ ترك المشكلة بلا حل، وترك التناقض قائماً يلقي بظلاله السلبية على مجرى التطور. إن العامل الذاتي في تصفية هذا التناقض يلعب دوراً حاسماً وأساسياً في حله. هذا العامل يتمثل في إطلاق حركة الجماهير الكادحة، وبناء الديمقراطية الاشتراكية، وتكوين الطليعة الاشتراكية.

٣ ـ قلنا ـ من قبل ـ إن المنجزات الكبرى والتطورات الثورية، التي جرت في القطر المصري، ما تزال ضمن أفق بورجوازي صغير.

لقد بدأ التطور الموضوعي يطرح، بصورة ملحة وملموسة، مسألة تفجير الأطر البورجوازية الصغيرة للتجربة الجديدة في مصر. لقد بلغ التطور مرحلة حرجة، وعلى مقدرة الثورة على تجاوز هذه المرحلة، يتوقف مستقبل التجربة. لقد بلغت التناقضات مدى من العمق يجعل تخطي مصالح البورجوازية الصغيرة وإيديولوجيتها شرطاً لاستمرار التقدم.

إن إزالة التناقض بين البناء الاقتصادي والبناء السياسي هو الشرط الأساسي لاستمرار التقدم. إن الانسجام بين البنائين لا يمكن أن يتم إلّا إذا مارست الطبقة العاملة دوراً قيادياً على الصعيد السياسي، وإسقاط هيمنة البورجوازية الصغيرة.

إن قيادة الطبقة العاملة، لا تتحقق بقرار إداري، وإنما تتحقق عبر نضال طبقي تخوضه الطبقة العاملة. وبالفعل فقد بدأت التناقضات بين البورجوازية الصغيرة والطبقة العاملة تأخذ أبعادها. لقد أخذت الطبقة العاملة تطرح مسألة تمايزها الطبقي عن البورجوازية الصغيرة. إن المأثرة التاريخية للتصنيع بدأت تعطي ثمارها، إذْ لم يبن الأساس المادي للاشتراكية فحسب، بل خلق الطبقة المؤهلة لقيادة التطور الاشتراكي إلى نهاياته الحتمية. هذه الحقائق وجدت تعبيرا لُها في خطاب الرئيس عبد الناصر في ١٩٦٤/١١/١٢ . والمهم الآن إيجاد منفذ واقعي للاتجاهات السياسية والإيديولوجية التي عبر عنها عبد الناصر.

في ميثاق مايس ١٩٦٢ جرى الاعتراف نظرياً بالصراع الطبقي. ولكن النضال الطبقي ما يزال مشلولاً حتى الآن على الصعيد الواقعي. إن قيادة الطبقة العاملة لا يمكن أن تجد لها حلاً إلا في النضال المباشر اليومي، السياسي الإيديولوجي.

إن فشل الاتحاد الاشتراكي العربي ليس مجرد صدفة أو حظ عاثر. إن

فشل الاتحاد الاشتراكي يفسر في أن هذا الاتحاد واقع عملياً تحت سيطرة البورجوازية الصغيرة، في حين أن مقتضيات التطور الموضوعي في مصر أصبحت تستلتزم تجاوز هذه القيادة.

إن الحفاظ على اتحاد قوى الشعب العاملة (بما فيها البورجوازية الصغيرة غير المالكة) أمر هام وضروري، ولكن الحفاظ على هذا التحالف (أو الاتحاد) ينبغي ألّا يدفع إلى شل نضال الطبقة العاملة في سبيل ممارسة دورها القيادي في المجتمع. إن تحالف قوى الشعب العاملة، يمكن أن يتحقق تحت قيادة البورجوازية الصغيرة (كما تجري الأمور الآن)، ويمكن أن يتحقق تحت قيادة الطبقة العاملة، وهو الهدف الذي تناضل في سبيله الطبقة العاملة، وتمليه ضرورات التطور المقبل الكبير.

٤ ـ إن مشكلة الفلاح في مصر ما تزال المشكلة الرئيسية. وهي تشكل عقبة هامة أمام التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي.

إن ضيق الرقعة المنزرعة في مصر، وتزايد الضغط الديمغرافي، يدفع إلى تخطي مصالح البورجوازية الصغيرة ومنطقها في حل مشكلة الأرض. إن حوالي (١٢) مليوناً من الفلاحين، ما يزالون حتى الآن على هامش التحولات الثورية التي حدثت في مصر. إن هذه المشكلة أخذت تطرح لا التركيز على الصناعة فحسب، بل تطبيق ثورة زراعية جذرية وشاملة ووفق منطق اشتراكي، يحققها الفلاحون بأنفسهم. إن تجاوز الحل البورجوازي الصغير لمشكلة الأرض، وتحطيم الملكية الفردية، أصبح الشرط الأساسي لجذرية وشمول الحل الاشتراكي لمشكلة الأرض، كما أنه الشرط الأساسي لمكننة الزراعة وتحديثها وتخطيطها بصورة موازية للقطاع الصناعي والقطاعات الأخرى.

إن تحقيق مثل هذه الثورة لا يمكن أن يتم إلا بقيادة الطبقة العاملة وتحالفها مع الفلاحين الفقراء. إن الثورة الزراعية ليست الحل لمشكلة الفلاح المصري فحسب، بل هي إزالة لعقبة كبيرة جداً، تقف أمام إدخال ملايين

الفلاحين في السوق. إن دخول الريف المصري في الدورة الاقتصادية، هو الذي يتيح متابعة تطوير الصناعة وتوسيعها، والخروج بها من الدائرة البورجوازية الصغيرة، التي تسبح فيها الآن.

٥ ـ إن حدود معدلات التنمية، رغم تقدمها النسبي، لا تتجاوز التزايد المطرد لعدد السكان (٧٠٠ ألف نسمة سنوياً). إن العقبات التي تقف عقبة أمام رفع معدلات التنمية إلى المستوى المطلوب متشابكة ومتعددة تحدثنا عن بعضها قبل قليل.

إن رفع معدلات التنمية إلى المستوى المطلوب، يقتضي تجاوز المنطق البورجوازي الصغير في التخطيط والتصنيع، كما يقتضي نقل ما تبقى من وسائل الإنتاج إلى ملكية الشعب.

إن موضوعة عدم التضحية بالجيل الحاضر في سبيل الجيل المقبل، تشكل نموذجاً للمنطق البورجوزازي الصغير في التخطيط، لأن الجيل المقصود ـ واقعياً ـ هو جيل بورجوزاي صغير، والتضحية المطلوبة هي تضحية قسم من دخل البورجوازية الصغيرة وتوجيهها نحو حاجات التنمية.

وعلى صعيد القطاع الصناعي أصبح الطريق مسدوداً أمام تنمية بورجوازية صغيرة، أي تنمية الصناعات الخفيفة. إن الوسيلة الأساسية لتطوير وسائل الإنتاج تطويراً جدياً ومنسجماً مع المصالح البعيدة للنمو الاقتصادي، هو الخروج من الحلقة البورجوازية الصغيرة في تخطيط التصنيع، وذلك بإنشاء صناعات هيكلية وأساسية، مضافاً إلى هذا ـ طبعاً ـ تنفيذ الثورة الزراعية.

٦ ـ إن عجز الاتحاد الاشتراكي العربي ليس مجرد تعبير عن عجز البورجوازية الصغيرة عن النهوض بمهام المرحلة الجديدة الثالثة فحسب، بل لأنه ليس حزباً... ليس حركة طليعة اشتراكية. إن الاتحاد الاشتراكي ليس بديلاً لحركة الطليعة، بل يمكن أن يكون مكملاً لها، يمكن أن يكون اللحم الذي يكسو الهيكل العظمي الذي هو الحزب الاشتراكي المجسد لمصالح الطبقة العاملة المحقق لدورها القيادي في المجتمع.

إن بناء الديمقراطية الاشتراكية لا يغني عن وجود حركة طليعة، بل سيكون التربة الملائمة لنشوء حركة الطليعة. ففي بلد متخلف، حيث الطبقة العاملة لم تنضج إيديولوجياً بعد، وحيث ما تزال ضعيفة عددياً، يصبح وجود حزب اشتراكي بقيادة الطبقة العاملة ضرورة لا بد منها لقيادة التطور الاشتراكي.

إن حزب طليعة وثيق الصلة بالجماهير، سيكون وسيلة لتعبئة جماهير الشعب، وإثارة مبادرتها الحارة الدؤوبة التي تستلهم مثلاً أعلى يجدد حماستها واندفاعها للعمل اليومي البسيط.

إن نضج العوامل الموضوعية للتطور لا يعني حتمية حصوله تلقائياً، ما لم توجد عوامل ذاتية تستطيع تحريك هذا التطور وقيادته. إن العامل الذاتي في السير الراهن للتطور في مصر هو وجود حزب للطليعة.

* * *

إن الرئيس عبد الناصر، الذي يلعب الآن دور الحكم بالنسبة لمجمل قوى الشعب العاملة، والذي يبدو ـ حتى الآن ـ قادراً على رصد اتجاهات التطور والاندماج بها ودفعها، سيكون قادراً على المساهمة بدفع عجلة التطور الموضوعي للتجربة الجديدة في مصر، وإعطاء هذا التطور شكل النمو والنضج، وتجنب الشكل السلبي الانفجاري للتطور، إذا وضع ثقله مع الطبقة العاملة.

تموز ١٩٦٥

السيَاسَة الاستِعماريّة في المشْرِق العَربي

إن انطلاقة الشعوب المستعمرة ونصف المستعمرة، في نضال متعدد الأشكال ضد السيطرة الاستعمارية في جميع صورها، تشكل الظاهرة الأكثر أهمية في التطورات السياسية الدولية بعد الحرب العالمية الثانية.

إن الإنسانية تعيش عصر تفسخ النظام الرأسمالي وانهياره، ولقد وُضع ـ فعلاً ـ «في جدول قضايا الساعة قضية القضاء التام على النظام الاستعماري». إن الشعوب تقاتل وهي في حالة هجوم، والقوى الإمبريالية تحارب وهي في حالة تراجع. لقد اختل الميزان الدولي، وأصبح في صالح حركات التحرر في العالم كله، ولكن القوى الإمبريالية، في قتالها التراجعي، تحارب الشعوب بضراوة وعناد، وبذكاء ومرونة أيضاً.

ومع الريح الثورية التي لفّت المعمورة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأت مواقع الاستعمار التقليدي بالاهتزاز والتساقط في الوطن العربي. إن الاحتلال الاستعماري المباشر كاد ينقشع عن الوطن العربي، وقد أصيبت القوى الإمبريالية بضربة شديدة في بورسعيد عام ١٩٥٦ ، ولكن النفوذ الإمبريالي بأشكاله الجديدة، بتكتيكه الجديد، بمرونته البالغة وشراسته الوحشية معاً، ما يزال يشكل العقبة الأساسية أمام تطور الشعب العربي في اتجاه الاشتراكية والوحدة العربية.

إن انحسار الاحتلال الاستعماري المباشر عن القسم الأعظم من الوطن العربي، يشكل ـ بلا ريب ـ خطوة إلى أمام، ودليلاً ملموساً على تقدم القوى

المعادية للإمبريالية في الوطن العربي. ولكن هذا الانحسار لا يعني انتهاء التهديد العدواني الاستعماري عن الوطن العربي، كما أنه لم يُلغ الأشكال الجديدة التي يمارس بواسطتها الاستعمار استغلاله للشعب العربي. إن تراجع القوى الإمبريالية، يدفعها إلى اللجوء إلى أسلوبين للدفاع عن مواقعها، ولتثبيت تسلطها: الحروب المحلية الصغيرة (والتهديد بحرب عالمية إذا لزم الأمر) والدفاع عن كل ما هو متعفن ورجعي في الواقع الطبقي الاستغلالي بغية الحفاظ على مواقع القوى الطبقة العميلة، وشل تطور حركة الجماهير في اتجاه التحرر.

إن النضال الجماهيري في سبيل ترسيخ الاستقلال السياسي، وتعميقه على دعائم قوية على الاستقلال الاقتصادي، والمضي بحزم في تطوير بنيان المجتمع في اتجاه اشتراكي، أصبحا في المرحلة الراهنة وجهي النضال الثوري الحاسم ضد الاستعمار. لقد أثبتت تجارب نضال الشعوب، أن من الوهم الاعتقاد أن بناء مجتمع جديد، يضع مصلحة الجماهير في رأس مهماته، يمكن أن يتم عبر «حياد» مع الاستعمار، ودون كفاح دائم ضد ظاهرة الاستعمار. إن تنامي قوى التقدم في بلد ما لم يعد معركة داخلية فحسب، بل أصبح مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بمعارك الشعوب الأخرى في العالم.

عندما ينتهي النضال الوطني ضد الاحتلال الاستعماري إلى مجرد استقلال سياسي تقوده طبقات وفئات وسيطية، يصبح الحفاظ على مواقع الإمبريالية والأشكال الجديدة لسيطرتها قائماً على تحالف سافر أو لقاءموضوعي بين تلك الطبقات وبين القوى الإمبريالية.

تخدير اليقظة الشعبية عبر التهوين من شأن مخاطر الإمبريالية أولاً، وتخويف الجماهير من قوتها ثانياً، وخلق تناقضات عدائية بين قوى طبقية أو سياسية معادية للاستعمار ثالثاً... هذا هو التكتيك المثلث الجوانب الذي تستخدمه الإمبريالية وحلفاؤها الطبقيون المحليون في حربهم ضد الشعوب. ولكن الأسلوب الأكثر خطراً وخبثاً في هذا التكتيك، هو محاولات القوى

الإمبريالية والقوى الرجعية والوسيطية خداع الجماهير بإيهامها أن المعركة ضد الإمبريالية قد انتهت عند اقتلاع الشكل الاحتلالي المباشر للاستعمار.

* * *

بعد معركة بور سعيد عام ١٩٥٦ ، بدأت صفحة جديدة في النضال العربي ضد الاستعمار، حيث تداعت قوى الاستعمار الفرنسي الإنكليزي، واشتدت محاولات الاستعمار الأمريكي للتسلل بغية الاستيلاء على «التركة» وتجميد النهوض الثوري للشعب العربي، وحماية التجزئة.

وبين الغزاة القدماء، والغزاة الجدد حدثت، وتحدث، تحالفات ومساومات وتناقضات، إلا أن الستراتيجية العامة لجميع فرقاء الجبهة الاستعمارية متماثلة ـ بالأساس ـ في أهدافها: مع النهوض الثوري للجماهير العربية أولاً، وحماية التجزئة ثانياً.

هذه الدراسة محاولة في توضيح استراتيجية القوى الإمبريالية (الإنكليزية والأمريكية خاصة) وتتبع خطى السياسة الإمبريالية في المشرق العربي بعد الحرب العالمية الثانية، والوقوف عند ما هو رئيسي من الأحداث والتطورات.

ـ ١ ـ

كانت الحرب العالمية الثانية امتحاناً لقوة بريطانيا. لقد برهنت هذه الحرب على أنه لم يعد أمام بريطانيا إلا الاستناد إلى دولة أقوى منها، لكي تستطيع أن تحمي مصالحها المنتشرة في مختلف أنحاء العالم. وهبطت منزلة بريطانيا، بعد الحرب، إلى المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي.

لقد لعبت السياسة الاستعمارية الإنكليزية دوراً هاماً في القضاء على بقايا العقلية «المتأخرة» الإنعزالية في الولايات المتحدة الأمريكية، وساهمت في جرها إلى الوقوف بجانب الدول الرأسمالية الأوروبية في وجه المعسكر

الاشتراكي، لأن دول أوروبا الغربية لم تستطع وحدها تأمين التوازن بين الكتلتين، والدفاع عن المصالح الاحتكارية للاستعمار الأوروبي في العالم.

إن بريطانيا الآن هي «الشريك الأصغر في التحالف الأنكلو ـ أمريكي»، إلّا أن المصالح التقليدية الواسعة للاستعمار الإنكليزي في العالم، وذكرى العظمة الماضية خلقت، وتخلق، بعض حالات التناقض، وسوء التفاهم بينها وبين الشريك الأكبر. ولكن لهذا التناقض مدى محدوداً، لأن طاقات بريطانيا العسكرية وا لاقتصادية وحاجتها الدائمة للعون الاستعماري الأمريكي، تجعل التناقض جزئياً وعابراً ومتقطعاً، وينتهي دوماً إلى نوع من التسوية تلقي الزمام ـ أكثر فأكثر ـ بيدالولايات المتحدة.

إن الطابع الهستيري العدواني بوجه خاص الذي يسم السياسة الاستعمارية تجاه حركات التحرر، وتجاه المعسكر الاشتراكي بوجه خاص. هذا الطابع لم يكن هو نفسه الذي يميز السياسية البريطانية. إن بريطانيا، وإن كانت تعتبر التناقض مع المعسكر الاشتراكي التناقض الأساسي في السياسة الدولية، ولكنها تنطلق في فهمها لهذا التناقض، ومحاولة حله من وجهة نظر مصالحها التقليدية. إن بريطانيا التي اعترفت بالصين الشعبية، هي نفسها التي حاربت في السويس عام ١٩٥٦ ، وهي في كلا الحالين تدافع عن مصالحها المباشرة التقليدية.

ما إنْ تم طرد الاستعمار الفرنسي من سورية ولبنان (ولعبت التناقضات الفرنسية الإنكليزية دوراً هاماً في هذا المجال) حتى بدأ الشرق الأوسط، وكأنه منطقة نفوذ الاستعمار البريطاني وحده. ولكن تطور النضال القومي وتناميه، جاء ليؤكد عجز الاستعمار البريطاني عن مواجهته. وتسلمت الولايات المتحدة زمام المبادرة في تركيا واليونان منذ عام ١٩٤٧ . وأصبحت المملكة العربية السعودية القاعدة الأمريكية الأساسية في الشرق الأوسط. وجاءت أحداث التأميم في إيران ثم انقلاب زاهدي، لتكرس النفوذ الاستعماري الأميركي في إيران. وتسربت أمريكا إلى عراق نوري السعيد بواسطة الوصي عبد الإله وفاضل الجمالي بموجب اتفاقية الأمن المتبادل في نيسان ١٩٥٤ .

وأصبح لها دور أساسي في الأردن بعد طرد «كلوب» وإقالة وزارة النابلسي في نيسان ١٩٥٧ . وفي لبنان لعب «شمعون» دوراً كبيراً في إضعاف النفوذ الفرنسي والارتباط، رويدا رويداً، بالاستعمار الأنكلو ـ أمريكي إلى أن ارتبطت حكومة سامي الصلح بمبدأ إيزنهاور عام ١٩٥٧ .

«والصعوبة التي تعترض أي عمل بريطاني في الشرق الأوسط، أو أي عمل بريطاني مستقل في أي مكان من العالم، هي أن طاقة بريطانيا العسكرية لا تسمح لها بالاستغناء عن المساعدة الأمريكية، في أية عملية هامة تريد أن تقوم بها. وكل حملة تهدد باستثارة التدخل السوفياتي، أو تدخل المتطوعين السوفيات، تستلزم المساعدة الأمريكية. بل إن أية حملة تستثير حتى ماهو أهون من ذلك من مخاطر، لا بد لتنظيمها من المساعدة الأمريكية. هذا هو الواقع الدفاعي البريطاني. وهو واقع لا يغير في شيء منه المزايا النادرة التي تتمتع بها القوات البريطانية، أو قدرة بريطانيا على إنتاج القنبلة الهيدروجينية» (مناهج السياسة الخارجية ـ بإشراف روي مكريدس ـ ص: ٦١).

لم يعد باستطاعة بريطانيا إذن مواجهة حركات التحرر القومي المعادية لمصالحها التقليدية منفردة، لذا «كانت الحكومة البريطانية، وخاصة حكومات المحافظين، تقلق لرؤية الولايات المتحدة غير مهتمة (إلى درجة كافية وفي بداية الأمر طبعاً) بما تلاقيه بريطانيا من المصاعب في الشرق الأوسط» (نفس المرجع).

ولعلّ ما يوضح هذه الحقيقة تمام الوضوح، هو موقف بريطانيا إثر إلغاء معاهدة العام ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا في ١٠ تشرين أول ١٩٥١ من قبل حكومة الوفد. فلقد بادرت الحكومة البريطانية إلى تقديم مقترحات «عقد الدفاع المشترك» بين أمريكا وبريطانيا وفرنسا وتركيا ومصر بغية «إنشاء قيادة متحالفة في الشرق الأوسط، تشترك فيها الدول القادرة على الدفاع عن المنطقة، والراغبة في المساهمة فيه» (مذكرات إيدن ـ الجزء الأول ـ صفحة ٢٣٦).

«إن بريطانيا، التي شعرت بحرج مركزها، بعجزها عن الاستمرار

وحدها في احتلال مصر، أرادت أن ترضي الدول الأخرى (وأمريكا بصورة أساسية) وأن تجرها لدعم موقفها في مصر عن طريق المشاركة في احتلال مصر» (كفاح الشعب والجلاء ـ مجموعة اخترنا لك ـ ص:١٨).

إن عجز بريطانيا عن مواجهة تصاعد قوى حركات التحرر القومي هو الذي دفعها ـ أيضاً ـ إلى أن تتلقف فكرة حلف بغداد، وتقيم، بالاشتراك مع الاستعمار الأمريكي، حلفاً يضم دولاً واقعة تحت النفوذ الأمريكي مضافاً إليها عراق نوري السعيد. إن تعليق إيدن على إنشاء حلف بغداد تعبير مفجع عن هذه الحقيقة، فبعد أن كان الصوت الاستعماري البريطاني هوالصوت الوحيد في المنطقة، يرىإيدن في حلف بغدادطوق النجاة للمصالح الاستعمارية، إذ اعتبر: «أن انضمامنا إلى الحلف قد عززنفوذنا، ورفع صوتنا في منطقة الشرق الأوسط... وأخذ نفوذ حلف بغداد يثبت قدرته على تثبيت الوضع واستقراره» (مذكرات إيدن ـ الجزء الأول ـ ص: ١٠٦).

لقد هددت حركات التحرر القومي المصالح التقليدية للاستعمار البريطاني تهديداً كاملاً جذرياً. لذا فضلت بريطانيا أن تصبح الشريك الأصغر في التحالف الأنكلو ـ أمريكي، وتنازل الاستعمار البريطاني (مرغماً وراضياً في نفس الوقت) عن بعض مواقعه لصالح الاستعمار الأمريكي، بدلاً من أن تطرده الشعوب نهائياً وإلى الأبد.

ففي إيران طرد الشعب الاحتكارات البترولية الإنكليزية طرداً كاملاً، إلّا أن الاحتكارات الأمريكية التي صنعت انقلاب زاهدي استعادت ما انتزعه الشعب الإيراني من الاحتكارات الإنكليزية، ثم أعادت اقتسامها بينهما.

من الخرق ـ طبعاً ـ أن ننظر إلى ظاهرة كهذه على أنها «صراع» بين الاستعماريين، كما أنه من الخطأ أن نتصور الاستعمار الأمريكي مجرد «دركي» مهمته حماية الاستعمار الإنكليزي. فالاستعمار الأمريكي لا يلعب دور الحارس، ولكنه لا يلعب دور المنافس ـ المقتلع أيضاً. الاستعمار الأمريكي هو الحليف القوي الكبير الذي بدونه لا بد أن يفقد الاستعمار الإنكليزي كل مواقعه. صحيح أن الاحتكارات الأمريكية قد انتزعت قسماً كبيراً من البترول

الإيراني، إلا أنها أعادت القسم الآخر للاحتكارات البريطانية من جهة، وثبتت مواقع الاحتكارات البترولية في إيران من جهة أخرى. ولو أن الاستعمار الأمريكي قد اكتفى بإعادة الاحتكارات البريطانية إلى مواقعها ثم انسحب، لكان محتملاً، بل أكيداً، طرد الاحتكارات البريطانية مجدداً على يد «مصدق» جديد.

هذه حقيقة يؤكدها إيدن بصراحة في مذكراته. فبصدد الحديث عن الاتفاقية التي أبرمت مع حكومة زاهدي بعد إزاحة مصدق، يقول: «... وافقت الحكومة البريطانية في نهاية تموز على الاقتراحات النهائية، التي كانت في الحق تحسناً ملموساً ما كان متوقعاً قبل ثلاث سنوات، عندما خرجنا من عبادان، وليس لنا أي أمل في العودة إليها...» (مذكرات إيدن ـ القسم الأول ـ ص: ٣١٤). وعندما تحدث إيدن عن قائمة أصحاب الفضل في إعادة الاحتكارات البريطانية إلى إيران، قال: «... ولكن هذه القائمة لا تكون كاملة، إلّا إذا أشرنا إلى التعاون الإنكليزي ـ الأمريكي في طهران. ونحن مدينون في هذا إلى المستر لوي هندرسون (سفير أميركا) وإلى سفيرنا السيد روجر ستيفز...» (نفس المرجع ـ ص: ٣١٥).

إن الشراكة الاستعمارية الأنكلو ـ أمريكية ذات طابع مزدوج. فهي بالنسبة للاستعمار الأمريكي حماية ومنافسة، وهي بالنسبة للاستعمار البريطاني تراجع وطلب حماية. ففي مواجهة انطلاقة الشعوب، تصبح التناقضات بين فرقاء المعسكر الإمبريالي ثانوية وجزئية، حيث تتحالف مجمل القوى الإمبريالية لمواجهة التناقض الأساسي، وهو التناقض بين جبهة الشعوب المناضلة ضد الاستعمار، وبين الاستعمار العالمي.

إن «الحزام الصحي» الذي حاول الاستعمار الأمريكي أن يعزل بواسطته المعسكر الاشتراكي، هذا الحزام جاء ملبياً لحاجات المصالح الاستعمارية البريطانية التقليدية، وكوسيلة لدعمها واستمرارها. وإذا كان هدف أمريكا المباشر والعلني من هذا الحزام هو حصر المعسكر الاشتراكي، فإن بريطانيا تنظر إليه كعامل أساسي لتثبيت مصالحها بالدرجة الأولى، و«كحزام صحي» حول المعسكر الاشتراكي بالدرجة الثانية.

«... إن بريطانيا تجابه مسؤوليات ضخمة جداً، بوسائل محدودة جداً. وإن تقلّص القوة البريطانية عن العالم هو من ظواهر الوضع الدولي في القرن العشرين»، ولهذا كان الاستعمار الأمريكي هو الحليف القوي الذي يرتكز عليه الاستعمار البريطاني في قتاله التراجعي أمام زحف الشعوب.

ـ ٢ ـ

خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من الحرب العالمية الثانية كأول دولة صناعية وتجارية وعسكرية في المعسكر الرأسمالي. وتزعزعت مواقع بريطانيا، هبطت إلى دولة من المرتبة الثانية في النواحي الاقتصادية والعسكرية والسياسية. ولم تستطع التغلب على متاعبها الاقتصادية، إلا بفضل المساعدات الأمريكية، كما لم تستطع الحفاظ على بعض مواقعها الاحتكارية إلا بواسطة الدعم الأمريكي ودفعت بريطانيا الثمن، وفقدت ـ إلى حد كبير ـ السياسة البريطانية استقلالها، وأصبحت جزءاً من المخطط العالمي للمعسكر الإمبريالي ـ الرأسمالي الذي تقوده الإمبريالية الأمريكية.

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، أدرك تشرشل، هذا الاستعماري العريق، ببصيرة نافذة، المتاعب التي يحملها التطور المرتقب للإمبراطورية البريطانية. في آذار ١٩٤٦ وقف تشرشل ليقول للأمريكيين: «إن التحالف الأمريكي ـ البريطاني ضرورة لمنع «توسع..!!» الاتحاد السوفياتي...».

لقد هيأت الظروف الموضوعية للتطور الذي نجم عن الحرب العالمية الثانية دوراً قيادياً للولايات المتحدة الأمريكية في المعسكر الإمبريالي ـ الرأسمالي. فقد أدت الحرب إلى انهيار اقتصادي في دول غرب أوروبا، حيث فقدت ـ بالنتيجة ـ نفوذها السياسي.

إن التطور الموضوعي لعالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، قد دفع بالأوساط القيادية في الاحتكارات الأمريكية إلى إنهاء عهد العزلة والتردد الذي كانت تقف فيه الأوساط السياسية «المتأخرة» في الولايات المتحدة.

هذه الحقيقة عبّر عنها «ترومان» بقوله: «... إن الولايات المتحدة هي اليوم أمة قوية، وليس هناك أمة تفوقها قوة، وهذا يعني أن لنا الحق، مع قوة كهذه، في تولي قيادة تنظيم العالم...».

وفي تصريح آخر، يقول: «.. لقد أخذنا على عاتقنا المسؤولية التي أراد الله ـ على ما أعتقد ـ أن تحملها هذه الجمهورية الشاسعة بعد الحرب العالمية الثانية. إننا حملنا عبء هذه المسؤولية الكبرى، التي تسير جنباً إلى جنب مع قوتنا الهائلة. وعلينا أن نسير قدماً إلى الأمام دون وهن واثقين بنجاح الرسالة التي خصتنا العناية الإلهية المقدسة بها».

وفي سبيل تحقيق «الرسالة الإلهية» للإمبريالية الأمريكية في «قيادة تنظيم العالم» بدأ الاستعمار الأمريكي سياسة «الحرب الباردة»، ثم تحولت سياسة الحرب الباردة إلى «سياسة قوة»، وتحولت هذه ـ بدورها ـ إلى أحلاف استعمارية، وقواعد عسكرية تغطي العالم كله. وتوسع مفهوم كلمة «الشيوعية» في قاموس الإمبريالية الأمريكية ليشمل جميع حركات التحرر القومي المعادية للامبريالية. وعَلَت صيحات «دالس» «... إننا لسوء الحظ قد سقطنا في حدود التفكير الدفاعي، فنحن أصبحنا نفكر في الحواجز بدلاً من القيام بأنواع من الإثارة التي تحطم هذا العالم الشيوعي المترامي أكثر مما يجب...». وهكذا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مركزاً لمفهوم إيديولوجي معادٍ للشيوعية على نحو صاخب وعدواني، تحركه وجهة نظر جاءت مزيجاً من الغباء الكهنوتي والمنطق الاحتكاري. وأصبح الحياد في نظر الإمبريالية الأمريكية موقفاً «لا أخلاقياً»، فالعالم ـ حسب رأي دالاس ـ قد انقسم إلى خير وشر: الشر هو المعسكر الشيوعي، والخير هو «المعسكر الحر»، والحياد بين الخير والشر موقف لا أخلاقي في الواقع والنتيجة. وقد أدت سياسة تطويق المعسكر الاشتراكي إلى تحقيق مقتضيات المصالح الإمبريالية الأمريكية على أحسن وجه، حيث دعمت سياسة الأحلاف القوى الرجعية في الأقطار التي حصلت فيها أمريكا على مراكز استراتيجية، شُلّت حركات التحرر القومي، ووُضعت البلدان التي قبلت بالارتباط بالإمبريالية الأمريكية في تبعية سياسية واقتصادية كاملة.

في آذار ١٩٤٧ أعلن ترومان مبدأه حول تركيا واليونان. وقد كان إعلان هذا المبدأ بداية النشاط الهجومي للإمبريالية الأمريكية. لقد انسحبت بريطانيا من اليونان حيث عجزت عن الاستمرار في قمع الحركة الشعبية الثورية في اليونان، وتولّت أمريكا الزمام في اليونان وتركيا. وصدر لأول مرة تصريح من أعلى مرجع أمريكي، يمد حدود الوصاية الإمبريالية الأمريكية على شعوب العالم كلها، وأكد ترومان في تصريحه بأن «فَرْض أنظمة استبدادية على اليونان وتركيا يهدد، سلامة الولايات المتحدة الأمريكية» وهكذا أصبح تأمين «سلامة» الولايات المتحدة الأمريكية، يمتد عبر آلاف الكيلو مترات من الحدود الأمريكية، بحيث يشمل العالم كله، وأصبحت «دولاً استبدادية» - في نظر الإمبريالية الأمريكية - كل دولة ترفض الخضوع للإمبريالية الغربية بشكل عام، وللإمبريالية الأمريكية بشكل خاص.

وخطت الولايات المتحدة خطوتها الأولى في سبيل بناء «نظام أمن» للمعسكر الرأسمالي، وتصدت لمعالجة الصعوبات الاقتصادية التي أقعدت الاقتصاد الأوروبي منذ نهاية الحرب، وأخذ «مارشال» المبادرة لإنجاز هذه المهمة. ورغم أن مشروع مارشال كان ذا طابع اقتصادي، ولكن أهداف المشروع المباشرة كانت عسكرية بالدرجة الأولى. صرح مارشال محدداً أهداف مشروعه: «... إن القوة العسكرية تتطلب الاستقرار السياسي، وإن الاثنين يتطلبان اقتصاداً منتجاً، وعلاقات اقتصادية مزدهرة...». وبالفعل، أقيل الاقتصاد الرأسمالي الأوربي - من كبوته، وازدهر رغم مظاهر التسلل الاحتكاري الأمريكي إلى أوروبا الغربية.

ومع مشروع «مارشال» دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في محادثات استكشافية مع الدول الغربية حول «شكل ملائم للتعاون العسكري». وفي تموز ١٩٤٩ صادق الكونغرس الأمريكي على معاهدة شمال الأطلسي.

وجاءت الحرب الكورية عام ١٩٥٠ دليلاً على تفاقم العنصر العسكري في السياسة الإمبريالية الأمريكية، ودليلاً على استعدادها للحرب،

لمنع أي تحول ثوري معادٍ للرجعية في العالم. كما كانت هذه الحرب سبباً في توسيع سياسة الأحلاف، ومدها من أوروبا الغربية إلى الشرق الأقصى، فصدر قانون الأمن المتبادل عام ١٩٥١ ، وعقدت أمريكا سلسلة من التحالفات مع اليابان وأوستراليا وزيلندا الجديدة والفيليبين، ومع كوريا الجنوبية وشيانج كاي شك عام ١٩٥٤ ، ثم عقدت حلفاً جماعياً عرف باسم السياتو (أي معاهدة الدفاع الجماعي لجنوبي شرقي آسيا) وقد ضم هذا التحالف الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وأوستراليا وزيلندا الجديدة والفيلبين وتايلند والباكستان.

ـ ٣ ـ

كانت سياسة الإمبريالية الأمريكية في الشرقين الأدنى والأوسط جزءاً من سياستها العامة في إخضاع الشعوب، وتطويق المعسكر الاشتراكي. وكتطبيق لاستراتيجيتها العامة الرامية إلى إخضاع العالم، عبر إنشاء شبكة عالمية من التحالفات العسكرية، قامت بالمبادرة لإنشاء «حلف أطلنطي» للشرق الأوسط، سمي بـ «حلف بغداد».

زار دالاس الشرق الأوسط عام ١٩٥٣ ، وصرح إثر انتهاء رحلته: «إن دول المنطقة تستشعر الخطر». وكانت الخطوة الأولى في تنفيذ السياسة الإمبريالية الأميركية، هي إبرام اتفاقية التعاون والصداقة بين تركيا والباكستان في ٢٣ نيسان ١٩٥٤ (لقد وقعت تركيا تحت النفوذ الأميركي منذ عام ١٩٤٧ ، أما باكستان ـ التي كانت مركزاً تقليدياً للنفوذ البريطاني ـ فقد بدأ النفوذ الأمريكي يتسلل إليها منذ عام ١٩٥٢ ، واحتل مركز الصدارة ـ شيئاً فشيئاً ـ منذ عام ١٩٥٣ ، حيث أخذت الباكستان تتلقى المعونات الأمريكية). وفي ٢٤ شباط ١٩٥٥ جاءت الخطوة الثانية بعقد اتفاقية المعونة بين تركيا والعراق (بدأ النفوذ الأمريكي بالتسلل إلى العراق بواسطة عبد الإله وفاضل الجمالي، وفي ٢١ نيسان ١٩٥٤ عقدت اتفاقية الأمن المتبادل بين العراق وأمريكا عندما كان فاضل الجمالي رئيساً للوزارة العراقية)، وكانت هذه الاتفاقية الدعامة التي أقيم عليها حلف بغداد. وفي ٢٣ أيلول ١٩٥٥

انضمت الباكستان إلى الاتفاقية عقب زيارة رئيس الجمهورية التركية للباكستان. وفي ١٩ تشرين الأول من نفس العام انضمت إيران إلى الحلف (بعد انقلاب زاهدي أصبحت إيران واقعة تماماً تحت النفوذ الأمريكي).

إن «أمريكية» حلف بغداد ليست موضع شبهة، بسبب عدم دخول الولايات المتحدة رسمياً. لقد لعبت أمريكا دورها في الكواليس، وتركت لبريطانيا «المسرح»: فالحلف جزء من الاستراتيجية العامة للإمبريالية الأمريكية أولاً، كما أن جميع دول الحلف واقعة كلياً أو جزئياً تحت النفوذ الاستعماري الأمريكي ثانياً، كما أن مبادرة إنشاء الحلف جاءت من أمريكا ثالثاً. وفي آذار ١٩٥٧ انضمت أمريكا رسمياً إلى اللجنة العسكرية لحلف بغداد.

وإذا كان حلف بغداد بمثابة حلف «إطلنطي صغير» في الشرق الأوسط بالنسبة للاستعمار الأمريكي، إلا أن هذا الحلف جاء كمحاولة من قبل الاستعمار الإنكليزي لـ «تركيب أسنان للبيان الثلاثي» (مذكرات إيدن ج ٢ - ص: ١٠٩) بغية قمع حركة التحرر القومي العربي، التي أخذت تهدد جدياً وجذرياً مواقع الاستعمار الإنكليزي.

لقد ولد حلف بغداد كجزء من استراتيجية القوى الإمبريالية، التي تقودها أمريكا. ولكن لهذا الحلف أسبابه الخاصة المباشرة التي تتعلق بنمو النضال الجماهيري في المشرق العربي، حيث بدأت مصر وسورية، في تلك الفترة، بالتمرد على المخططات الإمبريالية في المنطقة، كما أن له أسبابه التي تمتد إلى ضرورة توفير حماية فعالة وأكيدة لإسرائيل.

لقد كانت صفقة الأسلحة التشيكية لمصر ذروة التمرد العربي ضد الإمبريالية في تلك الفترة، وتعبيراً جريئاً عنه في نفس الوقت. ولم تأخذ صفقة الأسلحة التشيكية لمصر تلك الأهمية النضالية الفائقة، التي اهتزت لها الدول الاستعمارية، لو لم ترتدِ طابع تحدٍ للاستعمار، ولو لم تأخذ مضمونها السياسي المعادي للإمبريالية. إن المعنى العميق لهذه الصفقة ليس السلاح (رغم أهميته البالغة)، بل لأن هذه الصفقة كانت بحق نقطة «اللا عودة» مع مخططات الاستعمار، لأنها كانت تعبيراً عن سياسة حازمة معادية لكل

محاولة ترمي إلى ربط المشرق العربي بعجلة الإمبريالية الأنكلو ـ أمريكية. لقد كانت صفقة الأسلحة هجوماً معاكساً على القوى الإمبريالية، خلق تحركاً شعبياً لم تعرفه المنطقة من قبل. ولن يستطيع الإنسان أن يقدر الأهمية السياسية لصفقة الأسلحة تمام التقدير إلّا إذا قرأ ما ورد في مذكرات إيدن حول هذا الموضوع. لقد نشبت انطلاقاً منها وبسببها، في المشرق العربي، حالة حرب سياسية، من أكبر حالات الحرب الباردة التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وأمسكت التطورات برقاب بعضها إلى أن انتهت إلى حرب فعلية بعد تأميم شركة قناة السويس عام ١٩٥٦ .

نثبت فيما يلي بعض آراء وتعليقات عملاء وصحف الاستعمار حول حلف بغداد:

فاضل الجمالي: «... في حالة حدوث عدوان على تركيا أو العراق من الضروري أن تمر النجدة عبر البلد الآخر. إن احتمال وقوع حرب عالمية أمر بعيد حالياً، ولكن العراق يخشى من حركات داخلية مثل ما حدث في كوريا...» (ضبوط جلسات محكمة الشعب ـ ج ٣ ـ ص: ٩٥٤).

أنطوني ناتنغ: «... في الظروف الحاضرة ليست إسرائيل في وضع يساعدها على الانضمام إلى الميثاق... ولكن الميثاق والتنظيمات المنبثقة عنه سيحقق أمناً عظيماً إلى جميع دول الشرق الأوسط بما في ذلك إسرائيل. إن الميثاق وتنظيماته لا تتعارض مطلقاً مع مصالح إسرائيل...»
(نفس المرجع ـ ج ٣ ـ ص: ٩٥٤).

فاضل الجمالي: «... إن سورية تتعب العراق، وفلسطين تتعب سورية، والمشاكل متسلسلة، فإذا لم تحل مشكلة فلسطين تبقى الحالة في سورية متذبذبة..» (نفس المرجع ـ ج ٣ ـ ص: ٩٩٠).

جريدة «نيويورك تايمس» الأمريكية: «... وبالرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية ليست عضواً كاملاً في الحلف، فإنها تتلهف على فعل كل

ما يمكنها للإبقاء على تماسك الحلف والاستمرار في عمله عسكرياً واقتصادياً...». (١٩٥٦/١٢/١١)

أنطوني إيدن: «... لقد تركزت سياستنا العامة في الشرق الأوسط على حاجتنا إلى حماية المصالح البريطانية في العراق والخليج الفارسي. ويقوم التهديد الرئيسي لهذه المصالح في النفوذ المتزايد لعبد الناصر، بما له من عقائدية معادية للغرب، ومن ممالأة لروسيا السوفياتية، ولا سيما في قضية التسلح..» (مذكرات إيدن ـ ج ٢ ـ ص: ١٣٦).

نيويورك تايمس: «... إن الولايات المتحدة تبذل جهدها منذ عام ١٩٥٣ لإقامة حلف عسكري في الشرق الأوسط، سيكون من ضمنه الحلف التركي العراقي، والحلف التركي الباكستاني وأخيراً الحلف مع إيران..»
(نقلاً عن جريدة «النور» الدمشقية الصادرة صباح ١٩٥٧/٣/٢٦).

شيكاغو صون أند تايمس: «... لقد ساعدت الولايات المتحدة على تكوين حلف بغداد، والمساعدة الأمريكية هي المكافاة التي تغري أعضاء الحلف الجديد الحاليين والمقبلين..»
(نقلاً عن جريدة «النور» الدمشقية الصادرة صباح ١٩٥٧/٣/٢٦).

إن تأييد الاستعمار الأمريكي حلف بغداد، وإحجامه عن الارتباط به ارتباطاً رسمياً في نفس الوقت.. هذا الموقف المتناقض ظاهرياً، يشكل نموذجاً للتكتيك الذي يتبعه الاستعمار الأمريكي حيال المعارك التي تخوضها الشعوب المستعمرة ونصف المستعمرة ضد الاستعمار القديم. وكما قلنا في مكان آخر من هذا الكتاب: «يراقب الاستعمار الأمريكي دوماً المعركة بين الشعوب وبين الاستعمار التقليدي، فإذا وجد في جبهة الشعوب قوى مساومة اقتسم الغنيمة مع الاستعمار التقليدي، وإذا تم سحق الاستعمار التقليدي، حاول أن يتسلل إلى مواقعه ليرثها، وإذا رأى في انطلاقة الشعب

خطراً شاملاً، تعاون مع الاستعمار التقليدي ليقف في وجهها، وقد ينسحب إذا رأى خسارة المعركة أكبر من ربحها...».

تلك ـ بحق ـ «دبلوماسية رجراجة»، كما وصفها إيدن في مذكراته، ولكن هذه «الرجرجة» لا تتعلق بالمصالح العامة للإمبريالية، بل تتعلق بالمصالح المباشرة للاستعمار التقليدي. فالدفاع عن المصالح المباشرة للاستعمار التقليدي، ليس شرطاً ضرورياً ـ دوماً ـ للدفاع عن مصالح الإمبريالية بشكل عام، وعن مصالح الإمبريالية الأمريكية بوجه خاص. إن ما يشغل بال الإمبريالية الأمريكية هو منع تطور ثوري حقيقي في العالم، أما الدفاع عن هذه المصلحة أو تلك من مصالح الاستعمار التقليدي، فيتقرر تبعاً للإستراتيجية العامة للإمبريالية الدولية.

أنْ تكون الإمبريالية الأمريكية هي التي أوحت بتشكيل حلف بغداد، وأحجمت عن دخوله رسمياً في نفس الوقت، لا يعني ـ بحال من الأحوال ـ تناقضاً حقيقياً بين السياستين الاستعماريتين الأمريكية والإنكليزية في الشرق الأوسط، بل جاء هذا الموقف أقرب إلى التكامل في هاتين السياستين. لقد قدرت الإمبريالية الأمريكية أن هذا الحلف لا يمكن أن يخدم سوى جزء من أهداف الإمبريالية الدولية، وهي ـ لهذا ـ قد تركت نفسها في حل من الالتزام الرسمي به (رغم دعمها المادي والمعنوي له)، لكي يتاح لها أن تكمل مهام الجزء الآخر من الاستراتيجية العامة للإمبريالية، وإن عدم التزامها الرسمي بالحلف يسمح لها بالقيام بدورها بمرونة تجاه الدول الأخرى التي رفضت الانضمام إلى الحلف. إن عدم التزام الإمبريالية الأمريكية رسمياً بحلف بغداد، أتاح لها، أن تبقى على «شعرة معاوية» مع دول أخرى، يتطور فيها النضال الشعبي ضد الاستعمار إلى درجة من النمو والنضج، بحيث يصبح هذا الدور المزدوج مجرد خدعة مفضوحة ويتيح لها ـ بالتالي ـ حرية في المناورة مع تلك الدول. ليس من مصلحة الإمبريالية الدولية (ولا من مصلحة الإمبريالية الأمريكية خاصة) الدفاع عن «مورث محتضر» بقدر ما هو الدفاع عن «الإرث». إن الإمبريالية الأمريكية التي كانت تهيء نفسها للاستيلاء على

تركة الاستعمار التقليدي، أرادت أن تتجنب النزول رسمياً ومباشرة في خندق واحد مع قوى الاستعمار القديم، لكي يتاح لها أن تتجنب إدانة مباشرة ونهائية وحاسمة. إن انهيار نفوذ الاستعمار التقليدي في المشرق العربي في معركة بورسعيد عام ١٩٥٦ ، وما تبعه من مبادرات وهجمات قامت بها الإمبريالية الأمريكية لـ «ملء الفراغ»، حينما أعلن إيزنهاور مبدأه في أوائل عام ١٩٥٧ ، دليل واضح على هذه الحقيقة.

ـ ٤ ـ

كان العراق الدولة العربية الوحيدة التي ارتبطت رسمياً بحلف بغداد، وأصبحت ركناً أساسياً من أركانه. ولقد اتخذ منها الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي نقطة استناد في أعمال التآمر والضغط الموجهة ضد الدول العربية الأخرى عامة، وضد سورية خاصة.

وكانت مصر وسورية مركزين أساسيين في الهجوم المعاكس الذي شنته القوى العربية ضد حلف بغداد. واستطاعت حركة التحرر القومي ـ بفضل صمود القطرين المصري والسوري ـ أن تمنع ارتباط الأقطار العربية الأخرى رسمياً بالحلف.

إن الثبات الذي يتمتع به الحكم في القاهرة، وموقع مصر الجغرافي (حيث لا توجد حدود مشتركة لمصر مع دول المشرق العربي الأخرى) قد جعل خطة التآمر الاستعماري تقوم على عزل مصر عن المشرق العربي، لأن هذا العزل كان يمكن أن يؤدي إلى إضعاف القوى المعادية للاستعمار في سورية ويخفف جدوى مقاومتها للحلف، ويمهد لضرب الاتجاه المعادي للاستعمار من الداخل. وبالفعل فقد شهدت سورية المؤامرة الاستعمارية تلو الأخرى، التي كانت تهدف إلى تصفية الاتجاه الوطني في الداخل، ولكن النضال الوطني داخل سورية، والتضامن بين القاهرة ودمشق، استطاع أن يحبط المؤامرات الاستعمارية الواحدة تلو الأخرى.

لقد شهد المشرق العربي تساقطاً ملحوظاً للنفوذ الاستعماري القديم

منذ بداية عام ١٩٥٤ . وبدأ هذا التساقط ياخذ شكل انهيار سريع بدءاً من عام ١٩٥٦ .

إن تأميم قناة السويس لم يكن سوى الشرارة التي حولت الحرب الباردة بين الاستعمار والشعب العربي إلى حرب ساخنة، وإذا كان تأميم القناة قد جاء تتويجاً لنضال جماهيري حرك المشرق العربي وهزّه، ولكن هذا التأميم جاء ليعبر عن بداية النهاية بالنسبة للاستعمار الكلاسيكي القديم، كما جاء يعبر في نفس الوقت عن رفض الشعب العربي محاولات الاستعمار الأمريكي التسللية إلى المشرق العربي عبر القروض، ثم السيطرة عليه.

لقد لوّح الاستعمار الأمريكي للقاهرة بقروض لتمويل بناء السد العالي. وخلال المفاوضات تبين للقاهرة أن القروض الأمريكية ليست سوى فخ للهيمنة على الاقتصاد المصري من جهة، كما أنها محاولة لدفع القطر المصري بعيداً عن سياسة الحياد الإيجابي، وتجميد نضاله ضد حلف بغداد. وعندما يئست واشنطن من إمكان تحقيق هذين الهدفين، عمدت إلى سحب عروض تمويل السد العالي وكان جواب القاهرة: تأميم قناة السويس.

وكانت ردود الفعل لدى الجبهة الاستعمارية مختلفة، إلى حد ما، فيما يتعلق بالأسلوب الذي ينبغي اتباعه، لكي «تتقيأ» مصر ـ حسب تعبير دالس ـ القناة التي «نهبتها!!».

لقد خسر الاستعمار الإنكليزي أحد أهم «موجوداته» في الشرق الأوسط. وأدرك هذا الاستعمار أيضاً المضاعفات التي ستنجم عن تأميم القناة، واحتمالات ضياع باقي «الموجودات». ولهذا قررت الحكومة البريطانية: «وجوب تأمين مصالحنا الحيوية في هذه المنطقة، حتى ولو بالقوة والعمل العسكري، إذا اقتضت الضرورة ذلك، كما قررت اتخاذ التدابير اللازمة لمثل هذا الإجراء... فالإخفاق في الاحتفاظ بالطابع الدولي للقناة، سيؤدي حتماً إلى ضياع جميع مصالحنا وموجوداتنا في الشرق الأوسط، واحدة إثر الأخرى. وعلى الحكومة البريطانية، إذا لزم الأمر، أن تعمل بمفردها، وأن لا تتردد في استخدام القوة لحماية مركزها..» (المذكرات ـ ج ٢

ـ ص: ٢٣٦). وفي برقية موجهة من إيدن إلى أيزنهاور، جاء ما يلي: «... إذا ما تقاعسنا، فنحن واثقون، من أن نفوذنا ونفوذكم في الشرق الأوسط كله سينهار دفعة واحدة...» (المذكرات ـ ج ٢ ـ ص: ٢٣٦). لقد وضع الاستعمار البريطاني قضية تأميم قناة السويس في إطارها العربي، وأدرك الأبعاد الثورية لهذه العملية في الوطن العربي، لذا كانت عملية التأميم مناسبة ـ كما نصح نوري السعيد ـ «لإيصال العمل إلى جذور الاضطراب، أي إلى مصر» (المذكرات ـ ج ٢ ـ ص: ١٢٧). ويؤكد إيدن في مذكراته: «... ولا يمكن عزل مشكلة القناة عن المشاكل الأخرى المتعلقة بمظاهر القومية العربية و«المطامح المصرية!!» (المذكرات ـ ج ٢ ـ ص: ٢٩٠). وفي محاولة لاستشفاف مضاعفات التأميم يقول إيدن: «سيؤدي في غضون أشهر قليلة إلى نشوب ثورات في البلاد المنتجة للبترول، وسيخسر الغرب حتماً بترول الشرق الأوسط، ويؤيدنا في هذا الاعتقاد ماتلقيناه من نصائح الأصدقاء من زعماء الشرق الأوسط»، «ستوحد مصادر البترول العربي تحت إشراف دولة عربية متحدة ترأسها مصر» و«تقع تحت نفوذ روسيا!!..» (المذكرات ـ ج ٢ ـ ص: ٢٩٣).

أما الاستعمار الفرنسي ـ كما يروي إيدن ـ فقد كان لا يقل رغبة عن الاستعمار الإنكليزي: «.. في القيام بعمل حاسم سريع. فالفرنسيون هم الذين بنوا قناة السويس. يضاف إلى هذا أن عمل عبد الناصر قد أثر على مركز فرنسا في منطقة أخرى حيوية بالنسبة إليها وقريبة. فقد أكد المسيو «بينو» (وزير الخارجية الفرنسية) منذ البداية الأثر الذي سيتركه هذا العمل في الجزائر وفي موقف فرنسا بأكلمه في أفريقيا الشمالية. وإذا ما سُمح لمصر «بابتلاع» القناة، فإن قوة جديدة ستدب في قلوب الوطنيين الجزائريين، كما أنهم سيتطلعون إلى مصر لتأييدهم، وهو ما سيحصلون عليه حتماً في شكل أسلحة ودعاية صاخبة...» (المذكرات ـ ج ٢ ـ ص: ٢٥٠).

أما موقف الاستعمار الأمريكي من تأميم القناة، فقد كان مختلفاً، إلى حد ما، عن الاستعمارين الفرنسي والإنكليزي، لقد طرأت تطورات على

موقف الاستعمار الأمريكي مُذ صدر قرار التأميم في تموز ١٩٥٦ ، وحتى انفجار الموقف على شكل عدوان عسكري. لذا يبدو مناسباً متابعة هذه التطورات وإيضاح أسبابها:

ـ «ليس للقناة أهمية قصوى لدى الولايات المتحدة الأمريكية...» (تصريح لدالس ـ المذكرات ـ ج ٢ ـ ص: ٢٩٨). ويعقب إيدن على هذه الفكرة: «.. فمستقبل القناة بالنسبة للدول الكبرى، كان يهمنا نحن وفرنسا بشكل أساسي، أمّا مصلحة أمريكا فثانوية..» (المذكرات ـ ج ٢ ـ ص: ٣١٣). ورغم ذلك فإن الولايات المتحدة لم تستبعد، في المرحلة الأولى، استخدام القوة لحل المشكلة. ففي اجتماع وزراء خارجية الدول الثلاث في أول آب، كان رأي وزير الخارجية الأمريكية «... علينا أن نجد طريقة نحمل بها عبد الناصر على أن يلفظ بها ما يحاول ازدراده. وعلينا أن نبذل جهداً أصيلاً لنجعل الرأي العام العالمي يقف إلى جانب فكرة وضع القناة تحت إدارة دولية. ويجب أن نتمكن من خلق رأي عام دولي معارض لعبد الناصر حتى يصبح معزولاً، فإذا تطلب الأمر القيام بعملية عسكرية، آنذاك كانت إمكانياتها في النجاح أعظم، وتكون عواقبها أقل خطورة، مما قد يتركه عمل متسرع ومرتجل..» (المذكرات ـ ج ٢ ـ ص: ٢٥٢). وروى إيدن في مذكراته أن دالس قال له: «لا بد من أن يحمل عبد الناصر على «تقيؤ» القناة!!» (نفس المرجع ـ ص: ٢٥٣). يعلق إيدن في مذكراته، على موقف أمريكا في المرحلة الأولى من الأزمة، قائلاً: «... وقد شجعني أن أرى الحكومة الأمريكية تفكر ولو تفكيراً عابراً بالإجراءات العسكرية..» (نفس المرجع ـ ص: ٢٤٩).

ـ في مشكلة لا تكون فيها أمريكا طرفاً مباشراً وأساسياً، ولا تمس المصالح المباشرة للإمبريالية الأمريكية، تأخذ الأوساط الاحتكارية موقف الرأي العام داخل أمريكا بعين الاعتبار، ولهذا السبب فإن الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تكن تستبعد الحل العسكري لانتزاع القناة من مصر، بدأت تتراجع رويداً رويداً عن مواقفها السابقة، بسبب الانقسام العميق الذي

أصاب الرأي العام البريطاني حول موضوع استخدام القوة.وحول هذا التطور التراجعي الذي أصاب موقف أمريكا يعلق إيدن في مذكراته قائلاً: «... لكن مما لا يقبل الشك، أن ما كان يبدو وقتها، أو يفهم على أنه انقسام عميق في الرأي العام في بريطانيا، وإن كان صحيحاً، قد خلق لدبلوماسيتنا المصاعب منذ البداية. فقد ترك الشك في الوحدة القومية البريطانية تجاه المشكلة انعكاسات في الولايات المتحدة، كنا نسمع المفاوضين الأمريكيين يشيرون إليها في أحاديثهم معنا، مما أضعف عزيمة أمريكا وتصميمها...» (نفس المرجع - ج ٢ - ص: ٢٦٤). ويروي إيدن في مذكراته ما نقله إليه السفير البريطاني في الولايات المتحدة الأمريكية: «... ورأى السفير (البريطاني) أن استخدام القوة سيخلق انقساماً عظيماً في الرأي العام الأمريكي، وإن المشاكل السياسية التي قد يثيرها في سنة انتخابية، كالسنة الحالية، ستكون مفزعة. وقد أحسن عبد الناصر اختيار الوقت لعمله من ناحية السياسة الداخلية الأمريكية.. ومع ذلك فقد أبدى الرئيس أيزنهاور والمستر دالس صلابة وحزماً في موقفهما، كما أن موقف الحكومة الأمريكية أخذ يتسم بطابع الصرامة والجد..» (نفس المرجع - ج ٢ - ص: ٢٦٥).

- عندما بدأ العدوان الثلاثي على مصر كانت الولايات المتحدة على علم به، ولكن لم تستشر رسمياً من قبل دول العدوان. لم تؤيد أمريكا العدوان. وإذا شئنا تلخيصاً لأسباب هذا الموقف، يمكننا أن نعدد العوامل التالية:

١ - عدم وجود مصلحة مباشرة هامة للولايات المتحدة في معركة القناة.

٢ - إنقسام الرأي العام البريطاني حول الحرب انقساماً عميقاً. لقد عارض نصف الرأي العام البريطاني هذه الحرب.

٣ - دعم الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي لموقف مصر.

٤ - اهتمام أمريكا بالموقف في المجر، وانصرافها إلى محاولة استثمار التمرد في المجر، ونسف النظام الاشتراكي، وإظهار نفسها - أمام الرأي العام

الدولي ـ بمظهر من يدين العدوان الثلاثي على مصر بغية إدانة موقف الاتحاد السوفياتي من التمرد.

٥ ـ كان أيزنهاور يخوض معركة الانتخابات تحت شعار أنه «صانع سلام» لا يمكن أن يدعم حرباً عدوانية مباشرة، تقوم بها دول الاستعمار القديم.

وفيما عدا المكسب الذي حصلت عليه إسرائيل (بدعم من أمريكا في هيئة الأمم المتحدة) وهو فتح خليج العقبة، كانت حرب السويس مقبرة للاستعمار القديم في المشرق العربي. كانت هذه الحرب ـ كما قال إيدن ـ «محاولة لوقف تدهور بعيد المدى منيت بالفشل ـ فلم ننجح في أهدافنا الواسعة، إذْ لم نحقق الصلح مع إسرائيل، كما لم ننجح في إعادة الإشراف الدولي على القناة..» (نفس المرجع ـ ج ٢ ـ ص: ٤٤٦ ، ٤٤٧). كانت هذه الحرب القذرة درساً لن ينساه الاستعمار القديم، هذا الدرس هو ـ كما ذكرنا قبلاً ـ : أن الصعوبة التي تعترض أي عمل بريطاني مستقل في أي مكان في العالم، هي أن طاقة بريطانيا العسكرية لا تسمح لها بالاستغناء عن المساعدة الأمريكية في أية حملة تريد أن تقوم بها. ولم يُجدِ دول الاستعمار القديم تحالفها، وإشراك دولة العصابات الصهيونية في تلك الحرب العدوانية القذرة.

ـ ٥ ـ

حاول الاستعمار الأمريكي أن يتسلل إلى مواقع الاستعمار التقليدي ليرثها. هذا هو المعنى المباشر العياني لـ «مبدأ أيزنهاور» الذي أعلن في الخامس من كانون الثاني عام ١٩٥٧ . وفي محاولة لإظهار النتائج «الإيجابية» للعدوان الثلاثي على مصر، يذكر إيدن أن العدوان قد «قضى ـ على الأقل ـ على ذلك الفصل من الارتباك بالنسبة للوضع في الشرق الوسط، فقد أسفر (أي العدوان) عن ظهور مبدأ أيزنهاور الذي تدخلت إنكلترا وأمريكا على

أساسه في الصيف التالي في الأردن ولبنان، كما ساعد على إظهار عدم استعداد الغرب للسماح بترك المنطقة مفتوحة للتسرب والعدوان من أية جهة جاء. لكن هذه الأرباح كانت جزئية، وما زال التوازن غير المتعادل قائماً» (المذكرات قسم ٢ ـ ص: ٤٤٧).

وقبل أن نتابع سرد الأحداث التي تلت إعلان أيزنهاور «مبدأ الفراغ»، لا بد أن نثبت وثيقة نشرتها جريدة «نيوز ديتشلند» الصادرة في ألمانيا الديمقراطية، ثم نقلتها الصحف السورية صبيحة ١٣ آذار ١٩٥٧ . وهذه الوثيقة هي تقرير سري قدمه وزير الخارجية الأمريكية (دالس) إلى أيزنهاور، حول خطة السياسة الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط، بعد انهيار الاستعمار التقليدي.

وفيما يلي الوثيقة:

«إن سياسة أمريكا في الشرق الأوسط يجب أن تقوم على ضوء ثلاثة عوامل رئيسية:

١ ـ الضعف الخطير الذي أصاب حليفتي أمريكا. فقد اتضح بجلاء من العمليات الحربية التي قامت بها هاتان الدولتان في الشرق الأوسط مدى التدهور الذي أصاب موقف بريطانيا وفرنسا في المجال الدولي، كما اتضح اضطرابهما الاقتصادي وضعفهما العسكري. فقد دفنت هيبة بريطانيا وفرنسا تحت أنقاض الحرب التي شنتها الدولتان على مصر.

٢ ـ الدور الهام الذي بدأت تقوم به روسيا فيما يتعلق بالأحداث الجارية في الشرق الأوسط. وإن هذا الاعتبار يجب أن يوضع في المرتبة الأولى من حيث الأهمية وبغض النظر عن احتمال إقدام روسيا على احتلال أي جزء من هذه المنطقة، فإن تأييد روسيا الفعال للدول العربية قد شحذ حميتها في كفاحها ضد الاستعمار.

٣ ـ أما العامل الثالث الذي يجب أن تقوم عليه سياسة أمريكا في الشرق الأوسط، في رأي دالس، فهو القومية العربية، التي أدت إلى تقوية

الجبهة العربية. ولا يستبعد دالس أن العرب يعتبرون هزيمة بريطانيا في مصر نقطة تحول في صراعهم ضد الاستعمار.

واستطرد دالس يقول: إن هذه العوامل مجتمعة قد خلقت حالة جديدة في الشرق الأوسط. فمن ناحية يؤكد دالس أنه قد نشأ فراغ في المنطقة نتيجة الهزيمة التي منيت بها بريطانيا وفرنسا، كما أن هاتين الدولتين لن تتمكنا من السيطرة على زمام الأمور في المنطقة. وفي الوقت نفسه بدأت مصر والدول العربية الأخرى تشعر شعوراً أكيداً أن في وسعها أن تحل مشاكلها بنفسها، وأن تتخلص نهائياً من سيطرة الغرب. وليس ببعيد احتمال أن هذه الحركة، قد تؤدي في النهاية إلى إقامة اتحاد عربي في الشرق الأوسط. وفي هذا النضال المتنامي يكمن الخطر الرئيسي على الغرب. ولهذا يقول دالس: إنه يتعين على الغرب أن يعيد تنظيم علاقاته بهذه الدول على أساس جديد.

وفي ظل هذه الاعتبارات يجب على الولايات المتحدة أن تتخذ قراراً سريعاً وحاسماً بشأن تحديد سياستها تجاه الدول العربية، وإلا ضاعت الفرصة أمامها إلى الأبد. وقال: إن الولايات المتحدة يجب ألا تضيّع دقيقة واحدة، بل يجب أن تعمل بكل سرعة على ملء الفراغ الذي نشأ في المنطقة، لأن ثلثي موارد البترول المعروفة حتى الآن توجد في هذه المنطقة، كما أن الدول الأوروبية والآسيوية الحرة وكذلك الدول الإفريقية تعتمد في اقتصادها كلياً على بترول الشرق الأوسط.

ومضى دالس يوضح بالأرقام مدى الأضرار التي أصابت اقتصاديات هذه الدول نتيجة إغلاق قناة السويس، وتوقف تدفق البترول. وخلص دالس من هذه الاعتبارات إلى شرح سياسةأمريكا الجديدة، التي يرى أنها تحقق لأمريكا أهدافها في الشرق الأوسط، فقال: إن أهم النقط التي يجب أن ترتكز عليها هذه السياسة، هي مقاومة النمو المضطرد للقومية العربية، وملء الفراغ الناشىء في المنطقة، وهذا يتطلب أولاً خلق ظروف قانونية وسياسية

واقتصادية وعسكرية، تبرر إقدام الولايات المتحدة على التدخل في شؤون المنطقة.

واقترح دالس أن يطلب أيزنهاور إلى الكونغرس أن يمنحه تفويضاً باستخدام القوات الأمريكية، في منطقة الشرق الأوسط حسبما يتراءى له، وذلك في حال تعرض المنطقة لما سماه بتهديد الشيوعية الدولية.

واقترح ما يلي:

أولاً ـ تمهيد السبيل لإبرام ميثاق دفاع أفريقي، يضم ليبيا وتونس ومراكش ثم الجزائر، ويجب أن يكون هذا الميثاق متناسقاً مع ميثاق حلف الأطلسي.

ثانياً ـ لا معدى لأمريكا، لكي تعزز مركزها العسكري في الشرق الأوسط، من أن تتخذ بعض التدابير، ومنها تقديم المساعدة لبعض الأقطار العربية، وتوسيع برنامج إنشاء قواعد جوية، وإنشاء قوات خاصة، تسلح ـ إذا أمكن ـ بأسلحة ذرية، وترابط في بعض أقطار الشرق الأوسط.

ثالثاً ـ ومن الأمور المحتملة أيضاً أن تدرس أمريكا، بأسرع ما يمكن، إنشاء قواعد بحرية دائمة للأسطول السادس الأمريكي في البحر المتوسط.

ويرى دالس أن هذه السياسة إذا تحققت فإن الشرق الأوسط، وشمالي إفريقيا سيدخلان ضمن نطاق المسؤولية الاستراتيجية للولايات المتحدة. وهذا ييسر لأمريكا أن تتخذ التدابير المناسبة في المنطقة، دون مشاورة شريكتيها بريطانيا وفرنسا».

تلك هي الخطوط العريضة للسياسة الاستعمارية الأمريكية بعد سقوط الاستعمار التقليدي في المشرق العربي. وتلك هي الأهداف العامة لمبدأ أيزنهاور وأسبابه. أما النشاط الاستعماري الأمريكي في المشرق العربي، بعد إعلان مبدأ أيزنهاور، فقد أخذ ـ في خطوطه الرئيسية ـ المنحى التالي:

١ ـ تفكيك التحالف التكتيكي بين الدول العربية التي لم ترتبط بحلف بغداد.

٢ ـ عزل مصر عن الجناح الآسيوي من الوطن العربي.

٣ ـ إسقاط الحكم في سورية ومصر.

٤ ـ ربط الدول العربية الأخرى بمبدأ أيزنهاور.

كتنفيذ لمبدأ أيزنهاور، شنت أمريكا، متعاونة مع دولتي العدوان، حرباً اقتصادية على القطر المصري، أصابت الاقتصاد المصري بأضرار بالغة، وكادت تودي بالسلطة الثورية فيه: لم يكن في القطر المصري من القمح ما يكفي لأسبوعين، ومن البترول ما يكفي لأربعة أيام، كما استنفدت مصر ما لديها من البنسيلين والأدوية الهامة. وطلبت الحكومة المصرية معونة عاجلة من واشنطن، ورفض الطلب. وطلبت مصر الإفراج عن أرصدتها المجمدة في الولايات المتحدة، لكي يتسنى لها استيراد احتياجاتها الملحة العاجلة. وقوبل هذا الطلب بالرفض أيضاً. واستطاعت مصر استدراك كل احتياجاتها من الاتحاد السوفياتي، ودول المعسكر الاشتراكي الأخرى، واجتازت الأزمة وهي أشد تصميماً على مقاومة محاولات التسلل الاستعمارية الأمريكية الجديدة.

لقد أراد الاستعمار الأمريكي استغلال الصعوبات الطارئة والاستثنائية التي تعانيها مصر، لكي يجبر القاهرة على الركوع أمام الغزو الاستعماري الجديد، أو إسقاط الحكم الثوري فيها.

في ١٥ حزيران ١٩٥٧ نشرت جريدة «النور» الدمشقية تصريحاً أدلى به الرئيس عبد الناصر لمجلة «لوك» الأمريكية. وفيما يلي نص أحد أسئلة المراسل وجواب الرئيس عبد الناصر عليها:

المراسل: «ما الذي كنتم تعنونه حين صرحتم، منذ وقت قريب، بأن الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وفرنسا تشن حرباً اقتصادية على مصر؟».

فأجاب عبد الناصر: «لقد جمّدتم أرصدتنا، ورفضتم أن تبيعونا القمح والأدوية حين كنا بحاجة إليها، وسعيتم لممارسة ضغط اقتصادي علينا بغية حملنا على تبديل سياستنا حيال قناة السويس، والفرق بينكم وبين حلفائكم هو أنهم حاولوا تدميرنا بالقنابل في حين أنكم تحاولون عمل ذلك بالوسائل

السلمية وبالضغط الاقتصادي وبالجوع، وفي الحالين لم تصلوا إلى غايتكم المنشودة».

وفتح الاستعمار الأمريكي في نفس الوقت جبهة جديدة في سورية، وبذلت السفارة الأمريكية جهوداً لتكتيل القوى الرجعية في سورية، وتخريب الجبهة المعادية للاستعمار. وهوّلت بأخطار الشيوعية في سورية. وذهب رجال السفارة الأمريكية بعيداً في مؤامراتهم، فحاولوا شراء بعض العناصر العسكرية من الجيش السوري (الذي كان يشكل قلعة حصينة ضد الاستعمار) بغية إحداث انقلاب عسكري موالٍ للاستعمار الأمريكي. وفي نفس الوقت اشتدت المحاولات التي يبذلها الحكم الرجعي في العراق لرشوة الساسة الرجعيين في سورية، وصرفت السلطات العراقية للمتآمرين من السوريين الهاربين إلى لبنان خلال عامي ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨ مبلغ (١٢١) ألف دينار عراقي بغية إقامة دولة الهلال الخصيب، ومجيء حكومة موالية للعراق (ضبوط جلسات محكمة الشعب ـ جزء ٣ ـ ص ٩٧٠ ـ ٩٨١).

وفي ٢١ آب ١٩٥٧ بدأ الأسطول الأمريكي السادس يفرض حصاراً على سورية، وقام بمناورات عسكرية وعرض عضلات على شواطىء سورية بغية تخويف الشعب العربي، وفي نفس الوقت جرى الإيعاز للحكومة التركية (باعتبارها أحد أعضاء حلف بغداد والأطلسي) لتهيئة حشود عسكرية على حدود سورية الشمالية، والتمهيد لعملية غزو سورية من الشمال.

ولكن جميع هذه المؤامرات والمناورات والتهديدات باءت بفشل ذريع. وشهدت سورية نمواً ملحوظاً في نضال الجماهير المعادي للاستعمار. وإذا كانت قطاعات هامة من البورجوازية قد انخرطت في خطة التآمر الاستعماري، إلا أن الطابع الوطني المعادي للاستعمار، الذي كان يتميز به الجيش السوري، والتضامن بين سورية ومصر قد أحبطا المحاولات الاستعمارية الواحدة تلو الأخرى. واستمرت المؤامرات الاستعمارية الأمريكية على سورية حتى قبيل قيام وحدة عام ١٩٥٨، حيث اكتشفت آخر حلقات التآمر الرجعي الاستعماري الأمريكي، وإن كان الشعب العربي في سورية لم يطلع على حقيقة هذه المؤامرة.

وخلال الكفاح المشترك الذي خاضه الشعب العربي في سورية ومصر ضد التآمر الاستعماري الأمريكي قوي التضامن بين سورية ومصر. وفي ١٤ أيلول ١٩٥٧ التقت سورية ومصر على صعيد رسمي لمواجهة الاستعمار الأمريكي، استناداً للميثاق العسكري المعقود عام ١٩٥٥ . وفي ١٣ تشرين الثاني ١٩٥٧ ، وعندما كانت الحشود التركية تهدد سورية، والأسطول الأمريكي السادس يفرض الحصار على سواحلها، نزلت قوات مصرية في سورية لمواجهة احتمالات الغزو الاستعماري. وهكذا... وفي معمعان النضال العربي (السوري ـ المصري خاصة) ضد مبدأ أيزنهاور طرحت الجماهير العربية مسألة الوحدة بين مصر وسورية، كتتويج لنضالهما المشترك ضد الاستعمار، وكتثبيت وتعميق لهذا النضال، وكتعبير عن حقيقتهما العربية. وهكذا كان الكفاح المشترك ضد الاستعمار جسراً للوحدة العربية.

ـ ٦ ـ

استطاع النضال الوطني في مصر، أن ينتقل بالسياسة الخارجية المصرية إلى مستوى مبدئي واستراتيجي في عدائها للاستعمار. وتجاوبت معها سورية، رغم «الجيوب» العميلة التي كانت تنخر الجهاز السياسي السوري. ومع صمود هذين القطرين، بلغ النضال الوطني في الأقطار العربية الأخرى مستويات جديدة من الاتساع والنمو. وشهد المشرق العربي نهوضاً شعبياً ووطنياً لم يره من قبل. وفي مواجهة هذا المد الوطني العارم، أجبرت الرجعية العربية على القبول ببعض التراجعات في بعض الأقطار، وفي أقطار سارت الرجعية في طريق قمع الحركة القومية وسحقها على نحو لم تشهده المنطقة من قبل أيضاً.

ـ ففي القطر العراقي، حيث التناقضات كثيفة ومعقدة ومتأزمة، وحيث الحركة الشعبية تتمتع بالوعي والتنظيم، لم يكن أمام الاستعمار والقوى الرجعية العميلة سوى اللجوء إلى مجازر دامية بين حين وآخر، بغية قمع الحركة الوطنية الديمقراطية. وبلغ الصراع في العراق أعلى أشكاله وأكثرها

حدة. ولم يكن ممكناً حل التناقض إلا بانفجار عنيف مفاجيء، تمثل فعلاً في ثورة ١٤ تموز المجيدة.

ـ وفي السعودية، حيث الحركة الوطنية ـ كتنظيم ـ تكاد تكون غائبة في ذلك الحين، لعب التناقض الهاشمي ـ السعودي دوراً هاماً في عدم ارتباطها بحلف بغداد. كما جاء الضغط المصري ـ السوري ليدفع بالسعودية إلى موقف تكتيكي، تمثل في ضرب من التعاون القلق الحذر مع مصر وسورية. ولكن عندما بلغت المعركة بين القومية العربية والاستعمار مشارف مرحلة حاسمة، وعندماوضع الاستعمار الأمريكي كل ثقله في الصراع، وأعلن مبدأ أيزنهاور، انفرط عقد ذلك التحالف التكتيكي الانتهازي بين السعودية من جهة ومصر وسورية من جهة أخرى.

وبعد شهر من إعلان مبدأ أيزنهاور، أي خلال شباط ١٩٥٧ ، سافر الملك سعود إلى الولايات المتحدة الأمريكية، في نفس الوقت الذي كانت تستقبل فيه واشنطن عبد الإله وكميل شمعون. وفي آذار ١٩٥٧ تمّ اجتماع بين سعود وشمعون. وفي أيار من نفس العام تمّ لقاء فمفاوضات بين سعود وعبد الإله، وصدر عن اجتماعاتهما بيان مشترك يعلن تخلي السعودية عن تحالفها التكتيكي مع الدولتين العربيتين المتحررتين (مصر وسورية) وانحيازها لمبدأ أيزنهاور وحلف بغداد. وفي تصريح صحفي للملك سعود بعد مقابلة له مع أيزنهاور، نشرته الصحف السورية صباح ٧ شباط ١٩٥٧ ، قال: «إن العالم العربي سيقبل مشروع أيزنهاور باستخدام القوات المسلحة الأمريكية..». وعند عودة الملك سعود من واشنطن في شباط ١٩٥٧ مرّ بالقاهرة، وجرى اجتماع رباعي حضره الرئيس عبد الناصر والملك حسين والملك سعود والرئيس القوتلي. وفي هذا الاجتماع تجلت النتائج العملية المباشرة لمبدأ أيزنهاور. ففي هذا الاجتماع انفرط عقد التحالف الرباعي التكتيكي (مصر ـ سورية: الأردن ـ السعودية) إلى جبهتين: سورية ومصر من جهة، والسعودية والأردن من جهة ثانية. وهكذا أنهت أمريكا هذا التحالف التكتيكي، لكي يتم لها عزل مصر وسورية عن باقي الأقطار العربية.

ـ كانت الرجعية الأردنية تعد العدة للانضمام إلى حلف بغداد في أواخر عام ١٩٥٥ . يشير إيدن في مذكراته إلى أن السفير البريطاني قد نقل إليه «حديثاً دار بينه وبين الملك حسين، الذي أبلغه استعداد الحكومة الأردنية للانضمام إلى حلف بغداد، شريطة أن تتلقى الدعم اللازم منا، وأفضى وزير البلاط الأردني بمثل هذا القول، كما نقل الفريق كلوب معلومات مماثلة إلى وزارة الحربية البريطانية وهكذا أجمعت المصادر كلها على أن الفرصة مواتية لانضمام الحكومة الأردنية إلى حلف بغداد». وكمقدمة وتمهيد لهذا الانضمام، اقتُرح ـ كما يروي إيدن ـ إرسال شحنة مبكرة من الطائرات المقاتلة للملك حسين كهدية بلا ثمن نقدي. ومع تصاعد النضال الوطني في المشرق العربي.. وحسب تعبير إيدن عندما «ساء الوضع جداً في التاسع من كانون الثاني ١٩٥٦ ، وعلى ضوء تدهور الموقف الذي خلقته مصر، وتهديد قيام حكم «الرعاع!!»، أبرق ممثلنا في عمان يقترح قيامنا فوراً بدرس إيفاد قوة كافية من الجنود البريطانيين، لا تقل عن كتيبتين. وطلب الملك استدعاء القوات العراقية لتطير إلى الأردن فوراً. وردّت بغداد بحزم وتصميم على نداء الملك حسين، إذا كان من الواجب إرسال مساعدة عراقية، فيجب أن تكون هذه المساعدة بأعداد كافية لتجعل النجاح مضموناً. ورأى نوري السعيد، في الوقت نفسه، الحقائق السياسية بوضوح، فأكد أن أي عمل في الأردن لا يصل حقاً إلى جذور الاضطراب، وهي مصر، لا يجدي...» (مذكرات إيدن ـ ج ٢ ـ ص: ١٢٦ ـ ١٢٧).

لكن الأمور لم تجر دوماً وفق المخططات الاستعمارية الرجعية: مع تصاعد النضال القومي العربي في المشرق، شهد الأردن نمواً في الحركة الوطنية، بحيث استطاعت أن تفرض على القوى الرجعية والاستعمارية في الأردن تراجعاً تكتيكياً، تمثل في قيام حكومة وطنية متحالفة مع سورية ومصر. وكان النضال الوطني قد لقي صداه في صفوف الجيش الأردني الذي يقوده مجموعة من الضباط البريطانيين وعلى رأسهم «كلوب». وفي أول آذار ١٩٥٦ أقيل كلوب. أبرق السفير البريطاني إلى حكومته: «قيل أن

الحكومة تلقت تهديدات بأنها إذا رفضت إقالة الفريق كلوب، فإن مجموعة من الضباط كانت على استعداد للزحف على عمان وإخراجه من منصبه بالقوة...» (المذكرات ـ ج ٢ ـ ص: ١٣٣). وفي مقابلة بين السفير البريطاني والملك حسين، يروي السفير عن لسان الملك: «إنه ـ أي الملك حسين ـ كان يعمل الشيء الصحيح الذي سيثبت على المدى الطويل أنه كان في مصلحة بريطانيا والأردن على حد سواء...» (نفس المرجع ـ ص: ١٣٣).

واستمر التراجع الاضطراري والتكتيكي الذي قامت به الرجعية في الأردن حتى إعلان مبدأ أيزنهاور، الذي كان بداية هجوم معاكس جديد شنه الاستعمار بالاشتراك مع الرجعية. وقام «ريتشاردز» (مبعوث أيزنهاور) بزيارة عمان، وخلال هذه الزيارة تمّ الاتفاق على الإطاحة بحكومة النابلسي. وفي ١٢ نيسان سنة ١٩٥٧ تمت إقالة الحكومة، وتلاها تصفية العناصر الوطنية من الجيش الأردني، وضُربت الحركة الوطنية بعنف وبلا رحمة.

وقد تمّ إعداد هذا الهجوم الاستعماري الأمريكي ـ الرجعي بعناية تامة، وبصورة شبه علنية، وبالاشتراك مع الاستعمار الإنكليزي. وكان السفير الأمريكي والملحق العسكري الأمريكي مركز النشاط التآمري الذي سبق الانقلاب في الجيش. وقبيل الأحداث وصل إلى الأردن سيل من الجواسيس الأمريكان، ونثرت الرشوات الأمريكية في طول الأردن وعرضها، واتهم السفير الأمريكي القاهرة بإعداد انقلاب للإطاحة بالملك حسين.

وقامت القوات السعودية بنفس الدور والمهمة التي كانت تقوم بها قوات كلوب، ولعبت دوراً حاسماً في نجاح الانقلاب الذي هيأته الرجعية الأردنية، والاستعمار الأمريكي. وكان هذا الدور تصفية تامة للخلافات التقليدية بين العائلتين الهاشمية والسعودية، حيث كرّس تحالفهما في مواجهة تيار القومية العربية التحرري المعادي للاستعمار. وصدر بلاغ سعودي ـ عراقي مشترك في ١٦ أيار ١٩٥٧ ، يؤكد دعم جميع التطورات الرجعية التي قادها الاستعمار الأمريكي في الأردن.

بانهيار الحكم الوطني في الأردن، بقيت مصر وسورية ـ وحدهما ـ في ميدان الكفاح ضد الاستعمار. وسار النضال القومي التحرري في هذين القطرين ليأخذ أبعاده القومية، إلى أن تُوِّج بقيام أول وحدة للعرب في تاريخهم الحديث. وجاءت هذه الوحدة، لا لتؤكد الحقيقة القومية للشعب العربي فحسب. بل لتعبر عن المضمون الثوري المعادي للاستعمار، الذي تتميز به الحركة القومية العربية: «لقد قامت الجمهورية العربية المتحدة إثر حالة حرب، بل وسط حالة حرب سياسية من أكبر حالات الحرب الباردة التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية..».

أمّا القيادات الرجعية الحاكمة في الأقطار العربية الأخرى: لبنان، العراق، تونس، ليبيا، الأردن، السعودية، فقد ارتبطت كلها بمبدأ أيزنهاور، وأصبح حلف بغداد نفسه مظهراً من مظاهر مبدأ أيزنهاور.

أمّا الحركات الوطنية، التي شهدت توسعاً أفقياً خلال مرحلة ١٩٥٤ ـ ١٩٥٧ ، فقد ضربت بلا رحمة. ولكنها ذهبت في النمو على صعيد العمق غضباً وحقداً، وشهد الوطن العربي أولى شراراته في ١٤ تموز ١٩٥٨ في القطر العراقي، حيث سددت طعنة هائلة لمبدأ أيزنهاور بالذات.

ما هي ردود الفعل التي أثارها قيام الجمهورية العربية المتحدة على الصعيد الشعبي العربي، وفي الدوائر الاستعمارية والرجعية؟

١ ـ لقد أثار قيام الجمهورية العربية المتحدة، على صعيد الوطن العربي كله، موجة حماس قومي لم يشهده الوطن العربي من قبل. وأصبحت الجمهورية العربية المتحدة في نظر الجماهير العربية محط آمال الشعب العربي من الخليج إلى المحيط في تحقيق الوحدة العربية. هذا الحماس القومي، الذي يكاد يكون هيجاناً قومياً، زاد الرجعية في الوطن العربي ارتباكاً وذعراً. ويكاد المراقب السياسي الموضوعي ـ في ذلك الحين ـ يجزم بأن سقوط الحدود

الإقليمية المصطنعة، والأنظمة الرجعية، أصبح مسألة وقت فحسب، بل ووقت قصير أيضاً.

إن تحقيق هذه الوحدة قد طرح استمرارية الكفاح ضد الاستعمار والرجعية كسبيل وحيد للوحدة العربية. إن الوحدة التي تحققت خلال النضال ضد الاستعمار والرجعية، لم يكن ممكناً أن تنمو وتتوسع إلا من خلال استمرار النضال ضد الاستعمار والرجعية.

إن ركود الوحدة كان موتها: هذه حقيقة لم يؤكدها المناخ السياسي الثوري الذي أدى إلى قيام الوحدة، بل أثبتتها الظروف التي رافقت سقوط الوحدة، وأدّت إليه أيضاً.

٢ ـ إن قيام الاتحاد الهاشمي بين الأردن والعراق، جاء كجواب مباشر من قبل الرجعية العربية والاستعمار. إن شعب الأردن الذي يعاني المشكلة القومية العربية أكثر من أي قطر عربي آخر، بسبب مواجهته المباشرة لإسرائيل، وبسبب غياب المقومات الطبيعية لكيان الأردن، كان أكثر الشعوب العربية تحمساً وتجاوباً مع وحدة عام ١٩٥٨ ، وكان الاتحاد الهاشمي محاولة للمحافظة على كيان الأردن من جهة، وهجوماً معاكساً على التيار القومي العربي التحرري من جهة أخرى. إن الصحف الأمريكية والإسرائيلية تشير إلى هذا الموضوع بصراحة مباشرة. في ١٩٥٨/١١/١٩ كتبت الـ «نيويورك تايمس»: «يجب المحافظة على استقلال الأردن بأي ثمن...».

والمسؤولون في السلطات المحتلة في فلسطين يؤكدون ذلك دوماً. ففي تصريح لـ «غولداماير» في ١٩٥٨/١٠/١٨ : «إن اتحاد الأردن مع الجمهورية العربية المتحدة، سيثير قلقاً شديداً في إسرائيل...». إن الأردن كانت وما تزال جبهة مجمدة، ومفتوحة أمام إسرائيل.

٣ ـ قوبل قيام الجمهورية المتحدة بهيجان شديد في الأوساط الرجعية الحاكمة في العراق. إن قيام الوحدة قد قضى على آمال الرجعية في ضم

سورية إلى العراق. ومع ذلك فإن الرجعية العراقية لم تكف عن التآمر على الوحدة حتى بعد قيامها. وتشير محاضر جلسات المحاكمات التي جرت بعد ثورة تموز إلى استمرار هذا التآمر حتى قبيل قيام الثورة، بغرض «إقامة دولة الهلال الخصيب» (ج ٣ - ص: ٩٨٠ - ٩٨١ - ١٠٠٨).

وكرد فعل مباشر على قيام الوحدة، كتب فاضل الجمالي العميل الأول للاستعمار الأمريكي في العراق سلسلة مقالات في جريدة «العمل» (التي كان يصدرها الجمالي) بعنوان: «اتحاد أم تحدٍ» هاجم فيها قيام الجمهورية العربية المتحدة (ضبوط جلسات محكمة الشعب: ج ٣ ، ص: ٩٥٦ - ١١٠٤).

٤ - نقلت الصحف السورية في ١٩٥٨/٢/٢٠ تصريحاً أدلى به «نهرو» في البرلمان الهندي قال فيه: «... إني أرحب بوحدة مصر وسورية. إن هذه الوحدة وحدة طبيعية، ومما لا شك فيه أن الاتحاد المصري السوري قد انبثق عن إرادة الشعب، لذلك فقد قدمنا تهنئتنا إلى هذا الشعب. ولو كان شعبا الأردن والعراق يحبذان الاتحاد الفيدرالي بين البلدين لكان ذلك مدعاة للسرور، ولكن إذا لم يكن هذا الاتحاد إلّا عبارة عن ردّ فعل سياسي لإعلان الوحدة المصرية السورية فإن الأمر يكون مختلفاً تمام الاختلاف». وقال: «إن ما يجري في الشرق الأوسط أدّى إلى سماع صوت التشاؤم من إسرائيل، وهناك بعض الخطر من أن تقوم إسرائيل بعمل طائش نتيجة لما حدث في الشرق الأوسط، وإذا ما حدث شيء من هذا النوع، فإن المرء ليعجز عن معرفة ما قد يؤدي إليه.»

٥ - نشرت جريدة «الرأي العام» الصادرة في دمشق صباح ١٩٥٨/٢/١ الخبر التالي عن اجتماعات حلف بغداد في أنقرة والتي حضرها دالس: «أصدر الحلف بلاغاً مشتركاً لخص فيه النتائج التي تم الوصول إليها في اجتماعات الحلف، ومنها توثيق التعاون بين حلف بغداد وغيره من الأحلاف العسكرية الإقليمية. وتقول الإذاعة الفرنسية أن أهمية اجتماعات

مجلس حلف بغداد الأخيرة، سببها المباحثات التي تجري بين مصر وسورية لإعلان وحدتهما. وتضيف قولها: «إن مجلس الحلف درس في الاجتماع السري الأخير الذي عقد أمس هذه الوحدة والانعكاسات التي ستحدثها في البلاد العربية الأخرى، وعلى اعتبارها ستصبح قطباً جاذباً لهذه البلاد».

٦ ـ نقلت بعض الصحف السورية في ١٦ نيسان ١٩٥٨ تعليقاً لمجلة «نيوزويك» الأمريكية حول الوضع في الشرق الأوسط، قالت فيه: «إن الخطر الأكبر يكمن في المستقبل، في خطة القاهرة لإقامة دولة عربية كبرى، تعتمد في قوتها على بترول الشرق الأوسط. إن القاهرة لا تخفي خططها، وهي لا تفتأ تعلن أن بترول العرب للعرب، لذا فإن الولايات المتحدة تؤيد الدول العربية الأخرى المدافعة عن «استقلالها» والمناوئة للجمهورية العربية المتحدة».

٧ ـ نشرت بعض الصحف السورية، نقلاً عن وكالة «تاس» السوفياتية، في ١٩٥٨/٤/٢٦ تعليقاً لجريدة «ترود» السوفياتية جاء فيه ما يلي: «تناولت جريدة ترود سياسة الدول الغربية في مسألة وحدة البلدان العربية، تلك الدول التي تعتبر هذه الوحدة من العقبات الرئيسية في طريق تحقيقها السياسة الاستعمارية في الشرق الأدنى». وقالت: «إذا ما حلل المرء سياسة الولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا في هذه المنطقة، تبين له أن هذه السياسة موجهة بصورة رئيسية نحو تقويض الوحدة العربية. إن دول الغرب الاستعمارية تناهض هذه الوحدة لأنها تتنافى ومشاريعها الاستعمارية في الشرقين الأدنى والأوسط.»

٨ ـ نشرت جريدة «لوموند» الفرنسية في ١٩٥٨/٥/٧ تعليقاً عن الوضع في الشرق الأوسط، جاء فيه ما يلي: «... إن الدول الغربية الكبرى عمدت منذ نشوء أزمة السويس إلى تأييد خطة العزل التي اتبعتها وزارة الخارجية الأمريكية. وقد أسفرت هذه السياسة عن نتائج ضئيلة. فلقد استطاعت القاهرة ودمشق إنشاء وحدة عربية بينهما..».

ـ ٨ ـ

بعد حوالي خمسة أشهر من ولادة الجمهورية العربية المتحدة، وكصدى مباشر وغير مباشر لقيامها، انفجرت ثورة ١٤ تموز في القطر العراقي.

إن حلف بغداد، الذي أصيب بهزيمة منكرة خلال معارك سياسية وعسكرية، استمرت حوالي ثلاث سنوات، هذا الحلف أصيب بضربة قاضية في ١٤ تموز عام ١٩٥٨ . أما مبدأ أيزنهاور فقد مُنيَ بهزيمة ساحقة ونهائية، رغم العدوان العسكري الأمريكي على لبنان.

في اليوم التالي لثورة تموز، وفي ١٥ تموز ١٩٥٨ بالضبط، نزلت قوات عسكرية أمريكية في لبنان، وقوات عسكرية إنكليزية في الأردن. وكان الهدف من هذا الاحتلال العدواني واضحاً: ١ ـ منع انتقال الحريق الثوري إلى بلدان عربية أخرى. ٢ ـ منع انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة.

تلك حقائق لم نستجرها، من تحليل تطورات الأحداث في تلك الفترة، بل أعلنتها وأكدتها الصحف الاستعمارية، في ذلك الحين، أيضاً.

● كتبت جريدة «كومبا» الفرنسية في عددها الصادر في ٢٠/١٠/١٩٥٨ : «إن الحافز الذي حدا بلندن وواشنطن ـ بعد التشاور مع الرسميين المعنيين بالأمر ـ إلى الإسراع بإخلاء الشرق الأوسط، إنماتفسره عوامل عديدة منها ما يؤكده الخبراء في شؤون الشرق الأوسط في تقاريرهم، من أن القاهرة لن يكون في وسعها ـ بسبب ما تواجهه من مشكلات داخلية ـ التفكير قبل ستة أشهر أو اثني عشر شهراً في القيام بعمليات جديدة لتوسيع رقعة إمبراطوريتها...

وبالإضافة إلى ذلك فإن ثورة العراق، التي بعثت آمالاً كبيرة لدى القاهرة عند حدوثها، قد سارت في طريق آخر بعد أن تمّ اتخاذ جميع التدابير

للحيلولة دون تعاون وثيق للغاية مع الجمهورية العربية المتحدة...».

● كتبت مجلة «نيوزويك» الأمريكية في عددها الصادر في ١١/٣/١٩٥٨:

لخصت مجلة «المكاسب» من نزول الجيوش الأمريكية والإنكليزية في لبنان والأردن:

١ ـ إنقاذ شمعون من إسقاط عنيف له ولحكومته، وإفهام العناصر المؤيدة للغرب أننا لن نتخلى عنهم.

٢ ـ إنقاذ الملك حسين الموالي للغرب من الاغتيال الذي كان سيقوم به الثوريون المعادون لسياسة الغرب.

٣ ـ منع انتقال شرارة ثورة العراق في ١٤ تموز إلى بلاد أخرى، وإحباط آمال القاهرة في توسيع الجمهورية العربية المتحدة.

● وكتبت «نيوزويك» أيضاً في عددها الصادر في ١١/١٧/١٩٥٨:

«تسعى الولايات المتحدة وبريطانيا لمنع مصر من «ابتلاع» الشرق الأوسط بأسره، بعد أن انسحبت قوات الغرب الآن من هذه المنطقة وهما، في هذا السبيل، تقامران علىعامل واحد، هو منافسة العراق التقليدية لمصر في تزعم العالم العربي..».

لقد أعطت ثورة تموز، في البداية، أوسع الآمال للحركة القومية العربية فالتيار الوحدوي كان يبدو قوياً جارفاً حاراً، بلغ أعلى ذروات صعوده، والحركة الشعبية القوية العريضة، التي دفع عنها الغطاء الضاغط صبيحة ١٤ تموز، قد وضعت احتمالات لتطور الثورة العربية، لا على صعيد الامتداد الأفقي فحسب، بل على صعيد الامتداد في العمق أيضاً.

لكن ثورة تموز، رغم الأهمية التاريخية لما أنجزته، كانت شهاباً خطف الأبصار بسرعة ثم انطفأ. وعندما انطفأ هذا الشهاب قرّ رأي الاستعمار الأنكلو أمريكي على التراجع، وإخلاء لبنان والأردن، فالغاية التي كان

ينشدها الاستعمار من الغزو قد تحققت: الاقتتال الذي نشب بين القوى التقدمية المعادية للاستعمار هيأ ـ موضوعياً ـ سبل النجاح لمخططات الإمبريالية الهادفة إلى منع الوحدة.

لسنا الآن بصدد تقديم تقييم لأسباب الاقتتال الذي حدث بين أواخر عام ١٩٥٨ وأوائل عام ١٩٥٩ ، فالمسؤولية مشتركة والأخطاء يتحملها الطرفان. حسبنا ـ الآن ـ تقديم كشف بالنتائج التي نجمت عن ذلك الاقتتال وتوضيح بعض الظروف التي رافقته:

١ ـ نزلت الجيوش الاستعمارية في الأردن ولبنان في وقت لم تلحظ فيه أية بوادر، تدل على وجود «خطر» شيوعي، ثم انسحبت في مرحلة تعاظمت فيه قوى الحزب الشيوعي وحلفائه، حيث سماها بعض الكتاب الغربيين بالمرحلة «الكاستروية».

٢ ـ وبالمقابل فإن نزول الجيوش الاستعمارية جاء في اللحظة التي كان واضحاً فيها إمكانية انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة، وانسحبت في وقت تبددت فيه أية إمكانية للانضمام، في مرحلة بدأت فيها بوادر الاقتتال بين القوى التقدمية المعادية للاستعمار.

٣ ـ هذه الحقائق لا تعني ـ كما يزعم البعض ـ عدم اهتمام الاستعمار بتحول العراق إلى دولة اشتراكية يقودها الحزب الشيوعي. هذا الرأي هذر واضح. لقد كان الاستعمار يقدّر إلى أن إرهاصات «المرحلة الكاستروية» لن تصل إلى نهايات جذرية حاسمة، لأن الاتحاد السوفياتي (وقد تحولت سياسته تجاه الإمبريالية إلى سياسة دفاعية) لن يرضى عن وثوب الحزب الشيوعي العراقي إلى السلطة في منطقة بترولية حساسة.

وهكذا تم للاستعمار درء الخطر الحقيقي، الخطر الداهم، خطر الوحدة. وفي مرحلة لاحقة نُفّس خطر الحزب الشيوعي.

٤ ـ وهكذا انتهت المعركة المصطنعة المؤذية ـ المؤلمة بين الجمهورية العربية المتحدة والحزب الشيوعي العراقي وحلفائه إلى كبح النهوض الثوري

في المشرق العربي، وإلى انتعاش المراكز الرجعية التقليدية واستمرارها.

لقد تحول الكفاح ضد الاستعمار في العراق (بعد إخراج العراق من حلف بغداد) إلى صراخ لم يمس - موضوعياً - المواقع الحقيقية للقوى الاستعمارية. وشيئاً فشيئاً انتهى هذا الصراخ إلى لقاء «عملي» مع الاستراتيجية الإمبريالية المعادية للوحدة، وتحولت «الديمقراطية الشعبية» (كما كانت تحلم قواعد الحزب الشيوعي العراقي) إلى حكم دكتاتوري انتهازي فردي.

وفي مواجهة احتمالات الوحدة، انزلق الحزب الشيوعي العراقي في انحرافات يمينية وإقليمية، فانبرى للدفاع عن مصالح البورجوازية العراقية، وأثار النزعات والمصالح الإقليمية. وبعد أن كان الحزب الشيوعي العراقي (خلال عامي ١٩٥٦ - ١٩٥٧) يرى: «الحدود القائمة بين البلدان العربية حدوداً مصطنعة، وإن انعزال العراق عن بقية البلاد العربية وليد خطة استعمارية بحتة، وهو انعزال غير طبيعي ومؤقت، لأنه معاكس لمنطق التطور القومي التاريخي والتحرر الاقتصادي...»، بعد مثل هذه المواقف الواعية الرصينة، تحوّل الحزب الشيوعي العراقي إلى مواقع إقليمية تنكر عروبة العراق، وأخذ يتحدث عن «الطابع المتعدد القوميات!!» للجمهورية العراقية «الخالدة!!».

وفي نفس الوقت، بدأت تظهر الآثار السلبية لهذا الاقتتال في الجمهورية العربية المتحدة. وبدت آفاق التطور الثوري، في ذلك الحين، وكأنها مسدودة. وانتعشت العناصر اليمينية في السلطة، وبدأت عملية سجن ومطاردة وتشهير بالعناصر الشيوعية والعناصر اليسارية الأخرى. وشهد القطر السوري خاصة بدايات إرهاب ثقيل خانق، دون أي مبرر حقيقي. وتحت ستار محاربة الشيوعية، انطلقت في الصحف والإذاعات حملة يمينية حاقدة على كل ما هو يساري وتقدمي. وتحت شعارات: «لا يمين ولا يسار» و«الاشتراكية التعاونية» انتشرت موجة من الديماغوجية على الصعيد الفكري. كل هذا - رغم أنه كان ظاهرياً موجهاً نحو الأحزاب الشيوعية - ساهم في

إطفاء جذوة الحماسة الشعبية، وارتكاز النهوض الجماهيري الذي بعثه قيام الوحدة.

وعلى صعيد السياسة العربية تهادنت الجمهورية العربية المتحدة مع السعودية والأردن. وعلى صعيد السياسة الخارجية أخذت تبرز اتجاهات يمينية واضحة، فتدهورت العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة وبين الدول الاشتراكية، وتبادل الطرفان هجمات إعلامية لم يستفد منها سوى الاستعمار، وانبرت العناصر الرجعية واليمينية في أجهزة الإعلام العربية المتحدة تتهم الاتحاد السوفياتي بالنزعة الاستعمارية. إلخ.

ولم يقتصر الأمر على هذا الحد. ففي أواخر عام ١٩٥٨ عقد ما يمكن تسميته بـ «هدنة تكتيكية» بين الجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وأعلن محمد حسنين هيكل «انتهاء المعركة مع الاستعمار، باعتباره لم يعد خطراً، لأن الشيوعية أصبحت الخطر الأول».

ــ ٩ ــ

إن الهدنة التكتيكية (التي جاءت في أعقاب حرب سياسة بالغة الشدة بين الإمبريالية الأمريكية وبين الجمهورية العربية المتحدة) لم تأت بسبب الاقتتال الذي نشب بين القوى العربية المعادية للاستعمار فحسب، بل جاء نتيجة للتغيير التكتيكي الذي أصاب السياسة الاستعمارية الأمريكية بعد موت دالس أيضاً.

وقبل أن نتناول تفاصيل هذه التطورات، لا بد أن ننبه إلى أن هذه الهدنة التكتيكية، لا تضع موضع شبهة السياسة الاستراتيجية للجمهورية العربية المتحدة، التي بقيت دوماً معادية للاستعمار في جميع أطرافه وأشكاله، وحيث كانت ـ وما تزال ـ حجر الزاوية في الكفاح العربي المشترك ضد الاستعمار. وعندما نتحدث عن تبدل تكتيكي في السياسة الاستعمارية الأمريكية، يجدر أن ننوه أيضاً أن التكتيك الجديد لم يمس، من قريب أو بعيد، الأهداف الثابتة للاستعمار الأمريكي، ولا الأسس العامة لاستراتيجيته:

الدفاع عن مواقع الإمبريالية الأمريكية وتوسيعها ـ إذا أمكن ـ بشكل خاص، ومواقع الإمبريالية العالمية بشكل عام ـ منع التحويل الثوري للعالم: تلك هي الأهداف الثابتة للاستراتيجية الاستعمارية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم.

بعد موت دالس، وإثر الفشل الذريع الذي مني به مبدأ أيزنهاور، وبعد ثورة ١٤ تموز في القطر العراقي، وبعد انحسار المد الوحدوي، بعد كل هذه التطورات بدأ الاستعمار الأمريكي يعيد النظر بتكتيكه في الشرق الأوسط. وما برح هذا التغيير في ازدياد، إلى أن أصبح أساسياً في عهد كيندي.

وإذا كان هذا التغير في التكتيك مجرد محاولة جديدة لمواجهة الظروف والتطورات التي حدثت في المشرق العربي، ولكن ـ في نفس الوقت ـ يمكن اعتباره انتصاراً (وإن جزئياً) لنضال الشعب العربي: إنه تكتيك تراجعي (نسبياً) على كل حال.

لقد ترسخت جذور الحياد، ولم يعد ممكناً زحزحة الشعب العربي، إلا عبر عدوان عسكري مباشر ناجح يغطي المشرق العربي بمجمله، ولهذا لم يعد الاستعمار الأمريكي يعتبر الحياد موقفاً لا أخلاقياً (كما كان يعلن دالس). وبلغت المرونة والواقعية في عهد كنيدي الحد الذي جعل أحد مستشاريه (جورج بوندي) يصف الدول غير الملتزمة بأنها صديقة، وأنه «من الخطأ أن تكون مرتبة هذه الدول الصديقة دائماً بعد الدول الحليفة..»، ويتابع بوندي: «إننا قد آثرنا الحياد مدة طويلة في تاريخنا، تكفي لكي ندرك ونحترم اختيار الدول الأخرى المماثل» (مجلة فورين أفيرز الأمريكية ـ عدد تشرين أول ١٩٦٢). ويتابع بوندي قائلاً: «ما من دولة حليفة لنا قد ارتبطت بنا بغير اختيارها الحر..». تلك هي مرونة بالغة في التكتيك الأمريكي الجديد، بلا شك. هذه المرونة مقرونة بالحزم العدواني جعلت الإمبريالية الأمريكية أقدر على مواجهة حركة تحرر الشعوب. إن سياسة «العصا الغليظة» لم تعد سوى وجه من وجوه السياسة الأمريكية، لقد اقترنت بحركة التفاف من الخلف أيضاً، بغية تجميد حركة نضال الشعوب التحررية وتمييعها وتفتيتها.

في المجال العربي أخذت السياسة الأمريكية الجديدة شكلاً هدفه منع النضال الطبقي على الصعيد القومي العربي، وتجميد التطور الثوري، وعرقلته إذا لم يكن ممكناً تجميده.

هذا هو المعنى الحقيقي المباشر للتبدّل التكتيكي الذي طرأ على السياسة الأمريكية في أواخر عام ١٩٥٨ .

في عددها الصادر في ١٩٥٨/١٠/١٥ ، نشرت جريدة «التايمس» اللندنية الخبر التالي تحت عنوان: «الولايات المتحدة تعيد النظر في سياستها الخاصة في الشرق الأوسط»:

«... علم اليوم أن مجلس الأمن القومي الأمريكي، قد بحث منذ أيام قريبة السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ووافق مبدئياً على بعض التوصيات الجديدة التي قدمها خبراء وزارة الخارجية. وبينما يعتبر من قبيل المبالغة وصف هذا الإجراء بأنه اتجاه جديد تماماً للسياسة الأمريكية، تُرى هناك تأكيدات فعلية بأن الحكومة الأمريكية على استعدادلنبذ بعض سياساتها التي اتخذتها من قبل في الشرق الأوسط. وينظر هنا إلى هذا الإجراء باعتباره منفذاً عملياً لسياسة أمريكا تجاه القومية العربية، وعلاجاً للناصرية. ومن المعتقد أن القرارات الجديدة ستتخذ رأياً أكثر واقعية لوجود روسيا في الشرق الأوسط، أكثر مما كانت تميل الحكومة للقيام به في الماضي».

وفي جريدة «نيويورك هيرالد تريبيون» الصادرة في ١٩٥٨/١٢/١٦ ، كتب المعلق الأمريكي (آلسوب) مقالاً عن مقابلة له مع عبد الناصر، جاء فيه ما يلي:

«لقد حان الآن وقت إعادة العلاقات الطبيعية بين بَلَدي والولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى. هذه الملاحظة التي أبداها عبد الناصر لم يكن لها بأية حال من الأحوال ذلك الطابع الناري الذي يتسم به أسلوبه المعهود، إلا أنها تعني، بل تقر، بحدوث تغير ملموس في موقف عبد الناصر، الذي لم يكن يرغب إطلاقاً ـ من قبل ـ في إعادة العلاقات الطبيعية مع الغرب. وكان يعبىء كل قواه للدخول في معركة ضد الغرب حتى هزمت

سياسته القديمة في الشرق الأوسط هزيمة ساحقة نهائية، بفعل الانقلاب الذي تم في بغداد....».

وطوال سنتين تقريباً، شهد المشرق العربي ركوداً سياسياً آسناً كئيباً. وفيما عدا بعض المواقف المبدئية السليمة التي اتخذتها الجمهورية العربية المتحدة من أحداث الكونغو وكوبا، وفيما عدا حرب العصابات المبعثرة الضيقة في الجنوب اليمني المحتل، وفي أطراف شبه الجزيرة العربية.. فيما عدا ذلك كان النضال ضد الاستعمار يعاني ركوداً يشبه الموت، فانطفأت الحماسة الثورية للجماهير، وأصيب النضال التحرري الوحدوي بالجزر، وعادت العلاقات الطبيعية بين الجمهورية العربية المتحدة من جهة، والسعودية والأردن من جهة أخرى، وتلاشى كل أثر للصراع الطبقي على المستوى القومي (أي بين الأقطار) وعلى الصعيد الداخلي في كل قطر.

تلك أحداث وتطورات سياسية مفجعة بالنسبة لنضالنا القومي والتحرري. وإذا كان مبدأ أيزنهاور قد مني بهزيمة نكراء، وإذا كانت الأحلاف الاستعمارية قد تساقطت، إلّا أن هذا لم يكن يعني، بالنسبة لقضية التحرر العربي، سوى مرحلة من مراحل هذا التحرر، الذي يهدف إلى محو كيان إسرائيل، ونسف السيطرة الإمبريالية ـ بجميع أشكالها ـ من الجذور، والقضاء على التجزئة، والسير في طريق الاشتراكية. إن فشل مبدأ أيزنهاور، لم يكن يعني سوى فشل شكل من أشكال التكتيك العدواني الهجومي الذي مارسه الاستعمار الأمريكي في فترة من الفترات. فالستراتيجية الاستعمارية الأمريكية في الوطن العربي بقيت كما هي، تجميد التطور الثوري بغية الحفاظ على المصالح الإمبريالية في الوطن العربي، عبر حماية كيان إسرائيل، وحماية الرجعية، وحماية التجزئة.

إن الصورة الملموسة للسياسة الإمبريالية الأمريكية الجديدة التي تلت مبدأ أيزنهاور هي التالية: كان الاستعمار الأمريكي يشهر عصاه الغليظة، ويستخدمها لجر الشعب العربي إلى تبعيته مباشرة. وعبر هذه التبعية تحقق الإمبريالية الأمريكية أغراضها ومصالحها، وهذا هو مبدأ أيزنهاور. أما التكتيك

الجديد فيخبئ العصا الغليظة وراء الظهر، ليشهرها ويستخدمها عندما تواجه المصالح الإمبريالية الأمريكية الخطر.

في تموز ١٩٦١ ، وبلا مقدمات واضحة، فجّر الرئيس عبد الناصر قنبلة التأميم. وكان مقدراً لهذه الخطوة التاريخية أن تأخذ أبعادها الإيجابية، سواء على صعيد الوضع الداخلي في الجمهورية العربية المتحدة، أو على الصعيد العربي والدولي. لقد أعطى التأميم زخماً جديداً للحركة القومية العربية، وهيأ لتحويلها إلى حركة اشتراكية ودفع بقطاعات شعبية واسعة إلى الانخراط بالنضال الوحدوي، وجذّر قضية الوحدة في وجدان الجماهير الشعبية. ولكن الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي والرجعية العربية، وقد أدركوا المضاعفات الثورية للتأميم، عاجلوا دولة الوحدة، بعد شهرين من صدور قرارات التأميم، بضربة الانفصال.

وبصرف النظر عن الأسباب العديدة التي هيأت الظروف الملائمة لقيام هذه المؤامرة، ونجاحها على الصعيد الرسمي، وبصرف النظر عن الأداة التي نفذتها، يبقى الاستعمار والرجعية العربية خلف هذه الانتكاسة التاريخية.

لقد تحدثت الأوساط السياسية المطلعة في القاهرة عن التحذيرات الحازمة التي وجهتها الولايات المتحدة وبريطانيا ـ خلال اليومين التاليين للانفصال ـ إلى عبد الناصر، إذا حاول الدفاع عن وحدة الجمهورية بالقوة. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت القاهرة، تعدل عن حماية دولة الوحدة بالقوة.

في ٤ تشرين الأول ١٩٦١ نشرت الصحف اللبنانية، ومنها جريدة النهار، تصريحاً لرئيس وزراء الأردن (بهجت التلهوني) قال فيه: «... حينما رأينا ثورة سورية الحبيبة، أسرعنا نرمي بثقلنا في الميدان، قبل أن يركب حكام مصر رؤوسهم». وعندما يتحدث التلهوني عن «ثقله!»، فهو يعني، في الواقع، ثقل أسياده، لأن ثقل السيد التلهوني وحده، وهو في وزن الريشة، لم يكن قادراً على حماية مؤامرة الانفصال.

لم تشأ دول الاستعمار أن تظاهر الانفصال بصورة فورية وعلنية،

ولكن المواقف السياسية للحكومات ـ الدمى التي أيدت الانفصال فوراً، وفي ساعاته الأولى كشفت طابعه الرجعي ـ الاستعماري: الأردن، تركيا، فرموزا (في ٢٩ أيلول) غواتيمالا (١ تشرين أول) إيران (٢ تشرين أول).

* * *

في[1] ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٤ ، أذاع مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط خطاباً أوضح فيه وجهة نظر الحكومة الأمريكية حول مشاكل الشرق الأدنى. إن هذا البيان، رغم صياغته الدبلوماسية، جاء واضحاً لا يحتاج إلى شرح أو تعليق، كما جاء تأكيداً للسياسة الإمبريالية الأمريكية. وفيما يلي بعض الفقرات الهامة من البيان:

«... إن أهدافنا في الشرق الأوسط واضحة، ويمكن عرضها باقتضاب:

١ ـ المساعدة على خلق استقرار سياسي. ٢ ـ الحد من «النفوذ العدواني!!» السوفياتي في المنطقة. ٣ ـ يجب إجراء «توفيق!» بين إسرائيل وجيرانها العرب. ٤ ـ استمرار تدفق النفط إلى أوروبة. ٥ ـ ونعتبر الوصول إلى الطرق الجوية والبحرية المؤدية إلى الشرق الأدنى وعبره أمراً مهماً لنا من الناحية التجارية والعسكرية..».

ويتابع ألكسي جونسون: «.. والشرق الأدنى مهم لنا بحد ذاته، لأننا نعيش في عالم واحد. ومصالحنا في الشرق الأدنى يجب أن تتناسب مع أمننا العالمي، ومصالحنا الستراتيجية... نحن نعتقد اعتقاداً مخلصاً بأن المصالح والغايات الأمريكية «تتفق!!» مع مصالح شعوب الشرق الأدنى وغاياتها. ونحن بسعينا خلف غاياتنا الخاصة، نستهدف دعم أمنها واستقلالها ورخائها، لأننا نجد هذا في مصلحتنا بالذات.»

ويكرر جونسون فقرات من خطاب ألقاه «كنيدي» في ٨ أيار

---

(١) نرجو ان يتاح لنا، في مناسبة أخرى قريبة، اكمال هذه الدراسة وصولاً إلى الموقف الراهن.

١٩٦٣ : «إننا نؤيد أمن إسرائيل وجيرانها كليهما. وإننا نقاوم بشدة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها.. وفي حالة قيام عدوان مباشر، أو غير مباشر، سنؤيد سبل إجراء مناسب في منظمة الأمم المتحدة أو من قبلنا، للحيلولة دون وقوع العدوان، أو لوقف مثل هذا العدوان..».

ويتحدث ألكسي جونسون عن الوحدة العربية، متسائلاً: «كيف يمكننا بأقصى فعالية متابعة علاقاتنا الثنائية مع الدول العربية المنفردة دون الظهور بمظهر الواقف بطريق الوحدة العربية؟!. لقد وجدنا عبر السنين أن عدم الانحياز لأي جانب في النزاعات الإقليمية يشكل عنصراً أساسياً في سياسة عملية للشرق الأدنى. وهذا لا يعني بأننا سنقف مكتوفي الأيدي إذا وقع عدوان ما، ولقد أثبتنا أننا لن نقف كذلك...».

ـ ١٠ ـ

ما المعطيات المباشرة وغير المباشرة للتجارب النضالية ضد الاستعمار؟

١ ـ إن العدو الأساسي للثورة العربية في جميع مراحلها هو الاستعمار العالمي وسائر أشكال النفوذ الإمبريالي. إن رأس الرمح الاستعماري في المشرق العربي يتمثل في الاستعمارين الأمريكي والبريطاني، ولهذا فإن الكفاح ضدهما ما يزال المهمة الأساسية التي تواجه النضال العربي في المشرق.

٢ ـ إن التناقض بين مصالح الشعب العربي، ومصالح الاستعمار، ما يزال التناقض الرئيسي الذي ينبغي على قوى الثورة حله وتصفيته. إن أية محاولة لتقديم تناقض آخر تعانيه الثورة العربية (وهو تناقض لا بد أن يكون ثانوياً ما دام التناقض الرئيسي ما يزال قائماً) على التناقض القائم مع القوى الاستعمارية والرجعية، لا بد أن يؤدي ـ موضوعياً ـ إلى تحقيق المطامع الإمبريالية في الوطن العربي. إن المدخل الطبيعي لاستمرار النفوذ الإمبريالي، هو خلق تناقضات عدائية بين قوى سياسية (شعبية أو غير شعبية) ما تزال

قادرة، وعلى مدى أو آخر، على النهوض بدور إيجابي في الكفاح ضد الإمبريالية.

٣ ـ إن الستراتيجية العامة للاستعمارين الأمريكي والبريطاني، متماثلة بالأساس في أهدافها، فهما يشكلان تحالفاً لا تنفصم عراه على الصعيد الستراتيجي. إن التناقض بينهما محصور ـ عند حدوثه ـ في المواقف التكتيكية. إن حاجة الاستعمار البريطاني للعون الاستعماري الأمريكي، يدفع بالتناقض التكتيكي إلى تسويات تلقي الزمام ـ أكثر فأكثر ـ بيد الاستعمار الأمريكي. إن التناقضات التكتيكية بين الاستعمارين تنتهي دوماً أمام خطر انطلاقة جدية، تهدد مصالح الإمبريالية عموماً.

٤ ـ إن الرجعية العربية، بجميع فصائلها، تشكل نقطة استناد أساسية للقوى الإمبريالية في الوطن العربي، وهي حليفة الإمبريالية الثابتة الراسخة حتى النهاية. إن المراكز الرجعية ليست مجرد جيوب لم تستطع قوى الثورة العربية دكها حتى الآن، بل هي بؤرة لتجمّع وتكاثف كل ما هو رجعي وعميل في الأقطار العربية الأخرى التي استطاع النضال الوطني فيها هدم البنيان السياسي الرجعي التقليدي. إن المراكز الرجعية كمين لكل انتكاسة تصاب بها قوى التقدم في الوطن العربي. إن الرجعية لا تقاتل وهي في حالة تراجع فحسب، بل تشن أعنف الهجمات إذا ما آنست ثغرة في جبهة النضال القومي المعادي للاستعمار. إن الحماية التي يمارسها الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي للقوى الرجعية العربية، وضد قوى الثورة العربية في نضالها لدك تلك المراكز، ستبقى الشرارة التي تطلق المعركة الحارة المباشرة بين قوى الثورة العربية وبين قوى الإمبريالية. إن استمرار وجود المراكز الرجعية ليس سببه حماية الاستعمار فحسب، بقدر ما هو التفكك والتناحر بين قوى معادية للرجعية، يمكن ـ ويجب ـ أن تتضامن وتتحالف لتدمير تلك المراكز النخرة العميلة. إن إسقاط هذه المراكز يشكل بداية النهاية (النهاية الجذرية الحاسمة) لمواقع الإمبريالية في الوطن العربي.

٥ ـ إن استراتيجية القوى الإمبريالية، الهادفة إلى خنق الثورة العربية،

وإلى الحفاظ على مواقع الاستعمار القديم، وإلى تثبيت وتوسيع هيمنة الاستعمار الجديد على الوطن العربي، أخذت شكلاً بالغ الوضوح في السنوات الأخيرة. إن الأدوات الموضوعية الرئيسية التي تعتمد عليها القوى الإمبريالية في تنفيذ استراتيجيتها هي: ١ ـ التجزئة. ٢ ـ إسرائيل. ٣ ـ القوى الرجعية.

إن استمرار التجزئة، ومنع الوحدة، هما حجر الزاوية في استراتيجية القوى الإمبريالية.

٦ ـ إن حصول البلدان العربية على الاستقلال السياسي، وإنهاء السيطرة الاستعمارية المباشرة، ثم سقوط سياسة الأحلاف، لم ينهِ نضال الشعب العربي ضد الإمبريالية، وإنما أنهى مرحلة نضالية كانت ذات طابع دفاعي إلى حد كبير. إن انتهاء هذه المرحلة (وكان قيام الجمهورية العربية المتحدة، وانفجار ثورة تموز في القطر العراقي، إيذاناً بنهاية هذه المرحلة) قد وضع النضال العربي في مرحلة انعطاف، تجعل النضال العربي ضد الاستعمار نضالاً هجومياً من حيث طابعه الأساسي، وتجعل الاستمرار في الموقف الدفاعي مجرد سياسة انتهازية وسطية، تحوّل النضال ضد الاستعمار إلى موقف لفظي، ومجرد رفع عتب أمام الجماهير العربية. إن السياسة الوسطية تجاه الإمبريالية لا بد أن تؤدي إلى تنويم يقظة الجماهير العربية، وهدفها الحفاظ على «شعرة معاوية» مع الإمبريالية.

إن الاقتتال الذي حدث في أواخر عام ١٩٥٨ و ١٩٥٩ بين القوى العربية التقدمية المناهضة للإمبريالية، وسقوط وحدة عام ١٩٥٨ ، قد هيأ ظروفاً موضوعية خدمت مخططات الإمبريالية، إذْ جمد انتقال النضال العربي إلى مرحلته الهجومية، وحال دون تنميته ورفعه إلى مستوى أعلى يدفعه باتجاه هجومي جذري.

٧ ـ إن الشروط الموضوعية التي تكفل انتقال النضال العربي إلى مرحلة هجومية هي: ١ ـ تضامن جميع القوى المعادية للإمبريالية على صعيد الوطن العربي. ٢ ـ تنمية حركة الجماهير الغربية على صعيد الوعي والتنظيم. ٣ ـ

التوحيد بين آفاق النضال ضدِ الاستعمار، وآفاق النضال الوحدوي، وهذا يعني دفع حركة الجماهير في مجارٍ وحدوية عبر النضال ضد الإمبريالية.

إن تنمية حركة الجماهير (باعتبارها العدو الثابت الراسخ للإمبريالية) تشكل ضمانة تمنع النضال التحرري من الدخول في متاهات المهادنات والمساومات والمناورات غير المبدئية، وهي التي تعطي النضال التحرري جذريته وزخمه وقوة أعصابه. «إن تنمية حركة الجماهير هي مفتاح النصر، سيما وأن الاستعمار يسعى إلى شراء بعض القادة، ويعتمد على الأهداف والاتجاهات الذاتية للبعض الآخر (وهي اتجاهات قائمة فعلاً «في الواقع الموضوعي»). والتنظيم القيادي المطلوب، هو تنظيم هذه الجماهير وتعبئتها. وعملية التنظيم الحقيقية لا تقتصر على الاستقطاب حول شعارات أو أشخاص أو مفاهيم مجردة، بل هي تبلغ درجة الوعي التفصيلي والتعبئة الكاملة التي تعد الجماهير لكل المعارك ولكل أشكال النضال، وخاصة النضال المسلح[1]».

ولكن تنمية حركة الجماهير (رغم أنها الأساس والمنطلق) لا تستنفد ـ وحدها ـ الأبعاد الكاملة الثورية للنضال العربي. إن النضال الوحدوي، في سير تطوره الواقعي الراهن، هو الذي يتوّج ويعمق (ويزيد في نمو) حركة الجماهير المعادية للإمبريالية، وهو الذي يجعل انتصاراتها تمكث في الأرض.

لقد أثبتت تجارب النضال العربي أن احتمالات سلبية تترصد ـ دوماً ـ كفاحاً معاديا للاستعمار، لا يستلهم أفقاً وحدوياً. وتتمثل هذه الاحتمالات بوجود إمكانية لتجويف النضال المعادي للاستعمار وإفراغه من فاعليته وجدواه على الصعيد العملي. وقد تحوله ـ وتلك أسوأ الحالات ـ إلى مجرد صراخ قد يغطي لقاءً موضوعياً مع مخططات القوى الإمبريالية.

٨ ـ لقد نشأت أول وحدة للعرب، في تاريخهم الحديث، في أعقاب حرب عسكرية وسياسية استمرت حارة عارمة مدة أربع سنوات. ولكن هذه

---

(١) الماركسية في عصرنا ـ الياس مرقص ـ ص: ١٨٥ ـ ١٨٦ .

الوحدة نفسها اغتالتها الرجعية والاستعمار في ظل هدنة سياسية مع الرجعية ومع الاستعمار، وفي فترة توقف فيها النهوض الثوري بل انحسر. إن المعطى التاريخي لهذه الحقيقة، يبرز حتمية استلهام النضال الوحدوي أفقاً معادياً للإمبريالية والرجعية على نحو ثابت ودائم. إن المعطيات التاريخية للنضال العربي، قد أكّدت تلازم النضال الوحدوي مع النضال ضد الإمبريالية، سواء في صعوده أو هبوطه.

إنه درس يجب ألا ينسى: لقد ولدت وحدة عام ١٩٥٨ عبر نهوض جماهيري عارم، وفي حالة حرب مع القوى الإمبريالية. وسقطت هذه الوحدة في حالة انحسار المد الجماهيري، وفي ظل هدنة مع الرجعية العربية والإمبريالية. هذا الدرس يؤكد الحتمية التاريخية التالية: إن طريق الوحدة لا بد أن يمر عبر الكفاح ضد القوى الإمبريالية وبموازاته.

٩ ـ إن الجمهورية العربية المتحدة، التي تحتل مركز الثقل (ثقل كمي ونوعي معاً) في الوطن العربي، أصبحت تشكل عاملاً أساسياً في تطور الوطن العربي عامة ومشرقه خاصة. وبالإضافة إلى هذه الحقيقة، فإن دورها التاريخي الهام في الكفاح ضد الإمبريالية خلال العقد الأخير، قد جعلها حجر الزاوية في النضال ضد الاستعمار وإسرائيل. وهذه الحقيقة هي التي تفسر كون تكتيك القوى الإمبريالية، قد ركز دوماً أحد محاور جهده الأساسية على عزل مصر عن المشرق العربي. إن دعم القوى الإمبريالية للانفصال يعبر ـ في أحد معانيه ـ عن هذه الحقيقة. إن تثبيت التحالف الستراتيجي بين جميع القوى المعادية للاستعمار في الوطن العربي مع الجمهورية العربية المتحدة، سيكون بداية هجوم معاكس ضد الإمبريالية، وسيدفع إلى تطوير الثورة العربية، لا باتجاه الاتساع الأفقي فحسب، بل على صعيد الامتداد في العمق أيضاً.

إن عزل مصر عن المشرق العربي، سيفقد النضال العربي ضد الاستعمار ثقله ومضاءه، ويجعله يسير على رجل واحدة،ويحارب بيد واحدة. ووفق أحسن الاحتمالات وأشدها تفاؤلاً، فإن انعزال القطر المصري

عن المشرق العربي، سيدفع بالنضال العربي ضد الاستعمار إلى مسارب غير وحدوية.

١٠ ـ إن نمو القوى المعادية للاستعمار في الوطن العربي مرتبط بنموها في العالم كله، وبالعكس. إن التحالف بين القوى الإمبريالية، يجعل تحالف القوى المعادية لها مفتاح النصر، لذا فإن حركة التحرر القومي العربي لا بد أن تعتبر نفسها جزءاً لا يتجزأ من حركة نضال جميع الشعوب ضد الاستعمار، لأن معركة الشعب العربي ضد الإمبريالية مرتبطة ارتباطاً عضوياً بمعارك الشعوب الأخرى في العالم.

لقد أثبتت تجارب النضال العربي كم هي ثمينة ومجدية ومخلصة المساعدات التي قدّمتها الدول الاشتراكية للشعب العربي في كفاحه ضد الإمبريالية. إن مساندة الدول الاشتراكية للنضال العربي، تخلق إمكانيات حقيقية لاقتلاع المواقع الستراتيجية والمصالح الاحتكارية للإمبريالية في الوطن العربي.

إن تعزيز التضامن، وتقوية الصداقة بين حركة التحرر العربي وبين الدول الاشتراكية، ينبغي أن تصبح ركناً أساسياً في استراتيجية الثورة العربية. إن سياسة التضامن والصداقة هذه، يجب أن تبنى على أساس مبدئي وثوري، وليس على أساس المناورة الانتهازية التي تخفي الشكوك والحذر تجاه الدول الاشتراكية من جهة، وتبطن الخوف من الإمبريالية من جهة أخرى.

نيسان ١٩٦٤

قضيَّة فلسطينُ

بينَ الثّرثرة الدّيماغوجيَّة والواقعيَّة الثوريَّة

صباح ١٩٦٢/٨/٢١ نشرت الصحف بياناً طويلاً للأستاذ أكرم الحوراني[1]، تحدث فيه عن المؤامرات المدبرة لتصفية قضية فلسطين، ثم وضع المخططات لإنقاذها ورسم الحلول.

وبالرغم من أن البيان، قد يبدو لأول وهلة، مجرد معركة بين عبد الناصر وأكرم الحوراني، إلا أنه في الحقيقة يتجاوز كلا الطرفين، ليمس القضايا الأساسية الخطيرة التي يعانيها الشعب العربي. ولهذا رأينا أن الواجب القومي يفرض علينا التصدي لهذا البيان ومناقشته وكشف منطلقه وإيضاح مراميه.

ولو أن أثر البيان لا يتعدّى شخص عبد الناصر، لما رأينا ضرورة لمناقشته، إلا أن الأستاذ الحوراني قد تصدى لوضع مخطط لمجابهة التحدي الإسرائيلي - الاستعماري، وعالج - من خلال تجربته الحادة المباشرة مع عبد الناصر - القضية الفلسطينية، وهو خلال هذه المناقشة روّج لأفكار، ودعا إلى آراء نعتقد أن التجربة التاريخية، التي عاشها العرب منذ عام ١٩٤٨ ، قد أظهرت زيفها وتخلفها وسطحيتها.

إن القراءة العابرة للبيان لا بد أن تصدم القارىء بالنزعة الذاتية المزاجية التي أملته. ولا بد أن يدهش القارىء لأن الأستاذ الحوراني قد سار في

(١) في سبيل الدفاع عن الانفصال وتكريسه، شنت حملة واسعة ومركزة ومدروسة، في صحف الانفصال وإذاعته، على موقف عبد الناصر من قضية فلسطين. وكان أكرم الحوارني قائد هذه الحملة وموجهها.
لقد أعدت نشر هذا المقال، لأن أفكار الأستاذ الحوراني ما تزال تمارس دورها وتأثيرها.

محاكماته واستنتاجاته وفق أسلوب سطحي ومتعسف، فربط الحوادث وحبكها بوحي من غضبه على عبد الناصر. فسار في التأويل أشواطاً جعلت استنتاجاته مقطوعة عن أصولها.

ورغم أن من مَلَكَ بعضاً من الوعي السياسي، وشيئاً من الفهم لتجربة ١٩٤٨ ، يمكنه بسهولة أن يعطي حكماً موضوعياً على آراء الأستاذ الحوراني.. إلا أننا رأينا أن الواجب القومي ـ الآن ـ يقضي بتعرية منطلقات الأستاذ الحوراني وتناقضاته ومراميه السياسية في هذه المرحلة.

ـ ١ ـ

يقول الأستاذ الحوراني: «... إن عبد الناصر ينفذ مخطط الاستعمار الأمريكي، وإن تنفيذه لهذا المخطط ليس مجرد التقاء بين سياستين، بل هو نتيجة اتفاق..»، وبتعبير أكثر وضوحاً: إنها عمالة مباشرة صريحة. وهو بعد أن يأتي بالأدلة والبراهين!! وبعد أن يربط الوقائع بصورة متعسفة، وبعد أن يُفسر الأحداث ويؤولها على هواه، يعلن: «إن الفرصة أمام عبد الناصر تجاه قضية فلسطين ما تزال موجودة، ونحن بودنا لو يمسك عبد الناصر زمام المبادهة لتنفيذ الخطة»، التي رسمها الأستاذ الحوراني.

في مقال نشرته الصحف منذ أسابيع، أراد النفوري أن ينجد الأستاذ الحوراني، ويدافع عنه. ولكن جاء حديث النفوري ليلقي ضوءاً كاشفاً على مدى جدية أقوال الحوراني حول موقف القاهرة من القضية الفلسطينية. يقول النفوري إنه قد جرى إعداد بيان في حزيران عام ١٩٦١ (وقد اشترك بإعداده الأساتذة الحوراني والبيطار وعبد الكريم والنفوري)، وقد نشر النفوري مقدمة البيان، وجاء الأستاذ البيطار لينشر خاتمته. لقد أعدنا قراءة هذا البيان عدة مرات، وبالرغم من أن هذا البيان قد تعرض لمختلف جوانب الخطأ والانحراف في أساليب الحكم في عهد الوحدة وعدّدها... من «تسلط حكم الفرد» إلى «التعاون مع الرأسمالية» إلى «عدم مدّ يد المساعدة الفعالة للجزائر»... إلخ. وبكلمة لم يترك البيان شاردة ولا واردة إلا وذكرها. ولكن

لم يرد في البيان، لا من قبيل التصريح ولا التلميح، أي ذكر لقضية تحويل مجرى نهر الأردن ، ولا عن قضية الملاحة في خليج العقبة، ولا عن قضية توطين اللاجئين. هذا مع العلم أن مسودة البيان قد أعدت بعد حوالي سنة وسبعة أشهر من استقالة الأستاذ الحوراني ورفاقه، وبعد ما ينوف عن السنة من استقالة النفوري وعبد الكريم.

والسؤال الآن: كيف يمكن التوفيق بين «نسيان خيانة!!» عبد الناصر لفلسطين ما ينوف عن السنتين وعدم ذكرها في البيان، مع أن هذه «الخيانة!!» (كما يروي الحوراني والنفوري الآن) السبب الأساسي لاستقالتهم؟! كيف نفسر «إهمال» ذكر «خيانة» عبد الناصر لقضية فلسطين في بيان يعدونه للشعب «ليفضحوا فيه عبد الناصر؟!.. - ما هي قيمة جميع الانتقادات التي ذكرت في البيان، إذا قيست بموضوع خيانة فلسطين؟! وهل يعقل أن يستقيل إنسان من وزارة بسبب قضية فلسطين، ثم لا يذكر قضية فلسطين في بيان يوضح فيه أسباب استقالته»؟!.

طبعاً إن الأستاذ الحوراني ورفاقه والنفوري لم يستقيلوا شفهياً، فهل ينشرون للشعب نص كتاب الاستقالة الذي قدّموه للرئيس عبد الناصر!! وهل ذكروا في كتاب الاستقالة قضية فلسطين، وتحويل مجرى نهر الأردن والملاحة في خليج العقبة؟!. أيّ الروايتين يمكن للشعب أن يصدقها؟! - هل هي الرواية التي وردت في مسودة البيان الذي أعد في حزيران ١٩٦١ ولم يرد فيها ذكر لقضية فلسطين؟! أم المزاعم التي أرسلها الأستاذ الحوراني،وهو يتراشق السباب والشتائم مع أجهزة الإعلام المصرية رافعاً «قميص فلسطين» في وجه عبد الناصر؟!. وأخيراً، إذا نحن ربطنا مضمون البيان المعد في حزيران ١٩٦١ ، مع قول الأستاذ البيطار بأن موضوع استقالة الوزراء البعثيين قد تقرر قبل أن يجري بحث قضية تحويل مجرى نهر الأردن مع الرئيس عبد الناصر: أقول: إذا نحن ربطنا الحادثين اكتمل لدينا تعرية وفضح جميع المزاعم التي أطلقها الأستاذ الحوراني وجماعاته وحلفاؤه حول موقف القاهرة من قضية فلسطين.

كيف يمكن التوفيق بين الاتهام بالخيانة والعمالة، ودعوة عبد الناصر للإمساك بزمام المبادهة لتحرير فلسطين؟! ـ إن التنقل بين وجهتي نظر متناقضتين، لأمر يدعو إلى الدهشة حقاً، وإن القارىء ليحار فعلاً أيهما الصحيحة في رأي الأستاذ الحوراني!!.

إن الخيانة لا يسكت عنها السنوات الطوال. إن الزعم بأن الفرصة يمكن ـ أو يجب ـ أن تتاح «للخونة!!» للسير في الطريق السوي أمر لا يستقيم مع المنطق، ولا ينسجم مع الأخلاق، لأن الخيانة لعنة أبدية تلازم الإنسان ملازمة جلده وسحنته، فهي تحرق الضمير والشرف والخلق الإنساني لتحيله إلى سخام أبدي.

إن تفسير «نسيان!!» الأستاذ الحوراني لـ «خيانة!!» عبد الناصر طيلة ست سنوات (كان يعتبره فيها البطل الذي انتظره العرب منذ قرون)، أو على الأقل سنة ونصف بعد استقالته، أو لحين تراشقه الشتائم مع أجهزة الإعلام المصرية... إن تفسير هذا «النسيان!!» يكمن في أحد احتمالين: ـ إمّا أن يكون الأستاذ الحوراني غير جاد في أقواله عن «الخيانة!!» (وهذا هو الأرجح). وإمّا أن يكون متستراً على «الخيانة!!» نفسها (وهذا هو الأضعف). فليتخذ الأستاذ الحوراني جانب أحد هذين التفسيرين لتبرير موقفه أمام الرأي العام. التفسير الأول يتهمه بالعبث بالقيم الأخلاقية للشعب، والتفسير الثاني يدينه بالتستر على الخيانة.

ـ ٢ ـ

يحمّل الأستاذ الحوراني عبد الناصر تبعية عودة الأردن إلى أحضان الاستعمار، بعد إقالة وزارة النابلسي في نيسان ١٩٥٧ . وهو يبدل الحقائق والوقائع التي جرت في الأردن بعد إعلان مبدأ أيزنهاور، وبعد زيارة الملك سعود للولايات المتحدة الأمريكية، ويعطي تبريراً لسياسة الملك حسين، ولتكتل الرجعية العربية. وهو إذ يشير إلى أن «الأردن قد وضعت مصير ها بجانب الخط العربي التحرري، وأنها قد حررت جيشها من النفوذ البريطاني،

وأنها قبلت المعونة العربية»، إن الأستاذ الحوراني إذ يشير إلى ذلك، دون أن يبين أن القوى الشعبية والضباط الوطنيين هم الذين وضعوا الأردن في هذه الطريق... وهو إذ يصوّر الملك حسين في موقف دفاعي لأنه اتخذ هذا الموقف «مضطراً!!»، يكون قد برّأ الملك حسين أمام الرأي العام العربي من تبعية الارتباط بمبدأ أيزنهاور.

إن الموقف، كما جرى في الواقع، مغاير تماماً للصورة التي رسمها الأستاذ الحوراني، لأن كل مواطن عربي يعرف أن الملك حسين قد وجد نفسه مجبراً على مهادنة ومسايرة الاتجاه العربي التحرري بعد طرد كلوب. إن طرد كلوب لم يكن من عمل الملك حسين، بل خطط له ونفذه الضباط الوطنيون، ثم وضعوا الملك حسين تحت الأمر الواقع. إن الملك حسين بعد أن انحنى للعاصفة، عاد واستجمع قواه من جديد، وضرب القوى الشعبية. إن الزعم بغير ذلك مكابرة ومغالطة.

يبدو أن حسن ظن الأستاذ الحوراني بالملك حسين، قد دفعه لأن ينصح خالد بكداش بإيقاف النضال الوطني ضد حسين. ويبدو أن الحوراني يؤمن أيضاً أن طريق التحرر والكفاح ضد الاستعمار، يمكن أن يتوفر مع بقاء حكم الملك حسين. ونحن لا نرى في هذا الموقف مهادنة للرجعية فحسب، بل مشاركة في إعادة اعتبار الملك حسين اليوم أمام جماهير شعبنا العربي.

ولكن هذه المكابرة لا تغير من الحقيقة في شيء. فالحقيقة أن تطورات الأوضاع في الأردن جاءت وفق خطط السياسة الأمريكية الجديدة، التي تبلورت في مبدأ أيزنهاور، هذه السياسة التي حملها الملك سعود معه عند عودته من الولايات المتحدة الأمريكية في شباط ١٩٥٧ ، واجتماعه بكميل شمعون، والتي ظهرت بوادرها الأولى في اجتماع الملوك والرؤساء الذي انعقد في شباط ١٩٥٧ عند مرور الملك سعود من القاهرة عند عودته. ففي هذا الاجتماع تجلى انقسام الجبهة الرباعية العربية (مصر - سورية، الأردن - السعودية) إلى جبهتين: سورية ومصر من جهة، والسعودية والأردن من جهة ثانية. وإذ كان رئيس وزراء الأردن (النابلسي) في جانب الجبهة الأولى ضد

الملك حسين والملك سعود، كان لا بد من تصفية الحكومة الوطنية التي يرأسها النابلسي. وأعدّ الملك حسين انقلابه بمعاونة الملك سعود والإمبريالية الأمريكية، ضد الخط العربي التحرري وسياسته المناوئة لمبدأ أيزنهاور.

إن موقف الأستاذ الحوراني من الرجعية العربية، ومحاولته تبرئتها من المسؤولية في عام ١٩٥٧ ، يجد تعبيراً آخر له في مواقف الأستاذ الحوراني، الذي أصبح يدعو ـ الآن ـ لمساهمة الرجعية في المعركة. وإن الأستاذ الحوراني، إذ يشعر أن في هذا الموقف إغضاباً لجماعته في القاعدة، يعلن أنه «لا يهادن!!» الرجعية، بل يريد أن «يحرجها!!»، لكي تقف ـ كما يقول الأستاذ الحوراني ـ «الموقف القومي الصحيح الذي يمليه عليها الشعور بالمسؤولية تجاه الشعب العربي..». حقاً إن للرجعية شعورها «الخاص» بالمسؤولية، ولكنْ تجاه مصالحها الخاصة المباشرة، وتجاه حليفها الاستعمار. إن فكرة إحراج الرجعية قد أصبحت نغمة تحوي من الإيمان بها أكثر مما تحوي من الشك والإدانة. إن جماهير شعبنا لم تعد بحاجة لتجارب «إحراج» جديدة بعد تجربة النكبة عام ١٩٤٨ . وإذا كان البعض ما يزال بحاجة لتجارب ونكبات جديدة، لكي يثبت لهم بالدليل القاطع «القضائي» تواطؤ هذه الرجعية، فإن جماهير شعبنا على قناعة مطلقة بتآمرها، لأنها تعيش مأساة التجربة الرجعية كل يوم.

ـ ٣ ـ

يرسم الأستاذ الحوراني الطريق لحل قضية فلسطين (أي مطالب الحد الأدنى). وكجواب عام عريض يرى أن الحل ممكن في هذه الظروف. ولكن غربلة وتمحيص الحلول والأساليب والخطوات التي يقترحها، تنتهي إلى التشكيك بالإمكانيات العربية الحالية.

وإلى القارىء الحلول التي يقدمها الأستاذ الحوراني، علماً بأنه يرى أن هذه الحلول كل واحد مترابط:

أ ـ عقد ميثاق عسكري بين الدول العربية المشتركة بخطوط الهدنة، ثم الطلب إلى العراق والسعودية الاشتراك بالميثاق.

ـ هل من الممكن عملياً، في هذه الظروف، عقد هذا الميثاق؟!.

ب ـ أن تطرح الدول العربية مجتمعة (في المقال إصرار على الإجماع) قضية مجرى نهر الأردن. ثم تسحب مصر قوات الطوارىء الدولية، وتغلق خليج العقبة.

ـ هل من الممكن، حالياً، تحقيق إجماع الدول العربية؟!.

ـ هل يمكن أن تبدي، جميعها، استعداداً جدياً للدخول في المعركة؟!.

جـ ـ أن يتفق العرب على بدء المعركة، بجعل إسرائيل هي المعتدية أمام ال رأي العام الدولي!.

(سنناقش هذه الفكرة بتفصيل في الفقرة (٥) من هذا المقال).

د ـ يجب ألّا يُغامر بالحرب، إلا إذا أجمعت الدول العربية، لأن كل انفراد من إحدى الدول العربية في الوقوف بوجه إسرائيل هو خدمة لإسرائيل، وتوريط لتلك الدول العربية، لأن الأستاذ الحوراني ـ كما يقول ـ رغم خصومته لعبد الناصر، لا يريد توريطه بحرب غير متكافئة بينه وبين إسرائيل، لأن هذا ـ برأي الأستاذ الحوراني ـ ليس خيانة بحق مصر فقط، بل هي خيانة للعرب أجمعين.

ـ هل من الممكن أن تجمع الدول العربية على خوض الحرب ضد إسرائيل في الفترة الحاضرة؟!.

هـ ـ ويتساءل الأستاذ الحوراني عن عواقب الموقف، ثم يجيب: «إذا كان الغرب، في الماضي، بدعمه إسرائيل لم يحسب حساباً للأمة العربية، فذلك لأنه كان ضامناً أن الحكومات العربية دمى بين يديه يحركها كيفما يريد، أما إذا وجد الغرب تصميماً عربياً، وعزماً أكيداً على الوقوف في وجه إسرائيل، فإنني أعتقد أن القضية لن تضطر العرب للدخول في حرب شاملة مع إسرائيل، بل إن الغرب سيتراجع في موقفه في تنفيذ المخطط الصهيوني في المنطقة...».

ـ هل كفت الحكومات العربية عن أن تكون ـ الآن دمى بيد

الاستعمار؟! الأستاذ الحوراني لا يوضح رأيه حول مختلف الحكومات العربية، بل يكتفي بإثبات عمالة أكبر دولة عربية. فهل يعني أن الدول العربية الأخرى لم تعد ـ في نظره ـ عميلة؟! ـ يبدو أن الأستاذ الحوراني يؤمن ـ الآن ـ أنها لم تعد عميلة؟!. وهو لهذا يدعوها إلى دخول الحرب وفق مخططاته.

هذا جانب من الموضوع، أما جانبه الآخر، فهو أن الأستاذ الحوراني يخاف عواقب الحرب الشاملة، ولذا فهو يرى أن يكون التصميم والعزم في حدود «عرض العضلات»، لأنه لا يعتقد (لنتأمل هذه الاعتقادات في أمور كيانية خطيرة كهذه) أن الحرب الشاملة ضرورية. وعلى العرب أن يثقوا باعتقاده وتخميناته (إنها تخمينات حتى في تقديره الخاص)، وأن يجابهوا قضاياهم الخطيرة على أساس إلهامات واعتقادات وتخمينات الأستاذ الحوراني. وهكذا، وبدلاً من أن تُقَدم خطة لمجابهة علمية وثورية للتحدي الإسرائيلي ـ الاستعماري، تقدم مجابهة ظنونية تخمينية مرتجلة.

إن الذهن العلمي الموضوعي، هو من يهيء لمعركة ثلاثة أيام على أساس احتمال تطورها واستمرارها ثلاث سنين، أما أن توضع الخطط على أساس «المنفخة»، أي الدعوة إلى الحرب والخشية منها بنفس الوقت، والاعتراف بأنها تمثيلية، وأنها سياسة عرض عضلات (لأن العرب ـ على حد قوله ـ لن يضطروا لخوض حرب شاملة)، والتصريح أمام الملأ وعلى صفحات الجرائد بهذه السياسة (أي إفهام الأصدقاء والأعداء معاً حقيقة وجدية هذه السياسة) فهو أقل ما يمكن أن يقال فيه أنه يدعو للدهشة والاستغراب. إن الأستاذ الحوراني يحول الحرب إلى عملية مزاح رخيص.

ـ ٤ ـ

لكي يدلل الأستاذ الحوراني على «متانة!» الموقف العربي الراهن تجاه قضية فلسطين يلفت النظر إلى أن «الوضع العالمي قد تبدل كثيراً، وأصبحت القوى العالمية متوازنة، وهذا مما يدعم الموقف العربي تجاه مطامع إسرائيل التوسعية، فيرتكزون على حليف قوي يوازي قوى الغرب، ويمد العرب بكل

أسباب القوة. وقد أبدى هذا الحليف استعداده ـ ولا يزال يبديه ـ للوقوف بجانب العرب تجاه مطامع الاستعمار الغربي والصهيونية العالمية. فالوضع العالمي اليوم مختلف عنه كثيراً عام ١٩٤٨».

الأستاذ الحوراني يستغفل القارىء. حقاً إن الصديق (يعني الاتحاد السوفياتي) مع العرب ضد الاستعمار الغربي والصهيونية العالمية، إلا أن مسألة وقوفه ضد إسرائيل (إسرائيل هي غير الصهيونية العالمية بنظر الاتحاد السوفياتي) تحتاج إلى بحث وتدقيق.

من المعروف أن الاتحاد السوفياتي قد وافق على تقسيم فلسطين، وهو ـ الآن ـ يتبادل التمثيل الدبلوماسي معها. فهل جدت ظروف تدعو الاتحاد السوفياتي إلى تبديل موقفه تبديلاً جذرياً؟ أم أنه سيكون إلى جانب العرب في حدود شجب عدوان إسرائيل واستفزاز إسرائيل؟ يقول الحوراني إن الاتحاد السوفياتي سيقف مع العرب ضد مطامع إسرائيل التوسعية. إنني موافق تماماً على هذا القول العام العريض، ولكن ما يعنيه الشعب العربي بـ «المطامع التوسعية» قد يكون مختلفاً عما تعنيه هذه الكلمة عن الاتحاد السوفياتي. نحن العرب نعتبر أي مكسب يزيد قوة إسرائيل ويرسخ مقوماتها مطمعاً توسعياً، ولكن الأمر قد لا يكون كذلك بالنسبة للاتحاد السوفياتي. هل يستطيع الأستاذ الحوراني أن يجزم أن الاتحاد السوفياتي يعتبر حرية الملاحة في خليج العقبة عملاً توسعياً وعدوانياً من قبل إسرائيل، كما يعتبره الشعب العربي كذلك؟! إن موقفاً دقيقاً خطيراً كهذا الموقف لا يجوز أن يطلق على أساس «تكهني»، ثم نستجر منه النتائج، ونبني على هذه النتائج مواقف سياسية بالغة الخطورة. حقاً إن وقوف الاتحاد السوفياتي مع الشعب العربي ـ فيما يتعلق بقضية حرية الملاحة في خليج العقبة وقضية تحويل نهر الأردن ـ سيكون عاملاً هاماً في تحويل الموقف لصالحنا. وإننا لنرجو أن «يفاجئنا!!» الأستاذ الحوراني يوماً ببيان يعلن فيه بشكل محدد وقاطع وبعيد عن الظنون والاحتمالات أن الاتحاد السوفياتي مع الشعب العربي تماماً في هاتين القضيتين.

أما فيما يتعلق بملاءمة الظروف العربية الراهنة لمواجهة قضية فلسطين، فقد عمد الأستاذ الحوراني إلى استغفال القارىء مرة ثانية. فهو إذ تجنب الحديث مباشرة عن عدم تغيّر جدّي وجذري في القيادات العربية، عمد إلى لفلفة الموضوع بقوله: «إذا كانت خيانات الحكام العرب السابقة قد مرت دون أن تطيح بنظم الحكم القائمة في البلاد العربية، فإنه لا يمكن أن يقنع أي إنسان عربي بأن أي موقف متآمر من قبل أي نظام قائم في البلاد العربية يمكن أن يمر دون ، يقضي الشعب العربي على ذلك النظام...». هكذا تحل المسألة بالقفز من فوقها. إن الأستاذ الحوراني إذ أحجم عن نفي إمكانية التآمر الجدية، استدرك بأن الموقف سيؤدي إلى القضاء على النظام. وبتعبير أوضح، لم يستطع الأستاذ الحوراني أن يطمئن الشعب العربي بانتصار أكيد، ولكنه يقول للشعب: لنغامر... فإذا لم ننتصر فسنطيح بالمتآمرين.. إذا خسرنا العنب فسنقتل الناطور. وهكذا يقلب الأستاذ الحوراني المسألة على رأسها لأن الهدف هو إنقاذ فلسطين، والتطمين يجب أن ينصرف إلى تأكيد انتصارنا في المعركة. الأستاذ الحوراني يحول الحرب مع إسرائيل إلى مجرد رهان.

ـ ٥ ـ

فيما يتعلق ببعض المشاكل المطروحة حالياً بيننا وبين إسرائيل، ينبغي التمييز بين موضوع الملاحة في خليج العقبة وموضوع تحويل مجرى نهر الأردن. القضيتان مختلفتان، ولكل منهما وضعها الخاص وظروفها وجوانبها في نظر الرأي العام الدولي. إن الأستاذ الحوراني، بغية تدويخ القارىء واللعب على قناعته يمزج بين الموضوعين، ويضعهما على صعيد واحد، ويوهم القارىء أنهما متماثلان.

إن وقوف الرأي العام الدولي (أي هيئة الأمم المتحدة) بجانب العرب، فيما يتعلق بتحويل مجرى نهر الأردن من المنطقة المجردة، مسألة مرجحة. إلا أن وقوف الرأي العام الدولي مع العرب، في مسألة حرية الملاحة في خليج العقبة، ما تزال موضع شك في الوقت الراهن، ويحتاج العرب إلى بذل جهود واسعة وكبيرة كي يصبح الرأي العام بجانبنا.

وفيما يلي عرض موجز لجوانب مشكلة الملاحة في خليج العقبة:

١ ـ خلافاً لكل مزاعم أجهزة الإعلام المصرية والسورية في ذلك الحين، فإن معركة العدوان الثلاثي، رغم طابعها البطولي ورغم كونها حدثاً هزّ بعنف وزعزع أسس الاستعمار في الوطن العربي، ورغم أن نتائجها هي ـ بوجه عام ـ إيجابية من الناحية السياسية، إلا أنها لم تكن انتصاراً على الصعيد العسكري. وبسبب هذا الوضع فإن هيئة الأمم المتحدة (التي تلعب فيها الدول الاستعمارية دوراً أساسياً) هي التي فرضت جميع الحلول للمشاكل القائمة بين مصر وإسرائيل. إن مصر، التي لم تكن ـ آنذاك ـ في مركز عسكري ملائم، لم تستطع هي والدول العربية معاً أن تثني الجمعية العمومية عن اتخاذ القرارات المتعلقة بقوات الطوارىء الدولية ومكان تمركزها وحق سحبها، وأخيراً مسألة حرية الملاحة في خليج العقبة. على أساس هذه الظروف ينبغي فهم مجمل الوضع.

لقد أشار رئيس الوزارة البريطانية السابق «إيدن» في مذكراته (ص: ٤٣٤ ـ الجزء الثاني) إلى هذه الحقيقة بوضوح. لقد أشار إلى أن مصر حاولت جهدها أن تمنع تشكيل قوات الطوارىء الدولية، وأنها كانت تعمل لانسحاب دول العدوان الثلاث بلا قيد ولا شرط. ولكن الجمعية العمومية لهيئة الأمم رفضت ذلك كما رفضت أن تعطي مصر السلطة التي أرادتها لتعين، هي بنفسها، الأماكن التي يجب أن توضع فيها تلك القوات. وعندما فشلت مصر في منع إنشاء تلك القوة الدولية أو التحكم في تعيين مواقعها، عملت على أن تبقى تلك القوات على خطوط الهدنة فقط، أي بعيدة عن خليج العقبة.

٢ ـ غير خاف في أوساط هيئة الأمم المتحدة أنه قد تكونت قناعة لدى أغلبية الدول بأن هجمات الفدائيين المستمرة، التي كانت تنطلق من قطاع غزة كانت السبب الرئيسي لهجوم إسرائيل على مصر. وقد انعكست هذه القناعة في نص القرار الخاص الذي أصدرته الجمعية العمومية بتاريخ ٢/١١/١٩٥٦ الذي نص صراحة على ذلك، وجاء في مستهله ما يلي: «إن الجمعية

العمومية إذ تلاحظ المخالفات المقترفة مراراً من قبل الفرقاء لبنود اتفاقات الهدنة الإسرائيلية ـ العربية...». وتبعاً لهذه القناعة أقرت هيئة الأمم المتحدة في ١٩٥٦/١١/٣ وبأغلبية (٥٧) صوتاً (من بينها جميع الدول العربية، عدا مصر) ضد لا شيء، واستنكاف (١٩) دولة من بينها مصر.. أقرت هيئة الأمم المتحدة مشروع القرار الكندي القاضي بتشكيل قوات الطوارىء باعتباره السبيل الذي يضمن وقف إطلاق النار وعدم تجدد الأعمال الحربية. وقد أتى أيزنهاور علىذكر ذلك في الخطاب الذي وجهه إلى الأمة الأمريكية في ١٩٥٧/٢/٢٠ : «... إن الجمعية العمومية قد دعت إلى تنفيذ إجراءات أخرى اقترحها الأمين العام. وهذه الإجراءات الأخرى تتضمن استخدام قوات الطوارىء الدولية عند مدخل خليج العقبة لضمان عدم قيام أعمال حربية في هذه المنطقة، وسيجري توزيعها بشكل من شأنه ألا يكون قطاع غزة مصدراً لتسرب مسلح وغارات ثأرية..».

٣ ـ لقد استطاعت إسرائيل، ومن ورائها الدول الاستعمارية، خلق قناعة عامة لدى أكثرية الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة بأن خليج العقبة يؤلف ممراً حراً لجميع الدول، وحسب تعبير أيزنهاور في خطابه الذي ألقاه في ١٩٥٧/٢/٢٠ : «... لا يحق لأية أمة أن تمنع عبوراً حراً بريئاً، وأن الولايات المتحدة ستمارس هذا الحق بنفسها، وتشترك مع الآخرين لضمان اعتراف عام بهذا الحق...». وبالفعل فإن الولايات المتحدة قد مارست بنفسها ذلك «الحق!»، عندما عبرت أول باخرة أمريكية مضائق تيران إلى خليج العقبة، بعد خطاب أيزنهاور بفترة وجيزة.

٤ ـ لقد أصدرت الجمعية العمومية قرارها بانسحاب إسرائيل من غزة وشرم الشيخ بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢ ، إلا أن إسرائيل رفضت الجلاء إلا بعد تلقي «ضمانات راسخة لحرية الملاحة في العقبة» كما ذكر أيزنهاور. وبالفعل فإن إسرائيل رغم صدور قرار خاص بذلك من هيئة الأمم، قد تلقت الضمانات «الراسخة» التي طلبتها من الدول الاستعمارية بشكل خاص، ومن الدول البحرية بشكل عام. وعندئذ اتخذت إسرائيل قرارها بالانسحاب،

وأعلنته غولداماير في ١٩٥٧/٣/١ في هيئة الأمم. لقد أوضح إيدن في مذكراته: أن هيئة الأمم المتحدة لم تمكن مصر من إبقاء سيطرتها على مدخل خليج العقبة لمنع السفن الإسرائيلية من المرور فيه، نظراً لأن هيئة الأمم المتحدة رفضت طلب مصر الخاص ببقاء قوات الطوارىء على خطوط الهدنة فقط، وأصرت على إرسال قسم من تلك القوات بعيداً بمئتي كيلو متر عن خطوط الهدنة إلى شرم الشيخ.

٥ ـ حقاً إن القرار الذي أصدرته الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة في ١٩٥٦/١١/٤ قد نص على حق مصر بطلب انسحاب قوات الطوارىء الدولية، إلا أن القرار الذي أصدرته بتاريخ ١٩٥٦/١١/٧ قد تضمن في مادته التاسعة إنشاء لجنة استشارية من مندوبي ثماني دول برئاسة الأمين العام تتولى «عند قيامها بمسؤولياتها أن تتبع الأصول المتفق عليها، فتطلب انعقاد الجمعية العمومية أو تقدم تقريراً لها في أي موضوع قد يعرض لها وترى أن له من الأهمية ما يستوجب عرضه بسرعة على الجمعية العمومية». وجاء همر شولد، باعتباره أميناً عاماً لهيئة الأمم المتحدة، ليوضح مهمة اللجنة، فصرح بتاريخ ١٩٥٧/٢/٢٦ بما يلي: «لن يكون هناك أي اقتراح لانسحاب القوات الدولية قبل عرض الأمر على اللجنة الاستشارية، التي تتيح الفرصة للهيئة العامة أن تضمن عدم إجراء تغييرات سريعة، يمكن أن يكون من نتائجها زيادة إمكانية الأعمال الحربية». وهذا يعني عملياً أن طلب سحب قوات الطوارىء الدولية سيبحث حتماً في هيئة الأمم المتحدة، ما دامت إسرائيل والدول الاستعمارية والدول البحرية قد اعتبرت قوات الطوارىء الدولية ضماناً لحرية الملاحة في خليج العقبة. ومن جديد نعود إلى مذكرات إيدن، فهو يشير إلى أن مصرقد رغبت ألا يكون للقوات الدولية أي عمل بعد انسحاب القوات المعتدية من أراضيها، أي أن تحصر مهمتها في إنهاء الذيول المباشرة لحرب السويس، وأن تنسحب فور انسحاب القوات الإسرائيلية، ويشير إيدن إلى أن الجمعية العمومية لم توافق على ذلك، لأنها كانت تهدف إلى منع الاحتكاك المسلح.

٦ ـ على ضوء هذه الملاحظات مجتمعة، لنفترض قيام الحالة التي يريدها الأستاذ الحوراني: طلبت مصر سحب قوات الطوارىء الدولية، ثم أغلقت خليج العقبة، ثم تقوم إسرائيل بعدوان على مصر لتأمين حرية الملاحة. عندئذ لا بد أن تجتمع هيئة الأمم المتحدة لبحث الموقف. فهل تدان إسرائيل بالعدوان أم تعتبر في حالة دفاع عن مصالحها الحيوية بالمرور في خليج العقبة؟ أم أن مصر هي التي ستدان بسبب إغلاق خليج العقبة؟!. إن هيئة الأمم المتحدة قوة معنوية ضخمة، فهي إن وقفت مع إسرائيل واعتبرتها في حالة دفاع، فإن ذلك سيكون مبرراً شرعياً للدول الاستعمارية لترمي بكل ثقلها ـ بحماس وبلا تردد ـ مع إسرائيل، ولتتدخل عسكرياً، لا سيما وأنها فعلت ذلك عام ١٩٥٦ ، حتى بدون أي قرار من قبل هيئة الأمم، بل بشكل تحدٍ لها.

ينبغي ـ إذن ـ أن نحسب حساب كل هذه الأمور عندما نريد تحديد الموقف. طبعاً إن مثل هذه الأمور ليست خافية على الأستاذ الحوراني، ولكنه تعمد أن يخفيها عن القارىء. لذا فإن الأستاذ الحوراني عندما مس الموضوع، في معرض سرد خططه، أخفى رأسه عن الحقيقة، حين قال: «أن يتفق العرب على أن تبدأ المعركة بجعل إسرائيل هي المعتدية أمام الرأي العام العالمي، وذلك بأن تبادر مصر بسحب البوليس الدولي من أراضيها، فيغلق بذلك خليج العقبة بشكل طبيعي أمام السفن الإسرائيلية. وإذا أرادت هذه السفن أن تشق طريقها بالقوة، فتكون إسرائيل هي المعتدية، ويكون العرب في وضع دفاعي مشروع عن حقوقهم، وإذا شن اليهود العدوان على العرب، فعلى العرب أن يكونوا على استعداد عسكري لصد العدوان...».

أرجو القارىء أن يعيد ثانية وثالثة قراءة رأي الأستاذ الحوراني علّه يستطيع أن يمسك بالأستاذ الحوراني وقد أجاب إجابة صريحة محددة على الموضوع. إن الأستاذ الحوراني يعرف تماماً تفاصيل مشكلة الملاحة في العقبة، وهو يعني ما يكتب أيضاً، وهو ـ عن عمد ـ يقود القارىء في التواءات،

ويدور به متخطياً بعض جوانب الموضوع، أو مضخماً أحد تفاصيله، وهو يهدف من وراء ذلك إلى تدويخ القارىء واستغفاله. يتحدث الأستاذ الحوراني عن جعل «إسرائيل هي المعتدية». والسؤال الآن: هل هي رغبتنا الذاتية وحدها التي تجعل إسرائيل في موقف المعتدية؟! وهل سيكون العرب - في رأي هيئة الأمم - في وضع دفاعي مشروع إذا منعوا السفن الإسرائيلية من العبور؟!. إن الأستاذ الحوراني، بآرائه الزئبقية، يهرب ويتملص من السؤال الأساسي الحاسم، لنفرض أن مصر أغلقت خليج العقبة ومنعت الملاحة فيه، وأن اليهود شنوا العدوان على مصر لفتح الخليج أمام الملاحة، وتكرر التدخل الاستعماري على غرار ما حدث في عام ١٩٥٦ . فهل ستدان إسرائيل والدول الاستعمارية بالعدوان، من قبل هيئة الأمم المتحدة؟!.

الأستاذ الحوراني يعي طبعاً مخاطر المغامرة في المواضيع الكيانية. فهو - مثلاً - عندما تحدث عن مشكلة الأردن والصراع بين القوى الوطنية والملك حسين، اعتبر الإطاحة به «مجازفة تؤدي إلى نتائج وخيمة العاقبة، ما دامت لا توجد قوة عسكرية تضمن حماية الأردن والضفة الغربية خصوصاً..». أقول رغم أن الأستاذ الحوراني يرى مظاهر الخطر في نضال داخلي لا يمس إسرائيل من وجهة نظر القانون الدولي.. الأستاذ الحوراني متعقل شديد التعقل ومتبصر بعيداً بعيداً عندما يكون الموضوع متعلقاً بالإطاحة بالملك حسين، ولكن الأستاذ الحوراني يدعو بخفة لحرب مع إسرائيل، لن تكون حرباً مع إسرائيل فقط، بل حرباً مع الدول الاستعمارية، أو على الأقل حرباً ضد هيئة الأمم المتحدة.

.. وبعد، يؤكد الأستاذ الحوراني، في جملة واحدة يتيمة أنه «لا يريد توريط مصر في حرب غير متكافئة، لأن هذا خيانة ليس لمصر فقط، بل للعرب أجمعين». نحن نؤكد معه أن التوريط خيانة، إلا أن الاتجاه العام الأساسي لمقاله يهدف إلى توريط مصر في حرب خاسرة، وأن هذه الجملة ليست إلا وسيلة لذر الرماد في العيون.

إن منع إسرائيل من الملاحة في خليج العقبة يحتاج إلى عمل جاد وحازم على الصعيد العربي والدولي. إن الشرط الأساسي لفرض الجد والحزم هو تعبئة القوى الشعبية في البلاد العربية وتوحيد نضالها في سبيل إعادة إكمال طوق الحصار العربي حول إسرائيل، كجزء من مطالب الحد الأدنى العربية. والحال إن «نضال!» الأستاذ الحوراني في المرحلة الراهنة لا يساهم في تحقيق هذه المهمة التي تواجه النضال العربي.

ـ ٦ ـ

يقول الأستاذ الحوراني: «إنها خديعة كبرى وأكذوبة كبرى وتآمر كبير أن ننتظر تحقيق الوحدة العربية حتى نتمكن من الوقوف في وجه إسرائيل، أو أن نبني الاشتراكية ونقضي على الرجعية لكي نقف بوجهها. إن الذين يريدون تحويل معركة الوجود العربي، معركة فلسطين إلى معارك تتعلق بأنظمة الحكم.. أقول بالتأكيد إنهم خونة مارقون».

قبل أن نناقش هذه الأفكار، لا بد من إيضاح الإطار الأساسي للمشكلة الفلسطينية.

١ ـ إن محاولة تصوير المشكلة الفلسطينية على أنها مشكلة العرب واليهود محاولة متعسفة وضيقة الأفق. إن محاولة عزل المشكلة عن الصراع الدولي الراهن محاولة فاشلة وغبية، لأن تجربة عام ١٩٤٧ أثبتت بشكل قاطع أن المشكلة عربية ودولية معاً. ولو كانت القضية معزولة، ومحصورة بيننا وبين اليهود لأمكن حسمها في فلسطين منذ عام ١٩٤٨ ، رغم التآمر. إن قوة إسرائيل الذاتية عنصر غير حاسم في المعركة، في حين أن القوى الاستعمارية (العسكرية والاقتصادية) هي الجزء الهام والرئيسي من قوى إسرائيل. هذا هو الواقع، ولكن هذا لا يعني أن يترك الموضوع للأقدار والزمن، بل يعني أن العرب إذا لم يملكوا زمام المبادهة لعمل جاد مخطط ومصمم، فإن الوضع سيبقى كما هو عليه الآن، إن لم يزدد سوءاً.

٢ ـ بالرغم من أن المعركة المباشرة لتصفية كيان إسرائيل تحمل طابعاً مزدوجاً، سياسياً وعسكرياً معاً، إلا أن الطابع الأساسي للمعركة ـ كما يبدو الآن ـ هو الجانب العسكري. لذا يجب أن تتميز المعركة مع إسرائيل، بغرض تصفية كيانها، بالسرعة القصوى. وهذا يعني أن القوى العربية ينبغي أن تكون متفوقة تفوقاً حاسماً كاسحاً على قوى إسرائيل الخاصة، لكي توضع القوى الاستعمارية التي تدعم إسرائيل (إنها قوى أساسية واحتياطية في نفس الوقت) في وضع لا يتيح لها إنقاذ إسرائيل.

٣ ـ ما هي الوسائل التي تتيح للشعب العربي التفوق الكاسح الساحق؟. ـ إن الحوراني نفسه قد أجاب على السؤال: «... إن كارثة فلسطين بقدر ما جرّت، وتجر، من مآس على العرب، فإنها ولا شك قد طرحت موضوع الوحدة على بساط التحقيق والتنفيذ، بل طرحت أيضاً موضوع الاشتراكية والديمقراطية..». هذه الحقيقة التي أمسك بها، سرعان ما تفلت من بين يديه، عندما يتهم بالخيانة والتآمر من يرى في معركة فلسطين البعيدة والحاسمة معركة الوحدة والاشتراكية. طبعاً، ينبغي التمييز بين مطالب الحد الأدنى والحد الأقصى في المشكلة الفلسطينية، وإننا لنؤكد أن من الواجب مجابهة خطر التوسع الإسرائيلي في كل لحظة وفي كل مكان، وإننا لنؤكد أيضاً أن هذه المهمة هي من مطالب الحد الأدنى وأن النضال في سبيلها أمر واجب وممكن، إلا أن الحوراني يبسط الموضوع ويشوهه عندما يزعم أن معركة فلسطين ليست معركة نظم. إن الفهم العلمي والثوري لمشكلة فلسطين، لا بد أن يضع نصب عينيه أن الطريق إلى انتزاع مطالب الحد الأقصى العربية يجب أن يمر عبر النضال لتحقيق مطالب الحد الأدنى العربية، لا يتخطاها ولا يقفز من فوقها ولا يضعها جانباً. هذا أمر واضح، إلا أنه من البساطة والتشويه أن يصور إنقاذ فلسطين على أنه معركة عسكرية صرفة (أو عدة معارك). إن معركة فلسطين هي معارك متلازمة على مختلف الجبهات والقطاعات: معارك ضد التجزئة وضد التخلف وضد الاستغلال وضد الاستعمار، وكحصيلة وكذروة لهذه المعارك يأتي النضال الحربي ضد

إسرائيل. لذا فإن معركة فلسطين الأساسية والحاسمة هي بالضبط معركة نظم. لذا فإن الذهن الذي يخطط لمجابهة التحدي الإسرائيلي والاستعماري عندما يكون بذهنية من قادوا نكبة الـ ٤٨ وأساليبهم هو الذي سيدفن، رغم نواياه الذاتية الطيبة، قضية فلسطين إلى الأبد. يجب التمييز بين الدعوة لوضع قضية فلسطين في المستودع، وبين العمل لها بذهن علمي وثوري.

إذا كان الذين ينظرون إلى قضية فلسطين كقضية هامشية يعملون لوضعها في المستودع، فإن القفز والارتجال والمزايدات الكلامية من قبل الحكومات والسياسيين المتاجرين بالقضية سيضعها في المقبرة حتماً.

لقد أصبح من بديهيات الحرب الحديثة أن الصراع العسكري هو صراع اقتصادي بالأساس. إن التطور الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يجعل الجيش قلعة للدفاع عن حقوق الأمة لا مجرد قشرة سطحية تغطي خطوط الحدود. إن الاقتصاد المتطور هو النبع الذي يمد القوة العسكرية باحتياجاتها، وهو وحده الذي يتيح الصمود الطويل في المعركة. لذا فإن العودة إلى النهج الرأسمالي وإلغاء التأميم ليس انتصاراً للبورجوازية فحسب، بل هو انتصار لإسرائيل أيضاً. لذا فإن تطبيق الإصلاح الزراعي بشكل مشوه وانتهازي غرضه الرئيسي تهدئة الفلاحين هو خدمة لإسرائيل أيضاً. لذا فإن إسقاط الروح الاشتراكية الجدية الحازمة في التخطيط والإنماء الاقتصادي هو معركة كسبتها إسرائيل أيضاً.

نعم.. نؤكد ونكرر أن معركة فلسطين الأساسية والحاسمة هي معركة نظم، هي معركة الاشتراكية، هي معركة الوحدة.

* * *

... وبعد، لا يختلف اثنان على خطورة تحويل مجرى نهر الأردن، باعتبار أنه سيرسخ وجود إسرائيل. ونؤكد أيضاً أن حرية الملاحة في خليج العقبة كانت مكسباً جدياً انتزعته إسرائيل ومن ورائها الاستعمار عند العدوان عام ١٩٥٦ . ولكن الموضوع قد اتخذ وسيلة للتشهير والإثارة وزرع

الشكوك وحفر الخنادق بين أقطار الوطن العربي، كما اتخذ درعاً لحماية الانفصال وتبريره وتكريسه، وأصبح منطلقاً للفلسفات «الكيانية». وقد بلغت الحملة في مداها وفي ظروف إثارتها وأساليبها الحد الذي يدفع الإنسان إلى الشك في أن قضية فلسطين هي المقصودة.

إن مناقشتنا لأفكار الأستاذ الحوراني ترمي إلى إيضاح المخاطر التي تنجم عن طرح القضايا بهذا الأسلوب الشخصي والسلبي. إن القضية أكثر خطورة وأشد تعقيداً من أن تحل في صورة عاطفية، وفي معرض الرد على هجمات أجهزة الإعلام المصرية. إن قضية فلسطين هي أقدس وأثمن من أن توضع في المزايدات السياسية.

ليت الحوراني قد جعل من عبد الناصر وقوداً لتلمس طريق جدي وثوري لإنقاذ فلسطين، ولكننا نلمس أنه يريد أن يجعل من قضية فلسطين وقوداً لإحراق عبد الناصر.

قال لينين مرة: الحقد موجه سيء في السياسة. وما أصدق هذا الرأي عندما نستمع إلى آراء الحوراني.

البعث ١٩٦٢/٩/٢٢

مُحاولة في تقييم الوَاقِع السيّاسي العَرَبي

ـ ١ ـ

لمحة عامة عن الوضع الدولي الراهن[1]

١ ـ شهد العالم، خلال المرحلة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، تغييرات عميقة بدلت سيماء العالم السياسي والاقتصادي.

إن الحرب العالمية الثانية، التي كانت حصيلة تناقضات الرأسمالية الاحتكارية السياسية والاقتصادية، قد تمخضت عن نتائج إيجابية لمصلحة الشعوب. فالنضال الثوري الذي خاضته ـ وتخوضه ـ الشعوب المستعمرة والتابعة قد أدّى إلى تفسّخ النظام الإستعماري التقليدي، وأدّى إلى تحرر أو استقلال سياسي لعدد من البلدان المستعمرة والتابعة، وخلق مجموعات كاملة من دول العالم الثالث المستقلة الجديدة، التي سارت في غير الطريق الرأسمالي

---

(١) يعيش الشعب العربي ظروفاً دولية بالغة التعقيد بالغة التأزم، تلقي بظلالها على تطور نضال الشعب العربي في سبيل وحدته القومية واستكمال تحرره وبناء نظامه الاشتراكي.
إن التطور الموضوعي لعالمنا الراهن قد خلق ضرباً من التشابك الصميمي بين قضايا الشعوب وأتاح تأثيرات عميقة متبادلة فيما بينها، بحيث أصبحت من العوامل الأساسية في التطور الداخلي لشعبنا العربي.
إن الحقائق العيانية الملموسة المتعلقة بقضايا الثورة العربية هي حقائق الواقع القومي والعالمي معاً. ومن هذه الزاوية فحسب، تساهم دراسة الوضع الدولي ـ في مختلف جوانبه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ـ مساهمة جدية في فهم الواقع العربي الراهن فهماً موضوعياً وشاملاً حياً. فهي تساهم في توضيح ساحة المعركة التي يناضل فيها شعبنا العربي، وتشير إلى الاحتمالات الدولية لمستقبل هذا النضال. وتحدد العقبات الخارجية التي تصده والقوى التي تناضل بموازاته أو في صفه.

الكلاسيكي للتطور، لكي تستطيع الإسراع بتطورها الاجتماعي والاقتصادي وتوطيد استقلالها.

وفي نفس الوقت، فإن المعركة الثورية التي تخوضها الطبقة العاملة وحلفاؤها قد انتهت إلى انتصار ثورات اشتراكية في أوروبا الشرقية وفي آسيا. ولأول مرة في التاريخ، انتقلت الاشتراكية من كونها نظاماً مطوقاً محصوراً في بلد واحد إلى نظام عالمي. وهكذا تحولت الحركة الاشتراكية من مجرد حركة سياسية أو تيار فكري، وأصبحت قوة مادية تمارس تأثيراً فكرياً واقتصادياً وسياسياً كبيراً، بل حاسماً، على مجرى التطور العالمي بكامله.

وقد كان لهذه التطورات الثورية العميقة أثرها على النظام الرأسمالي الاحتكاري نفسه، سواء على تركيب هذا النظام داخل الدول الرأسمالية نفسها، أو في علاقاتها مع العالم الخارجي:

لقد دفعت ضرورات الحرب إلى تقوية دور الدولة في الرأسمالية الاحتكارية. إلا أن دور الدولة، في المرحلة التي أعقبت الحرب، أخذ يتعزز أكثر فأكثر، لكي تستطيع الرأسمالية الاحتكارية الاحتفاظ بمواقعها الداخلية والدولية في مواجهة التطورات الثورية الجديدة في العالم. إن الدور الذي أخذت تنهض به الدولة، وإن كان قد ضيّق على الإدارة الفردية للملكية الرأسمالية، إلا أنه لم يمس جوهر النظام الرأسمالي. بل على العكس، فقد جرى تهيئة شروط جديدة لتدعيمه وتقويته، في ظروف تفسخ النظام الاستعماري التقليدي ونمو القوى الاشتراكية، بغية الحفاظ على العناصر الأساسية في العلاقات الرأسمالية وامتيازات البورجوازية.

كان الاستعمار التقليدي هو الشكل الملائم للسيطرة الاستغلالية المباشرة المكشوفة، عندما كانت الرأسمالية في مرحلتها الاحتكارية السابقة. ولكن بعد أن أصبح الحفاظ على مواقع الاستعمار الكلاسيكي غير ممكن (بفضل نضال الشعوب من أجل استقلالها، وبسبب ارتفاع تكاليف الاحتلال العسكري لمواجهة الحركات الثورية)، وجدت الدول الاستعمارية

الأسلوب الجديد الملائم للحفاظ على مواقعها الممتازة تجاه الشعوب المتخلفة، لكي تبقى تابعة لها اقتصادياً وسياسياً وثقافياً.

ولتحقيق هذه الغاية، فإن دور الدولة في الدول الرأسمالية الاحتكارية قد أصبح دوراً قيادياً وحاسماً، فيما يتعلق بتحديد أشكال التعاون الاقتصادي الدولي وتنظيم التجارة الدولية والتوظيف الدولي، بُغية إحكام الطوق حول الدول المتخلفة. فالنشاط غير المنسق للاحتكارات، قد يؤدي إلى خلق ثغرات في الطوق الاستعماري الجديد، يمكن أن تستفيد منه الشعوب المتخلفة، لذا جاءت الدولة (باعتبارها حصيلة اندماج الأوساط المسيطرة على الاحتكارات مع الإدارة السياسية والبيروقراطية) لتقود وتنظم وتخلق الانسجام بين مصالح الاحتكارات الدولية وفق مصالحها، العامة والبعيدة معاً، المنبثقة عن حاجات الرأسمالية الاحتكارية كنظام سياسي وكإطار يضمن امتيازات البورجوازية الدولية والداخلية.

وإذا كان هذا الشكل الجديد للاستعمار قد جاء وليد المرحلة الجديدة التي دخلتها الرأسمالية المعاصرة ونتيجة عدم اقتدار الاستعمار على قمع انطلاقة الشعوب ـ إلا أنه جاء ـ في نفس الوقت ـ جواباً على التغيير الذي أصاب الدول المتخلفة بعد استقلالها، إذ تطورت بنياتها الاقتصادية والاجتماعية، مما أثر على اقتصاد البلدان المتطورة وألزمها بتعديل العلاقات التي كانت تقيمها مع البلدان المتطورة التي كانت مستعمرة بصورة مكشوفة سابقاً.

الرأسمالية الاحتكارية، في مرحلتها السابقة، لجأت إلى التوسع الاستعماري المباشر، لأن هذا الشكل من الاستعمار يتيح لها الحصول على المواد الأولية وتأمين أسواق جديدة، وتخفيض تكاليف العمل عن طريق التوسع الأفقي في حجم اليد العاملة.

إن تفسخ مواقع الاستعمار التقليدي وتراجع الرأسمالية الاحتكارية عنها، لم يقض على نظامها وإن كان قد أربكها وضعضع مواقعها. لقد جاءت سياسة «الاستعمار الجديد» لتعبر عن الأشكال العملية لسيطرة

الاحتكارات على البلدان المتخلفة في الظروف الجديدة، حيث قامت دول مستقلة على الصعيد السياسي.

وخلافاً لأسلوب الاستعمار التقليدي (الذي كان يجعل من المستعمرات سوقاً سريعة الاكتفاء بسبب محافظته على فقر مدقع دائم لشعوب المستعمرات)، فإن الاستعمار الجديد يساهم في توسيع مجال السوق الاستهلاكية ويساعد على تحقيق تطور اقتصادي بورجوازي محدود. وعن طريق المساعدات الموجهة، يعمل الاستعمار الجديد على عرقلة إنشاء الصناعات الأساسية الكبيرة أو إبطاء وتيرة نموّها، كما يعمل على مراقبة اقتصاد البلدان المرتبطة به تبعياً، لكي يبقى اقتصادها اقتصاداً تكميلياً لا منافساً. فإذا أضفنا إلى كل هذا تحكم تلك الدول الاحتكارية بأسعار المواد الأولية (التي تسير نحو الانخفاض بصورة مطردة) ورفع أسعار مواد التجهيز بصورة مطردة أيضاً[1].. اكتملت لدينا اللوحة العامة لأساليب الاستعمار الجديد وأشكال استثماره للدول المتخلفة.

٢ ـ .. وهكذا أخذت تنشأ على أنقاض الاستعمار الكلاسيكي القديم أشكال جديدة من الاستعمار. واستفادت الدول الرأسمالية من ظروف التخلف الاقتصادي في بلدان العالم الثالث التي حصلت على استقلالها السياسي، كي تفرض عليها التبعية السياسية والاقتصادية، في شكل جديد مرن متطور. وأصبح العالم يشهد ـ فعلاً ـ قيام روابط تبعية بين البلدان الرأسمالية المتطورة وبين بلدان العالم الثالث تحت أشكال جديدة.

وأخذت شعوب هذا العالم تدرك ـ شيئاً فشيئاً ـ أن الاستقلال السياسي ليس إلا مقدمة لحل مشاكلها، ولكنه ليس الحل نفسه. وأخذت حركة الجماهير تربط ـ في معظم تلك البلدان ـ بين آفاق الاستقلال وآفاق الثورة الاشتراكية، لأن التطور الاقتصادي للبلدان المتخلفة هو أساس

(١) خلال الفترة الممتدة بين ١٩٥٢ ـ ١٩٦٢ ، هبطت أسعار المواد الخام ٧ بالمئة وارتفعت أسعار المواد المصنوعة ٢٧ بالمئة.

استقلالها السياسي، وهو الشرط المادي الموضوعي لمساواتها الفعلية في العلاقات الاقتصادية والسياسية والدولية.

في مواجهة حركات التحرر القومي كانت القوى الإمبريالية، عندما تقبل التسوية (وغالباً ما تفعل ذلك) مع الحركة الوطنية، تهيء الشروط الموضوعية لإدخال البلد المستعمَر - بعد أن ينال استقلاله السياسي - في إطار تسيطر عليه قوى احتكاراتها بشكل خاص والاحتكارات الغربية بشكل عام. وتتمثل هذه الشروط في وجود طبقة محلية تلعب - عملياً - دور الوسيط بين مصالح الاستعمار بشكله الجديد وبين المطامح القومية للشعب. وهذه الطبقة هي البورجوازية الوطنية.

وصف برنامج حزب «جبهة التحرير»، الذي أقرّ في مؤتمر طرابلس عام ١٩٦٢ ، هذه الحقيقة بقوله:

«... إن تجربة بعض الأقطار المستقلة حديثاً، قد علمتنا أن طبقة ذات امتيازات تستطيع أن تستولي - وحدها - على الحكم لمصلحتها الخاصة، وتحرم الشعب من ثمرة كفاحه، وتنفصل عنه لتحالف الاستعمار. وباسم الاتحاد الوطني، الذي تستغله بصورة انتهازية، تزعم البورجوازية أنها تعمل لصالح الشعب طالبة منه مساندتها، هذا في حين أن نشأتها الحديثة نسبياً وضعفها كطبقة اجتماعية بدون أساس متين وفقدان تقاليد الكفاح الحقيقية لديها تحد من قدرتها على بناء البلاد والدفاع عنها أمام أطماع الاستعمار.

... إن من طبيعة البورجوازية أن تحمل معها شتى المذاهب الانتهازية التي تتصف بالنزعة الانهزامية والديماغوجية وبث روح التشاؤم والفزع والازدراء بالمبادىء وعدم الاقتناع الثوري. وكل ذلك يعتبر مهداً للاستعمار الجديد...».

على الصعيد الاقتصادي، تجلى الدور السلبي لهذه البورجوازية الرثة بالظاهرات التالية:

١ - نمو مفرط في الرأسمالية التجارية. ٢ - عجز عن بناء صناعات

هيكلية تكون أساساً للتطور الصناعي، بل اقتصر دورها على تغطية الصناعات الاستهلاكية غير المنتجة، وبهذا تكون قد خلقت اقتصاداً تكميلياً للاقتصاد الرأسمالي الأجنبي، واضعة ـ بالتالي ـ الأسس الموضوعية للتبعية للاستعمار الجديد. ٣ ـ إن عجزها عن تأمين التوظيفات الأولية يدفعها إلى اللجوء للقروض والمساعدات. ولأن هذه القروض غالباً ما تكون موجهة، لذا فإن نتائجها لا تتعدى زيادة الأشكال الطفيلية الإدارية، وهذا ما يسهل على الدول الاستعمارية تنفيذ أغراضها. ٤ ـ تحويل الدولة إلى مؤسسة لنقل الثروة إلى الأغنياء ـ كما يقول برنامج طرابلس ـ، لأن حقل نشاطها الرئيسي هو الدولة أو الأعمال المرتبطة بالدولة بشكل مباشر أو غير مباشر. ٥ ـ فإذا أضفنا إلى كل هذا تذبذبها الانتهازي فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي وجنوحها الواقعي لعدم معارضة كبار الملاكين (لأن تضامن جميع الطبقات ذات الامتيازات أصبح ضرورياً لمواجهة التحرك الشعبي).. اكتملت لدينا الصورة العامة للبورجوازية في بلدان العالم الثالث.

إن البورجوازية الوطنية ليست ـ وحدها ـ العامل السلبي في سير شعوب العالم الثالث نحو التحرر الكامل. إن بيروقراطية المكاتب هي ـ أيضاً ـ قد تحولت إلى عامل سلبي جديد في هذا التطور. وهي لم تنم باتساع مفرط فحسب، بل استحوذت ـ والفئات العليا منها بوجه خاص ـ على مراكز قيادية في الدول الجديدة، وأصبحت تتمتع بامتيازات مادية عالية لا تتناسب مع مستوى الدخل القومي لتلك الشعوب، مؤدية إلى انقطاع وتناقض بينها وبين الشعب. وفي البنى التقليدية العشائرية التي تسود مجتمعات تلك الدول، حصل ضرب من التحالف بين تلك البيروقراطية من جهة والمضاربين والكومبرادور وسائر فئات البورجوازية بشكل عام. وهكذا يجد الاستعمار الجديد الحلفاء الجدد، لا بين البورجوازية الوطنية فحسب، بل بين الصفوف العليا من البيروقراطية.

إن عجز البورجوازية الوطنية عن بناء صناعات هيكلية أساسية، وإحكام طوق الاستعمار الجديد، وتوجيه المساعدات والقروض وفقاً لمصالحه،

لم تكن وحدها أسباب عرقلة التطور الاقتصادي في هذه البلدان، بل يضاف إلى ذلك عامل أساسي هو التجزئة التي فرضها الاستعمار الكلاسيكي القديم على معظم تلك البلدان. إن الوطن العربي وأفريقيا نموذج لهذه الحقيقة.

ففي ظل الظروف الدولية الجديدة والتطور الاقتصادي الذي يشهد تباشير الثورة الصناعية الثالثة، أصبح «اقتصاد الأبعاد الكبيرة» أساساً لتطور اقتصادي جاد ولإنشاء بنيات اشتراكية. إن اقتصاد الأبعاد الكبيرة (الذي لا بد أن يبدأ بالصناعات الهيكلية الأساسية) يحتاج إلىثروات كبيرة متنوعة وإلى أسواق واسعة. لذا فإن التجزئة التي بعثرت الثروات بين دول مستقلة متعددة صغيرة، والتي ضيّقت الأسواق، قد لجمت الانطلاق الاقتصادي من أن يأخذ كامل مداه وكل أبعاده. هذه الحقيقة هي التي تطرح مسألة إلغاء التجزئة كأساس لخلق اقتصاد الأبعاد الكبيرة وخلق الشروط الموضوعية للإفلات من شباك الاستعمار الجديد. إن مسألة النمو الاقتصادي، في المرحلة الراهنة، ليست مسألة توظيفات فحسب، بل هي مسألة تسويق وتبادل أيضاً. وعلى هذا الصعيد فحسب، فإن مسألة الوحدة لم تعد مسألة تحقيق المطامح القومية للشعب، بل تأتي ـ أيضاً ـ كقضية ملازمة للتحرر الاجتماعي والاقتصادي.

إن آمال الوحدة ـ كما ورد في برنامج طرابلس ـ تأتي اليوم ضمن أفق تاريخي صحيح، وهي تعبر عن حاجة الجماهير إلى التحرر وعن رغبتها في تحريك أكبر قدر ممكن من القوى لتحطيم العراقيل التي تقف في طريق رقيها.

لم تقتصر العراقيل والصعوبات التي تقف في وجه تطور شعوب العالم الثالث على تلك العوامل وحدها، فالجوانب السلبية في الميراث الاجتماعي التقليدي لتلك الشعوب، هي أيضاً، قد لعبت دورها الكابح في هذا المجال. إن التطور الاقتصادي الذي شهدته الشعوب الغربية كانت له جذوره الحضارية وتربته الفكرية. التطور الحضاري في معظم البلدان المتطورة قد اقتلع ما هو سلبي ومتخلف في أذهان تلك الشعوب وعقليتها، وصفّى كل ما يمكن أن يسبب عطالتها واندفاعها للعمل. كما أن التوتر النفسي والقيادة

المركزية الحديدية الذي شهدته شعوب المعسكر الاشتراكي (خلال الفترة الستالينية خاصة) والأساس الديمقراطي الثوري العلماني للإيديولوجيا التي تقود خطى الدول الاشتراكية، قد صفى الأطر التقليدية الاجتماعية التي تتعارض مع مستلزمات العمل الجاد لبناء مجتمع عصري حديث. أما شعوب العالم الثالث فما تزال - إلى حد كبير ولمدى متفاوت - أسيرة الجانب السلبي الكابح في الميراث التقليدي (الاجتماعي - الديني) الذي يسبب ضرباً من العطالة في عمل تلك الشعوب.

وهكذا، فإن الصورة العامة لتطور شعوب بلدان العالم الثالث ما تزال أميل إلى التشاؤم. فالنمو الاقتصادي هزيل إلى حد كبير في قسم منها، وفي القسم الآخر نشهد ركوداً اقتصادياً مفجعاً. إن معدلات نمو الاقتصاد القومي لا تكاد تتجاوز الزيادة في عدد السكان. وبدلاً من أن يكون الاستقلال السياسي نقطة انطلاق لردم الهوة بين البلدان المتطورة (الاشتراكية منها والرأسمالية) والبلدان المتخلفة، أصبحت هذه الفوارق أكثر عمقاً واتساعاً. فالبلدان المتخلفة أخذت تراوح وتدور في حلقة تخلفها، والبلدان المتطورة سائرة بسرعة وجدية في نمو اقتصادي ملموس وقد أخذت تستخدم الذرة وتلج عصر الثورة الصناعية الثالثة.

يعيش العالم - الآن - في تناقض جديد على مستوى دولي. وهذا الواقع ضاعف من تعقيد التناقضات القائمة بين الجماهير الكادحة المستغَلة وبين الطبقات المستغِلة. إن ثلثي الكرة الأرضية يعيش في حالة تخلف مزرية، أما الثلث الآخر فيعيش في بحبوحة مطردة النمو والتزايد.

هذه الحقيقة وإن كانت عامة، إلا أنها ليست شاملة. إن عدداً من البلاد المتخلفة في آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية قد تحولت إلى مراكز ثورية، وهي تناضل في بسالة ودأب ضد شتى أشكال السيطرة الاستعمارية. وقد استطاعت أن تتخطى الطريق الرأسمالية للتطور، ووضعت الأسس الموضوعية لتطور اقتصادي جدي يوفر إمكانيات للإفلات من شباك الاستعمار الجديد أو سدّ المنافذ أمام تسلله، وانتقلت إلى بناء الأسس المادية للتطور الاشتراكي.

إن مشاكل التطوير الاقتصادي قد أثارت في بعض الدول المتخلفة (التي يتضمن سير تطورها عنصراً إيجابياً متقدماً، ولكن دون أن تكون حركة الجماهير قد بلغت درجة عالية وكافية من النضج) مشاكل سياسية ما تزال تنتظر الحل، وتلقي بظلالها السلبية على التطور الاقتصادي نفسه. ففي هذه البلدان لم تتوفر الشروط الملائمة لتركيز أسس موضوعية لقيام ديمقراطية على النسق البورجوازي الغربي، وفي نفس الوقت فإن التطوير الاقتصادي بحاجة إلى ضرب من الثبات النسبي والتمركز في السلطة. وعلى هذا الحيز الضيق، أو، بتعبير آخر، على هذا الجدار الذي تسير فيه حركة التطور انزلقت تلك السلطات (رغم أنها سلطات متقدمة) إلى ضرب من الوصاية على الجماهير، تشل تحركها، وتمنع إمكانيات نضجها، وتهيض انطلاقها الحر المبدع. وهذه الوصاية تستهدف تسوية الرأي العام الشعبي، إما بالإقناع الديماغوجي دون الدخول في عملية تفاعل صميمية حرة مع الجماهير، أو بالقوة والإرهاب. هذه الوصاية قد ينفذها زعيم شعبي، وقدينفذها حزب بواسطة الحزب الواحد حيث الظروف الموضوعية لم تكن قد نضجت لانبثاق سلطة ذات مضمون ديمقراطي واشتراكي عبر هذا النظام.

لقد أكدت التجارب أن أسطورة الزعيم في البلدان المتخلفة بشكل خاص، تعكس ـ بالضرورة ـ وجود فراغ في تنظيم الجماهير ونقص في وعيها، كما أن هذه الأسطورة أصبحت ـ بالتالي وفي أغلب الأحيان ـ وسلية لاستمرار وتثبيت هذا الفراغ.

كما أكدت التجارب أيضاً أن نظام الحزب الواحد، إذا لم يأت عبر انبثاق طبيعي للنضال الشعبي، إذا لم يأت حصيلة لنمو طبيعي ديمقراطي في حركة الجماهير، إذا لم يستمر الحزب الواحد بعد استلام السلطة على إقامة صلات ديمقراطية مع الجماهير، ـ إذا لم تتوفر هذه الظروف مجتمعة لا بد أن ينحط حكم الحزب الواحد إلى حكم عصابة تمارس الطغيان على الجماهير، ويتحول إما إلى دكتاتورية البورجوازية الصغيرة أو دكتاتورية البيروقراطية.

٣ ـ في الكفاح ضد جميع أشكال السيطرة الإمبريالية، تجد شعوب

العالم الثالث نفسها، جنباً إلى جنب، مع قوى الدول الاشتراكية، التي تناضل، هي أيضاً، ضد السيطرة الإمبريالية.

وتحت ضغط هذا النضال وكحصيلة له، أخذت سيماء العالم بالتبدل، وتعدّل ميزان القوى الاجتماعية في العالم لمصلحة تحرر الشعوب ولمصلحة الاشتراكية، وأصبحت مسألة التحويل الثوري للعالم مطروحة على بساط الحل.

إن قوى الدول الاشتراكية لم تساهم ـ بصورة مباشرة أو غير مباشرة ـ في دحر القوى الإمبريالية فحسب، بل كانت عاملاً أساسياً في تجنب بعض البلدان المتخلفة المستقلة بعض مراحل التطور الرأسمالي والانتقال إلى وضع الأسس الاقتصادية الضرورية لبناء الاشتراكية والتخلص من سيطرة الاستعمار الجديد. إن قوى الاشتراكية المعاصرة أصبحت مركزاً للتأثيرات المعنوية وقوة مادية في آن معاً.

ولهذا السبب فإن مشاكل البلدان الاشتراكية وقضايا تطورها وتناقضاتهما أصبحت تلقي بظلالها على مشاكل العالم بأسره بوجه عام، وعلى بلدان العالم الثالث بوجه خاص، سواء فيما يتعلق بتطورها نحو الاشتراكية أو كفاحها ضد الإمبريالية.

بعد الحرب العالمية الثانية تابعت الاشتراكية مسيرتها الصاعدة، وأصبح ما يقرب من مليار إنسان يعيشون في ظل النظام الاشتراكي، وترسخت الاشتراكية كنظام اجتماعي واقتصادي، ونجحت في تطوير وسائل الإنتاج بأقصى حد من السرعة، وحققت وتيرة سريعة في نمو الدخل القومي، وتبدلت البنية الاجتماعية لتلك المجتمعات تبدلاً جذرياً.

إلا أن هذه النجاحات لم تتم بلا ثمن. ففي الفترة الستالينية تفاقمت مخاطر البيروقراطية، وخرقت المشروعية الاشتراكية، وامتهنت السيادة القومية لبعض الدول الاشتراكية، وانتهكت قواعد الديمقراطية الاشتراكية، وشلت مبادرات الجماهير الخلاقة.

إلا أن أبلغ هذه الأخطاء ضرراً على الحركة الاشتراكية في العالم وعلى حركة تحرر الشعب أيضاً (وما تزال آثارها ظاهرة للعيان حتى اليوم) هي ظاهرة الاحتكار الإيديولوجي، التي مارستها القيادة الستالينية وحولتها إلى ضرب من الوصاية السياسية على الدول الاشتراكية وعلى الحركات الشيوعية.

وإذا كان لهذه الظاهرة أسبابها الموضوعية في الفترة الستالينية، وحيث كان الاتحاد السوفياتي البلد الاشتراكي الوحيد المطوق في العالم، إلا أن اتساع العالم الاشتراكي قد أوجد ظروفاً موضوعية جديدة تفرض تصفية ظاهرة الاحتكار الإيديولوجي والوصاية السياسية. فقد نشأت في العالم مراكز اشتراكية جديدة. ومن هذا التعدد في المراكز الاشتراكية، التي لا بد أن تكون ظروفها الموضوعية مختلفة، يمكن أن ينشأ ضرب من الخلافات العقائدية التي لا يمكن (ولا يجوز) أن تمس - بحال من الأحوال - المصالح البعيدة للقوى الاشتراكية وتضامنها الأممي.

لقد تخطى التطور الموضوعي للدول الاشتراكية وللحركات الاشتراكية أسباب وجود ظاهرة الاحتكار الإيديولوجي. ولكن بقايا هذه النزعة ما تزال ماثلة للعيان وتحدث أبلغ الأضرار، لا بالتطور الداخلي للدول الاشتراكية وتضامنها فحسب، بل بقضية الكفاح ضد الإمبريالية أيضاً. إن الخلاف الصيني - السوفياتي - يشكل - في أحد جوانبه - الظاهرة الملموسة لهذه الحقيقة.

وبصرف النظر عن مضمون هذا الخلاف وتفاصيله، فإن جانباً منه يعكس وجود بقايا ظاهرة الاحتكار الإيديولوجي ونزعها الأخير أيضاً. فالاتحاد السوفياتي يرغب بالاحتفاظ به والصين الشعبية تحاول انتزاعه. إن الانشقاق في المعسكر الاشتراكي، وإن حمل ريح الاستقلال إلى الحركات الشيوعية في العالم وهيأ لإفلاتها من الوصاية الإيديولوجية والسياسية لأي من الطرفين، ولكن إدعاء كل منهما أنه هو - وحده - الذي يمثل الماركسية

«الأورثوذكسية» ضرب من الجمود العقائدي وتجاوز لحقيقة وجود مراكز اشتراكية متعددة في العالم، كما أنه ـ في نفس الوقت ـ يفرض نوعاً من الجمود العقائدي على مؤيدي كل من الطرفين.

إن سياسة كلٍ من الطرفين ووجهتي نظرهما تشكل ـ إلى حد كبير ـ انبثاقاً طبيعياً للظروف الموضوعية في كل من البلدين. إلا أن الجانب المأساوي للخلاف، بالنسبة لشعوب العالم الثالث خاصة، هو آثاره المفجعة على النضال ضد الإمبريالية بوجه عام وضد الإمبريالية العدوانية الأمريكية بوجه خاص. لقد انعكست آثار الانقسام الصيني ـ السوفياتي بصورة مباشرة على السياسة الإمبريالية الأمريكية. وكانت الـ «غولد ووتريه» (التي يطبقها جونسون عملياً) حصيلة مباشرة وعيانية للانقسام. إن العدوان العسكري الأمريكي على كوبا ولاووس والكونغو وفييتنام الجنوبية (وأخيراً فييتنام الشمالية، وهي إحدى دول العالم الاشتراكي) لم يكن ممكناً أن يتم (أو على الأقل لم يكن ممكناً أن يلاقي أي نجاح) لو أن وحدة المعسكر الاشتراكي كانت قائمة.

إن الانشقاق يقوّض الأسس الموضوعية للانتصار على الإمبريالية. لقد ولّد ضرباً من الخوف من الإمبريالية في العالم كله، كما دفع إلى تفاقم واستشراء الروح العدوانية العسكرية الهجومية لدى الإمبريالية الأمريكية.

إن مشكلة الخلاف الصيني ـ السوفياتي لن تجد لها حلاً إيجابياً في إدانة طرف ما أو عزله، لأن تحرر العالم بحاجة إلى الطرفين معاً موحدين متضامنين ضد الإمبريالية، على أساس استراتيجية ثورية ومبدئية ضد الإمبريالية.

إن التجربة النضالية ضد الإمبريالية. مذ أصبح الانشقاق حقيقة قائمة، لم تؤكد صحة الستراتيجية الصينية، كما أنها لم تثبت خطأ الستراتيجية السوفياتية. والسبب الذي من أجله لم تثبت صحة هذه الستراتيجية أو خطأ تلك هي الظروف الدولية التي ولدها الانشقاق. إن الانشقاق يحذف الظروف الموضوعية لنجاح الستراتيجية الهجومية الصينية، كما أنه يؤكد

ويثبت الستراتيجية الدفاعية السوفياتية ويحولها إلى تراجع أمام الإمبريالية، أو يؤدي ـ في أحسن الأحوال ـ إلى تجميد النضال الثوري ضد الإمبريالية في العالم.

إن شعوب العالم الثالث، التي تعاني ضغوط الإمبريالية واضطهادها، ترى أن الالتزام الجاد الفعلي بالمصالح العليا البعيدة للتحويل الثوري للعالم هو المحك العملي لصحة الستراتيجية التي ينتهجها كل من الطرفين. إلا أن وحدة المعسكر الاشتراكي (القائمة على أساس المساواة) هي الأساس الموضوعي الذي يوفر الالتزام الجاد بمصالح التحويل الثوري للعالم.

لذا فإن جميع القوى التقدمية في البلدان المختلفة تناضل في سبيل وحدة المعسكر الاشتراكي، فيما يتعلق بالنضال ضد الإمبريالية بوجه خاص. وفي الطريق إلى هذا الهدف ينبغي على القوى التقدمية أن تناضل للتخفيف من الآثار السلبية لهذا الخلاف وإيجاد نقاط التقاء مع كل من الطرفين بحيث ينعدم (أو يضعف على الأقل) أي تأثير سلبي ضار للانشقاق على حركة التحرر القومي في العالم كله.

٤ ـ بدلت الحرب العالمية الثانية مواقع القوة بين الرأسمالية الاحتكارية، إذ خرجت الولايات المتحدة من الحرب كدولة رئيسية، بل قائدة لمجموعة الدول الرأسمالية الاحتكارية، وتولت مهمة قيادة الدفاع عن مواقع الاستعمار في العالم.

وخلال هذه الحرب وبسببها، شهد الاقتصاد الاحتكاري الأمريكي نمواً هائلاً في جميع قطاعاته، وأصبحت أمريكا دائنة للعالم. وتلك هي أسباب تصفية بقايا النزعة الانعزالية في الأوساط السياسية المتأخرة في الولايات المتحدة.

الموجة الثورية، التي لفّت الشعوب المستعمرة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، واجهت بصورة مباشرة مواقع الاستعمار القديم. هذه الموجة لم تستطع الدول الاستعمارية الكلاسيكية وقفها بسبب ضعفها ووسائلها

المحدودة. وهكذا جاء الاستعمار الأمريكي ليلعب لعبته الجديدة: الدفاع عن مواقع الإمبريالية في العالم، والتسلل إلى مواقع الاستعمار القديم ليرثها، في نفس الوقت.

هذا التكتيك المزدوج الجانب، الذي يتبعه الاستعمار الأمريكي، يخلق بعض التناقضات بين فرقاء الجبهة الإمبريالية. ولكن دول الاستعمار القديم، وقد رأت الصورة الحقيقية للوضع الدولي وأدركت عجزها، تفضل - في الغالب - أن تصبح من الشركاء الصغار في التحالف الإمبريالي.

إن التناقض الرئيسي في عالمنا الراهن هو التناقض بين حركات التحرر القومي والقوى الاشتراكية في العالم وبين القوى الإمبريالية القديمة والجديدة. وعلى أساس هذه الحقيقة تحل القوى الاستعمارية تناقضاتها وتصفي خلافاتها. وانطلاقاً من المصالح العليا البعيدة الشاملة للمصالح الإمبريالية يجري حل التناقضات، التي لا يمكن إلا أن تبقى جزئية أمام التناقض الرئيسي في العلاقات الدولية الراهنة.

إن بشائر تفسخ المعسكر الإمبريالي أخذت تلوح في أفق التطور الدولي الراهن. وأن الدور الذي أخذت تلعبه فرنسا يشكل أولى ظواهر هذا التفسخ. ولكن هذا التفسخ لن يصبح حقيقة ذات شأن في الواقع العالمي ما لم تتحقق - من جديد - وحدة المعسكر الاشتراكي، وما لم تصف جميع مواقع الاستعمار عبر نهوض ثوري عالمي شامل.

لقد أثبتت معطيات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية أن الواقع الإمبريالي الكلاسيكي ليس إلا شكلاً من أشكال السيطرة الرأسمالية الغربية. فالاستعمار الأمريكي، الذي لم يمارس الشكل الكلاسيكي للاستعمار إلا بصورة ضيقة واستثنائية بسبب ظروفه التاريخية، قد استطاع أن يخلق أشكالاً جديدة للسيطرة السياسية والاقتصادية على العالم، واستطاع أن يتكيف - بسبب إمكانياته الهائلة - مع الظروف الجديدة في العالم.

إن معارك الشعوب مع الاستعمار التقليدي لم تكن لتنتهي دوماً نهاية حاسمة جذرية لمصلحة الجماهير الشعبية، ففي غالب الأحيان تنتهي إلى

تسوية سياسية تجمد نضال الجماهير، مؤدية إلى إحلال طبقة محلية جديدة في مواقع الاستعمار القديمة. وفي كثير من هذه الحالات، يأتي الاستعمار الأمريكي ليجد نقاط التقاء مع الطبقة الحاكمة الجديدة، ويبسط نفوذه السياسي والاقتصادي بصورة غير مباشرة. وهكذا أنشأت أمريكا إمبراطورية جديدة «خفية».

والاستعمار الأمريكي، في تنفيذه هذه الستراتيجية، يلجأ إلى أساليب عديدة. ويأتي في رأس هذه الأساليب المساعدات الاقتصادية والعسكرية. فالمساعدات الاقتصادية الأمريكية تلبي هدفين في آن واحد: تساهم في تخفيف ارتباكات الاحتكارات الأمريكية وتصرف فائض الإنتاج الزراعي، كما أن نوعية هذه المساعدات (أي لأنها لا تتناول تطوير الهياكل الأساسية للاقتصاد) تجعلها تخلق حالة كاذبة من الانفراج الاقتصادي إذ تُبعثَر على مشاريع غير منتجة وتُضخّم الأجهزة الإدارية الطفيلية، كما يذهب قسم هام منها كرشوة مباشرة إلى العناصر القيادية، في الطبقات والفئات الحليفة لهذا الاستعمار. أما المساعدات العسكرية، التي تشكل الجزء الأكبر من المساعدات، فتهدف إلى إنشاء قوة عسكرية بوليسية لردع حركة الجماهير من جهة، وللإشراف على الجيوش الوطنية من جهة أخرى، مؤدية بالتالي، إلى تحويل الجيش الوطني إلى قوة بيد الرجعية وحدها، أو تثبيت السيطرة الرجعية على الجيش.

إن العوامل التي ساعدت الاستعمار الأمريكي على تنفيذ سياسته هذه هي أن الولايات المتحدة لم تكن دولة استعمارية كلاسيكية، وهي لهذا قد استطاعت أن تتجنب ـ إلى حد ما ـ التحالف مع الطبقات الرجعية التقليدية التي كانت ركائز الاستعمار التقليدي، بل حاولت ـ ونجحت فعلاً ـ إيجاد ركائز جديدة بين فئات، طبقات وسيطية لم تُدن بصورة نهائية وحاسمة من قبل الشعب. ولكن هذه الحقيقة ليست الخط الثابت الدائم لسياسة الاستعمار الأمريكي. ففي الحالات التي يتسم النهوض الثوري للجماهير بالشمول والعمق والجذرية يلجأ إلى حشد جميع القوى الرجعية بلا استثناء، بما فيها

الطبقات العميلة الرجعية التقليدية، ويمارس العدوان المسلح بشكل سافر ومباشر.

إن عصا الاستعمار الأمريكي الغليظة، التي يشهرها أو يستخدمها (حسب الأحوال)، هي التي تفسّر بعض الجوانب السلبية لحياد معظم الدول التي تقول بالحياد.. إنه حياد فيه خوف خفي غير منظور من الاستعمار الأمريكي وتوجس من الدول الاشتراكية.

الدفاع عن مواقع الإمبريالية الأمريكية وتوسيعها بشكل خاص، ومواقع الإمبريالية بشكل عام... منع التحويل الثوري للعالم... تلك هي الأهداف الثابتة للستراتيجية الأمريكية، منذ الحرب العالمية الثانية وحتى اليوم. وهي تنفذ هذه الستراتيجية بشراسة بالغة ومرونة بالغة معاً: قهرها بالسلاح أو تمييعها وتفتيتها من الخلف.

لم تكن الولايات المتحدة وحدها التي حاولت التلاؤم مع الظروف الدولية الجديدة للدفاع عن مصالحها الإمبريالية. إن الدول الاستعمارية التقليدية، كفرنسا وإنكلترا، تحاول ـ أيضاً ـ التلاؤم مع هذه الظروف، وتمارس عملياً سياسة استعمارية متلائمة مع الظروف الدولية الجديدة. إن «الكومنولث البريطاني» و«مجموعة الدول الإفريقية الفرنسية» هو إطار جديد للنفوذ الاستعماري، تحاول بواسطته الحفاظ على مراكزها الممتازة تجاه الدول المتخلفة التي كانت تستعمرها بصورة مباشرة.

إن الأطر والأشكال والأساليب الجديدة للاستعمار ليست حكراً للولايات المتحدة، بل يشاركها فيها جميع الدول الرأسمالية الاحتكارية التي بلغت فيها وسائل الإنتاج الدرجة التي تمكنها من تنفيذ هذه السياسة تجاه البلدان المتخلفة.

لقد أصبح نضال الشعوب المتخلفة أكثر صعوبة وأطول طريقاً. ولم يعد النضال ضد الاستعمار الجديد (وبقايا القديم أيضاً) مجرد شعار سياسي، بل أصبح يمر عبر تطور ثوري وجذري في البنيات الأساسية للدول المتخلفة.

ـ ٢ ـ

لمحة عامة عن الوضع السياسي في المشرق العربي خاصة

١ ـ الخط العام لحركة تطور الشعب العربي هو ـ بشكل عام ـ نفس الخط الذي تسير فيه البلدان المتخلفة عموماً، أو موازٍ له على الأقل. فالظروف الداخلية لهذه الشعوب متشابهة، والعقبات التي تصد تطورها أو تعرقله متماثلة، كما أن آفاق تطورها تستلهم مثلاً عليا واحدة.

ولكن هذه الحقيقة العامة، لا تنفي وجود سمات وملامح خاصة للظروف التي يجري فيها نضال كل شعب. إلا أن هذه السمات الخاصة تبقى ـ إلى حد ما ـ مجرد هامش، لا يغير أيّما تغيير أساسي الاتجاه العام لنضال شعب متخلف عن آخر. فالفروق بين ظروف شعب متخلف ومشاكل تطوره عن ظروف ومشاكل شعب متخلف آخر تبقى جزئية، ويبقى الاختلاف في حدود الدرجة لا النوع، والكمية لا الكيفية.

وانطلاقاً من هذه الموضوعة، فإن الصورة العامة للواقع العربي الملموس هي ـ إلى حد كبير ـ الصورة التي رسمت في الفقرة السابقة عن مشاكل تطور البلدان المتخلفة عموماً. لذا فإن حديثنا ـ الآن ـ عن تطور الواقع السياسي العربي هو محاولة لاستقراء بعض تفاصيل هذا الواقع ما هو خاص ومباشر ونوعي فيه.

٢ ـ في مكان آخر من هذا الكتاب، تحدثنا ـ بتفصيل ـ عن النضال العربي ضد الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك لا بد لنا ـ الآن ـ من قول كلمة مختصرة حول هذا الموضوع:

مع الريح الثورية، التي لفت المعمورة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأت مواقع الاستعمار القديم تهتز وتتفسخ في الوطن العربي. وانتزع الشعب العربي في معظم أقطاره الاستقلال السياسي، وتقلصت رقعة النفوذ

الاستعماري القديم، إلى أن أصيب بضربة تكاد تكون ساحقة ونهائية في معركة السويس عام ١٩٥٦ ، وجاء انتصار الحرب الاستقلالية في الجزائر في مطلع عام ١٩٦٢ ليضع خاتمة تكاد تكون تامة لمواقع الاستعمار القديم، الذي تراجع محاولاً الاحتفاظ بمواقعه في أطراف شبه الجزيرة العربية.

ومع هذه المعارك، وإلى جانبها، خاض الشعب العربي نضالاً عنيداً ضد الاستعمار الأمريكي. إن راية الاستعمار القديم التي بليت وتهرأت، والتي عجزت الدول الاستعمارية العريقة عن الدفاع عنها، هذه الراية أمسكت بها الولايات المتحدة الأمريكية وجددتها، محاولة التسلل إلى مواقع الاستعمار القديم لكي ترثه، محتفظة لمجمل القوى الاحتكارية الدولية بمصالحها الاقتصادية الأساسية، وأصبح دور الاستعمار الأمريكي تثبيت تبعية الوطن العربي للإمبريالية الدولية بمجملها تحت قيادته. وبموازاة تزايد النفوذ السياسي للاستعمار الأمريكي ازدادت حصة الاحتكارات البترولية الأمريكية في الشرق الأوسط من ٤٠ بالمئة إلى ٩٣ بالمئة.

نجح الشعب العربي في تصفية الاحتلال العسكري الاستعماري المباشر، وأفلت ـ أيضاً ـ من طوق الأحلاف العسكرية والاتفاقات السياسية التي تكرّس التبعية بصورة رسمية، إلا أن نجاحات النضال العربي بقيت في حدود دفاعية سلبية، ولم يستطع النضال العربي حتى الآن تصفية المصالح الأساسية للاستعمار الدولي عامة والأمريكي خاصة. فالاحتكارات البترولية ما تزال تنهب ثروات الشعب العربي، والنفوذ المعنوي والسياسي للولايات المتحدة ما يزال ماثلاً للعيان، يلف ـ بدرجات متفاوتة ـ الوطن العربي بمجمله.

إن النضال العربي ضد الإمبريالية لن يأخذ شكله الجذري ما لم يتخذ شكلاً هجومياً. ولكي يأخذ النضال العربي هذا الطابع ينبغي أن يكسب أبعاداً جديدة شاقة وطويلة. إن الاستقلال السياسي الذي تقوده قوى وسيطة لن يستطيع توفير الظروف الموضوعية لوقف تسلل الاستعمار الجديد، كما أن متابعة المعركة ضد الإمبريالية حتى نهاياتها الجذرية يفترض ترتيباً جديداً وفرزاً

مبدئياً للقوى الطبقية، بحيث تصبح جبهة الكفاح ضد الإمبريالية متينة متراصة، لكي تصعد بالنضال الشعبي نحو نهاياته الحاسمة.

٣ ـ لقد تحقق الاستقلال السياسي في معظم البلدان العربية، في وقت كانت فيه الحركة الوطنية تحت قيادة الأرستقراطية البورجوازية. لقد تحقق استقلال الأقطار العربية السياسي قبل أن يبلغ النهوض الثوري للجماهير الشعبية المدى الذي يتجاوز الاستقلال السياسي إلى ما هو أبعد مرمى وأوسع أفقاً، أي إلى الثورة التي تحقق انقلاباً جذرياً في البنى التقليدية للمجتمع، الثورة التي لا ترى في الاستقلال السياسي سوى الجسر الذي ينقل الشعب إلى مجتمع اشتراكي عصري جديد.

فالقيادات التقليدية للحركة الوطنية، بسبب تركيبها الطبقي، دفعت بالحركة الوطنية في طريق المساومة والتسوية، واعتبرت الاستقلال السياسي خاتمة للمطاف، تستطيع أن ترث بواسطته بعض مواقع الاستعمار، وتحقق ضرباً من التوفيق بين المطامح الوطنية للجماهير وبين مصالح الاستعمار ومصالحها الطبقية في نفس الوقت. ولهذا السبب فإن تلك القيادات قد حالت ـ دوماً ـ دون إعطاء النضال الوطني أبعاده الثورية، وذلك بإبقاء الريف، وجماهير الفلاحين بالتالي، بمعزل عن حركة الكفاح ضد الاستعمار. وهكذا استطاعت القيادات التقليدية ـ بالنتيجة ـ أن تحصر النضال الوطني في أبعاد سياسية محضة وأن تفرغه من مضمونه الاجتماعي، وأن تحوله ـ بالنهاية ـ إلى مجرد نضال سياسي وطني ضد الاستعمار، بدلاً من أن يسير في طريقه الطبيعي.. الديمقراطي إلى نضال ضد قواعد الاستعمار في الداخل... أي ضد الإقطاعية أيضاً.

ولهذا السبب، وفور الحصول على الاستقلال السياسي، ينتهي الدور الوطني التقدمي للقيادة الأرستقراطية ـ البورجوازية للحركة الوطنية التقليدية. فهي بعد أن فجرت المطامح الوطنية للجماهير تفجيراً مشوّهاً تعود لتجدد الحوار مع الاستعمار وتتحالف معه بشكل مباشر أو غير مباشر، وتكبح النمو الثوري لحركة الجماهير بالإرهاب والتضليل لكي تحافظ على مواقعها الممتازة

وتختص نفسها بثمرات الاستقلال وتحرم الشعب من ثمرة كفاحه. وهي - أخيراً - لم تستطع أن تبني دولة حديثة بالمفهوم البورجوازي لهذه الكلمة.

والبورجوازية الوطنية العربية التي كان مقدراً لها (على صعيد بعض النظريات) أن تقود التطور الاقتصادي وأن تنجز الثورة الديمقراطية البورجوازية وقفت عاجزة عن تحقيق هذه المهام. فهي لم تدخل في صراع مع الإقطاع بل نمت في تربته ومناخه، ولهذا لم تعارض الإقطاع إن لم نقل دعمته وتحالفت معه، ونشأتها الحديثة وضعفها كطبقة بلا أساس مادي أو حضاري، ووقوعها تحت ضغوط الاستعمار الجديد ويقظة الطبقة العاملة، - كل هذا جعلها عاجزة - إلى هذا المدى أو ذاك - عن تطوير البلاد على الصعيد الاقتصادي، كما جعلها تقف مع القوى الطبقية الرجعية الأخرى، التي تناضل للإبقاء على البنى التقليدية للمجتمع العربي.

وشيئاً فشيئاً أخذت الجماهير الشعبية تدرك أن الاستقلال السياسي الذي تقوده البورجوازية لم يحل المشاكل التي يطرحها التطور، إن ثمرات الاستقلال قد ذهبت إلى البورجوازية خاصة والطبقات الرجعية عامة، أخذت تتلمس الحلقة الجهنمية من التخلف المزري والفقر اللذين تدور بهما، كما بدأت تتضح الصورة الحقيقية لـ «وطنية» الحكم التقليدي وتحالفه المباشر أو غير المباشر مع قوى الاستعمار القديم والجديد. وهكذا أخذت تتساقط هيبة الطبقات الحاكمة التقليدية في أنظار جماهير الشعب، واهتزت مواقعها، وأخذ النضال العربي يستشرف فعلاً مرحلة انهيار الإقطاع والبورجوازية والحكم التقليدي.

٤ - نشأ النظام البرلماني كإطار سياسي لسلطة البورجوازية في غربي أوروبا. فهو - إذن - جزء من البناء الفوقي للمجتمعات البورجوازية الأوروبية.

إن المجتمع العربي لم يتحول إلى مجتمع بورجوازي محض. فالبنى التقليدية الدينية - الإقطاعية - العشائرية ما تزال موجودة وقوية. والبورجوازية لم تستطع تحقيق زعامتها الفكرية والسياسية على المجتمع العربي، لذا لم

تستطع بناء أساس ثابت راسخ لنظامها السياسي، الذي يتمثل في النظام البرلماني.

ولهذا السبب بقي النظام البرلماني في البلاد العربية مجرد بناء كرتوني هزيل، يعكس عجز البورجوازية وتناقضاتها وضعفها، وكان نسخة مزيفة كاذبة عن البرلمانية في غربي أوروبا، لأنه لم ينبثق عن حاجات الواقع الموضوعي ومعطياته السياسية والاقتصادية، فكان مجرد قشرة رخوة على سطح مجتمع إقطاعي ـ شبه بورجوازي عشائري.

إن عجز البورجوازية العربية قد تجلى في عجز النظام البرلماني عن مواجهة القضايا التي يطرحها التطور العربي وحلها. ومن خلال التناقض بين التطلعات الثورية للجماهير وواقع البرلمانية الرجعي المتخلف، وكانعكاس سلبي عفوي لغضب الجماهير، انفجرت الانقلابات العسكرية، كعقاب للبورجوازية وكدليل على فشلها. وتوالت ـ في عدد من الأقطار ـ البرلمانية والانقلابات العسكرية ـ كل واحدة منها تحمل بذور الأخرى لتجهضها.

إن سقوط البرلمانية، لأنه لم يأتِ على يد الجماهير الشعبية، لم يدفع إلى تجاوزها جدلياً نحو ديمقراطية أرقى، تكفل حرية الجماهير من جهة وتلبي مقتضيات التطور من جهة أخرى.

إن النضال في سبيل بناء ديمقراطية جديدة ثورية هو جزء لا يتجزأ من النضال ضد الأسس الطبقية للأنظمة السياسية الموجودة (لتهديمها أو لتطويرها)، جزء من النضال ضد الأطر شبه الإقطاعية ـ شبه البورجوازية ـ البورجوازية الصغيرة، إلخ. إن تصفية هذه الأطر شرط لا بد منه لبناء أساس جديد راسخ للديمقراطية الثورية الجديدة. إن تصفية هذه الأطر تمهد لخلق الظروف الموضوعية لانبثاق الديمقراطية الجديدة.

إن الديمقراطية ليست هدفاً مثالياً يرسم قبلياً بمعزل عن الظروف الواقعية الملموسة لنضال الجماهير، بل ترتبط ارتباطاً عضوياً بمدى نمو حركة الجماهير في العمق والاتساع. إن الجماهير تصنع ديمقراطيتها وهي تناضل ضد المجتمع

الراهن وبناه التقليدية والمتخلفة. وعلى أنقاض هذا المجتمع وبموازاة عملية هدمه (أو تطويره) تقوم الديمقراطية الجديدة قوية راسخة.

إن طرح مسألة الديمقراطية على نحو ليبرالي ومثالي ومجرد ومعزول عن الأهداف الثورية للجماهير (وكنقيض لها أحياناً) هو مجرد هوس مثقفين بورجوازيين مسالمين يلتمسون من الحاكم «إجازة» تسمح لهم بالنضال. يقيناً أن الديمقراطية، أياً كان شكلها، تتيح إنماء حركة الجماهير وإنضاج وعيها. لكن الديمقراطية ـ بالنسبة لحركة طليعة اشتراكية ـ ليست سوى مناخ سياسي وكوسيلة لتنمية حركة الجماهير، بغية الإجهاز على المجتمع القديم. لذا فإن حركات الطليعة لا يجوز أن تلزم نفسها بالدفاع عن أي شكل من أشكال تنظيم سلطة سياسية ما، إلا في الحدود التي ترسمها آفاق نضالها الثوري، ووفقاً لحاجات الثورة وتنفيذاً لمهامها. إن فصل الديمقراطية ـ كهدف ـ عن مسائل الثورة الأخرى، لا بد أن يدفع إلى ضرب من الانتهازية، ينتهي بحركة الطليعة إلى السقوط في ضرب من الليبرالية البورجواية، والتأقلم ـ بالنتيجة ـ مع الواقع.

لن تتمتع الديمقراطية بالجدية والثبات ما لم تكن ثمرة ناضجة لنضال الجماهير الثوري.. ما لم تأتِ انبثاقاً عضوياً من هذا النضال. إن انبثاق الديمقراطية من نضال الجماهير هو أساسها الموضوعي الوحيد.

٥ ـ في نفس الوقت الذي أدانت فيه الجماهير الشعبية جميع فصائل الرجعية في المشرق العربي لم يكن نمو حركة الجماهير قد بلغ درجة من الوعي والنضج والتنظيم تتيح لها إمساك زمام السلطة.

إن الحركات اليسارية التقليدية بمجملها، وإن كانت قد لعبت دوراً إيجابياً في تطور المشرق العربي، إلا أنها عجزت عن قيادة الجماهير وتعبئتها إيجابياً. استطاع اليسار التقليدي تعبئة قسم من الجماهير تعبئة سلبية ضد أنظمة الحكم التقليدية، ولكنه لم يستطع أن يعبىء أكثرية الجماهير الشعبية ويستوعبها في تنظيم سياسي يكفل لها القوة والنضج معاً. وهكذا بقيت

الجماهير في منتصف الطريق تهزها آفاقه وتثقل خطوها عثراته.

وقد زاد في عجز اليسار وضعفه التفتت الذي يعيشه. ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد، بل تحول إلى خلافات حادة، فانتهى إلى تقوية نفوذ الجيش من جهة وإلى إضعاف النضال ضد الرجعية والاستعمار من جهة أخرى.

إن تأخر الصناعة وفقدان مراكز صناعية ضخمة، قد ساهم في إضعاف الدور السياسي للطبقة العاملة العربية. فاليسار التقليدي في المشرق العربي، بما في ذلك اليسار الشيوعي الستاليني، كان بورجوازياً صغيراً على صعيد الإيديولوجيا أو الممارسة. وهكذا لم تجد البروليتاريا العربية الحركة السياسية التي تعبر عنها وتجسد مطامحها، فبقيت الجماهير دون زعامة طبقية جذرية، فوقعت تحت سيطرة وزعامة البورجوازية الصغيرة، وما تزال، ولهذا كانت الفترة الماضية التي عاشها النضال العربي فترة صراع بين البورجوازية الصغيرة وبين الرجعية التقليدية.

لقد عاش اليسار التقليدي طفولة طويلة مريضة، يتعاوره الخضوع لظاهرة الاحتكار الإيديولوجي والاستسلام لعبودية الصيغ النظرية القبلية والركون للاعتبارات الدبلوماسية التي تمليها استراتيجية المعسكر الاشتراكي من جهة، وديماغوجية الإيديولوجية الاشتراكية ـ القومية البورجوازية الصغيرة وعجزها عن مواجهة قضايا النضال العربي من جهة أخرى. ولهذا فإن اليسار التقليدي لم يستطع تسييس الجماهير العربية على نحو جدي وشامل. فبقي التيار السياسي التقدمي مجرد فريق تقدمي، لا يمتد نفوذه سوى إلى بقع صغيرة على جسم المجتمع العربي. وهكذا عجز اليسار التقليدي عن القيام بدور الطليعة المعبئة القائدة.

هذا الفراغ. استطاعت الناصرية أن تملأه، رغم تأخرها الإيديولوجي وتناقضاتها، باقتحامها قلاع الإقطاع والبورجوازية الكبيرة والوسطى. هذا الاقتحام الرجولي الذي قاده عبد الناصر، جعل التيار السياسي الناصري يتخطى ـ عملياً ـ اليسار التقليدي، ويرث قواعده، ويدفع إلى حلبة النضال

السياسي جماهير واسعة كثيفة كانت هاجعة هامدة جامدة، وهذه مأثرة تاريخية للناصرية ينبغي الاعتراف بها وتسجيلها. ولكن ثمة جانباً آخر للموضوع ينبغي تسجيله أيضاً: تمثل الحركة الناصرية الجماهير العربية في المرحلة الراهنة وتجسد مطامحها العامة العريضة القريبة، ولكن إيديولوجيتها المتأخرة وتناقضها الطبقي ووقوعها تحت هيمنة البورجوازية الصغيرة يجعلها لا تحمل ـ حتى الآن ـ ضمانات المستقبل الاشتراكي.

إن هوّة ما تزال تفصل بين التطلعات الجذرية للجماهير الشعبية وبين واقعها الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي. هذه الحالة المتناقضة التي تعانيها الجماهير تهيء التربة الملائمة لولادة حركة طليعة يسارية بقيادة الطبقة العاملة. ولكن احتمالات بقاء الجماهير الشعبية تحت هيمنة البورجوازية الصغيرة موجودة وقوية أيضاً.

٦ ـ الهوّة التي تفصل بين واقع حركة الجماهير وتطلعها، الهوّة التي خلقها عجز اليسار التقليدي وفشله، هيأت الظروف الموضوعية لكي تلعب الجيوش العربية دوراً كبيراً وحاسماً في الصراع السياسي الذي يحتدم في المشرق العربي. ومن الثغرة التي تفصل بين إمكانيات الجماهير الضعيفة وبين تزعزع مواقع الرجعية التقليدية برزت الجيوش كقوة سياسية ثالثة.

لقد لقي نضال الشعب العربي صداه في أوساط الجيوش العربية في المشرق العربي. وكانت كارثة فلسطين الشرارة الأولى التي سببت تحركه السياسي. لقد أصيب الوطن العربي بأزمة قومية عميقة وشاملة إثر هزيمة الرجعية التقليدية العربية في فلسطين، وتأكدت بشكل نهائي أزمة القيادة الوطنية وتفاقمت أزمة الحكم. فجاءت الجيوش لتهدم البناء الرجعي المتداعي.

وقد كان لدخول الجيش ميدان العمل السياسي جوانبه الإيجابية، كما كان له جوانبه السلبية. لم يكن دور الجيش سلبياً محضاً (كما هو الأمر في أمريكا اللاتينية)، كما أنه لم يكن (ومن غير الممكن أن يكون) إيجابياً محضاً. فهو في بعض الأقطار قد تولى تحقيق بعض مضمون الثورة الوطنية

الديمقراطية البورجوازية، وهو في بعضها الآخر قد لبس بزة مدنية وسار أشواطاً في تحويل المجتمع القديم وتطوير وتبديل بناه الاقتصادية التقليدية.

إن الجوانب السلبية للانقلابات العسكرية شبه اليسارية تتجلى بأخطر أشكالها وأجلى صورها في تحول الحكم إلى نظام عسكري صرف (أو نظام عسكري بواجهة مدنية) يحاول فرض ضرب من الوصاية على الرجعية وعلى الجماهير الشعبية في آن معاً. إن النظام العسكري، أو شبه العسكري، يميل دوماً إلى اعتبار نفسه وصياً على الشعب بجميع طبقاته. وتحت ستار من الشعارات اللفظية اليسارية وباسم النضال ضد الرجعية يتحول إلى دكتاتورية توقف نمو حركة الجماهير، عندما تلغي الحريات الديمقراطية، هذه الحريات التي تساعد على تهيئة ظروف موضوعية لتنظيم الجماهير ورَفع وعيها السياسي. وهكذا يستنفد الجيش دوره الإيجابي على الصعيد السياسي.

إن إلغاء حرية الجماهير الشعبية وفرض الوصاية السياسية عليها، باسم مصالحها وبحجة ضعفها وتأخرها، لا بد أن يؤديا ـ وقد أديا فعلاً ـ بصورة موضوعية (وبصرف النظر عن نوايا بعض العسكريين) إلى اختناق الاتجاهات اليسارية في الجيش وتحول قسم من العسكريين إلى صف الرجعية والانتهازية، لأن ظروف التأخر السياسي والاجتماعي في وطننا تهيء التربة لانحلال بيروقراطي عسكري وتشكيل طبقة جديدة من العسكريين.

إن الجيش، كجسد تنظيمي، صورة مصغرة عن الأمة بجميع طبقاتها، إلا أن الواقع السياسي للجيوش العربية في الظروف الراهنة يجعلها ـ بصورة عامة ـ قوة بورجوازية صغيرة (من حيث أفقها السياسي وطبيعتها الطبقية) في أحسن الأحوال. وتلك هي حقيقة التقائها مع القوى السياسية البورجوازية الصغيرة. وتلك هي ـ أيضاً ـ حقيقة حذرها من الرجعية التقليدية ومن الجماهير الشعبية في آن واحد.

إن البداوة الطبقية، التي يتميز بها المجتمع العربي، تجعل انتقال الأفراد من طبقة إلى أخرى أمراً سهلاً وممكناً. إن تحول الجيش إلى قوة سياسية يساعد

على انتقال الضباط من الأدنى إلى الأعلى، على الصعيد الطبقي. إن الامتيازات المعنوية والمادية للبيروقراطية العسكرية تغير سحنتها الطبقية وتدفعها إلى التبرجز، مؤدية إلى ضرب من القطيعة مع الجماهير الكادحة.

لقد بلغ التطور السياسي، في معظم أقطار الوطن العربي، مرحلة أصبح الدور السياسي للجيش دوراً سلبياً محضاً. لقد استنفد التحرك السياسي للجيوش العربية محتواه التقدمي، وأصبح عقبة أمام نمو حركة الجماهير. وتبرز هذه السلبية، بأجلى صورها، في الأقطار التي نمت فيها الحركة الشعبية وقطعت مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية أو حققت معظم مضمونها.

هذه الحقائق لا تعني وجوب العودة إلى مبدأ «الجيش المحترف». إن الجيش المحترف لا يمكن أن يكون سوى احتياطي للرجعية أو فصيل صدامها. إن تسييس الجيش، ودمقرطته من القاعدة إلى القمة، جزء أساسي من عملية التوعية في صفوف الجيش، وخاصة في الأقطار التي شقت الطريق نحو الاشتراكية.

٧ ـ تكاد تكون الأمة العربية الأمة الوحيدة في العالم، التي لم تحقق وحدتها القومية. وهذه الحقيقة هي التي تعطي قضايا النضال العربي ملامح تكاد تكون نوعية.

لقد امتزج النضال التحرري للشعب العربي امتزاجاً عفوياً بنضاله القومي حيث أكّد التطور الواقعي المحتوى التقدمي لنضالنا القومي، عندما اصطدم بأعداء نضاله التحرري أيضاً. وهكذا أصبحت احتمالات تحقيق أشكال رجعية للوحدة العربية مجرد افتراض ينقضه الواقع العربي الملموس.

إن الجوانب الإيجابية لوحدة عام ١٩٥٨ بين القطرين المصري والسوري ما تزال تلهب عواطف الجماهير العربية، في المشرق العربي. وأصبحت القضية القومية، بفضل هذه الوحدة، محركاً يهز الجماهير العربية، ويجعل شعار الوحدة مطروحاً دوماً وبإلحاح، إن الشعب العربي يعيش «عصر الوحدة».

إن الأبعاد المعادية للاستعمار التي طبعت النضال الوحدوي منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية بوجه عام ومذ بدأت المعارك ضد حلف بغداد ومبدأ أيزنهاور إلى حين قيام وحدة عام ١٩٥٨ ، كما أن الأبعاد الاشتراكية التي طبعت النضال الوحدوي منذ صدور قرارات التأميم في تموز ١٩٦١ ، وأخيراً دروس الانفصال. كل هذا جعل إمكانيات قيام واستمرار وحدة جديدة منوطاً بنضال الجماهير المنظم وانبثاقها عن جماهير واعية مكوّنة تكويناً سياسياً، مسؤولة، ومنظمة في أطر سياسية طليعية. لهذا فإن الطريق إلى الوحدة لم يعد قصيراً وسهلاً.

لقد تخطى النضال الوحدوي ووعي الجماهير احتمالات نشوء الوحدة على أساس رجعي، رغم أن بعض قطاعات من البورجوازية ما تزال تؤيد الوحدة. إلا أن المشكلة الأساسية التي تواجه مسألة بناء الوحدة ـ في المرحلة الحاضرة ـ هي قوة النفوذ البورجوازي الصغير داخل الحركة القومية العربية. إن إمكانية قيام الوحدة العربية، بقيادة البورجوازية الصغيرة وتحت دكتاتوريتها، ما تزال قائمة.

إن قيام الوحدة عبر نضال تقوده البورجوازية الصغيرة، سيؤدي ـ بلا ريب ـ إلى توطيد مواقعها الطبقية والسياسية، وستحوّل الانتصارات الوحدوية إلى ترس لمصالحها الطبقية، وستعمل على تكريس رأسمالية الدولة البيروقراطية، وستعارض ـ بسبب ضيق أفقها ومصالحها ـ تعميق التحويل الاشتراكي. وبكلمة، ستجهد البورجوازية الصغيرة لجعل بنيان الوحدة عقبة أمام تحرر الجماهير تحرراً كاملاً مطلقاً.

تلك حقائق ينبغي أن توضع أمام الطبقة العاملة بلا لبس وبلا تردد. ولكن ثمة حقائق أخرى ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار أيضاً: ١ ـ إن البورجوازية الصغيرة ما تزال تلعب دوراً تقدمياً رغم نسبيته ومرحليته. ٢. ـ إن الجوانب الأيجابية لقيام الوحدة، حتى بشكلها البورجوازي الصغير، ستكون عاملاً أساسياً في تقوية النضال العربي وتنميته ضد الإمبريالية وإسرائيل. ٣ ـ

إن الجماهير الكادحة ما تزال واقعة تحت الهيمنة الإيديولوجية والسياسية للبورجوازية الصغيرة. ٤ ـ في الظروف الراهنة لأنظمة الحكم في البلاد العربية، ليس من نظام يستحق حرص الطبقة العاملة ويستدعي دفاعها عنه ووضعه في مواجهة الوحدة.

هذه الحقائق، مجتمعة، تفرض خطاً سياسياً خاصاً بالنضال الوحدوي للطبقة العاملة، سنتحدث عنه بعد قليل.

٨ ـ منذ تسعة عشر عاماً وحتى اليوم، يعاني الشعب العربي آثار الهزيمة التي مُني بها التخلف العربي والرجعية العربية في فلسطين.

لقد كان لكارثة فلسطين ردود فعلها في الميدان السياسي، إذ أدينت الرجعية العربية من قبل الشعب العربي، وتساقطت أنظمة الحكم التقليدية في معظم بلدان المشرق العربي.

إن تساقط الأنظمة التقليدية الرجعية قد تلاه نمو في النزعة العسكرية، واستطاعت البيروقراطية العسكرية أن تفرض وجهة نظرها حول الطريق إلى حل قضية فلسطين، إذ اعتبرت معركة الشعب العربي مع إسرائيل مجرد معركة عسكرية. وتبعاً لوجهة النظر هذه تضخمت الجيوش العربية، بحيث دفع هذا التضخم إلى ما يشبه النزيف الاقتصادي، الذي ساهم في شل التطور الاقتصادي، كما جعل هذا التضخم ظاهرياً لأنه مقطوع عن المنابع الحقيقية للقوة العسكرية، هذه المنابع التي تتمثل في اقتصادٍ نامٍ ومتطور وعصري.

إن الشكل الذي نمت به القوى العسكرية العربية لم يستطع أن يغيّر تغييراً أساسياً ميزان القوى بين الشعب العربي وإسرائيل. فالشعب العربي مايزال في موقف دفاعي تتخلله التراجعات.

لقد أثبتت تطورات الأحداث، منذ الهزيمة وحتى اليوم، أن قضية فلسطين لم تطرح في أبعادها الحقيقية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من قضية

الشعب العربي العامة، بل استخدمت ـ بأساليب ديماغوجية ـ لصرف الشعب العربي عن ثورته الحقيقية.

إن معركة الشعب العربي في فلسطين هي معركة شعب لشعب، يأتي الحل العسكري فيها كمجرد معركة شاقة وطويلة ومعقدة على مختلف الجبهات. إن الحل العسكري يصبح حلاً ناجعاً عندما يأتي تتويجاً لتفوق عربي ساحق. هذا التفوق سيوفره النضال الوحدوي والاشتراكي، ستوفره نضهة عربية شاملة وعميقة تصفي التجزئة وجميع أشكال التخلف ورواسبه من حياة الشعب العربي. إن الحل النهائي الحاسم لقضية فلسطين سيأتي عبر الثورة العربية العامة، الاشتراكية والقومية، وبموازاتها.

إن الواقعية الثورية هي ـ وحدها ـ الطريق إلى تحرير فلسطين. لذا ينبغي النضال على جبهتين معاً: ضد الواقعية الاستسلامية وضد الثرثرة المغامرة. كلتاهما معاً تدفعان بالقضية إلى الموت البطيء أو الانتحار.

إن الموقف العربي الراهن تجاه إسرائيل موقف دفاعي، وتراجعي إلى حد ما. إن الانتقال إلى موقف هجومي، لا يتم بالجعجعة أو الهيجانات المراهقة، ولكن بتوفير ظروفه الموضوعية. لذا فإن استلهام هدفي الثورة العربية الأساسيين: الوحدة والاشتراكية (والتنمية بالتالي) يفتح الطريق لتوفير الظروف الموضوعية للانتقال إلى استراتيجية هجومية. ولكن النضال في سبيل هذا الانتقال ينبغي ألا يتوقف بانتظار تحقيق هذين الهدفين، لأن معركة فلسطين معركة دائمة مستمرة، يمكن أن تبدأ بزعزعة كيان إسرائيل وإفقادها استقرارها وأمنها، إلى أن تنتهي بتداعي كيانها العدواني المصطنع. ليس صحيحاً تماماً وليس حتمياً أن كيان إسرائيل يمكن، أو يجب، أن يهوي دفعة واحدة.

إن الانتقال من الستراتيجية الدفاعية إلى الستراتيجية الهجومية ليس مرحلة زمنية إلا بالحدود التي تجعل هذا الانتقال ممكناً وحقيقياً وواقعياً. إن عدم إمكانية تحقيق موقف هجومي لا يعني تأجيل العمل لوضع الأسس

اللازمة له، بل يعني العمل المخلص الدؤوب الذي يكفل هذا الانتقال. ليس من هوّة زمنية تفصل بين الستراتيجية الدفاعية والستراتيجية الهجومية، وليس من انتقال فجائي عجائبي من إحداهما إلى الأخرى. فالستراتيجية الدفاعية تنضج وتنمو وتتحول أخيراً إلى استراتيجية هجومية.

إن الستراتيجية الدفاعية يمكن أن تكون مجرد موقف مؤقت، ويمكن أن تكون استسلاماً ذليلاً. إن الستراتيجية الدفاعية، عندما تنطلق من إيمان عميق بحتمية وضرورة تحرير فلسطين، لا بد أن تنمو وتنضج لكي تصبح الستراتيجية الهجومية مجرد امتداد عضوي لها.

إن معركة فلسطين معركة دائمة مستمرة، والمهم أن توزن كل خطوة إلى أمام، وأن يهيأ الأساس الموضوعي لكل خطوة يخطوها الشعب العربي إلى أمام، لكي لا تتحول نكسة ما إلى مقبرة لحق الشعب العربي في فلسطين. المهم ألا توضع الأقدام عجلى متهورة على الرمال، كما هو مهمّ أيضاً ألا ننام بانتظار النصر عندما تتحقق الوحدة والاشتراكية والتنمية الحقة.

٩ ـ القوى الأساسية للثورة العربية، في مرحلتها الراهنة، هي العمال والفلاحون والبورجوازية الصغيرة.

لقد تخلف عن مسيرة الثورة العربية القسم الأكبر من البورجوازية الوسطى والمثقفون من أبناء الطبقات العليا والملتزمون بها، وأصبحت الثورة العربية ذات مضمون ديمقراطي شعبي تتحرك في اتجاهات اشتراكية عريضة.

إن المشاعر القومية، وعمق المآسي التي يعانيها الشعب العربي قد تدفع بأفراد من الطبقات المستثمرة إلى الانخراط في تيار الثورة العربية، ولكن هذه الظاهرة تبقى أمراً هامشياً، فيما يتعلق بالطابع الأساسي الذي تتميز به الثورة العربية.

لقد بدأت الطبقة العاملة العربية تنهض بدور ملموس في تطوير الثورة العربية، ما برح في النمو يوماً بعد الآخر. إلا أن البورجوازية الصغيرة ما تزال تلعب دوراً قيادياً في المرحلة الراهنة التي تمر بها الثورة العربية، وهي قد طبعت

النضال العربي بميسمها الطبقي خلال السنوات العشر الأخيرة، وقامت بدور تاريخي بالغ الأهمية في الكفاح ضد الاستعمار والرجعية التقليدية والإقطاع والبورجوازية الوسطى، كما ناضلت في سبيل الوحدة أيضاً.

ما تزال البورجوازية الصغيرة قادرة على النهوض بدور إيجابي في دفع عجلة الثورة العربية، في عدد من الأقطار بوجه خاص. وفي بعضها الآخر بدأ بعض من فصائلها يمارس تأثيرات سلبية على النضال الاشتراكي، وبدأت تبرز التناقضات بينها وبين الطبقة العاملة. ولكن رغم كل ذلك فإن التحالف بين الطبقة العاملة من جهة وبين البورجوازية الصغيرة (الفصائل غير المالكة منها بوجه خاص) ما يزال يشكل صلب استراتيجية الثورة العربية.

إن الفلاحين (الفقراء بوجه خاص، والمتوسطين إلى حد ما) هم القوة المحركة الواسعة للثورة العربية وقاعدتها المتينة والحلفاء الطبيعيون للطبقة العاملة. وسيقرر المصير الاشتراكي للثورة العربية تبعاً للكيفية التي ستنتهي إليها العلاقات بين القوى الطبقية التي تكوّن ـ الآن ـ قاعدة الثورة العربية. فإذا استطاعت الطبقة العاملة انتزاع الفلاحين من قيادة البورجوازية الصغيرة في المدن وتصفية تأثيراتها السياسية، يصبح استمرار الثورة العربية أمراً واقعياً ومؤكداً. إن الضمانة الحقيقية لاستمرارية الثورة العربية وجذريتها تكمن في قدرة الطبقة العاملة العربية على قيادة الثورة العربية.

إن الدور القيادي الذي قامت به البورجوازية الصغيرة، خلال الفترة الماضية (والراهنة) من الثورة العربية، لا يفسر باتساعها العددي ووعيها السياسي فحسب، بل لأن الطبقة العاملة العربية لم تجد المعبر السياسي (أي حركة الطليعة) عن مصالحها وإيديولوجيتها. لقد وجدت ـ حقاً ـ ظروفاً موضوعية (تأخر الصناعة، عدم وجود مراكز صناعية ضخمة) تفسر بعض أسباب الواقع السياسي الراهن للطبقة العاملة، ولكن نقطة المركز في مشكلة الضعف النسبي في الدور السياسي للطبقة العاملة يتمثل في فقدان حركة طليعة عمالية.

ـ ٣ ـ

بعض المهام الراهنة للثورة العربية

١ ـ إن الموقف الاشتراكي الثوري من القضايا الراهنة للثورة العربية، يجب أن يستلهم لا الحرص على تحقيق وإنجاز أهداف المرحلة فحسب، بل تحقيق أهداف المرحلة الثورية الراهنة اللاحقة أيضاً. وهذا يعني أن بحث وتحليل القضايا الراهنة للثورة العربية والنضال في سبيل إنجازها ينبغي أن يأتي انطلاقاً من المستقبل الاشتراكي للثورة العربية.

إن الكيفية التي تتحقق بها المهام الراهنة تقرر السير المقبل للثورة العربية، لأن المرحلة الثورية اللاحقة هي مجرد تجاوز جدلي للمرحلة الراهنة. إن التمييز بين مراحل الثورة العربية هو السبيل إلى فرز صارم حاسم بين الاتجاهات الثورية والانتهازية، بين قوى الاشتراكية العلمية وقوى الاشتراكية الوسطية البورجوازية الصغيرة.

هذه الموضوعة تفرض موقفاً مزدوجاً على القوى الثورية الاشتراكية الملتزمة بالطبقة العاملة العربية:

آ ـ النضال في سبيل تأمين تلاقي واتحاد جميع القوى الطبقية والسياسية القادرة على النضال في سبيل تحقيق وإنجاز أهداف المرحلة التاريخية الراهنة... ينبغي صيانة وتوطيد التحالف بين جميع القوى الطبقية التي تشكل قاعدة الثورة العربية.

ب ـ النضال بلا كلل ضد محاولات البورجوازية الصغيرة الهادفة إلى محو التمايز الطبقي بين القوى التقدمية المتحالفة أولاً، والنضال في سبيل تحقيق قيادة الطبقة العاملة للثورة العربية، في مراحلها المقبلة على الأقل، ثانياً.

٢ ـ لقد أخذت ملامح استراتيجية الثورة العربية تتبلور وتتضح خلال

النشاط العملي للجماهير العربية. لقد أثبتت التجربة النضالية العربية ارتباط النضال القومي والديمقراطي والاشتراكي من جهة، كما أثبتت أيضاً أن الثورة العربية ستكون ثورة دائمة من جهة أخرى.

إن ارتباط النضال الوحدوي بالنضال الاشتراكي لا ينبع من الدور السلبي الذي تمارسه البورجوازية على النضال الوحدوي فحسب، بل لأن التجزئة كانت سبباً أساسياً في تكوين بنى اقتصادية كولونيالية في الوطن العربي أيضاً.

إن عجز البورجوازية عن القيام بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية (استكمال التحرر القومي من الاستعمار، القضاء على الإقطاع، بناء اقتصاد وطني عصري) يطرح موضوعة استمرارية الثورة العربية. هذه الاستمرارية تتحقق بدخول الأعداء الطبقيين للبورجوازية، كقوة قيادية، في المعركة الوطنية الديمقراطية، فتنضج الثورة الوطنية الديمقراطية إلى ثورة ديمقراطية شعبية، تصبح مرحلة انتقال إلى الثورة الاشتراكية.

إن ديمومة الثورة العربية لم تعد مسألة نظرية. لقد فُضح تبرير المرحلة البورجوازية على الصعيدين النظري والعملي، وأصبحت المسألة مطروحة على صعيد النضال العملي للجماهير الشعبية ومدى قدرتها على حرق المراحل. إن حرق المراحل لا يعني الوثب من فوقها (كما تحاول البورجوازية الصغيرة)، بل يعني أن تقوم الجماهير الشعبية بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية وبمهام الثورة الاشتراكية

٣ ـ كانت الوحدة العربية ـ وما تزال ـ شعاراً أساسياً من شعارات الثورة العربية، في المشرق العربي خاصة. وأصبح الشعار المركزي في بعض الأقطار.

إن كل محاولة لوضع هذا الشعار على الرف ليست ابتعاداً عن خط الجماهير فحسب، بل خيانة للقضية القومية للشعب العربي وإضعاف لنضاله ضد الاستعمار وإسرائيل أيضاً.

وكما قلنا في مكان آخر من هذا الكتاب: «لقد أثبتت تجارب النضال العربي أن احتمالات سلبية تترصد ـ دوماً ـ كفاحاً معادياً للاستعمار لا يستلهم أفقاً وحدوياً. وتتمثل هذه الاحتمالات بتجويف النضال العربي المعادي للاستعمار وإفراغه من فاعليته وجدواه على الصعيد الواقعي. وقد تحوله ـ وتلك أسوأ الحالات ـ إلى مجرد صراخ قد يغطي لقاءً موضوعياً مع مخططات القوى الإمبريالية...».

في تيار الوحدة العريض، يناضل العمال والفلاحون، جنباً إلى جنب وفي خندق واحد، تحت القيادة السياسية والإيديولوجية للبورجوازية الصغيرة. إن الطبقة العاملة العربية لم تميز ـ بعد ـ نفسها في معركة الوحدة، ولم تستطع وضع الأسس الطبقية لنضالها الوحدوي وتوضيح أبعاده الأشتراكية والديمقراطية. وهذا هو أحد الأسباب التي تجعل الوحدة الممكنة القادمة وحدة ذات إطار بورجوازي صغير محض.

إن التوحيد بين أفق النضال الوحدوي والنضال الاشتراكي يمكن أن يتم من خلال حركة ثورية اشتراكية تمثل مصالح الطبقة العاملة. إن الظروف الموضوعية لمثل هذا التوحيد لم تنضج بعد. هذه الحقيقة ينبغي ألا تدفع بالطبقة العاملة إلى مقاومة النضال الوحدوي الذي تقوده البورجوازية الصغيرة... ولا إلى الهرب منه، لأن الوحدة البورجوازية الصغيرة ما تزال تقدمية نسبياً.

إن نضال الطبقة العاملة الوحدوي ينبغي أن ينصرف إلى إعطائه مضموناً طبقياً: النضال في سبيل ترسيخ المحتوى الديمقراطي لوحدة ذات مضمون بورجوازي صغير وكشف طابعها الطبقي من جهة، والنضال في سبيل تحقيق قيادة الطبقة العاملة للنضال الوحدوي من جهة أخرى. وهذا يعني دفع النضال الوحدوي إلى أمام وإلى يسار في نفس الوقت.

٤ ـ أصبحت الجمهورية العربية المتحدة قاعدة المركز في تحقيق الوحدة العربية. هذا هو المجرى العملي للنضال الوحدوي. كما أنها تشكل ـ في نفس

الوقت ـ القاعدة الأساسية للنضال العربي ضد الإمبريالية وضد إسرائيل.

هذه الحقيقة تلقي واجبات على الجمهورية العربية المتحدة من جهة، وعلى القوى التقدمية المعادية للاستعمار من جهة أخرى.

فالجمهورية العربية المتحدة مدعوة للالتقاء مع الإرادة الشعبية (في كل قطر) بجميع منابعها التقدمية المعادية للإمبريالية، كما أنها مدعوة لحل كل تناقض على هذا الأساس.

والقوى التقدمية المعادية للإمبريالية في الوطن العربي مدعوة لبناء استراتيجيتها في النضال ضد الإمبريالية وفي النضال الوحدوي على أساس التحالف مع الجمهورية العربية المتحدة. إن أي تناقض قد تخلقه أو تفرضه هذه الجبهة أو تلك، يجب أن يبقى تناقضاً ثانوياً، لا يجوز أن يمس ـ في حال من الأحوال ـ التحالف الستراتيجي مع الجمهورية العربية المتحدة.

٥ ـ إن الاستعمار الأنكلو ـ أمريكي هو العدو الأول والأساسي للشعب العربي، لذا فإن الكفاح ضد الإمبريالية ما يزال المهمة الأساسية الأولى التي تواجه الثورة العربية. إن كفاحاً مبدئياً وجذرياً هجومياً ضد الإمبريالية يقتضي توفير عدة شروط:

آ ـ تنمية حركة الجماهير وتنظيمها.

ب ـ تضامن جميع القوى العربية القادرة على النهوض بدور إيجابي في الكفاح ضد الإمبريالية.

جـ ـ صب حركة الجماهير المعادية للإمبريلالية في مجارٍ وحدوية.

د ـ توثيق عرى التحالف المبدئي مع جميع القوى المعادية للإمبريالية في العالم، والاشتراكية منها خاصة.

تَغْرِيبُ الماركسيَّة

في الوطن العربي إجمالاً، وفي مشرقه خاصة، كانت الماركسية مذلة، مهانة، مطاردة، معزولة. وبكلمة: كانت الماركسية ضحية.

الأسباب التي تكمن وراء هذه الظاهرة كثيرة، ولعل أهمها:

١ ـ هيمنة الفكر التقليدي، وتأخر تفاعلنا الصميمي وثقله مع الغرب على الصعيد الفكري. ٢ ـ الدعاية الاستعمارية. ٣ ـ دور العناصر والتيارات البوجوازية الصغيرة القومية وعداؤها للاشتراكية العلمية بجميع منابعها وتياراتها. ٤ ـ الإيديولوجيا والممارسة الستالينية للأحزاب الشيوعية العربية.

لقد تضافرت ـ إذن ـ أسباب ذاتية وموضوعية لتضرب طوقاً حول الماركسية، عرقل (إن لم نقل منع) انتشارها بين الجماهير، وحولها ـ في كثير من الأحيان ـ إلى فزاعة تثير حذرها حيناً واستنكارها حيناً آخر. كما أن هذه الأسباب لم تتح لها التسرب الجاد الواسع إلى صفوف المثقفين العرب.

وشيئاً فشيئاً، بدأ الجليد يذوب، وأخذ الطوق الذي ضرب حول الماركسية يتكسر، وبدأت التيارات الماركسية تنتشر وتنمو وتنضج في أوساط الحركات التقدمية (غير الشيوعية) في الوطن العربي كله وضربت جذوراً قوية في الأرض العربية.

لقد مهّد سقوط الستالينية لإنهاء عزلة الماركسية في الوطن العربي. ولكن التمهيد الحقيقي جاء عبر نمو حركة الجماهير العربية على صعيد الوعي، جاء عندما بدأ نضال الجماهير العربية يتخطى المراحل الطفولية المتأخرة. إن انتهاء عزلة الماركسية جاء متوازياً مع التحول الذي أصاب الحركة القومية

العربية، حيث أصبحت حركة جماهيرية تتحرك في اتجاهات اشتراكية عريضة.

ولأن انتشار الماركسية لم يأتِ ـ بالأساس ـ حصلية النشاط الفكري والسياسي للأحزاب الشيوعية العربية، لذا فإن المنزلقات الخطرة التي تواجه الوعي الاشتراكي لحركة الجماهير العربية ليست العقائدية الجامدة ولا الذرائعية، بل النزعات البورجوازية الصغيرة الانتقائية التي تحاول قطع الاشتراكية العلمية عن جذورها الفكرية والحضارية وتجويفها من مضمونها الانتقادي، الثوري، العلمي ـ العلماني.

منذ فترة ليست بالقصيرة، بدأت تتهابط سمعة الإيديولوجيا البورجوازية الصغيرة القومية ـ الاشتراكية في أوساط المثقفين العرب، وتفقد بريقها وقوتها وتأثيرها الذي كانت تتمتع به في الماضي القريب، ولكن تصفية هذه الإيديولوجيا تصفية تامة نهائية لم يتم بعد. فهي ما تزال تمارس تأثيرات سلبية ضارة على الصعيد الإيديولوجي والسياسي. وبعد أن كان دعاتها يحاربون الماركسية بصورة جبهية مباشرة، أخذوا يعملون على محاربتها جانبياً، عن طريق تشويه مضمونها الانتقادي والثوري والعلماني، والتستر خلف محاربة الجمود العقائدي الستاليني بغية تحويل الماركسية إلى مجرد «مستشار أجنبي».

إن كشف التضليل البورجوازي الصغير ونقد الممارسة الستالينية للأحزاب الشيوعية العربية، تقتضينا وقفة قصيرة عند بعض ما هو أساسي وجوهري في الماركسية:

١ ـ إن المسائل التي تواجه التطور الثوري العربي لن تجد لها حلاً جاهزاً في الموضوعات الماركسية الكلاسيكية. لذا فالمطلوب من حركات الطليعة الاشتراكية في الوطن العربي «تعريب الماركسية» ـ إذا صح التعبير ـ. إن تعريب الماركسية يعني تحقيق اندماجها مع حركة الجماهير العربية خلال الممارسة الثورية. إن تحقيق هذا الاندماج هو الأساس الموضوعي لانتصار

الثورة الاشتراكية في الوطن العربي. ولكن تعريب الماركسية، خلال الممارسة الثورية للجماهير، لا يجوز أن يدفع إلى إسقاط النظرية العامة للماركسية واعتبارها مجرد هامش أو «مستشار أجنبي». إن مواقف كهذه ضرب من الانتقائية، وتكاد تكون تجريبية من نوع جديد.

إن تعريب الماركسية لا يعني أن نظرية العمل الثوري العربية يمكن أن تقطع عن التراث الاشتراكي العلمي، أو تكون على صلة شكلية به. إن تعريب الماركسية سيتم عبر تطبيق النظرية العامة للماركسية على الواقع العربي وتفاعلها معه. إن نظرية العمل الثوري العربي هي وليدة اندماج الماركسية مع حقائق المجتمع العربي الخاصة الملموسة، خلال نشاط الجماهير الثوري.

الجمود العقائدي ظاهرة انحطاط في الماركسية، باعتبار أن النظرية العامة ليست سوى تلخيص وتعميم وتجريد لتجارب حركة الجماهير الثورية في العالم. لذا فإن النظرية ـ كما يقول لينين ـ تبين في الظروف الملائمة الأهداف الجوهرية والعامة على وجه التقريب فحسب، وخلال الممارسة يجري تعديل هذه الأهداف (إذا اقتضى الأمر ذلك) تبعاً للواقع الملموس، المتطور والمتغيّر.

يقول لينين: «ينبغي استيعاب هذه الحقيقة التي لا جدال حولها: يترتب على الماركسي ألا يتمسك بنظرية الأمس، التي هي ـ ككل نظرية ـ قادرة في أحسن الأحوال على تبيان الجوهري، العام، على إعطاء تقرير تقريبي لتعقد الحياة».

لذا فإن «الصيغ المحفوظة غيباً والمرددة كما هي» والنقل السطحي الميكانيكي والمقارنات التاريخية، تستبدل الرؤية العلمية الصافية للواقع برؤية رمادية وحؤلاء، وتؤدي إلى الوقوع في عقائدية كلية تحوّل حركة الطليعة من مجرد أداة بيد الجماهير إلى وصي عليها، قدتنتهي بحركة الطليعة في حالات النضال السلبي إلى مجرد فريق ثوري، أو تدفع بها إلى ممارسة ضرب من الطغيان على الجماهير، يشل انطلاقها، ويجمد مبادرتها في حال وجودها في السلطة.

إن تعريب الماركسية يقتضي انفتاحاً مباشراً دائماً على الواقع العربي الملموس، كي يمكن تحليله باستمرار وتثبيت حقائقه العيانية على ضوء النظرية العامة، ثم الانطلاق من هذا التحليل ـ المتجدد دوماً ـ في محاولة لاستشفاف آفاق التطور العربي، بغية ضبط سيره والتأثير عليه بفاعلية ووعي. لذا فإن الشرط الأول لتعريب الماركسية هو الانطلاق من الحقيقة الواقعة المباشرة، وإحلالها في المكان الأول من نظرية العمل الثوري العربية.

إن تعريب الماركسية ينفي وجود نظرية جاهزة ونهائية (باعتبارها مستجرة من تلخيص التجارب الثورية وتعميمها) ما أن تلامس الواقع العربي حتى تحدد سيره النهائي وتكشف حجب الغيب التي تنتظر هذا الواقع. إن نظرية العمل الثوري الماركسية العربية تتكوّن (وقد بدأت بالتكوّن فعلاً) خلال النضال العملي للجماهير، لأنها ليست سوى وسيلة مهمتها إعطاء رؤية واضحة للنشاط العملي وحل المشاكل التي يطرحها، وفي نفس الوقت فإن النظرية نفسها ينبغي أن تصحح وتطوّر على ضوء معطيات الممارسة الثورية للجماهير.

٢ ـ في مواجهة الواقع العربي، الذي يشله التخلف الثقافي والاجتماعي، الغارق في ظلامات السحر والوهم والغيبيات، يصبح التأكيد على الجانب العلماني من الماركسية ضرورة لا بد منها لمواجهة هذا الواقع مواجهة جذرية شاملة.

الحركات الشيوعية العربية ألقت هذا الجانب الأساسي من الماركسية في الظلال. أما البورجوازية الصغيرة فقد رفضته، وهي ترفع ـ بسبب هذا الرفض ـ شعار «الاشتراكية التكنيكية» بدلاً من الاشتراكية العلمية.

لم تحارب الماركسية المجتمع الطبقي من زاوية الحاجة فحسب، بل حاربته باعتباره جذر الضياع الإنساني وصورة من صوره. وهي قد أكدت دوماً رفضها سائر أشكال وأسباب الضياع الأخرى، وعلى رأسها السحر والوهم والغيبيات. إن إلغاء المجتمع الطبقي ليس حلاً كلياً شاملاً لمشكلة

الإنسان، إلا عندما يأتي كتتويج لخلاصه من سائر أشكال الضياع الأخرى. إن إلغاء الطبقات يضع حجر الأساس للحل الجذري لمشكلة الإنسان، ولكنه لا يستنفده ولا يلخصه، وبخاصة في المجتمعات التي لم تعش المرحلة الديمقراطية البورجوازية على الصعيد الفكري والثقافي.

وعلى هذا الأساس فإن الاشتراكية إما أن تكون علمانية أو لا تكون سوى قشرة كاذبة على سطح المجتمع تخفي أشكال الضياع الأخرى وتحافظ عليها، لذا فإن كلمة «علمية» التي اقترنت بالاشتراكية الماركسية لا تعني معارضة شتى الأشكال الخيالية المثالية لاشتراكيات البورجوازية الصغيرة فحسب، بل تعني وتتضمن العلمانية أيضاً وبالأساس.

الاشتراكية هي وليدة العقل العلمي الذي صفّى كل عفن الإقطاع الفكري اللاهوتي والغيبي، والذي يرفض جميع الأطر الفكرية القبلية المسبقة. إن التأكيد على المضمون العلماني للثورة الاشتراكية في الوطن العربي هو وحده الكفيل بإخراج الشعب العربي من عقلية القرون الوسطى التي تنيخ على تحركه وتمنع انطلاقه الكامل الحر المبدع. ففي أوروبا الغربية انبثق النضال الاشتراكي في ظروف كفاح بين البورجوازية والطبقة العاملة. وكانت هذه البورجوازية قد حققت ثورة اقتصادية وثقافية في آن واحد ضد الإقطاع. فجاء النضال الاشتراكي مستنداً إلى تقاليد فكرية نيرة حرة سبق أن حققتها البورجوازية.

أما في البلدان المتخلفة، ومنها وطننا العربي، فإن النضال الاشتراكي مطالب بتحقيق الثورتين معاً: ثورة علمانية على الصعيد الفكري والثقافي، وثورة على الصعيد الاقتصادي تغير علاقات الإنتاج الإقطاعية وشبه الرأسمالية بعلاقات إنتاج اشتراكية، لتركيز قاعدة مادية لانطلاق اقتصادي جدي. لذا فإن الثورة الاشتراكية في بلد متخلف ستكون هجينة ومشوهة ومبتورة إذا تناولت بالتغيير ـ إن كان جذرياً ـ الجانب الاقتصادي، ودون أن يترافق هذا التغيير بثورة علمية ـ علمانية على الصعيد الفكري والثقافي.

فالاشتراكية ليست مجرد خلق وضع اقتصادي مطابق للعدل فحسب، بل هي أيضاً ـ وقبل كل شيء ـ نظرة إلى الإنسان والمجتمع تستند إلى منطلقات علمانية وعقلية كرّست الإيمان باقتدار الإنسان على صنع مصيره وتشريع نظمه وتنظيم أمور المجتمع الإنساني تنظيماً عقلانياً حراً، دونما أطر مسبقة تشلّه أو تقاليد محافظة تشوهه أو تعاليم ثابتة تقسره وتشده إلى وراء.

إن التأكيد على الصفة العلمانية للثورة الاشتراكية في الوطن العربي سيوفر للنضال الجماهيري مجابهة كاملة وشاملة وجذرية لجميع جوانب التخلف في الحياة العربية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. وإن أي محاولة للتنكر لهذا الجانب الأساسي من الثورة الاشتراكية سيؤدي إلى خلق مجتمع هجين مشوه مزيف، قد يتقدم فيه الجانب الاقتصادي، في حين تبقى الجوانب الأخرى للمجتمع العربي راكدة متخلفة عفنة. إن الأساس العلماني للثورة الاشتراكية سيكون وحده الكفيل بجعل الثورة العربية المعاصرة ثورة كلية، يتواكب فيها التغيير الثوري في جميع مستويات الحياة العربية وجوانبها.

إن نقد جميع جوانب المجتمع العربي الراهن وتقاليده نقداً علمياً ـ علمانياً صارماً وتحليلها تحليلاً عميقاً نفاذاً، واجب أساسي من واجبات حركات الطليعة الاشتراكية الثورية في الوطن العربي. إن مثل هذا النقد هو وحده القادر على تهيئة الظروف التي تمكن من اقتلاع جميع الجوانب السلبية المعطلة وا لكابحة في إرثنا الاجتماعي. إن تفجير الأُطر التقليدية للمجتمع العربي سيؤدي بالضبط إلى إسراع وتيرة العمل لبناء مجتمع عربي عصري كلياً. وبدون هذا التفجير فإن إمكانية نمو منتظم وسريع وثوري في البنيان الفكري والاجتماعي التقليدي للشعب العربي سيغدو أمراً مشكوكاً به إن لم نقل مستحيلاً، كما أنه في نفس الوقت سيلقي بظلاله السلبية المعطلة للنمو الاقتصادي الجاد السريع.

٣ ـ إن المفهوم الثوري لحل تناقضات المجتمع يعتبر ركناً أساسياً في النظرية الماركسية. إن الثورات ليست استثناء أو هامشاً في التطور التاريخي،

بل هي «قاطرات التاريخ» كما يقول ماركس. يعلم التاريخ أن ليس من طبقة سائدة قد غادرت المسرح برضاها. إن الصراع بين الطبقات لن يحل تلقائياً، ولن ينتهي بالإرادة الطيبة الخيرة لنخبة من المصلحين الطيبين الخيرين، ولا عبر تكديس إصلاحات جزئية في إطار المجتمع القديم.

إن الانتقال من نظام اجتماعي إلى نظام اجتماعي آخر (وبصورة خاصة في البلدان المتخلفة) لا يمكن أن يتم إلا بواسطة وثبة نوعية (لا درجية) تقضي على بنى المجتمع القديم التحتية والفوقية.

إن الترويج للمفاهيم الإصلاحية في البلدان المتخلفة أصبح إحدى مهام العناصر والفئات المتنورة من الطبقات الرجعية، كما أصبح أسلوباً من أساليب الاستعمار الجديد في محاولاته المحمومة للقضاء على الثورات أو إجهاضها.

إن المبادىء الإصلاحية دوران عقيم في حلقة مفرغة. إن محاولة قصر نضال الجماهير على إصلاحات جزئية وتنازلات كمية صغيرة من جانب قوى الرجعية دون التعرض لأطر الأنظمة القديمة وأسسها هي مهمة «كلاب حراسة» هذه الأنظمة.

إ، الماركسية تميز بين الإصلاحات الرجعية والإصلاحات الثورية. فالإصلاح يصبح في خدمة الرجعية عندما يكون وسيلة لتثبيت سيطرتها ونفوذها، والإصلاح يصبح ثورياً وتقدمياً عندما ينتزع من الرجعية قسماً من مواقعها ويسلب قسماً من قواها ويساهم (أو يمهد) لتقويض سلطتها.

إن الاشتراكية الثورية (على عكس الاشتراكية الإصلاحية) ترفض، بلا تردد وبلا حزم، المفاهيم الإصلاحية الانتهازية التي تروّج لتدرج بطيء طويل للتغيير الاجتماعي، ويحفظ - موضوعياً ومن حيث النتيجة - مواقع الطبقات الرجعية ويكتفي بإلهاء الجماهير بالفتات المتساقط من موائد الرجعية.

إن الحصول على الإصلاحات الجزئية والثانوية وتكديسها لن يؤدي - عملياً، وبأي شكل من الأشكال - إلى تغيير جذري شامل لأطر المجتمع

العربي وبناه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية.

إن المفاهيم الإصلاحية تعبير سياسي عن مواقف طبقة معينة، هي في حين بورجوازية متنورة، وفي أحيان أخرى بورجوزاية صغيرة. إن البورجوازية الصغيرة تعارض النظم القديمة، ولكنها تخشى المواقف الجذرية تجاهها في نفس الوقت، إنها تحاول ترقيعها وتحسينها، بدلاً من أن تعمل على نسفها من الجذور وتصفيتها.

إن التكتيك الإصلاحي لحركة ذات أهداف ثورية لا بد أن ينعكس على نحو سلبي ومفجع على تركيب الحركة نفسها، ويدفعها إلى التأقلم ـ رويداً رويداً ـ مع الأطر التقليدية للمجتمع، أو الاندماج في أنظمة شبه متقدمة وشبه اشتراكية.

إن مقررات المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفياتي المتعلقة بمسألة الانتقال إلى الاشتراكية بواسطة البرلمانات هيأت (وعلى نحو أكثر دقة: بررت) لمناخ انتهازي إصلاحي في عدد من الحركات الشيوعية في البلدان المتخلفة (وفي الوطن العربي خاصة) وأوجدت تربة ملائمة لانحرافات يمينية في سياستها. وفي نفس الوقت، فإن تلك القرارات قد خلقت ضرباً من التبرير الفكري ـ السياسي للحركات السياسية البورجوازية الصغيرة التي تنهج خطاً إصلاحياً وغذّت أوهامها البرلمانية.

إذا كان للتيار الاشتراكي الإصلاحي بعض الظروف الموضوعية التي هيأت لوجوده في أوربا الغربية، والبلدان المتقدمة إجمالاً (حيث تتمتع البرلمانية بضرب من الثبات والرسوخ والقوة) إلا أن مثل هذا التيار في البلدان المتخلفة عموماً، وفي الوطن العربي خصوصاً ليس له أساس موضوعي في واقع البلدان المتخلفة. لذا فإن التيارات الإصلاحية في البلدان المتخلفة هي ـ بشكل عام ـ إحدى الجبهات التي تفتحها الرجعية والاستعمار الجديد في سبيل المحافظة على أسس المجتمع القديم وبناه التقليدية المتأخرة والعبودية.

إن الإيديولوجيا الثورية... إن الستراتيجية الثورية... إن التكتيك

الثوري هو الحل الطبيعي والوحيد لمشاكل البلدان المتخلفة. ففي عالمنا الراهن (حيث تتسع الهوّة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتأخرة) ستكون الثورة في البلدان المتخلفة لا النتيجة الحتمية للصراع الطبقي الداخلي فحسب، بل نتيجة للصراع الطبقي على الصعيد الدولي أيضاً.. هذا الصراع الذي يتمثل، في أحد أشكاله، بالتناقض الجذري بين التركيب التقليدي للمجتمعات المتخلفة وبين النمو الكبير للاقتصاد في البلدان المتقدمة التي تربط المجتمعات المتخلفة بروابط التبعية أو العبودية.

إن تحقيق الاندماج بين حركة الجماهير العربية وبين الإيديولوجيا الماركسية، هو وحده القادر على تدمير النظام القديم الذي يرسف فيه الشعب العربي وتهديم مؤسسات هذا النظام وقواعده وأطره، وخلق بنيات اقتصادية واجتماعية وفكرية جديدة تماماً في المجتمع العربي. هذا الدمج هو المقدمة الموضوعية لانتصار الثورة الاشتراكية في الوطن العربي.

مجموعـة أعمال المؤلـف
حسب تسلسلها الزمني

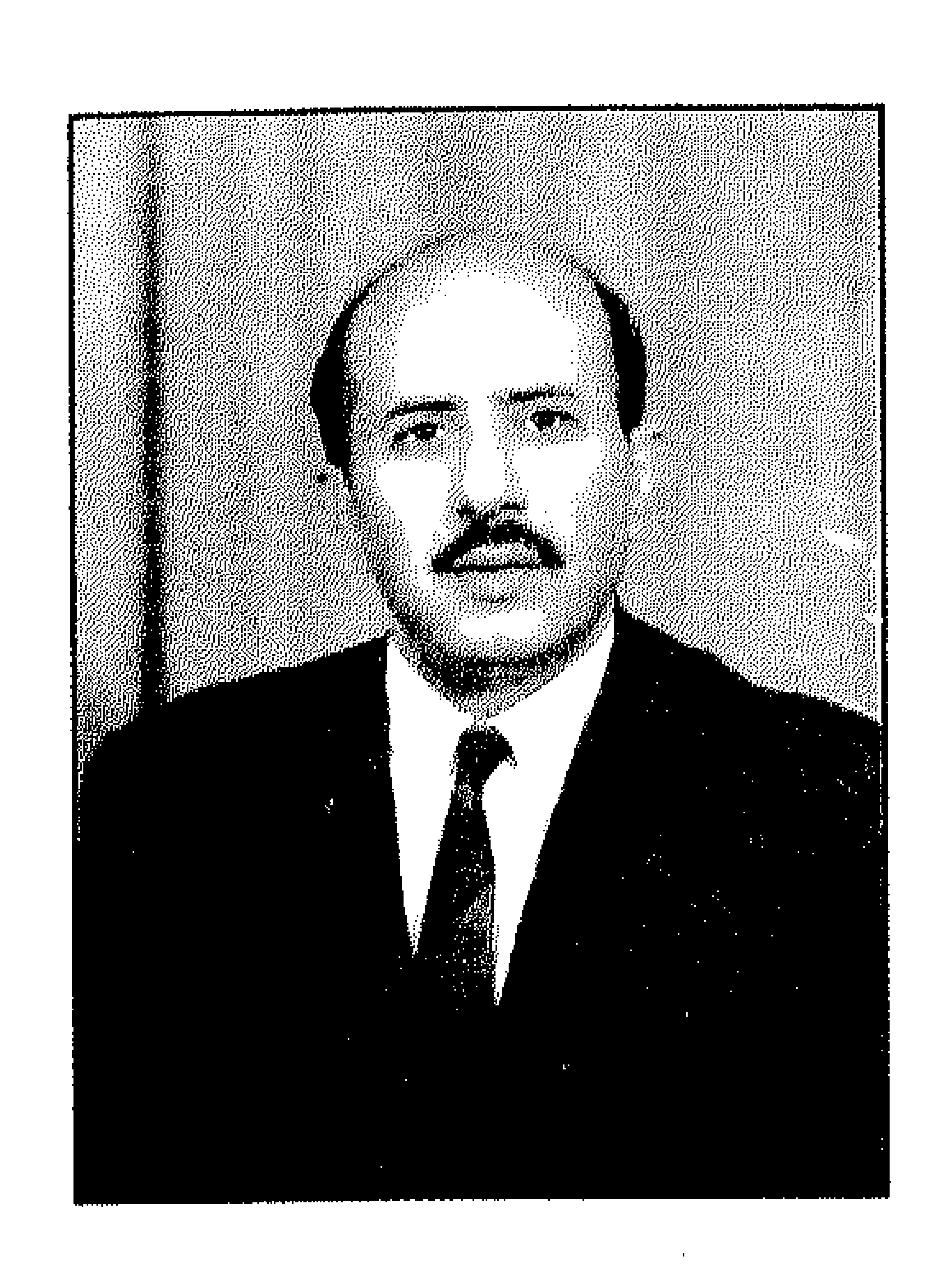
١ ـ حول بعض قضايا الثورة العربية
٢ ـ اللاعقلانية في السياسة العربية
٣ ـ التجربة التاريخية الفييتنامية
٤ ـ الهزيمة والايديولوجيا المهزومة
٥ ـ في المسألة القومية الديمقراطية

الطبعة الجديدة صادرة عن دار الحصاد عام ١٩٩٧

الفهرس

تقديم

* حول بعض قضايا الحركة القومية العربية ١١
- القومية العربية لم تولد في السوق الرأسمالية ١٣
- خصائص الحركة القومية العربية ١٩
- البورجوازية الصغيرة بين النضال القومي والنضال الاشتراكي ٢٩
- حول بعض المفاهيم البورجوازية الصغيرة للقضية القومية ٣٩
- رأي في إعادة كتابة التاريخ العربي ٦٥
* ملاحظات حول دور البورجوازية الوسطى في سورية ٧١
* دراسة سياسية نقدية للتجربة الجديدة في القطر المصري ٩١
* السياسة الاستعمارية في المشرق العربي ١٧١
* قضية فلسطين بين الثرثرة الديماغوجية والواقعية الثورية ٢٢٣
* محاولة في تقييم الواقع السياسي العربي ٢٤٥
* تعريب الماركسية ٢٨٣



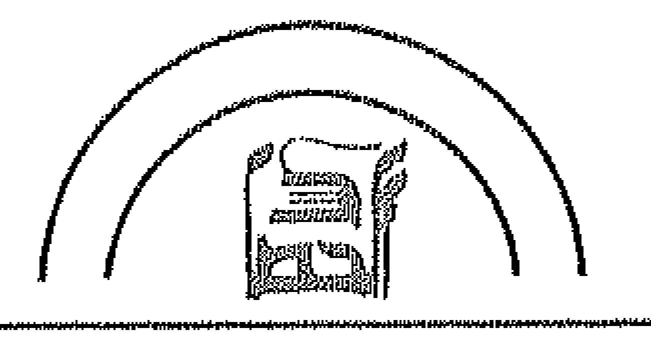
هذا الكتاب

يناقش الأستاذ ياسين الحافظ في كتابه «حول بعض قضايا الثورة العربية» أهم القضايا المطروحة اليوم على الثوريين العرب؛ ومن هذه القضايا قضية الوحدة العربية وقضية فلسطين، وقضية الموقف من التاريخ العربي وقيادة البرجوازية الصغيرة والماركسية...

ومن الدراسات الهامة في هذا الكتاب دراسة تحليلية معمقة عن التجربة السياسية في الجمهورية العربية المتحدة.

ويحلل هذا الكتاب مشاكل العرب المعاصرة على ضوء المنهج العلمي والبحث والتحليل، الشيء الذي يجعلنا ملزمين بالاهتمام بالنتائج التي توصل إليها:

ان هذا الكتاب ضروري لكل معني بالقضايا العربية.



دار الحصاد ـ سورية ـ دمشق
ص.ب: ٤٤٩٠ ـ هـ/فا: ٢١٢٦٣٢٦